

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 3

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

التحول من الأمنية في أوروبا وانعكاساتها

على دول المغرب العربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الكريم كيبش

إعداد الطالبة

صليحة كباي

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	أ.د رياض بوريش
مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	أ.د عبد الكريم كيبش
عضوا مناقشا	جامعة الحاج لخضر - باتنة -	أستاذ التعليم العالي	أ.د صالح زباني
عضوا مناقشا	جامعة الحاج لخضر - باتنة -	أستاذ التعليم العالي	أ.د عبد الناصر جندلي
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر	أستاذ التعليم العالي	أ.د مسعود شنان
عضوا مناقشا	جامعة قسنطينة 3	أستاذ محاضر "أ"	د. عبد اللطيف بورويبي

قال العلامة الأصفهاني

"لا يكتب إنسانا كتابا في يومه إلا وقال في نفسه، لو كان هذا الكتاب أحسن، ولو زيد الكتاب يستحسن، ولو قدم هذا الكتاب أفضل ولو ترك هذا الكتاب أفضل. وهذا من عظيم العبر، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر."

شكر وامتنان

شكري الخاص إلى أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور عبد
الكريم كبريش أقدم كل عبارات التقدير والامتنان على نصائحه
وصبره.

تحية شكر وتقدير لكل أعضاء لجنة المناقشة على المجهودات
التي بذلت وتبذل لمناقشة هذه الأطروحة.

إلى الذين مهدوا لي طريق المعرفة من الابتدائي إلى الجامعة
وكل من زرع التفاؤل في قلبي وقدم لي المساعدة
والتسميات، والأفكار والمعلومات لانجاز هذه الأطروحة.
إلى كل أصدقائي وزملائي وكل من أحببت.

إلى صديقتي نجوى جراد، إلى الأستاذ بغول، إلى من
ساعدني على كتابة هذه الأطروحة صوفيا ظافري ومريم
بوسالم وعائشة بوعشيرة

إلى كل من يقرأ هذه الأطروحة شكري وامتناني.

المخلص

واجهت أوروبا لمدة زمنية طويلة مشكلة تحديد سياساتها الأمنية، التي ارتبطت في البداية بعجزها عن تحقيق الاستقرار لشعوبها، مما أدى بها إلى حرب عالمية أولى وحرب عالمية ثانية. لتنتقل في مرحلة الحرب الباردة إلى محاولة تقليص التهديد السوفيتي والخطر الشيوعي بانضمامها إلى الحلف الأطلسي.

بعد زوال عدوها التقليدي سعت أوروبا إلى بناء سياسة أمنية ودفاعية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية تكون من خلالها قوة إقليمية ودولية، وتمارس دورها في تحمل مسؤولياتها في النظام الدولي الجديد.

لقد تأسست نواة الاتحاد الأوروبي من أجل التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء فيه منذ أكثر من خمسين عاما لغرض تفادي تكرار الأزمات والحروب. وقد كانت هناك محاولات عديدة لبلورة سياسة دفاعية وأمنية موحدة، وذلك منذ مشروع خطة الدفاع بين بلجيكا وألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ وإيطاليا وهولندا في سنة 1952م لكنها باءت كلها بالفشل. لكن مع التطورات التي شهدتها عالم ما بعد الحرب الباردة، وجد الاتحاد الأوروبي نفسه مجبرا على التحرك وبسرعة من أجل التكيف مع تلك المستجدات، والمساهمة في إعادة هيكلة مستقبل الأوروبيين ورسم خارطة أكثر وضوحا للقارة الأوروبية. فكانت معاهدة ماستريخت الخطوة العملاقة التي خطتها أوروبا كمحاولة لصياغة وتحديد هوية أمنية للاتحاد الأوروبي كفاعل في الساحة الدولية.

كما أن توجه الاتحاد الأوروبي لإقامة سياسات تتماشى وطبيعة التحول على مستوى مؤسساته وتفعيل دورها في توجيه عملية البناء والتكامل، دفع القادة الأوروبيين إلى صياغة مقاربة أمنية أوروبية خضعت لجملة الاتفاقيات والمعاهدات التي رافقت عملية توسيع الاتحاد. وبما أن الأمن متعدد الأبعاد، فقد ركزت أوروبا على البعد الاقتصادي لبحث الترتيبات الأمنية الضرورية. فالأمن الاقتصادي يؤثر على توسيع مجالات الاتصال والعمل وتقريب وجهات النظر لإقامة نموذج أوروبي للأمن تلتقي فيه كل الفواعل بالرغم من اختلافها، ويضمن لأوروبا بقاءها وتأمينها من التهديدات المحتملة سواء على مستوى داخلي أو في إطار حدود الجوار الذي أصبح أكثر عرضة للمخاطر. فالأمن أصبح يشمل كل المجالات المترابطة فيما بينها: سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وهذا ما يقودنا إلى بحث مسألة تحقيق أوروبا لحاجياتها الأمنية وبحث قضايا الدفاع والوسائل الكفيلة بتحقيقها.

إن الأمن والدفاع يفرض التنسيق بين مختلف وسائل العمل الجماعي في القطاعات الحساسة، وهذا ما قام به الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للحفاظ على الاستقرار الداخلي وزيادة دعم دور أوروبا خارجيا. إلا أن دور الاتحاد الأوروبي في التنسيق بين أعضائه قد يتعارض مع قدراته من ناحية، ومع أهدافه في إنجاح تطبيق قيمه ومعايير كقوة مدنية على جيرانه من ناحية أخرى. وهي المعايير التي أثرت على توجيه مسار علاقات الاتحاد وتفاعلاته في حوض البحر الأبيض المتوسط عامة، وعلاقته بالمنطقة الغربية منه بصفة خاصة. علاقات تمايزت في مضمونها من مرحلة إلى أخرى وفقا لما أرادته أوروبا وقادتها لتحقيق أهدافها ومصالحها بالنظر إلى طبيعة

التحديات على أمنها ومصادرها خاصة تلك القادمة من الجنوب. فأمن أوروبا وحسب تصورنا لن يكون مكتملاً إلا بضمان استقرار الوضع في منطقة المغرب العربي وتجنّب تعرض المنطقة لانتشار المخاطر المتنوعة في المتوسط من إرهاب وجريمة منظمة، والأسلحة بأنواعها، وزيادة تدفقات الهجرة السرية والأهم من ذلك محاولة ضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة إليها.

Abstract

Europe has faced a problem to identify its security policy for centuries. That was linked at the beginning to its inability to achieve stability and peace, which led to the Second World War. However, Europe tried during the Cold War to decrease the Soviet threat and the communist danger by joining NATO.

After the collapse of the Soviet Union, Europe strove to establish a new security and defense policy that would be independent from the dominance of the United States of America, and allows it to be a regional and international power in the new world order as.

The nucleus of the European Union was created more than fifty years ago in order to achieve economic and political cooperation between the member states and avoid more crises and wars. Since the defense project plan including Belgium, Germany, France, Luxembourg, Italy and Holland in 1952, several attempts were made to elaborate a common defense and security policy, but unfortunately they failed.

With the events that the world witnessed in the post-Cold War era, the European Union was compelled to move swiftly in order to adapt to the evolution and contribute to restructuring the future and defining a clearer map for the European continent. Maastricht Treaty was a gigantic step that Europe took in an attempt to formulate and define the security of the European Union as an actor on the international arena.

Furthermore, the drive of the European Union, towards establishing policies that fit the nature of the changes occurring at the level of its institutions and towards activating its role in guiding the process of construction and complementarity pushed the European leaders to adopt an approach to European security that complied with the sum of agreements and treaties that accompanied the process of expanding the Union. As security is multidimensional, the starting point was the economic dimension as the most important in order to search for the necessary security arrangements. Moreover, economic security would help expand areas of communication and work and would help Europeans reach a compromise between them in order to set a European security model that unites all actors despite their differences. This would ensure the survival of Europe and protect it from potential threats whether at the internal level or at the level of the neighboring frontiers. The latter has become more subject to threat than ever.

Security is a multidimensional datum with political, economic, social and environmental interlinked areas. That is why the issue of meeting Europe's security needs leads to investigating defense problems and the means to solve them. The matter of security and defense presupposes coordination between the means of collective action in sensitive sectors. This coordination has been achieved by the members of the European Union in order to safeguard internal stability and boost the role of Europe externally. Yet, the role of the Union in coordinating between its members may not be consistent with the available means, on the one hand, and with its aims at implementing its values and criteria as a normative power on its neighbors, on the other hand. These norms have influenced the course of the relations of the Union and its interactions in the Mediterranean as a whole and its relationship with the western zone of this region in particular. These relations have

fluctuated in matter of content at various stages depending on the aims of Europe and of its leaders to achieve their goals and interests, and to describe the nature of the threats posed on Europe's security and resources especially those from the South. The security of Europe, in the view of its leaders, cannot be complete without guaranteeing stability in the Maghreb region, protecting it from the spread of various dangers such as terrorism, organized crime, arm trafficking, and the flow of illegal immigration. Most importantly, Europe's security cannot be complete without guaranteeing a permanent flow of the sources of energy from the South.



واجهت أوروبا لمدة زمنية طويلة مشكلة تحديد سياساتها الأمنية واستراتيجياتها للحفاظ على استقرار القارة وأمنها، مما أدى إلى حرب عالمية أولى وحرب عالمية ثانية، تلتها حرب باردة حاول أثناءها الأوروبيون مواجهة التهديد السوفيتي والخطر الشيوعي سابقا. كانت النتيجة أن انضمت أوروبا للحلف الأطلسي كأهم مصدر لأمنها. بعد زوال عدوها التقليدي سعت أوروبا إلى بناء سياسة أمنية ودفاعية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، تجسد من خلالها قوتها إقليميا ودوليا وتمارس دورها في تحمل مسؤولياتها بما يتماشى وقدراتها الاقتصادية في العلاقات الدولية. تعمق هذا التوجه من خلال محاولات متعددة لبلورة سياسة دفاعية وأمنية موحدة، كانت بدايتها مشروع خطة الدفاع بين بلجيكا وألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ، وإيطاليا وهولندا في سنة 1952 م والذي لم تنجح.

غير أن الجهود الأوروبية لم تتوقف، إذ ساهمت التطورات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة في دفع الاتحاد الأوروبي للتحرك سريعا، ليس للتكيف مع تلك التطورات فحسب، بل للمساهمة في إعادة هيكلة مستقبل ورسم خارطة أمنية ودفاعية أكثر وضوح للقارة الأوروبية. وكانت معاهدة ماستريخت الخطوة العملاقة التي قامت بها أوروبا كمحاولة لصياغة وتحديد هوية أمنية للاتحاد الأوروبي كفاعل أساسي على الساحة الدولية.

إن أوروبا تعتبر عملاقا اقتصاديا، ومع ذلك عجزت عن الوصول إلى تحديد ووصف أهدافها في ظل تنامي وتوسيع أجندة التهديدات الأمنية بداخلها وضدها، سواء تعلق الأمر بالتهديدات الناتجة عن تفكك واستقلال دول أوروبا الشرقية عن الاتحاد السوفيتي سابقا وتداعياتها من جهة، أو بفعل أهمية وطبيعة المخاطر القادمة من جنوب حوض المتوسط من جهة ثانية.

هذه المستجدات الدولية وأخرى ساهمت في تحول المفاهيم والأطروحات حول مضمون الأمن الأوروبي ومفهومه. خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي أثرت على مجال ومقاربات البحث في العلاقات الدولية عموما والدراسات الأمنية بصفة خاصة. هذه المقاربات قدمت تصورا جديدا لواقع الأمن في بيئة دولية مغايرة تعددت فيها الأطر المفاهيمية وتعززت معها التحاليل والنقاشات. لاسيما المرتبطة بالبيت الأوروبي وسكانه مع اختلاف أهدافهم ومصالحهم من جانب، ومحاولة القادة الأوروبيين التوصل إلى نموذج تزول فيه كل الخلافات وتُوحَّد فيه القرارات الخارجية والأمنية التي لا زالت تعالج في إطار التشاور مع منظمة حلف الأطلسي وبالتالي تحت المظلة الأمريكية من جانب آخر.

كما أن وضع سياسات تتماشى وطبيعة التحول على مستوى الاتحاد الأوروبي بمؤسساته ودورها في توجيه عملية البناء والتكامل الأوروبي بدءا من الجماعة الأوروبية للحديد والصلب وصولا إلى الاتحاد الأوروبي، دفع القادة الأوروبيين إلى صياغة مقاربة أمنية أوروبية خضعت لجملة الاتفاقيات والمعاهدات التي رافقت عملية بناء وتوسيع الاتحاد. وكانت الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي أولى مراحل عمليات التعاون الأوروبي والتي مهدت لبحث الترتيبات الأمنية الضرورية والكفيلة بضمان الاستقرار. فالبعد الاقتصادي هو المجال الذي يساعد على توسيع مجالات الاتصال والعمل، وتقريب وجهات النظر لإقامة نموذج أوروبي للأمن تلقت في كل الفواعل رغم اختلافاتها ويضمن لأوروبا بقاءها وتأمينها من التهديدات المحتملة، سواء على مستوى داخلي أو في إطار حدود الجوار الذي أصبح أكثر عرضة للمخاطر. ولأن الأمن هو معطى متعدد الأبعاد ويشمل كل المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها فان البحث في توفير حاجتنا الأمنية سيقودنا بالضرورة إلى بحث قضايا الدفاع والوسائل الكفيلة بتحقيق نجاحها.

وتفترض مسألة الأمن والدفاع التنسيق بين مختلف وسائل العمل الجماعي الأوروبي ومؤسساته في القطاعات الحساسة. وهو ما قام به الأعضاء في الاتحاد للحفاظ على الاستقرار الداخلي وزيادة دعم دور أوروبا خارجيا. لكن هذا الدور قد يتعارض مع قدرات الاتحاد من ناحية، ومع طموحاته في إملاء قيمه ومعاييرها باعتباره القوة المدنية على جيرانه من ناحية أخرى. هذه المعايير أثرت في توجيه مسار علاقات الاتحاد وتفاعلاته في حوض البحر الأبيض المتوسط عامة، وعلى علاقته بالمنطقة الغربية بصفة خاصة. وقد تمايزت هذه العلاقات في مجملها ومضامينها من مرحلة إلى أخرى وفقا لما أرادته أوروبا وقادتها لتحقيق أهدافها ومصالحها، وكذا وصفها لطبيعة التهديدات على أمنها ومصادرها خاصة تلك القادمة من الجنوب. فامن أوروبا وحسب تصورهما لن يكون مكتملا إلا بضمان استقرار الوضع في منطقة المغرب العربي وتجنيد تعرض الأخيرة لانتشار المخاطر المتنوعة فيها من إرهاب وجريمة منظمة، والأسلحة بنوعها التقليدي والحديث، والحد من زيادة تدفقات الهجرة السرية. والأهم من ذلك محاولة الاتحاد الأوروبي وعبر مختلف السياسات ضمان استمرار التدفقات النفطية ومصادر الطاقة إليها من بعض دول المنطقة.

مبررات اختيار الموضوع

تعددت أسباب اختيار هذا الموضوع وتباينت بين الدوافع الذاتية والموضوعية.

فمن ناحية ذاتية تترجم هذه الدراسة رغبة الباحثة في فهم مسألة وقضايا الأمن في الاتحاد الأوروبي وانعكاس السياسات الأمنية لأوروبا على علاقات الاتحاد بدول المغرب العربي. وهذا من خلال الوقوف على أهم مراحل بناء المقاربة الأمنية للاتحاد الأوروبي، والكيفية التي يمكن من خلالها إسقاط الأبعاد النظرية والموسعة للأمن على التوجهات الداخلية والخارجية للاتحاد كقوة تسعى إلى تعزيز دورها ومكانتها في المجتمع الدولي.

من الجانب الموضوعي يعود اختيار هذا الموضوع لجملة من الأسباب يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- تعدد أعضاء الاتحاد الأوروبي وتزايدهم قد يصعب من مسألة تحديد الأولويات الأمنية بالنسبة لصناع القرار الأوروبيين وهذا بسبب الاختلاف والخلاف حول تحديد الأهداف والمصالح وتضاربها.

- توسيع الاتحاد الأوروبي إلى أعضاء جدد قد يعرقل عمل ودور المؤسسات الأوروبية، ويعمق العجز في إيجاد صيغة موحدة للسياسات الأمنية لأوروبا، خاصة في ظل تنامي الإحساس بالانتماء للهويات الضيقة وارتباط الأخيرة بالأمن القومي والمصلحة العليا للدول .

- طبيعة التحولات التي جددت الأهداف الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي وعلاقته بالأمن الأوروبي، وكذا ضرورة إعادة التفكير في العلاقات الأورو-أطلسية بالنظر إلى مسألة الإبقاء على الحلف وتوسيعه في مقابل رغبة الأوروبيين الملحة في تفعيل دور السياسة الأوروبية والأمنية الموحدة (PESC).

- توجه الاتحاد الأوروبي إلى إعادة بناء مقاربة جيو-سياسية تتماشى وحجم المشاريع الأوروبية وحجم المنافسة لوصف الدور الجديد لأوروبا، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وأزمة العراق التي غيرت المعطيات الأوروبية للأمن وزادت من أهمية الصياغة الجديدة لسياسة الجوار الأوروبي.

- علاقة الاتحاد الأوروبي بجيرانه وتأثير تطور تبني السياسات الأمنية المختلفة على دول الجوار الأوروبي من جهة، وتأثر الاتحاد بما يحدث في حدود جواره وخاصة في دول المغرب العربي التي ننتمي إليها من جهة ثانية.

أدبيات الدراسة:

عرفت أدبيات الدراسات السياسية تطورا متزايدا شمل بالتحليل عديد القضايا كقضايا الأمن

والدفاع الأوروبي والتي تناولها الكثير من الباحثين والأكاديميين الذين حاولوا إثراء الموضوع. غير أن الملاحظ في هذه الدراسات أن معظمها غربي النظرة، وكلها دراسات صدرت عن مراكز بحث متخصصة في مجال الأمن الأوروبي، لكنها تابعة لمنظمات وهيئات غرب أوروبية. وهي في الغالب ذات توجهات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية لكنها تصب في قالب المصالح الغربية وخدمة توجهاتها. وحتى وان كانت كل دراسة هي تعبير عن آراء الباحث إلا أنها لا تخرج عن إطار وجهة النظر الأوروبية.

من أهم الدراسات باللغة الأجنبية تلك التي قدمتها بعض المجالات المتخصصة كمجلة السياسة الخارجية، أو بعض مراكز البحث كمعهد العلاقات الدولية والإستراتيجي:

(IRIS : Institut des Relations Internationales et Stratégiques) والذي يقدم تحاليل متنوعة بالتعاون مع مراكز أخرى تتناول مواضيع الأمن وعلاقاته بالسياسات الأوروبية، والشؤون الأوروبية والتعامل مع قضايا الأمن بمختلف أبعاده.

نجد كذلك الأبحاث التي تم انجازها في إطار مركز "تيلور وفرانسيس" والذي يعرف بـ Routledge، وهي تتعامل مع المفاهيم المختلفة للأمن والظواهر المرتبطة به وكيفية تعامل الدول معها مثل الكتاب الذي أنجزه الباحث "بيتر هوتج" (HOUGH Peter) والمعنون بـ

Understanding Global Security وقدم تعريفات مختلفة للأمن ومسألة أمننة (sécurisation) الظواهر، وأهم الأخطار على الدول وتنوعها وفق تجدد مصادر التهديد الاقتصادي والاجتماعي والهوياتي والبيئة والجريمة المنظمة.

يساهم مركز "توماس مور" كذلك وبصفة دورية في انجاز تقارير خاصة بقضايا الأمن والعلاقات الأوروبية- المغربية. كالتقرير الخاص الذي بحث الأمن في المغرب ودور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية المستدامة والمعنون بـ:

(Pour une sécurité durable au Maghreb, une chance pour la région, un engagement pour l'Union Européenne)

وهو التقرير الذي اعتمد على لقاءات أجريت مع بعض المسؤولين الأوروبيين والمغاربة ذوو الخبرة والاختصاص.

كما يعتبر معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (Institut d'études de sécurité de l'Union Européenne) من المراكز التي أضافت الكثير لموضوع الأمن، وذلك عبر تقارير سنوية إنجازها خبراء مختصون. تضاف إلى هذه الدراسات المتخصصة دراسات أخرى تصدر في شكل كتب باللغتين الفرنسية والانجليزية، والتي وان تعددت إلا أنها تلتقي في بحث القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والإستراتيجية للاتحاد وعلاقاته بنظاميه الإقليمي والدولي. ويؤكد أغلبها على أن أمن أوروبا مهدد، وأن التهديد الأكبر قادم من الجنوب، وأن على أوروبا تكثيف جهودها لمواجهة أخطار فشل الديمقراطية ودولة القانون، واللا مساواة، وقمع الحريات وغيرها، وقد تم اعتماد بعضها في إنجاز هذا البحث.

أما فيما يتعلق بالدراسات الصادرة باللغة العربية والخاصة بالموضوع فهي قليلة وأغلبها يستند إلى قراءات غربية التحليل نظرا لغياب أو تغييب الأفكار العربية لوصف الظواهر السياسية. ومن هذه الدراسات كتاب "الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" لمجموعة من المؤلفين العرب (عماد جاد، جمال عبد الجواد، واحمد ابراهيم، ومجدي صبحي وهناء عبيد) وجمعوا فيه قراءاتهم لبعض قضايا الأمن الأوروبي ومخاطر توسيع الاتحاد الأوروبي، وكذلك المنهج الأوروبي في التعامل الفعال مع مشكلات ما بعد الحرب الباردة وقضايا السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

هناك كذلك كتاب منفرد للدكتور عماد جاد حول "حلف الأطلسي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة" وتناول في الفصل الثالث منه العلاقة بين الحلف الأطلسي والمؤسسات الأمنية الأوروبية، وقدم الكتاب وصفا للأحداث دون التركيز على بنية معرفية تحليلية عميقة.

من الكتب باللغة العربية كذلك وذات صلة بالموضوع كتاب الأستاذ عبد النور بن عنتر "البعث المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"، وفيه مجموعة تعريفات للأمن وأهم الترتيبات الأمنية والتعاون في المتوسط غداة وبعد الحرب الباردة، وأهم التصورات الأمنية الأوروبية في المتوسط والتي تناولها الباحث في شكل منهجي وبقراءة نقدية مخالفة للتصورات الغربية.

غير أنه ومع كل الكتب والدراسات في مجالات الأمن الأوروبي، إلا أن كل جديد في البحث هو محاولة لإثراء الموضوع وتسلط الضوء على نقاط تم إغفالها أو تهميشها لسبب أو لآخر، وقد يؤدي التطرق لها أو إثارتها إلى تجديد البحث ومناقشة إشكاليات أخرى للموضوع. وهو ما حاولت كباحثة القيام به من خلال هذا العمل.

إشكالية البحث

ارتبط الأمن الأوروبي بزيادة الاعتماد المتبادل والتعاون بين الدول لتحقيق الاستقرار وبناء السلم فقد استند بقاء أوروبا وتكاملها إلى سلسلة من الاتفاقيات ومجموعة من صيغ التفاعل والآليات لإنجاح عملية البناء الأوروبي اقتصاديا وسياسيا وخاصة أمنيا. وهي الصيغ التي تباينت من مرحلة إلى أخرى وفقا لمستجدات الوضع الدولي وتماشيا مع مقاربة شاملة أرادت أوروبا أن تكون عالمية مميزة.

فما هي طبيعة التحول في السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي على مختلف مراحل تطوره للوصول إلى سياسة أمنية ودفاعية موحدة، ومؤثرة في توجيه مسار علاقاته وتفاعلاته مع جيرانه في دول المغرب العربي؟

هذا ما يحيلنا إلى عدة أسئلة ومنها:

- ما هي مقاربة الاتحاد الأوروبي ونظرته للأمن بعد المستجدات التي شهدتها حقل الدراسات الأمنية والتحول في طبيعة التهديدات والمخاطر المتجددة؟
- هل السياسة الأمنية والدفاعية التي يسعى الاتحاد الأوروبي لبلورتها ستكون فعالة في ضوء ازدياد عدد الدول الأعضاء، وهل ستكون السياسات الأوروبية في مواجهة هذه التهديدات محرك دافع للعمل الجماعي مع تزايد الأزمات وتباين المواقف الأوروبية بشأنها؟
- ما هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي تجاه هذه السياسات، وهل سيكون الاتحاد الأوروبي قادرا على المنافسة لإعادة بناء ملامح نظام ما بعد الحرب الباردة خاصة مع زيادة التوجهات الروسية لمواجهة توسيع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق؟
- كيف ستواجه أوروبا ما تتصوره خطرا قادمًا من الجنوب وإلى أي مدى ستتأثر العلاقات الأورو-مغربية بهذه السياسات؟.

الفرضيات

يتأسس هذا البحث على - الفرضيات التالية:

- عدم التكيف مع التحول في طبيعة التهديدات الأمنية ومعرفة مصادرها الحقيقية وتوسيع رقعة البيت الأوروبي يعرقل عمل الاتحاد الأوروبي في ضبط سياساته الأمنية وتحديد مستقبل الهندسة الأمنية الأوروبية.

- عدم القدرة على تحديد علاقة الاتحاد الأوروبي بمنظمة حلف الأطلسي وتحديد دور الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين القارة الأوروبية، يُبقي مسألة إقامة سياسة أمنية ودفاعية أوروبية مستقلة مسألة ثانوية ويجعل من الاتحاد الأوروبي مجرد فضاء للتبادل الحر.

- زيادة الصيغ التعاونية التي تُؤطر للعلاقات الأور-مغربية، ورغبة الأوروبيين في نقل مركز الأمن من القارة الأوروبية إلى ما حولها يُعزز التعاون الأورو-مغربي والتكثف لمواجهة مخاطر التهديد في الضفة الغربية من المتوسط.

حدود دراسة الموضوع

يتناول موضوع الدراسة سياسات الاتحاد الأوروبي الأمنية في إطار البحث عن مقارنة مشتركة للعب دوره في ضمان أمن مواطنيه داخليا، وخارجيا عبر محاولة تمرير قيمه ومضامينها إلى جيرانه والمجتمع الدولي عبر فترات مختلفة.

1- الإطار الجغرافي: عنيت الدراسة بالفضاء الجغرافي للاتحاد الأوروبي ككتلة لها حدودها السياسية والسيادية، ويمتد نشاطها إلى مجال ممارستها لحقوقها التي اتفق عليها الأعضاء في الاتحاد.

كما ركز البحث على الجهة الغربية من الضفة الجنوبية للمتوسط من منطلق ارتباط أمن أوروبا بأمن جيرانها في المنطقة بحكم الاشتراك في تقاسم أنواع من المشاكل المتنوعة والمتعددة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

2- الإطار الزمني: رغم تركيزنا على فترة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن دراسة الحاضر تقتضي الاستدلال بالماضي، ولأن مضامين الأمن تباينت بتطور الدراسات الأمنية فقد تطلب الأمر ضرورة العودة إلى المراحل الأولى لإقامة الاتحاد الأوروبي وتسليط الضوء على تعاقب السياسات الأوروبية لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة وحولها، وكذا الرجوع إلى مختلف مراحل التعاون الأوروبي-المغربي للتمكن من بحث الترتيبات الأمنية الأوروبية تجاه جيرانها.

المقاربات المنهجية والنظرية للدراسة

نظرا لأهمية قضايا الأمن وتنوع أبعاده عامة وأمن الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، فقد فرضت طبيعة الموضوع توظيف مقاربة منهجية مركبة تُوازن بين فصول البحث ومحاوره، وتُدعم النتائج التي تم التوصل إليها.

المنهج التاريخي الوصفي: ويفيد الموضوع من خلال تتبع تطور السياسات الأوروبية لاستكمال الوحدة وكذا فهم وتفسير العلاقات المتشابكة بين مختلف الفواعل والمتغيرات المؤثرة في عملية إقامة أمن أوروبا في حدود امتدادها الجغرافي ومع جيرانها وفي سياقها التاريخي. كما يضمن الوصف التاريخي فهم تطور علاقات دول الاتحاد الأوروبي فيما بينها من ناحية، وتسليط الضوء على علاقات الأخير بدول المغرب العربي من خلال التطرق إلى أهم مشاريع التعاون والشراكة والحوار وفق تسلسل زمني متصاعد ميزته الأحداث المترابطة وغير المستقرة في الزمان والمكان من ناحية أخرى.

المنهج التحليلي المقارن: وساعدنا على تحليل أهم النماذج المعرفية المرتبطة بمفهوم الأمن وأهم المقاربات المفسرة له، والتي ساهمت وتساهم في وضع سياسات أمنية دون غيرها وتبني الترتيبات الأمنية الأفضل بالنسبة للدول والجماعات. كما مكنا هذا المنهج من مقارنة مختلف المفاهيم والمقاربات في الدراسات الأمنية بمستجدات الوضع الدولي الذي أفرزته الحرب الباردة، وبحث مدى صحتها وتوافقها مع واقع الدراسة.

كما يتطلب بحث دور وفعالية الاتحاد الأوروبي تحليل ومقارنة أهم الاتفاقيات والآليات التي تبناها الاتحاد الأوروبي إما على المستوى الداخلي أو على مستوى علاقته بدول المغرب العربي من جانب ومدى توافق هذه الآليات مع مصالح الاتحاد ومساغيه لنقل معاييرها إلى جيرانه من جانب آخر. ولإضفاء الصبغة العلمية بصورة أكثر وضوح تطلب البحث الاستعانة بأساليب وأدوات منهجية أخرى، كتقنية تحليل المضمون لبعض الاتفاقيات والمعاهدات، واستعمال بعض الإحصائيات للاستدلال وتعزيز بعض الآراء التي تم تبنيها.

تبرير الخطة

للإجابة على إشكالية البحث ومقاربه فرضياته مع الواقع لإثباتها أو نفيها قمنا بتقسيم البحث وفق الخطة الآتية:

مقدمة أبرزت الملامح العامة للموضوع وخطوات البحث التي تم تبنيها لمعالجة إشكالية الأمن في أوروبا والتعريف بعناصر العمل المختلفة.

الفصل الأول تضمن الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة من خلال التعريف بالأمن وماهيته وأبعاده ومختلف المقاربات النظرية التي تناولته، وهذا من خلال مباحث ثلاث تناول كل جزء منها مقارنة نظرية تم اعتمادها في التحليل والوصف.

الفصل الثاني تناول المشهد الأمني لأوروبا أثناء وبعد الحرب الباردة في مبحث أول، ثم مسألة شرعية مؤسسات الإتحاد الأمنية وعملية توسيعها وعلاقتها بحلف الأطلسي وأسباب بقاءه كمبحث ثاني. وحل المبحث الثالث دور أوروبا كقوة معيارية وإشكالية علاقة الهوية بتحديد دور الإتحاد كفاعل في المجتمع الدولي

الفصل الثالث بحث خصوصيات العلاقة الأورو- مغاربية، وتأثير السياسات الأوروبية لمواجهة التهديدات القادمة من الجنوب وتأثيرها على تحقيق الأمن في الجهة الغربية من المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الإتحاد الأوروبي، الأمن الإقليمي، دول المغرب العربي.

الفصل الأول

التأصيل النظري والمفاهيمي

الأمن

تتطلب مسألة البحث في السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي الاطلاع على مفهوم الأمن من خلال الدراسات الأمنية والمقاربات النظرية التي اختلفت في آرائها بين ما هو تقليدي وما هو حديث. وبالنظر إلى تعدد المفاهيم والمقاربات سأحاول تقديم ما سيتم استخدامه في تحليل إشكالية الأمن على مستوى الاتحاد الأوروبي ومراعاة الأفكار التي يمكن محاكاتها وواقع المستجدات الأوروبية في البحث عن هوية أمنية مميزة.

مع نهاية الحرب الباردة شهد المجتمع الدولي تحولا في المنظومة المفاهيمية التي هيمنت طويلا وميزت مختلف الدراسات في العلاقات الدولية. ومن ضمن هذه المفاهيم: القوة والسيادة والخطر والأمن وغيرها من المصطلحات التي تعددت مضامينها في إطار المحاولات الخاصة بصياغة أسس نظرية وعلمية جديدة قادرة على تبرير وتفسير كل تلك التحولات. لا سيما تلك النظريات المتعلقة بمفهوم الأمن الذي شكل ومنذ الأزل العنصر الأهم في الحياة البشرية.

وقد احتلت الدراسات الأمنية الحيز الأكبر من البحوث العلمية التي اختلفت في تحليلاتها وتفسيراتها وفقا لآراء ونظرات المفكرين والباحثين عبر الزمان والمكان، فلكل زمان خصوصياته ولكل مكان حدوده وميزاته. لهذا السبب تضاربت الأفكار والآراء في تناول مفهوم الأمن بالدراسة، بدءا بالجانب الفلسفي من التفكير مع التصور المثالي مرورا بالطرح العقلاني للمدرسة الواقعية وروادها التقليديين والجدد، ووصولاً إلى الاتجاهات الجديدة التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة. وذلك من خلال حركية التفاعل النظري بين العديد من المدارس وفي كل المجالات. فقد ظل حقل الدراسات الأمنية في حالة من التطور الدائم نظرا لصعوبة تحديد معنا شامل للدلالة على مفهوم الأمن من جهة واتساع طبيعة ومجال التحليل وكذا مستوياته المرتبطة بالظواهر ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالأمن من جهة أخرى. وكلها محاولات لبناء مقاربة تحليلية متكاملة لتفسير الظاهرة الأمنية في كل مستوياتها وبجميع مظاهرها.

فالتفكير في مسألة الأمن يجعلنا نفكر في التغيرات التي طرأت على العالم وأدت به إلى الانتقال من نظام "وستفاليا" إلى شكل جديد من العلاقات أعادت فيه العولمة ترتيب ملامحه وملامح سيادة الدولة وتراجع دورها مع تزايد عدد الفواعل على المستويين الداخلي والخارجي، خاصة فيما يتعلق بعملية الأمننة التي باتت غامضة ومعقدة مع طبيعة الأخطار الجديدة والمتجددة. ولعلاج هذه الإشكالية سيتم تناول الموضوع من زاويتين:

الأولى: وتكون على أساس الخلاف والتعارض بين المقاربتين التقليدية بشقيها الواقعي والبرالي والمقاربات الحديثة والنقدية.

الثانية: من زاوية النقاش حول تعميق وتوسيع مفهوم الأمن، فالتوسيع مرتبط بتخطي الدراسات التقليدية إلى الحديثة، أما التعميق فيرتبط بموضوع الأمن - الذي اختلف المفكرون في تناوله كما أسلفت الذكر - والأسئلة المرتبطة به هي:

1 - ماذا أو من نُؤمِن؟

2- من يُؤمِن (من يقوم بالفعل)؟

3- بأية وسيلة، وبأي ثمن، ولأجل أية قيمة؟

في محاولة الإجابة على السؤال الأول سننتقل إلى " الشيء" (objet) أو الشخص الذي يتلقى فعل التأمين.

في الجواب على السؤال الثاني سنتناول "الجهة المعنية" بوظيفة ضمان الأمن كوحدة للتحليل سواء كانت الدولة أو الفرد أو المنظمة أو أية جهة أخرى.

أما الإجابة على السؤال **كيف ولماذا** فستكون بالبحث في الوسائل والأدوات المستخدمة لضمان الأمن في كل مستوياته، وكذا معرفة سبب القيام بفعل الأمانة الذي يرتبط بمختلف أنواع التهديد والخطر التي تحدد كيفية المواجهة.

المبحث الأول: المقاربات التقليدية للأمن

قبل التطرق إلى المقاربات التقليدية المفسرة للأمن والإجابة على الأسئلة السابقة ومناقشة إشكالية التعارض بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، لا بد من تقديم بعض التعريفات اللغوية والاصطلاحية للمفهوم.

الأمن لغة من فعل "أمن" ومصدره "الأمان" و"الأمانة"، ويقول الشخص أمنتُ فلانا فهو آمن وأمين وأمنت غيري أي ضمنته ضد الخوف. وأصل الأمن في اللغة "طمأنينة النفس" وسكون القلب والمأمن هو موضع الأمن¹. وكلمة الأمن ككلمة السلم أو السلام من الكلمات المتداولة في العلاقات الدولية وهي مثلها مثل كلمة السلم تفتقد إلى تعريف قاطع يمكن الرجوع إليه، وكثيرا ما يتم الحديث عن أمن المواطن، ولكن يُقصد بالأمن عادة "أمن الدولة"، لأنه يرتبط بفكرة السلطة التي تتدخل لتنظيم المجتمع حتى يتوافر للمواطن أمنه. ولما كان الأمن من طمأنينة النفس وزوال الخوف فهو مرتبط بالإنسان كحاجة أولى وضرورية ومطلب ضروري له.

اشتقت كلمة الأمن من الكلمة اللاتينية (Securitas/Securus) وهي كلمة مركبة من: « sine » و « cura ». وتعني كلمة « Sine » « دون » (without)، وتعني (cura) أو (curio) "الخوف" (troubling) أو الألم (pain) أو القلق (anxiety) أو الحزن (Sorrow and grief) وبذلك تكون كلمة (securitas) الحرية والتحرر من الخوف والقلق والألم والحزن وغيرها. وقد استعمل "شيشرون" الكلمة للتعبير عن الحرية من أي خلل عقلي وسلامة واستقرار العقل. وفي الفترة الأوغستينية (نسبة إلى أوغستين) استعملت الكلمة للدلالة على ضمان الأمن من كل شك أو واجب².

أما مفهوم الأمن اصطلاحا فحسب دائرة المعارف البريطانية هو: "حماية الأمة من خطر القهر على يد أجنبية"³. ولكن المصطلح ارتبط أكثر بحالة اللا أمن الناتجة عن التهديد العسكري لما بعد الحرب العالمية الثانية ومرحلة السباق نحو التسليح، في حين تم إغفال باقي المعاني التي يحملها الأمن في مضمونه الإنساني.

1 فيروز أبادي مجد الدين بن يعقوب، القاموس المحيط، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الجزء 1، 1991 ص 199.

2 DILLON (Michael), **Politics of Security: Towards a Political Philosophy of Continental thought**, London and New York, Roudledge, 1996, p14.

3 فائزة الباشا، "الأمن الاجتماعي والعولمة"، المحاضرة الشهرية الثامنة عشرة، ليبيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006، على الموقع ([http:// www.lawoflibya.com/forum/archive/index.../t-453.ht](http://www.lawoflibya.com/forum/archive/index.../t-453.ht)).

وجاء في القاموس الانجليزى (The Oxford English Dictionary) أن الأمن هو الوضعية التي تكون فيها أمانا والتي يفترض فيها:

أن تكون بعيدا عن أي خطر أو تهديد.

التحرر من أي شكل من أشكال القلق والخوف.

الشعور بالاستقرار

واختلفت المصطلحات الخاصة بالمفهوم بحسب اختلاف آراء المفكرين. إذ عرف "ارنولد وولفرز" (WOLFERS Arnold) منذ العام 1950م الأمن على أنه "من جانب موضوعي يحدد غياب التهديدات على القيم المركزية (الموجودة)، ومن جانب ذاتي هو الخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم"¹. وذهب "كوفمان" (KAUFMAN) إلى أن أغلب وجهات النظر حول مفهوم الأمن تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك وهو إدراكها أن الأمن وان دلّ على شيء فإنما يدلّ عموما على الخوف.

ويدعم جوزيف ناي ذلك بقوله: "الأمن لا يعني بالمحصلة إلا الشعور بغياب التهديد أو الخطر"². أما "باري بازن" (BAZAN Barry) فيعرفه "على أنه استمرار التحرر من أي تهديد"³. وقد أثار هذا الرأي العديد من التساؤلات والغموض حول المفهوم أكثر مما فسره، ومن هذه التساؤلات: - ما هو موضوع الأمن وما هي الوحدة المرجع المعنية بحماية قيمها المركزية: الدولة - الأمة أم هي قيم لوحدة مشتركة غير الدولة، أم أن الإنسانية والفرد هما الشيطان المعنيان بالأمن والتأمين؟ - ما هي التهديدات التي يتوجب علينا فعلا العمل للتصدي لها هل هي تهديدات عسكرية أو غير عسكرية (اقتصادية وبيئية، وأيديولوجية...)?.

- كيف تتحدد الأخطار على الأمن وهل هي موضوعية أم ذاتية، وما هو الخطاب الأمني الذي يستخدمه القائمون على تحقيق الأمن ويجعلون من الخطر رهانا أمنيا؟.

1 WOLFERS (Arnold), "National Security as an Ambiguous Symbol", *Political Science Quarterly*, Vol. 67, n°: 4 (Dec, 1952), The Academy of political science, in (<http://www.jstor.org/stable/2145138>), accessed: 05/11/2012 19:57.

2 مازن إسماعيل الرمضاني، "مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي"، مجلة الأمن والجماهير، السنة الثانية العدد 04، العراق، تموز-يوليو 1981، ص70.

3 BATTISTELLA (Dario), *Théories- des Relations Internationales*, Paris, Presses de Sciences Po, 2006, p462.

- ما هي القيم التي يجب حمايتها هل هو الاستقلال الوطني أو الوحدة الترابية، أو الرفاهية الاقتصادية، أم هي الهوية الثقافية¹ والحريات الإنسانية أم ماذا؟.

تباينت الإجابة على هذه الأسئلة بحسب الإطار الفكري وتبعاً للمقاربة التي تم من خلالها النظر للمصطلح. فالتوسع الوظيفي لمفاهيم الخطر والأمن أخذ حيزاً كبيراً من عمليات الدفاع التقليدي والحديث وهي عمليات اتسمت بمظهرين²:

الأول: ويتضمن كل أشكال العنف والتهديد باستخدام العنف والتي تمثل قلب السياسة الأمنية. وقد اتسعت هذه الأشكال إلى حروب ليس فقط بين الدول، ولكن إلى أنماط مختلفة من الصراعات والنزاعات التي تظهر حتى داخل الدولة. كالحروب الأهلية والتمرد على الأنظمة الحاكمة والإرهاب وانتشار الجريمة لمنظم بكل أنواعها. وبغض النظر عن إلحاق الضرر بالإنسان فإن ما هو مشترك بين هذه الأشكال جميعاً هو تهديدها باحتكار القوة، لهذا فإن الهدف الأمني لأية دولة وحكومة وطنية هو توفير الحماية لمواطنيها وحقوقهم ضد كل أشكال الاضطرابات دون الفصل بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي.

الثاني: ويتمثل في مدى أهمية الأمن كظاهرة حتى ولو لم يكن هناك أي شكل من أشكال الصراع. وهذا بسبب ما يعيشه سكان العالم من آفات وأمراض (كايدز، وأنواع الألفلونزة والفيروسات مختلفة السمات والمصادر...) وفقير مدقع، وكذا الاضطرابات المناخية والبيئية التي قد تؤثر على البشر والمحاصيل. ومخاطر أخرى قد يسببها الاحتباس الحراري والتصحر وتناقص الموارد الطبيعية وهي مظاهر ومخاطر غير عسكرية مهددة للأمن والاستقرار.

المطلب الأول: التصور الواقعي للأمن

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدراسات الأمنية من اختصاص العسكريين والاستراتيجيين ولأن الحرب العالمية الأولى أوضحت أنه لا يمكن أن تُترك الحرب بيد الجنرالات، فقد أدى تدخل المدنيين

IBATTISTELLA (Dario), op.cit, p 463.

2 أليسون.ج. ك.بيلز، "عالم أبحاث الأمن والسلام في منظور أربعين عاماً"، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، نوفمبر 2006، ص 75، 76.
للتفصيل أكثر في مفهوم الأمن اصطلاحاً أنظر:

GRIFFITHS (Martin), O'CALLAGHAN (Terry) and C.ROACH (Steven), **International Relations, The Key Concepts**, 2ed Edition, London and New York, Routledge, 2008, pp293-295.

في الحرب العالمية الثانية إلى تحول الدراسة في مجال الأمن والتي عرفت حسب المفكر "ماك سويني" (SWEENEY Mc) أربعة مراحل في تطورها¹:

المرحلة الأولى: وتبدأ بانتهاء الحرب العالمية الأولى وتصل إلى أواسط الخمسينيات وارتبطت بمصطلح الأمن الجماعي. وكانت دراسة الأمن جزء من دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية والنظرية السياسية.

المرحلة الثانية: منذ منتصف الخمسينيات بدأت مرحلة جديدة مع تطور البحث في علم السياسة وأثناء الحرب الباردة تطور البحث في المقاربات العلمية للتهديد واستعمال القوة للدفاع عن مصلحة الدولة واستتباب الأمن. كما ظهرت مصطلحات جديدة كنظام الأمن (Régime de Sécurité) والأمن الدولي (Sécurité Internationale) للتأكيد على تعاون الدول فيما بينها.

المرحلة الثالثة: وكانت مع بداية الثمانينيات وعرفت إعادة النظر في المقاربات النظرية الموجودة ونجاح نظريات الاعتماد المتبادل ومقاربات السياسة الاقتصادية الدولية مع "روبارت جيلبان" (GILPIN Robert) و"كيوهان" (KEOHANE Robert).

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أين اتخذت الدراسات الأمنية أبعاداً أخرى بتطرقها لكل الميادين والمجالات.

الفرع الأول: الواقعية التقليدية

لقد اعتبرت معظم الدراسات في السياسة الدولية أن الدولة هي أهم وحدات النظام السياسي وأن الوحدات - الدول تتباين من حيث الإمكانات المادية والبشرية، والحضارية والقيمية. كما تختلف تصوراتها وتتمايز مصالحها الوطنية القومية وكذا وسائل تحقيق هذه المصالح والتأكيد على مركزها وهيبته الدولية لتصبح حالة الصراع واصطدام المصالح السياسية وغير السياسية حالة قائمة ومستمرة. فالدول لا تمنع في اللجوء راغبة أو مكرهة إلى القوة كوسيلة نهائية لحسم الصراع - إذا ما تعذر ذلك سلمياً - وهي بذلك لا تحمي مصالحها وأمنها العسكري فحسب بل قيمها وعاداتها، وتقاليدها الاجتماعية وأهدافها السياسية والاقتصادية².

1 SWEENEY Mc (Bill), **Security, Identity and Interests. A Sociology of International Relations**, Part of Cambridge Studies in International Relations, UK, Cambridge University Press, 1999, pp20, 21.

2 ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص317.

وقد اتفق الواقعيون على أن الأمن هو الهدف الدائم للسياسة الخارجية للدول رغم أنهم اختلفوا في أهميته مقارنة بالأهداف الأخرى: كالقوة والثروة، والشهرة. فمن ناحية يرى "أرنولد وولفرز" (Arnold WOLFERS) أنه: "ليست كل الأمم تجعل القيم الأخرى تابعة للأمن (...). حتى وإن اهتمت وفي أغلب الوقت - وهذا من حقها - بأمنها وقبلت بتقديم التنازلات لدعم نفسها"¹.

من ناحية أخرى اعتبر "كنيث وارترز" أن "الأمن هو الهدف الأول للدولة وهو الغاية التي يشجعها النظام الدولي لضمان بقاء كل الدول بالبحث عن تحقيق الاستقرار والمصلحة والقوة"². فبعد أن أثبتت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية أن القوة هي المفسر الأساسي للعلاقات الدولية، هيمنت الواقعية على تفسير الظاهرة الأمنية من خلال ربط مفهوم المصلحة الوطنية بالأمن القومي الذي تعددت التعريفات بشأنه كونه يعبر مثل القوة والمصلحة وظيفية عن وظيفة حيوية لا تتفق كل الآراء حول نوعية وأبعاد مضامينها السياسية. وعرف بادل فورد (Ford Padel) الأمن القومي على أنه "مفهوم نسبي تكون الدولة فيه قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان" أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل شعبها يشعر بالتححرر من الخوف، بما يضمن مركزها الدولي في التأثير على الشؤون الدولية³.

ويرى "أمين هويدي" أنه لا يمكن للدولة ضمان أمنها القومي إلا بضمان حد أدنى من النظام والاستقرار الداخلي، وهذا لن يحدث إلا بحد أدنى من التضحية. فالأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها بمصادر قوتها وقدراتها في الميادين المختلفة، وتنمية هذه القدرات لضمان أمن حاضرها ومستقبلها⁴.

ارتبط كذلك مفهوم الأمن القومي بحماية القيم الجوهرية المكتسبة والأصيلة في الدولة، والعمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة باحتواء التهديدات التي تتعرض لها تلك القيم وتعرض بذلك مصالح الدولة الحيوية للخطر. فالأمن هنا هو إشارة إلى بعض درجات الحماية للقيم التي اكتسبتها الأمة، وهو يقابل السعادة والرفاهية وضمان أمان وأهداف الدولة (...). إلى درجة معينة دون التضحية بالقيم الجوهرية⁵.

1 BATTISTELLA (Dario), op.cit, p464.

2 WALTZ (Kenneth), *Theory of International Politics*, New York, Addison-Wesley Pub. Co, 1979, p126.

ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص3.320

أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت، دار الطليعة، 1975، ص4.41

ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص5.178

فالأمن إذن هو المعطى المحدد لوصف العلاقات بين الدول، ويبقى ضمانه مرتبطاً ببناء التوازنات العسكرية سواء التقليدية منها أو النووية. وهو ما يضمن القضاء على مصادر التهديد¹ خاصة في ظل الفوضى الأبدية التي ميزت النظام الدولي في تلك الفترة، وهي الفترة التي وصفها "والتر ليبمان" بالحرب الباردة وعرف الأمن من خلالها على أساس أن: "الدولة تكون آمنة حينما تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، (...). وتكون قادرة في حالة المواجهة على الإبقاء على هذه المصالح بالدخول في الحرب"².

فالعلاقات الدولية تدور في وسط من الفوضى تغيب فيه السلطة المركزية، وكل دولة تجد نفسها باستمرار عرضة للخطر من قبل دولة أخرى عسكرياً وهي مجبرة للدفاع عن نفسها (وفق مبدأ الاعتماد على النفس لوالترز). ففي إطار يغذيه خوف الدولة "أ" من الدولة "ب" أو ما يعرف حسب "أوبر بترفيلد" (BUTTERFIELD Hubert) بالخوف الهوبيزي³ ساعد ميزان التهديد الذي ساد ويفضل السلاح النووي في النصف الثاني من القرن العشرين على ربط أمن الأفراد بحكوماتهم بصفة أكثر. وجعل من الدولة المسئول الأول والوحيد على حماية مواطنيها مقابل الحصول على ولائهم، وذلك في شكل عقد اجتماعي شبيه بالعقد الاجتماعي لكل من هوبز ولوك وروسو. وهي الأفكار التي تبناها زعيم الطرح الواقعي "هانس مورغنتو" متأثراً بهوبز⁴. لكن السؤال الجوهرى الذي يطرح نفسه هو: ما هي طبيعة الأخطار والتهديدات، وكيف يمكن أن يُحدّد التهديد ويُوصف؟

للإجابة على السؤال يجب تناول بعض المفاهيم المرتبطة بالطرح الواقعي ومنها:

أولاً: الأمن والقوة

حيث اعتبر الواقعيون الدولة بمثابة العلبة السوداء، ورأوا في الأخطار العسكرية المباشرة أهم تهديد لأمن الدولة وخاصة التهديدات الخارجية. وعليه فإن الدراسات الأمنية حسب "والترز" يجب أن تركز على دراسة التهديد واستعمال ومراقبة القوة العسكرية، بحيث تقوم الدول بفحص الشروط التي تجعل من

1 RICHMOND (Olivier), "Broadening Concepts of Security in The Post Gold War Era: Implications for The EU and The Mediterranean Region", in (www.vdg.ac.uk/eis/research/emc/puplication/rishmond.htm, 26 Mars, 2000).

2 WALTER (Lippmann), **U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic**, London, Little, Brown, 1943, p32.

3 BATTISTELLA (Dario), op.cit, p465.

4 HOUGH (Peter), **Understanding Global Security**, London, New York, Routledge, 1st publishing, 2004, p11.

القوة أضمن وسيلة للتأثير على الأفراد والدول والجماعات، وتبني السياسات الضرورية للتحضير لشن الحروب المحتملة¹. وإبقاء الأمن في نطاق دولاتي-عسكري من خلال استعمال الوسائل التقليدية كأضمن حل لتحقيق الأمن.

فالقوة وكما ذهب عالم اللاهوت البروتستانتي "رينولد نيبور" (NEIBUHR) في حديثه عن المنهج الواقعي: "أن سعي الإنسان لاغتصاب عرش الله يجبره على إخضاع حياة الآخرين لإرادته (...). وهكذا يُقدم على ظلمهم (...). والقوة القومية ليست إلا انعكاسا لإرادة الأفراد في تحقيق القوة"². فالقوة كانت ولا زالت الوسيلة الأساسية لتحقيق الأمن وبناء السلام وهي وكما يضيف "نيبور" مرتبطة بأهداف الشخص أو الطائفة أو الوطن، وهي أهداف الجميع ورغبتهم في السلام والحاجة إلى التواضع والتزام حقوق الإنسان في أوسع معنى للكلمة³.

على هذا الأساس يمكن تحديد مفهوم الأمن التقليدي الذي يهدف إلى حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح. لهذا السبب كان يُفهم أمن الدولة على أنه أمنها العسكري فقط. وأدى إلى أن لجأت الدول الأكثر قوة إلى التحالفات لمواجهة الأخطار المحتملة لإقامة الأمن الجماعي كدعم لفكرة الاعتماد المتبادل فيما بين وحدات النظام الدولي. وكان الهدف الأساسي في بناء القوة الوطنية هو توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديد الخارجية القائمة والمحتملة أولاً، واستمرار الدولة في تحقيق أهدافها المركزية ومصالحها الإستراتيجية ثانياً. ويكون ذلك في إطار ما تم وصفه بعلاقات التعاون الأمني الإقليمي والتي تجسدت مظاهرها في نظام التحالفات والأمن الجماعي، والأنظمة الأمنية والجماعات الأمنية.

1- التحالفات: تعتبر التحالفات من أقدم صور التعاون الدولي، واعتمدت لخدمة كل من الأغراض الدفاعية والهجومية وتكون عادة بالوسائل العسكرية في مواجهة تهديد خصم مشترك سواء كان خارجياً أو داخلياً. ويُستخدم التحالف باعتباره وسيلة تؤدي إلى الغرض والغاية وليس بوصفه أمراً جيداً في حد

1 GÄRTNER (Heinz), HYDE-PRICE G. V. (Adrian), REITER (Erich), *Europe's New Security Challenges*, London, Lynne Rienner Publishers, 2001, p35.

2 أحمد نور النعيمي، النبوية العصرية في العلاقات الدولية، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، على الموقع:

(<http://www.iasj.net>).

3 نفس المرجع.

ذاته. فهو يساهم في الحد من نشوب الحرب بين أعضائه وتعزيز الثقة بينهم والحث على التعاون في مجالات أخرى غير عسكرية مثل ما هو الحال عليه في حلف الناتو¹. وتتماشى هذه الخصائص مع الآثار السلبية التي عادة ما تنتج عن التحالفات في النظام الدولي. كما أنه بوسع التحالف الدفاعي المحض أن يؤدي إلى تفاقم شعور الأعضاء بالتهديد بدلا من تخفيف حدته، وزيادة التوتر والانقسامات والسعي لامتلاك الأسلحة التنافسية. وقد تتسبب التحالفات في خلق أعداء داخليين (أقليات أو جماعات دينية أو عرقية متمردة) وتؤدي إلى تطرفهم وتشجيعهم على طلب الدعم من جهات خارجية².

2- الأمن الجماعي³: ظهر هذا المفهوم في القرن العشرين كرد فعل على الآثار المتضاربة للنظام القديم لسياسات توازن القوى والتحالفات. وكانت أول تجربة لتناول مفهوم الأمن الجماعي في عتبة الأمم المتحدة ثم في منظمة الأمم المتحدة. ويهدف هذا النظام إلى منع نشوب حرب أو احتوائها من خلال التشديد على الاستجابة لأي اعتداء أو تهديد للسلام بين أعضاء النظام. ولكي يقوم هذا النظام بمهامه يجب أن يتضمن جميع الدول في مختلف الأقاليم من العالم، وأن يوجه اهتمامه بالأفعال الداخلية للدول وسلوكياتها.

3- النظام الأمني: تعد الأنظمة ظاهرة منتشرة في العلاقات الدولية وتشمل العديد من التشريعات والالتزامات كتشريعات التجارة الدولية والنقل، والتي تحدد معايير سلوكيات الدول وتوجهاتها. وغالبا ما تكون هذه المعايير ذات طبيعة تعاونية ايجابية في عمومها. كما توفر الأنظمة الأمنية طرقا معينة لإتباع هذه المعايير ودعمها والتأكد من صحتها، وذلك من خلال التغطية الواسعة لمجموع القواعد السلوكية في الدول، كعدم استخدام القوة واحترام الحدود الدولية القائمة، ووضع تشريعات أكثر وضوحا بالنسبة لأنواع الأسلحة واستخدامها، أو القيام بأنشطة أخرى كالتحركات العسكرية. ويمكن اعتبار العديد من الهياكل الإقليمية كمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعض الأنظمة في أمريكا اللاتينية أنظمة أمنية⁴.

كما تعتبر بعض الإجراءات الإقليمية للحد من التسلح وتحديد المناطق الخالية من الأسلحة النووية

1 أليسون ج. ك. بيلز وأندرو كوتي، "التعاون الأمني - الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين"، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي 2006، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، نوفمبر 2006، ص325.

2 نفس المرجع، نفس الصفحة.

3 JERVIE (Robert) "Security Regimes", in **International Organization**, vol.36, n°:02-Spring1982, p357.

4 أليسون ج. ك. بيلز وأندرو كوتي، مرجع سابق، ص326.

نماذج للأنظمة الأمنية التي تحدد قيمتها على مدى احترام معاييرها والالتزام بها¹ من قبل أعضاء المجتمع الدولي.

4- المجموعة الأمنية²: ارتبط استخدام مصطلح المجموعة الأمنية بأفكار كارل دوتش الذي حاول إدخال الروابط فوق قومية في تفسير مفهوم الأمن، والابتعاد عن فكرة مركزية الدولة في دراسة الظاهرة الأمنية. وتتميز المجموعة الأمنية بوجود كثافة في التفاعل والاستمرار والشمولية مقارنة بالنماذج الأمنية السابقة. وعرفها "دوتش" بأنها مجموعة من الوحدات السياسية المندمجة، والتي يتقاسم أعضاؤها الفئاعة الراسخة بأن مشاكلهم الاجتماعية يمكن أن تحل من خلال ميكانيزمات التفاهم السلمي، وعن طريق إجراءات مؤسسية وليس عن طريق اللجوء إلى وسائل العنف المادي³.

كما ميز "دوتش" بين المجموعات الأمنية الموحدة والمجموعات الأمنية المتعددة، بحيث تتشكل الأولى بانصهار وذوبان وحدتين سياسيتين أو أكثر كانتا في وقت سابق مستقلتين بغية تنظيم وحدة جديدة سياسية موحدة. أما الثانية فتقوم بين وحدتين سياسيتين مستقلتين أو أكثر دون أن يؤدي ذلك إلى قيام حكومة موحدة⁴.

وتعتبر هذه النماذج الأربعة من أهم أشكال التعاون الأمني الإقليمي والتي يتوقف نجاحها على مدى مشاركة الجهات الفاعلة فيها وطبيعة البيئة التي تظهر فيها.

ثانيا: متغير المعضلة الأمنية في الطرح الواقعي

كان "جون هارز" (HERZ John) هو أول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية، وعرفها على أنها: "متى وجد مجتمع فوضوي (...) يظهر ما يعرف بمعضلة الأمن، ويكون الأفراد والجماعات داخل هذا المجتمع متخوفين على أمنهم بسبب احتمال وجود خطر الهجوم من جماعات أو أفراد آخرين. ولتجنب هذه الأخطار تلجأ الجماعات والأفراد للحصول على القوة لمواجهة قوة الآخر (...). وبما أن لا

أليسون ج. ك. بيلز وأندرو كوتي، مرجع سابق، ص 327. 1

2 ظهر مصطلح المجموعة الأمنية في إطار المقرب الوظيفي ونظرية الاندماج الدولي لكارل دويتش، غير أن هذا المفهوم

استخدم في أواخر الخمسينيات كمحاولة لتفسير المعضلة الأمنية للواقعية والتي سيتم تناولها لاحقا.

3 DEUTSCH.K.W &All, "Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in The Light of Historical Experience", in BRENT F. and STUBB NELSEN (Alexander), **The European Union, Reading in the Theory and Practice of European Integration** , Third Edition, London, Lynne Rienner Publishers, 2003, p122.

4 Ibid, p124.

أحد متأكد من ضمان أمنه في عالم تتنافس فيه الوحدات، سيتواصل السعي للحصول على القوة في إطار الحلقة المفرغة للأمن والقوة.¹

فالمعضلة الأمنية² هي أحد الخيارات الصعبة التي قد تواجه بعض الحكومات التي تكون قادرة على تطوير جهودها الدفاعية لغرض تسهيل العلاقات السلمية من جهة، ولكنها قد تجعل بلدها أكثر ضعفاً أمام أي هجوم محتمل من جهة أخرى. وهذا الأمر قد يدل على نية غير مقصودة تؤدي إلى تهديد الأمن على المدى الطويل بإثارة الشكوك الدولية، وتقوية الضغوط من أجل خوض سباق التسلح. وقد يؤدي ذلك إلى نزاع عسكري كما أكده عديد المحللين عند تناولهم الحربين العالميتين الأولى والثانية كنموذج لحدوث المعضلة الأمنية³. ويحدث المأزق الأمني بسبب عامل اللاتقة الناتج عن بنية النظام الدولي الفوضوي أكثر مما ينشأ عن النوايا السيئة والعدوانية للدول. وتتفاقم المعضلة الأمنية نتيجة لطبيعة القدرات العسكرية العنيفة والدرجة التي تنظر من خلالها الدولة إلى الدول الأخرى بوصفها مصدر تهديد وليس كحليف. وبما أن عاملا القدرات العسكرية والنظرة الذاتية للدول يتغيران بفعل الزمان والمكان، فإن حدة المعضلة الأمنية تتباين مظاهرها بشكل غير متساوي بين الدول على النحو الآتي:⁴

1- تختلف حدة المعضلة الأمنية اعتماداً على الدرجة التي نميز بها بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية، وعلى العلاقة فيما بينها، وعلى إمكانية استخدام الأسلحة بشكل هجومي ودفاعي في آن واحد. ويرى الداعون إلى ما يسمى بالدفاع غير الهجومي أن المعضلة الأمنية يمكن تحويلها بإتباع المخططات العسكرية الأقل إثارة لأية إجراءات مضادة تستخدمها الدول الأخرى.

2- تختلف حدة المعضلة الأمنية بحسب العلاقات السياسية بين الدول، إذ لا ينبغي النظر إلى قدرات الدول في إطار من فراغ سياسي، ولا يجب أن تكون درجة الثقة والشعور بوجود مصلحة مشتركة في النظام الدولي ثابتة أو ذات طابع واحد، وهذا ما أدى إلى إعادة النظر في إشكالية الأمن.

1 HERZ (John), "Idealist Internationalism and The Security Dilemma", in **World Politics** (2), January, 1950, p158.

2 WEBER (Cynthia), **International Relations Theory: A critical introduction**, London & New York, Routledge, Third edition, 2010, pp18, 19.

3 مارتين غريفيش وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، طبعة عربية 2008، ص389.

4 نفس المرجع، ص ص391، 390.

فالواقعية تقتض أن كل دولة تُفسر نشاطاتها وتدبيرها العسكرية وتطورها في إطار دفاعي، وتعتبر تدابير الدول الأخرى - مهما كانت- تدابير هجومية مهددة لأمنها¹. وعبر عن ذلك "روبر جارفي" (JERVIS Robert) في مقال له بعنوان "التعاون في إطار المعضلة الأمنية" بقوله "أن الطريقة التي تسعى من خلالها دولة معينة إلى رفع مستوى أمنها ستؤدي بالضرورة إلى خفض أمن الدولة الأخرى"². وهو ما أسماه "بإحداث التوازن بين الدفاع والهجوم"، والذي يعرفه: "بالعلاقة بين سهولة الدفاع عن الإقليم وسهولة الحصول على أقاليم أخرى"³. ويضيف "جارفي" أن هذا التوازن سيؤثر أساساً على المعضلة الأمنية، بحيث أنه كلما رجحت كفة الهجوم على كفة الدفاع وزادت سهولة الحصول على أقاليم أخرى زاد الشعور بالتهديد وباللأمن من قبل الدولة التي تسعى لمواجهة زيادة التسلح. أما في حال رجحان كفة الدفاع على كفة الهجوم وتوجه الدولة لحماية ترابها وإقليمها، فإن الشعور باللأمن ينخفض ويقل وبالتالي لن تتعرض الدولة لأي هجوم محتمل بسبب زيادة قدراتها الدفاعية⁴.

الفرع الثاني: الواقعية الجديدة

محاولة مواجهة المعضلة الأمنية والسعي إلى تلطيف آثارها أدى بباحثي المقاربة الواقعية إلى إعادة النظر في بعض المرتكزات لتفسير الظاهرة السياسية وتقديمها في شكل جديد قد يتجاوز العجز الذي عرفته الواقعية التقليدية. ومن هذه المحاولات:

أولاً: الواقعية السياسية

يُعتبر "كنيث والتز" من رواد الواقعية الجديدة، وقد حاول في تحليله تجاوز النقد الذي وُجه إلى "مورقنتو، حيث انطلق في تحليله للعلاقات الدولية من المنظومة الدولية التي تفرض نفسها وبشكل معين على وحداتها الدول. ولما كانت هذه المنظومة فوضوية فإن الوحدات الدول تستخدم القوة إلى حد معين من القدرة على التحكم (manipulations)، وباعتدال في المطالب في إطار فكرة "مساعدة النفس" (Self-help) وواقعية سياسية⁵ (Realpolitik) هدفها المصلحة العليا للدولة والقائمة على قاعدة: أن للدول مصالح وهي تميل إلى الاهتمام بالمكاسب النسبية أكثر من اهتمامها بالمكاسب المطلقة.

1 BATTISTELLA (Dario), op.cit, p467.

2 JERVIS (Robert), "Cooperation Under The Security Dilemma", in **World Politics** 30 (2), Janary1978), p167.

3Ibidem.

4 Ibid, p170.

5 ALLAN (Pierre) & GUILLAUME(Xavier), "Relations internationales", in (http://www.stoessel.ch/hei/PS/RI_Allan.htm), vu le 27 août 2014 a 01:07.

وستواصل الدول مساعيها للحصول على الحد الأقصى من المكاسب في بيئة دولية يسودها الشك وانعدام الثقة.

فالفوضى هي سمة النظام الدولي الذي تتعدم فيه سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول خاصة وأن ارتفاع درجات الصراع حتى في وضعية اللأ حرب سيجعل من احتمال قيام الحروب أمراً متوقفاً على الدوام¹. ورغم أن وجود التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم غير أنه محدود ومقيد بفعل منطق التنافس الأمني المسيطر على الدول، والذي لن يزول مهما كان حجم التعاون. فالسلام الحقيقي والدائم في العالم مرهون بالمعضلة الأمنية. ومع غياب عنصر الثقة في النظام الدولي فلا يمكن للدول أن تثق في نوايا جيرانها وتكون دائماً في حالة استعداد للحفاظ على استقلالها وسيادتها وبقائها من خلال زيادة قوتها. وقد وسع "التز" مفهوم القوة ليشمل عناصر أخرى غير القنوت القتالية. حيث حاول الربط بين قوة الدولة وتميزها بمساحة معينة (كبيرة أو صغيرة)، وموقع جغرافي معين، كذلك عدد السكان، واحتوائها على الموارد المادية الطبيعية، ومستوى معين من النمو الاقتصادي وكذا التطور العسكري والاستقرار السياسي والكفاءة².

ولما كانت الدول بالنسبة للننو- واقعيين هي فواعل عقلانية، فإنها تقوم دائماً بحسابات. فهي في عالم تغيب فيه المعلومات عن الفواعل الأخرى ويمكن لأعداء-محتملين- أن يسعوا لإظهار بعض قواتهم للحفاظ على مصالحهم. هذا ما قد يؤدي إلى خطأ في حساب وتقدير مصالح الدول الفعلية لأن بنية³ النظام الفوضوية تظهر وكأنها أداة دائمة للإبقاء على العنف في العلاقات الدولية السياسية في المستقبل مثلما كانت في الماضي.

وعبر "جون مارشيمر" (MEARSHEIMER John) عن ذلك عام 1990م في مقاله "العودة إلى المستقبل" (Back to The Future) قائلاً: "أن نهاية الحرب الباردة هي نوع من العودة للطرح التقليدي لميزان القوى المتعدد (...). والذي تؤدي فيه المواجهات الإثنية إلى توسيع دائرة الصراعات واللا استقرار (...). فالعرب الباردة هي مرحلة للسلام والاستقرار القائم على أساس نظام القطبية، وسقوط هذا

1 BAYLIS (John), "International and Global Security", in BAYLIS (John), SMITH(Steve), OWENS(Patricia), **The Globalization of World Politics**, New York, OXFORD University Press, 4th ed, 2008, p231.

2 أحمد نور التعييمي، مرجع سابق.

3 هذا ما جعل البعض يسمي هؤلاء المحللين بالواقعيين البنويون (Structural Realists).

النظام هو عودة إلى نموذج المنافسة الكبرى بين القوى كما كان في القرن السابع عشر¹. كما أن العلاقات الدولية لا يجب أن تتسم بالحروب المتكررة والدائمة بسبب ظهور منافسات أمنية جديدة من جهة، ووجود سبل كثيرة للتعاون من جهة أخرى.

لقد كان التصور الواقعي للأمن غير كاف لتفسير ظواهر ومواجهة أحداث كثيرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. فالتغير في منطق القوة والأمن أدى إلى تمييع الأخطار العسكرية التي بقيت حبيسة التحليل الإستراتيجي والمقاربات العسكرية التي لم تعد قادرة على التكيف مع الكثير من المشاكل في الأجندة السياسية والأمنية. فرغم ما قدمته الواقعية من أفكار إلا أنها أغفلت العديد من الظواهر والعوامل المسببة للحروب وعدم الاستقرار، مركزة على القوة والقدرات العسكرية للدولة كفاعل أساسي وأوحد في العلاقات الدولية. كما استندت الواقعية إلى مفاهيم غامضة واعتمدت مناهج ظلت بعيدة عن واقع الممارسة والدراسات الأمنية. فمثلا فكرة توازن القوى كمفهوم أممي قائم على فكرة العقلانية لم يكن واضحا، وهو كثقافة ارتكز على تحقيق الحد الأقصى للأمن بدلا من ثقافة التوازن بمرتكزاتها الأساسية كالدبلوماسية، والتحكيم والوساطة وكل الوسائل السلمية.

ثانيا: مبادرات لإعادة النظر في مفهوم الأمن

قدم بعض المفكرون وتفاديا لتفاقم المعضلة الأمنية العديد من الاقتراحات التي حاولت تدارك النقص في التفسير الواقعي. فرغم انتماء هؤلاء المفكرون إلى الواقعية كنظرية وتصور طالبوا بضرورة توسيع مفهوم الأمن وكان ذلك في إطار ما عرف بمدرسة "كوبنهاغن" وعرفوا بالتوسعيين (Widners). حيث انطلق هؤلاء من فكرة أن تحليل مفهوم الأمن يجب أن يكون بعيدا عن سؤال القوة والسلام، وأن التعاون الدولي هو الحل لمعضلة الأمن. ولأن مفهوم الأمن كما يقول "باري بازن" (BUZAN Barry) يثير النقاش حول مقارنة فهم السلوك، فمن الضروري بحث مزايا العلاقة بين القوة والسلم كمتغيرين لفهم سلوك الدول بدلا من اعتبار القوة هي أساس تحقيق الأمن كما يعتقد الواقعيون، أو الاعتماد على فكرة أن وجود السلم سيؤدي بالضرورة إلى الأمن كما يرى المثاليون². لهذا السبب حاول بعض التوسعيين كـ"بازن" و"اول ويفر" (WAEVER Ole) و"غالتغ" (GULTUNG Johan)، و"روب والكر"

1 MEARSHEIMER (John), "Back to the Future: Instability after the Gold War", in *International Security*, n°:15(1), 1990, p9.

2 BUZAN (Barry), *People, States and Fear. An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, UK, ECPR Press, Second Edition, 2008, pp25, 26.

(WALKER Rob) وآخرون بحث مصطلح الأمن في سياقه التاريخي والفلسفي واللغوي¹. وتوظيف مصطلحات جديدة في الدراسات الأمنية مثل "الفوضى الأكثر نضوجاً" والتي تدرك فيها الدول ومن منطلق المصلحة الأخطار الشديدة التي تتطوي عليها عملية مواصلة المنافسة الشديدة في عالم يميزه سباق التسلح وبخاصة السلاح النووي².

لتوضيح ذلك أكثر قامت المدرسة بتوظيف منهجية "الخطاب" (The Speech Act)³ بغرض معرفة وتقدير ما إذا كان الخطر يهدد فعلاً الأمن أم لا، فالخطر قد يكون عسكري أو غير عسكري. حيث تسمح هذه المنهجية بتقديم تعريف سلوكي للأمن أكثر من كونه تعريف تعاقدي (الطرح الواقعي)، على اعتبار أن الفرد هو وحدة من وحدات التحليل⁴، وأن الدولة لم تعد الموضوع المرجعي الوحيد لفهم وتفسير الظواهر الأمنية على المستوى الإقليمي والعالمي. فالموضوع المرجع يتغير بتغير القطاع الأمني قيد الدراسة ويتأثر بعوامل وبمجالات خمسة وعليه نكون أمام أشكال الأمن الآتية⁵:

1- الأمن العسكري: يرتبط بالقدرات الهجومية والدفاعية للدول وكذلك القدرات التصورية للإمكانات العسكرية لدولة أخرى.

2- الأمن السياسي: يتعلق بالمساس والسعي لضرب الاستقرار والتنظيم داخل الدولة، وهو موجه ضد الحكومة وضد المؤسسات والأيدولوجيات التي تمثل سلطات الدولة.

3- الأمن البيئي: يتناول قضايا الحفاظ على البيئة والطبيعة كعنصر متغير وأساسي للحياة. فقد تتعرض البيئة للتهديد والخطر سواء من قبل الإنسان أو بشكل طبيعي بحدوث الزلازل وثورة البراكين أو فيضانات أو مختلف أشكال الملوثات. وقد يكون التهديد العسكري أكبر خطر على الأمن البيئي خاصة مع تزايد النزاعات والحروب الداخلية في العديد من الدول كدول الجنوب والدول الغربية المتفككة وكانت سببا في تدهور حالة الإنسان والطبيعة على حد سواء.

1 BUZAN (Barry), op.cit, p34.

2 BAYLIS (John), op.cit, p260.

3 يرى "ويفر" (WAEVER) أنه من خلال نظرية الخطاب يمكن اعتبار الأمن كفعل (Act)، وفي هذه الحالة يكون الأمن غير مهم كدليل ومرجع لشيء واقعي، ولكن التلطف بكلمة "أمن" هو في حد ذاته فعل يتطلب تمثيل سياسي من جهة، ومحاولة ضمان الحق باستعمال الوسائل الضرورية للتحكم في نتائج استخدامها للقيام بفعل التأمين من ناحية أخرى .

4 HOUGH (Peter), op.cit, p17.

5 BUZAN (Barry), op.cit, pp 107-110.

4- الأمن الاقتصادي: يُعنى بالحصول على الموارد الأولية الأساسية، والمال والثروة والسعي لضمان المحافظة على صحة الفرد كأهم مؤشر للأمن. فعجز الدولة عن ضمان التنمية والاستقرار الاقتصادي هو سبب في اللأمن والخوف.

5- الأمن الاجتماعي: يرتبط بالأخطار ضد الهوية الوطنية أو الاجتماعية والقيمية- المعيارية والثقافية، وغيرها من التهديدات التي قد تعرض الأسس التي يقوم عليها البناء الاجتماعي للخطر. لقد حاول إذن "بازن" و"ويفر" و"جالتنغ" وباقي التوسعيين الإجابة على السؤال المتكرر والمرتبط بالشئ أو الشخص الذي يجب تأمينه، وذكروا في هذا الشأن "الجماعات" (collectivités)¹ دون تحديد من هي الجماعات المعنية والواجب تأمينها. وقام "بازن" كأهم مفكر في مدرسة "كوبنهاجن" بتطوير مفاهيم أخرى مرتبطة بالأمن: كالأمن الإقليمي والأمن المجتمعي وغيرها، مؤكداً على أنه لا يمكن فهم أمن الدول دون الأخذ بعين الاعتبار الإطار الذي توجد فيه الدولة (الإقليم) ودراسة الوحدات "تحت- الأنظمة" (Sous-systèmes) والتي تتميز بجميع الدول المتقاربة جغرافياً. فالأمن هنا يفهم وفقاً للعلاقة صديق/عدو، ويفسر من خلال التركيز على الأخطار المشتركة لهذه المجموعة من الدول التي لا يمكن أن يقوم أمن إحداها بعيداً عن أمن الأخرى في ظل وجود شعور مشترك تجاه تهديد معين². على هذا الأساس أكد التوسعيون أن دراسة الأمن تكون من خلال التركيز على نوعية إدارة الأخطار الموجودة التي تهدد الدول والمجتمعات، والأمم، والأفراد (...). باستعمال وسائل متميزة. ويتم هذا في إطار التعامل مع القطاعات سابقة الذكر ووفق مستويات التحليل الآتية³:

1- مستوى النظام الدولي.

2- ما بداخل النظام (Le Sous-système) ويمثله: الدول والمنظمات الدولية وغيرها من وحدات النظام الدولي.

3- مستوى الوحدات (les unités) : مثل الدول.

1 VIAU (Helene), "La Théorie critique et Le concept de sécurité en relations internationales", **Notes de Recherches CEPES**, n° :08,1998 Université de Québec-Montréal, in (<http://www.er.uqam.ca/nobel/cepes/notes/note8.html>).

2 BUZAN (Barry), WAEVER (Ole) & DE WILDE (Jaap), **Security –A New Framework for Analysis**, Boulder/London, Lynne Rienner, 1998, p4.

3 Ibid, p6.

4- ما هو موجود داخل الوحدات (Les Sous-Unités) كاللوبيات، الجماعات (...). وغيرها.

5- مستوى الأفراد.

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية لمفهوم الأمن

انطلقت الليبرالية من فكر سياسي كلاسيكي وبمجموعة من الأهداف العملية والمثالية التي اعتبرت أن الفرد هو وحدة التحليل الأساسية والأهم، وهدف الأنظمة هو السعي لضمان حقوق الأفراد. فدور الدولة هو دور جزئي في المجتمع الليبرالي، وهي تتصرف بشكل أساسي كحكم في النزاعات بين الأفراد والسعي لتوفير الشروط التي يتابعون بها الحصول على تلك الحقوق كاملة.

ورغم وجود اختلاف بين المنظرين الليبراليين إلا أنهم أجمعوا على أهمية الفرد وعلى دور الدولة كمدى محدود لتحقيق الاستقرار السياسي، والاجتماعي، والبيئي والاقتصادي الذي يُمكن الأفراد من التفاعل والكفاح للوصول بخياراتهم إلى النهاية. ورغم اختلاف المبادئ الليبرالية عن مبادئ الواقعيين إلا أنها التقت جميعها في فكرة أن حالة الفوضى التي تميز عالم السياسة هي التي تساهم في زيادة عامل اللأ ثقة والارتياح فيما بين الدول وتشكل عائقاً أمام التعاون والسلام¹. ولكن بالنظر إلى وجود انسجام في المصالح بين الأفراد داخل الدولة الواحدة، فهناك احتمال تحقق انسجام آخر في المصالح بين الوحدات الدول². وتضمنت الليبرالية اتجاهات فكرية اقتصادية، واجتماعية وسياسية انقسمت بدورها إلى بنوية ومؤسسية.

الفرع الأول: الليبرالية البنوية

استندت الليبرالية البنوية إلى فكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين موضحة أن انتشار الديمقراطية هو مصدر أساسي للسلام من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي. وتعود فكرة السلام الديمقراطي إلى الأبحاث التي قام بها كل من "سمول مالفين" (SMALL Melvin) و"دافيد سينغر" (SINGER David)، وكانت في مقال نُشر لهما سنة 1976م في صحيفة القدس للعلاقات الدولية بعد أن قاما بتوسيع فكرة "إيمانويل كانط" (KANT Immanuel) لعام 1796م في

1 عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 302

303

2 DEBLOCK (Christian), « La coopération économique internationale au tournant du millénaire », continentalisation: Cahier de recherche 99-03, octobre 1999, in (<http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/Secu.pdf>).

مقاله "السلام الدائم"، والذي اعتبر فيه أن الحكومات الجمهورية تجنح للسلم على عكس الحكومات التي يحكمها متسلطون يسعون لتحقيق رغباتهم¹.

ودعم الفكرة فيما بعد كل من "مايكل دويل" (DOYLE Michael) و"بروس روست" (RUSSETT Bruce)، حيث أشار "دويل" إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة لاتجاه الميل للسلام الذي يميز الدول الديمقراطية. وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق². فالحروب بين الديمقراطيات نادرة الحدوث أو لا وجود لها، وأنه من الأكثر احتمالاً أن تُسوي الدول الديمقراطية خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها سلمياً دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها. وهذا بسبب المعايير والقيود المؤسسية المشتركة التي تعني عدم لجوء تلك الدول إلى تصعيد النزاعات إلى حد التهديد باستخدام العنف ضد بعضها البعض، فتلجأ إلى الوساطة والمفاوضات لحل خلافاتها، أو إلى أي شكل من أشكال الدبلوماسية السلمية قبل أن تتحول إلى نزاعات دولية. ويدعم تلك التوجهات السلمية تحقق وجود مسألة الشرعية حيث تشعر الشعوب الديمقراطية أنه من الخطأ ومن غير الشرعي شن حرب على دولة ديمقراطية أخرى. فمن الصعب حل الخلافات عن طريق القتل عندما يكون للأخريين حق الموافقة³ والقبول برأي الآخر.

ويرى "روست" أن القيم الديمقراطية ليست العامل الوحيد الذي يجنب الدول الحرب، بل أن القوة والاعتبارات الإستراتيجية تؤثر كذلك في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات. وأحياناً يكون لهذه الاعتبارات القول الفصل رغم ما للقيم الديمقراطية المشتركة من دور في كبح المعضلة الأمنية وتحقيق المزيد من الأمن وإيجاد عالم أكثر استقراراً⁴. كما تعتمد الدول الديمقراطية في تعريفها لمصالحها القومية على طبيعة المجتمع الداخلي، لأن المجتمع الذي يهتم بالرخاء الاقتصادي

1 ROCHE (Jean-Jacques), *Théories de la sécurité ; définitions, approches, et concepts de la sécurité internationales*, Paris, Editions Montchrestien, E.J.A, 2002, p95.

2 RUSSETT (Bruce), LAYNE (Christopher), SPIRO (David E) & DOYLE (Michael .W), "The Democratic Peace", *International Security*, Vol. 19, No:4 (spring, 1995), p164, in (<http://www.jstor.org/stable/253912>).

3 جوزيف. س. ناي(الابن)، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997، ص68.

4 RUSSETT (Bruce), LAYNE (Christopher), SPIRO (David E) & DOYLE (Michael .W), op.cit, p175.

والتجارة- وهو شأن المجتمعات الديمقراطية- يعتبر الحرب خطرا وتهديدا لأمنه، وهي في نظره عمل غير مشروع¹. غير أنه وبالنظر إلى سلوكيات ودور بعض الدول الديمقراطية الغربية أثناء الحرب الباردة وبعدها سيكون من الضروري إعادة النظر في هذا التصور، لأن ديمقراطيات كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها استعملت الديمقراطية وحقوق الإنسان للتدخل في شؤون دول أخرى. وهذا من شأنه زعزعة الاستقرار وتعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر مما يهدد أمن الأفراد بدلا من حمايتهم. وترتكز الليبرالية على أربعة مواضيع مركزية لبناء الأمن وإقرار السلام وهي²:

- الأناانية أو الفردانية (Individualism) وتقوم على حب الذات بالنظر إلى أهمية الفرد مقابل الجماعة.

- المساواة بين البشر (Egalitarianism) وفي الحقوق والواجبات.

- العالمية (Universalism) وتعني عالمية القيم وتفوقها على الاختلافات الثقافية والتاريخية.

- تحسينية (Ameliorism) الاعتقاد في إمكانية تحسين المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة.

الفرع الثاني: الليبرالية المؤسساتية

تعود جذور الليبرالية إلى الطرح الكلاسيكي القائل بأهمية التجارة والعلاقات الاجتماعية في دراسة العلاقات الدولية وتحليل ظاهرة الحرب. إذ يرى رواد هذا الاتجاه أن التعاملات التجارية تساهم بقوة في سعي الدول لتغيير وضعها من خلال تحقيق النمو الاقتصادي دون اللجوء إلى الغزو والقوة العسكرية. ويعتقد "يوجين ستالي" أن إقامة حواجز اقتصادية متينة على الحدود السياسية يجعل الاستيلاء على الأرض والرقع الجغرافية المرغوبة أمرا مطابقا للفرص الاقتصادية. كما أن الحل الأفضل لضمان الأمن وتجنب الحرب يكون بإتباع التنمية الاقتصادية في نظام تجاري منفتح دون اللجوء إلى محاولات السيطرة العسكرية. ويقدم "يوجين ستالي" مثال على ذلك باليابان التي أصبحت بفضل التجارة (يُوصف اليابان بأنه دولة تاجرة) قوة عالمية بإمكانها ضمان أمنها³.

1 جوزيف. س. ناي (الابن)، مرجع سابق، ص 69.

2 JACKSON (Paul), Handbook of International Security and Development, UK, Published by Edward Elgar, Cheltenham, 2015, in (<http://www.e-elgar.com>).

3 جوزيف. س. ناي (الابن)، مرجع سابق، ص ص 64، 65.

ويضيف الليبراليون أن التجارة قد لا تمنع الحرب - وهو ما أكدته نشوب الحربان العالميتان الأولى والثانية- غير أنها تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الدول للفرص المتاحة. وهذا بدوره يحدث تغييرا في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر جنوحا للسلم، وبالتالي تساهم في تفعيل حركية الاتصال والتواصل فيما بينها. ومثل هذا الاتصال والتواصل التجاري يجعل من الآخر في دولة أخرى أقل غرابة وكراهية ومنه خفض احتمالات النزاع.

أعيد تبني هذه الأفكار في أوائل القرن العشرين من قبل ما عرفوا بالليبراليين المؤسستين في محاولة للرد على الواقعية الجديدة وزعيمها "كنيث والتز"، والذي اعتبر أن النمط الناشئ للتعاون المؤسستي بين الدول سيفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، وأن للمؤسسات الدولية دور كبير في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار. ويرى كل من "كيوهان" (KEOHANE) و"ليزا مارتين" (MARTIN Lisa): "أنه بإمكان المؤسسات على اختلاف أنواعها توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية بإقامة مواقع تركيز للتنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل¹. وهذه المؤسسات تساهم في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية، التي لم تتأثر بالحسابات الضيقة للقوة فتكاملت داخل الاتحاد الأوروبي وتحالفت في إطار حلف الأطلسي. فقد لا تمنع المؤسسات الحروب إلا أنها تُقلل من مخاوف الغش وتساعد على تلطيف المخاوف التي تنشأ أحيانا من المكاسب غير المتكافئة الناتجة عن التعاون. وهي آلية مهمة في تحقيق الأمن الدولي رغم استمرار الاعتماد على القوة العسكرية في العلاقات الدولية.

ويؤكد المؤسستيون على إمكانية التقليل من بنية الصراع من خلال التعامل مع فكرة التقارب الدولي بتشجيع القيم المشتركة ووضع ميكانيزمات متعددة كقيلة بضمان نظام مستقر أساسه "الكل من أجل الواحد" (Tous pour Un) بدلا من ثقافة كل لنفسه (Chacun pour soi)، وكذا فكرة التقاسم والمشاركة بدلا من التركيز على مصطلح القوة، وتبني فكرة الشبكة العنكبوتية والاعتماد المتبادل في مقابل لعبة البلياردو عند الواقعيين². فالعلاقات الدولية القائمة على الاعتماد المتبادل المعقد تؤدي إلى لجوء الدول إلى تنظيم طلبها عن طريق المؤسسات للتعاون وبحث فكرة الأمن. بحيث تسمح عملية

1 KEOHANE (Robert .O), MARTIN (Lisa .L),"The Promise of Institutional Theory", in **International Security**, n°: 20(1), 1995, p42.

2 ROCHE (Jean-Jacques), op.cit, p97.

مأسسة التعاون بوضع قاعدة مشتركة للقيم والسلوكيات التي تبحث فيها الهياكل فوق- وطنية، وبالتالي توسيع دائرة القوة¹. كما أن التبادل التجاري سيؤدي إلى تحويل المصلحة من خاصة إلى عامة، وكلما كان العالم رأسماليا كلما كان أكثر أمان واستقرار. على هذا الأساس أكد "ريتشارد روزكرانس"² (ROSECRANCE Richard) على ضرورة البحث في مفهوم الدولة التاجرة والافتراضية³ التي تساعد على فهم كيفية التحول في استعمال القوة والخيارات البديلة⁴. واعتقادا منهم بقصور الرؤية سواء على مستوى الطرح اللبرالي أو الواقعي قام "دانييل دودني" (DEUDNEY Daniel) وآخرون بدمج بعض أفكار النظريتين لتفسير الواقع، معتبرين أن انعدام النزاعات بين الدول المتطورة والديمقراطية راجع لمسار تكاملي يغذي العلاقات التبادلية والمؤسسية. وأنه حتى في ظل وجود المشاكل واستمرارها سيكون التعامل معها واحتواءها من مسؤولية المؤسسات وبذلك تتجنب الدول المواجهة المباشرة. وتتميز العلاقات الأمنية وفق تصور "دودني" وزملاءه بخمسة عناصر⁵:

- 1- الاتفاق بين الدول هو اتفاق تعاون أمني (Co-sécuritaire) عبر المؤسسات الدولية (مثل حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي أو الآسيان)، والدول تسعى من خلالها إلى تقوية عملها الجماعي.
- 2- وجود دول نصف سيد (Etats Semi-souveraines) أو دول تمارس ضغطا (Etats contraintes) (مثل ألمانيا واليابان) يُطمئن القوى الكبرى المهيمنة على الساحة الدولية من الناحية الأمنية، لأنها تلعب دور الموازن في المجتمع الدولي.
- 3- طبيعة البنية الاقتصادية التي تُنظم العلاقات التجارية والمالية بين الشركاء وتعمل على تقليص الفوضى (مثل دور مجموعة الثماني الكبار (G8)) ضمن مؤسسة اقتصادية تتحول بالتدرج إلى مؤسسة أمنية بنوية.
- 4- تقاسم القواعد والقيم بين الدول المتطورة والديمقراطية بما يعزز ويقوي الثقافة اللبرالية المشتركة والتبادل التعليمي النخبوي وظهور حضارة الصفقات (civilisation d'affaires).
- 5- هيمنة القوة الأمريكية كقوة شرعية وشفافة بالنسبة لأغلب الدول المتطورة والديمقراطية.

1 SEAN (Kay), "Globalization, Power, and Security", in *Security Dialogue*, n°: 35, 2004, p13.

2 CHOUCRI (Nazli), *Cyberpolitics in International Relations*, London, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, 2012, p11.

3 الدولة التاجرة الافتراضية: Etat Marchant Virtuel للتفصيل أكثر في الموضوع أنظر :

EKOVICH (Steven), « La puissance américaine: déclin ou ajustement ? Assisterait-on à un déclin des États-Unis d'Amérique ? », pp105, 106, in (http://www.strategicsinternational.com/23_07.pdf).

4 ROCHE (Jean-Jacques), op.cit, p98.

5 Ibid, p100.

إلى جانب "دانييل دودني" تجدر الإشارة إلى محاولة "جوزيف ناي" (NYE Joseph) الذي قدم مقارنته حول القوة الناعمة كفكرة وسط بين التصور الواقعي والطرح الليبرالي الأمر الذي جعله واقعي-ليبرالي (مثل ستانلي هوفمان). وعرف "ناي" القوة الناعمة بـ: "القدرة على تحقيق النتائج المرجوة من خلال الجذب والإقناع بدلا من اللجوء إلى الوسائل الإكراهية التقليدية باهظة التكلفة وغير مضمونة، وبدلا من القوة الصلبة العسكرية يجب استعمال تكنولوجيا المعلومة والمعرفة كأهم الاستراتيجيات والآليات لضمان الأمن".¹

كانت هذه التوليفة بين الليبرالية والواقعية محاولة جديدة لإيجاد حلول لمشكلة الأمن عبر اعتماد التفسير الواقعي لتأثير النظام الفوضوي على سلوكيات الدول، وإمكانية اللجوء إلى التعاون للقضاء على سلبيات هذه الفوضى حسب وجهة نظر الليبراليين. حيث يشكل منهج كل منهما نظرة لإيجاد فرع للمعرفة المشتركة لتحديد مفهوم للأمن دون الخروج عن إطار أهمية الدولة كوحدة أساسية في ضمان الأمن وتحقيق البقاء.

1 ROCHE (Jean-Jacques), op.cit, p98.

المبحث الثاني: الاتجاه الحديث في الدراسات الأمنية

لقد ساد الحوار والنقاش بين أتباع المقاربات التقليدية مدة طويلة أدت إلى ظهور العديد من المناظرات بين هذه النماذج. غير أن هذا الحوار لم يعد قادرا على احتواء القضايا المعاصرة التي تطلبت تفسيرات جديدة، فرغم اعتقاد الكثير من المحللين في قدرة الطرح الواقعي على تصوير الواقع وتفسيره كما تفهمه الفطرة الإنسانية، إلا أن تغير المنظومة العالمية بعد الحرب الباردة فتح المجال لتصورات تناولت النقاش حول الأمن وتحليله بتوسيع البحث في أبعاده وتعميق مفاهيمه. فقد ظل حجم التهديدات والمخاطر أثناء الحرب الباردة مركزا على أهمية الصفقات التي تضم دولا- أما كوحدات وفواعل تقليدية الأوجد وأساسية في العلاقات الدولية، وعلى دور التحالفات التي قادها نموذج وستفاليا في إقامة نظاما للأمن الجماعي.

مع نهاية الثمانينيات ألقى تناول المشكلات الأمنية ومعالجة مظاهرها الجديدة الضوء على فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها، كحركات التمرد والمجموعات الإثنية والعرقية. إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات والأطراف وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تم من خلالها تناول البعد الدولي لقضايا الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية وكل الأبعاد الإنسانية والتنمية المرتبطة بالأمن وبالفردي كفاعل أساسي في بحث قضايا الأمن¹. وحدث هذا التحول في الدراسة لأسباب عدة أهمها²:

1- أن مشاكل الأمن ليست نفسها بالنسبة للدول (دول متطورة وأخرى نامية)، وتحليل المشاكل لن يكون بالضرورة بنفس الطريقة وبنفس الإمكانيات.

2- يتطور التهديد بالنسبة للدول وفقا للتحول في أشكال العنف وطرق ممارسته بصفة مباشرة أو غير مباشرة داخل الدولة وفي حدود إقليمها من ناحية، ووفقا لمستجدات الوضع الدولي والفواعل فيه وكيفية تعامل الأخيرة مع طبيعة العنف والتهديد من ناحية أخرى.

3- لا تحبذ السلطات السياسية في الدول القومية التعامل مع تعريف الأمن كمفهوم ضيق حتى لا تتحدد قدراتها أمام مواجهة الأخطار ضد أي مصلحة حيوية للدولة.

1 أليسون.ج. ك. بيلز، مرجع سابق، ص77.

2 ROCHE (Jean-Jacques), op.cit, p11.

4- لم تعد الدولة قادرة بمفردها على ضمان أمنها وحدودها من الاختراق، وبخاصة إذا كانت حديثة العهد بالاستقلال أو التكوين.

5- من الصعب ضبط مفهوم الأمن وتعريفه بشكل دقيق، لأن طبيعة الأخطار تختلف باختلاف المناطق ومصادر التهديد فيها .

6- لا يمكن التعامل مع ظاهرة الأمن من منظور عسكري وسياسي محض، ويجب مراعاة البعد الاقتصادي والبيئي والبعد الثقافي والاجتماعي ومجال ممارسة حقوق الإنسان.

المطلب الأول: المقاربات النقدية¹ للأمن

اشتملت هذه المقاربات على العديد من التصورات النظرية كأفكار "بازن" و"ويفر" من مدرسة كوبنهاجن حول توسيع الأمن، وكذا الطرح الكندي لأعمال كل من "كيث كرانس" (KRANSE Keith) و"مايكل وليام" (WILLIAM Michael) و"ستيف سميث" (Steve Smith)، و"بوث" (Booth) و"ريتشارد واين" (WYN Richard) وآخرون. كما شملت المقاربة النقدية الطرح ما بعد- الحداثي والطرح النسوي (فكرة الجندرة) كأفكار أضافت الكثير إلى حقل الدراسات الأمنية.

الفرع الأول: مدرسة كوبنهاجن

قدم "باري بازن" وكما لاحظنا في المبحث الأول العديد من الأفكار لمحاولة ضبط بعض المصطلحات الأمنية من خلال توسيع مفهوم الأمن إلى مجالات غير عسكرية. وجاءت هذه الأفكار كتجديد لأفكار "ريشار أولمن" (ULLEMAN Richard) الذي تحدث في سنة 1980م عن أخطار أخرى غير عسكرية كالأخطار البيئية، والطبيعية وزيادة عدد السكان، والأخطار فوق- قومية. وتبع ذلك أعمال "إيما روتشيلد" (ROTHSCHILD Emma) التي تناولت فكرة توسيع الأمن دون مراعاة التناسق بين المجالات، وميزت بين أربعة أشكال للتوسيع:²

1- الأمن الموسع من أمن الدولة إلى أمن الجماعات والأفراد.

1 سميت نقدية: لأنه في حين ترى النظريات التقليدية العالم كمجموعة من الحقائق تنتظر من يكتشفها باستخدام العلم، ترى النقدية أن الحقائق هي محصلة لأطر اجتماعية وتاريخية محددة وتحاول التقدم في موضوع تحرير الإنسان.

2 ROTHSCHILD (Emma), « What is Security? », in *Daedalus*, vol: 124, n°: 3, The Quest for World Order (Summer, 1995), pp61-63.

2- يوسع الأمن من أمن الأمم والدول إلى أمن النظام الدولي أو إلى محيط فوق - دولي: أي أنه من أعلى الدولة إلى محيطها.

3- يوسع الأمن أفقياً من القطاع العسكري إلى قطاعات أخرى سياسية، واجتماعية واقتصادية وبيئية وإنسانية شاملة.

4- توسع المسؤولية السياسية لضمان الأمن في كل الاتجاهات وعلى كل الفواعل: من الدول - الأمم وتكون من أعلى مؤسسات الدولة وهيكلها، ثم من الأسفل وتكون من الجهات المحلية الوطنية ومن الجنب عبر المنظمات غير الحكومية والرأي العام والصحافة.

بعد توسيع مفهوم الأمن جاء القول بتعميقه للتأكيد على ضرورة إعادة النظر في مضامينه وبناء مقارنة تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الجديدة والمتجددة في الدراسات الأمنية. وقد قدم "ويفر" (WEAVER) فكرته عن "الأمننة" أو إضفاء الطابع الأمني على الظواهر (Securization) وإلغاء الطابع الأمني أو نزع الأمننة (Desecurization). فالتوجه نحو تحديد المشكلة الأمنية هو الخطوة التأسيسية لبناء الإطار المعرفي للأمننة، والهدف من دراسة "الأمننة" وفقاً لـ "أول ويفر" هو محاولة فهم وشرح الميكانزمات التي تجعل من مسألة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية في الأصل تتحول إلى مشكل أمني.

لذلك قال "ويفر": "أنه لا يجب اعتبار الأمن كشرط موضوعي¹ وإنما كنتيجة لمجموعة ممارسات وخطابات تعرف الأمن. فأية مشكلة أو موضوع إجمالي يمكن أن يصبح أمنياً تبعاً لتصرفات الفواعل الاجتماعية، وهذا من خلال القوة المحركة للغة المستعملة في خطابات الفواعل الأمنية (Speech Act). حيث يتم تحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة ووصفها من قبل النخب وأصحاب السلطة وهذا بفضل بلاغة اللغة والخطابات المستعملة والتي تُضفي الطابع الأمني على رهان معين اجتماعي أو اقتصادي دون آخر وبالتالي معالجته بطرق ووسائل خاصة.² كمسألة الهجرة في أوروبا وتحويلها من طابعها الاجتماعي - الاقتصادي إلى رهان وتهديد لأمن أوروبا. وبضيف "بازن": "أن الأمن هو خطوة تلجأ فيها الفواعل إلى البدء بمسار أمننة بعض الأخطار لتكون مشاكل أمنية عن طريق خطاب

1 WEAVER (Ole), "Securization and Desecurization", In LIPSCHUTZ (Ronnie), **On Security**, New York: Columbia University Press, 1995, p46.

2 KOLODZIEJ (Edward A.), **Security and International Relations**, New York, Cambridge University Press, First published, 2005, pp154, 155.

الفاعِل الأمنية التي تجعل منها موضوعية رغم أنها ممارسات شخصية¹. ويركز مسار الأمانة على الحاجة إلى إنجاح هذه الخطوات وقبولها من قبل الرأي العام الموجهة له تلك الخطابات². إلا أن ذلك لا يتم دون تدخل المجتمع وهذا لكون:

- أصبح الأمن المجتمعي بديلا للأمن القومي.

- أصبح الأمن فعل خطابي من خلال القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن من قضايا الأمن قبل تناولها بالحديث.

أما "مايكل ويليام" (WILLIAM Michael) فقد ركز على أشكال الخطابات لفهم مسار الاتصالات السياسية³ معتبرا الأمانة أفضل وسيلة لضمان تحقيق الأمن وإعادة بناء التهديد. وساهم "بازن" في تطوير مفهوم مركب الأمن الإقليمي (Regional Security Complex) واعتبر أن العالم كله منطقة واحدة. وقد عرف مركب الأمن على أنه: "في إطار تطور مسار الأمانة ونزع الأمانة أو إلغاء الطابع الأمني على ظواهر معينة يتحقق مستوى من الارتباط الأمني المتبادل بين دول منطقة معينة بحيث لا يمكن معالجة أمن إحداها بعيدا عن أمن بقية الوحدات في الإقليم"⁴ وفي ظل هذا النظام الإقليمي ستكون الدول قادرة على مقارنة أمنها القومي وأهدافها مع دول أخرى وفقا للمستويات الأربعة للتشكيلة الأمنية (Security Constellation) والمتمثلة في⁵:

- المستوى المحلي لدول الإقليم: أين توضح الانكشاف الأمني داخل الدولة بسبب ضعف مؤسساتها وهياكلها.

- مستوى العلاقات الناشئة والتفاعل بين دول الإقليم.

1 تفرق مدرسة كوبنهاجن في هذا الإطار بين:

أولا: الأشياء المرجعية (Referent Objects)، ثانيا: الفواعل المؤمنة (Securitising Actors)، ثالثا: الفواعل الوظيفية (Functional Actors). وتشمل لأولى الأشياء والأشخاص المعنيين بالتهديد ولهم الحق في الوجود، وتُعني الثانية بالفواعل التي تقوم بفعل الأمانة من خلال القول أن شيئا أو شخصا ما يشكل خطر. أما العنصر الثالث فيمثل الفواعل التي تؤثر على حركية قطاع معين من خلال التأثير على صناعة القرار في مجال الأمن.

2 ROCHE (Jean-Jacques), op.cit, p106.

3 WILLIAM. D (Michael), « Words, Images, Enemies, Securitization and International Politics », in **International Studies Quarterly**, Vol: 47, n°4, December 2003, p525.

4 BUZAN (Barry), **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, Michigan, Hemel Hempstead, Harvester, 2nd eds, 1991, p188.

5 BUZAN (Barry), WEAVER (Ole), **Region and Powers**, The Structure of International Security, New York, Cambridge University Press, 2003, pp45, 46.

- مستوى تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة له: وهنا يفترض أن يتزايد التفاعل أكثر بين الدول داخل الإقليم بسبب الفوضى وعامل المسافة بين الأقاليم والذي تغذي مخاوف الدول.
- مستوى ودرجة تأثير القوى العالمية في المنطقة وعلاقتها بدول الإقليم.
- وهناك حسب "بازن" أربعة أشكال لمركبات الأمن الإقليمي¹:
- 1- مركب أمن إقليمي عادي (Standard Regional Security Complex): ويتميز بوجود قوى وأقطاب مهيمنة متنافسة وفق نسيج من الصداقة والعداوة والتحالفات.
 - 2- مركب أمن إقليمي مركزي (Centred Regional Security Complex): تكون فيه قوة واحدة مسيطرة في المنطقة وهي التي تحدد كيفية تطور العلاقات الأمنية.
 - 3- مركب أمن إقليمي مؤسساتي: (Institutional Regional Security Complex): وهو نموذج لمركب الأمن المركزي، لكنه يختلف عنه في كونه مندمجا من الناحية المؤسساتية، وتكون فيه السلطة لمؤسسة إقليمية توجه الأمن بصفة جماعية.
 - 4- مركب أمن إقليمي للقوى الكبرى (Great Power Regional Security Complex): يتميز هذا الإقليم بوجود قوى عالمية تؤثر وبشكل واسع على مستوى التوازنات العالمية .

من إضافات مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية كذلك تقديمها لمفهوم الأمن المجتمعي (Societal Security) وتعرفه انطلاقا من تعريف "دوركايم" للمجتمع بأنه: "وحدة مكونة من الأفراد الذين تجمعهم منطلقات ومعتقدات وأحاسيس وطنية و/أو دينية في إطار جماعة مميزة"². واعتبرت المدرسة أن التهديدات على الأمن المجتمعي هي نتيجة لتصورات ذاتية، ففي النظام الدولي الحالي يُحدّد الأمن في قدرة المجتمع على الحفاظ على خصائصه وقيمه الأساسية وديمومتها والتي يتصور القائمين على الأمن في هذا المجتمع أنها في خطر بسبب التغيرات والتهديدات الحقيقية أو المحتملة³.

غير أنه وحسب وجهة نظر "ويفر" لا يمكن تحديد متى يصبح الأمن المجتمعي مهددا، خاصة على المستوى الإقليمي أين يصبح التعامل مع قضايا الأمن أمرا صعبا. فعندما تشعر جماعة بالأمر

1BUZAN (Barry), **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, 2nd eds, 1991, op.cit, p197.

2 BATTISTELLA (Dario), op.cit, p481.

3 PANIĆ (Branka), "Societal security – security and identity", CARL SCHMITT AND COPENHAGEN SCHOOL OF SECURITY STUDIES, n°:13, April-June 2009, p31, pp29-38, in (<http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/114814/ichaptersection>).

أمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى ما يعرف بالمأزق الأمني المجتمعي، والذي قد يُؤثر على مستوى المشاكل التي تواجهها مجموعة تجاه تطورها في إطار معين ومقبول دون المساس بلغتها، وثقافتها، ودينها، وعاداتها، وهويتها عامة. في هذه الحالة قد تظهر نزاعات إثنية أو انفصالية فتتزايد حساسية الأمن الدولي تجاه الأمن المجتمعي لا سيما مع ظهور الدول العاجزة (كالصومال، وليبيا وسوريا وغيرها اليوم) من ناحية، ووجود مخاطر ما يعرف بـ"فعل ماتزوركا" (Matzorka Effects) الذي يقوم بتجزئة الدول إلى مجموع وحدات سياسية صغيرة ليس لها القدرة على البقاء والاستمرار فيتفقم خوفها من العودة إلى زمن الغزو واستعمارها من ناحية ثانية¹.

ولتفادي تفاقم المعضلة الأمنية المجتمعية يقول "ويفر" بضرورة نزع الأمانة أو نزع الأمن (unmaking security)². فالأمانة هي شيء سلبي وهي نتيجة الفشل في التعامل مع قضايا السياسة العادية، لذا يجب إخراج القضايا المؤمنة من الحالة الاستثنائية وإعادتها إلى الحالة العادية. ولأن نزع الأمانة هو أكثر فعالية من أمانة المشاكل، وفي سياق الأمن المجتمعي يتطلب نزع الأمانة ضرورة الحفاظ على الهوية باسم الجماعة والتعريف بـ"نحن" وبـ"هم" من خلال لغة الخطاب واستعمالها وإصدار كلمات خالية من أية استثناءات.

الفرع الثاني: أفكار ما بعد الحادثة

لقد تطور استعمال مصطلح الحادثة وما بعدها مع ثلاثينيات القرن العشرين. ويؤكد الطرح ما بعد الحداثي على أهمية الخطاب في بناء مفهوم الأمن وكيفية حديث الناس وكلامهم عن السياسة والأمن والتأثير على سلوك الدول وتصرفاتها. فالدراسات الأمنية هي دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة ومحاولة استبدال مصطلحي القوة والمنافسة الأمنية اللتان قالت بهما الواقعية بخطاب اجتماعي يؤكد على السلام والانسجام. فالأفكار السائدة في المجتمع هي التي تساعد على صياغة تصوراتنا تجاه الأمن وتجاه ما يشكل خطرا وتهديدا له، حيث أن هناك علاقة مستمرة بين استخدام الخطابات وممارسات المجتمع. لأن الخطاب لا يقتصر على مجرد اللغة المكتوبة، ولكنه يمثل مجموعة من

1 MOLLER (Bjorn), "The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction", a paper submitted to the 18th Conference IPRA, Finland, Tampere 2000, in ([http://web.sungshin.ac.kr/~youngho/data/security/e-COPRI\(9Aug2000\).doc](http://web.sungshin.ac.kr/~youngho/data/security/e-COPRI(9Aug2000).doc)).

2 C.A.S.E. COLLECTIVE, Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto, *Security ppDialogue*, vol. 37, no. 4, December 2006, pp443-444.

الأنظمة والرموز مرتبطة بجملة المعارف المكتسبة في المجتمع وما يمكن أن تنتج من سلوكيات بفعل استخدام رموز وكلمات معينة¹.

وبالاعتماد على نظرية المعرفة (Epistemology) حاول "جون ميرشايمر" (MEARSHEIMER John) توضيح كيف تساهم تصوراتنا في تحديد الأخطار وتفسير الظواهر الأمنية قائلا: "إنه لا يوجد عالم ثابت يمكن معرفته ولا معان ثابتة، لا أرض آمنة ولا أسرار عميقة، لا توجد بنى اجتماعية أو حدود للتاريخ (...). لا يوجد إلا التفسير (...). والتاريخ نفسه يُفهم على أنه سلسلة من التفسيرات المفروضة على تفسيرات أخرى ليس فيها ما هو أساسي وجميعها اعتبارية²."

أما "ديفيد كومبل" (CAMPBELL David) فيرى أن الأخطار تقدم الوسائل اللازمة لضمان أمن وهوية مجتمع في مرحلة فقدانه لمرجعيات الأساسية. فتكون الدولة بحاجة إلى تطوير خطابها حول الأمن لتقديم أو وصف دين، أو حقيقة معينة أو جديدة، أو أيديولوجيا أو غير ذلك من القيم المرجعية التي توضح لنا من نكون وما يجب أن نخاف منه. وقد ركز "كومبل" وآخرون على الكيفية التي يشكل بها الخطاب رؤيتنا للآخر (L'autre) ويقدمه كتهديد لأمننا، فالأمن هو نوع من الاتفاق حول ما يجب اعتباره في وقت معين خطر³ وفي وقت آخر مشكل فقط. وما يهم في هذه الحالة هو فهم المكانيزات التي تُؤمن بها الشيء المعني بالتهديد (دولة أو أمة، أو أفراد أو جماعات...) وكيف تُفهم المشاكل المرتبطة بهذا الشيء (كالبقاء، والحق في الحياة، وحماية البيئة وغيرها...) على أنها رهانات أمنية. فالأمن إذن هو مجموعة خطابات تاريخية وممارسات تقيمها المؤسسات والفواعل الأمنية، وهو ما يعيدنا إلى فكرة "ويفر" التي تطرح سؤالا: متى يمكن أن نتكلم عن الأمن؟ حول ماذا؟ وما هي نسبة تحقيقه؟ والتي قدمنا شرحها في الفرع الأول من المبحث.

حاول مفكرون آخرون في هذا الاتجاه تقديم شرح آخر للجماعة الأمنية التي تناولها "كارل دوتش"، حيث يكون تطور الجماعة الأمنية حسب "أدلر" (A.ADELER) بوجود عوامل محفزة للدول تدفعها للتوجه نحو التعاون مع بعضها البعض. وأن التفاعلات المتناقضة والمتمثلة في: الأفكار والتعلم الاجتماعي، والمنظمات الدولية... وغيرها كلها عوامل تؤثر على زيادة الثقة المتبادلة وتفاعل

1 CORREVON (Jari), Théorie des relations internationales (C), in (<http://www.la-zone.ch/wp-content/uploads/Th%C3%A9orie-des-RI-les-concepts-Jari-Correvon.pdf>).

2 BAYLIS (John), op.cit, p268.

3 CAMPBELL (David), **Writing Security-United States Foreign Policy and the Politics of Identity**, Minneapolis, University of Minnesota Press, 1998, p1.

الهوية الجماعية التي تؤدي بدورها إلى بناء الجماعة الأمنية، وهيكله الطموح الجماعي لبناء السلم والاستقرار¹. كما أن عوامل الثقة والهوية الجماعية هي الأكثر فاعلية لتوفير الأمن في ظل تبني القيم الليبرالية كنسق سياسي اجتماعي وثقافي يساعد على تنمية المجتمع المدني القائم على روابط وطنية وبناء جماعات للأمن. وقد تتطور هذه الجماعات خارج إطارها الجغرافي ضمن "فضاء معرفي" تتشارك فيه فواعل غير متجاورة جغرافيا لكن تربطها هويات قوية² كما هو الشأن بالنسبة للقومية العربية كفضاء معرفي مشترك.

المطلب الثاني: المقاربة البنائية ومفهوم الأمن الإنساني

على غرار المقاربة النقدية التي سعت إلى تدارك النقائص في تفسير العلاقات الدولية بعيدا عن التفسيرات الواقعية والليبرالية، حاولت البنائية الاقتراب من ظاهرة الأمن من منظور علاقته بالفرد وبالمجتمع. وكيف يمكن للأفراد بناء تصوراتهم تجاه الآخرين وانتماءاتهم من منطلق تأثير البيئة الاجتماعية التي تُؤسس لسلوكياتنا عبر جملة من المعتقدات الدينية، والحضارية، والفكرية، والهوياتية والتي تشكل القيمة المرجعية لرسم مسار علاقتنا بالآخر. فلا يمكن بناء الأمن بعيدا عن البيئة التي نشأ فيها الفرد وكذا تأثير البيئة الخارجية من جانب ارتباط وجوده بحقوقه كإنسان.

الفرع الأول: التصور البنائي للأمن

اعتُبرت البنائية من أهم المقاربات المفسرة للظواهر السياسية بعد الحرب الباردة، وكانت نظرتها اجتماعية اهتمت بكيفية تحديد العلاقة بين الفواعل والبنى والبحث في علاقة الدول ببنية النظام الدولي، وكذا طريقة عمل الفواعل وفهم خياراتهم. فالفواعل هي نتاج المحيط الثقافي وكيفية تعامل الأفراد في المجتمع مع الرموز والمصطلحات والمعرفة والقواعد التي يتقاسمها المجتمع ويفسرها بعد تلقيها.

أولاً: مقاربة التفسير الاجتماعي

أسست هذه المقاربة على فكرة تفسيرية شاركت الواقعية في مبدأ أن الهدف الأسمى للدولة هو البقاء

1 ADELER.A.(Emanuel), « A Mediterranean Canon and Israeli Prelude to Long Term Peace », Working Paper, JMWP, n°: 34.01, April 2001, p3, in (<http://aei.pitt.edu/id/eprint/395>).

2 RAIMO (Väyrynen), « Stable Peace through Security Communities? Steps towards Theory Building », JMWP, n°: 34.01, April 2001. p157, in (<http://aei.pitt.edu/id/eprint/395>).

وأن المعضلة الأمنية هي نتيجة انعدام الثقة في المجتمع الدولي القائم على الفوضى. وتؤكد هذه المقاربة أن البني الإنسانية السياسة هي بني اجتماعية وليست مادية فقط. وأن تغيير الطريقة التي نفسر بها العلاقات الدولية يمكن أن يحدث مزيداً من التحول على مستوى الأمن. ويركز أصحاب هذا الطرح على أن البنية تتكون من توزيع القدرات المادية، وهي نتاج لعلاقة اجتماعية أساسها المعرفة المشتركة والموارد المادية والممارسات في المجتمع.

وتُعرّف البنية جزئياً من خلال التوقعات والمعارف المشتركة، ورغم أن سياسة القوة هي التي تحدد تصرفات الدول إلا أنها لا تصف كل السلوكيات - بين الدول - والتي تتأثر بأفكار أخرى كحكم القانون وأهمية التعاون والمؤسسات الفاعلة، وبدور المنظمات الإقليمية والدولية في تفعيل عملية التعاون وخلق نقاط للالتقاء بين دول كانت في السابق أعداء لبعضها البعض. كما أنه من شأن الفهم الصحيح للبنية الاجتماعية تطوير عمليات التفاعل ووضع السياسات التعاونية للقضاء على أوجه العنف، خاصة مع انتشار التراخ¹ (Slack) كمظهر يساعد الدول على اعتماد السلم الاجتماعي والتحول نحو السلام بدلاً من اللجوء إلى القوة. فالأمن بالنسبة لأصحاب هذا الرأي هو تعبير عن حقيقة موضوعية وهو أعمق من كونه مظهراً جماعياً فقط.

ويرى "كروس كيث" (KRAUSE Keith) و "كين بوث" (BOOTH) وآخرين أن المصطلحات التقليدية للأمن كإستراتيجية التوازن ومركزية الدولة زادت من استعصاء المعضلة الأمنية. وأن السياق نحو التسلح الذي فرضته هذه الأخيرة لم يؤدي إلى تحقيق الأمن بل على العكس زاد من حدة التوتر بين الدول. كما أن التهديدات اليومية على حياة الشعوب والأمم ليست من فعل قوات دولية أخرى ولكنها من جراء التدهور الاقتصادي، والتعسف السياسي، وندرة الموارد الطبيعية، وتزايد الصراعات الإثنية والأخطار الطبيعية، والإرهاب الدولي، والأمراض (...). وغيرها².

وعرف "بوث" الأمن على أنه: "غياب التهديدات والانعقاقات وتحرر الأفراد والجماعات من المشاكل المادية والإنسانية التي تمنعهم من القيام بخياراتهم"³. فالأمن والانعقاقات وجهان لعملة واحدة وأن الانعقاقات - وليس القوة - هو الذي يؤدي إلى الأمن الذي أصبحت الدولة عاجزة عن ضمانه، وقد تكون هي نفسها مصدر تهديد للتحرر. كما لا يمكن تحقيق الأمن حسب "بوث" إلا إذا تمكنت الدولة من

1 BAYLIS (John), op.cit, p266.

2 Ibid, p 485.

3 BOOTH (Ken), "Security and Emancipation", in Review of International Studies, 17(4), Oct 1991, p319.

النظر إلى مصالح الأفراد والدول الأخرى ليس كوسيلة ولكن كهدف على أساس أن الأمن الدائم لن يكون إلا بضمانه للآخر¹.

ثانيا: علاقة الهوية بالأمن

اقترن تصور البنائية لعلاقة الهوية بالأمن بإسهامات "ألكسندر واندت" (A. WENDT) التي قامت على أساس البحث في جذور الأمن والتساؤل ما إذا كان الواقع والحقيقة تسبق الفكرة أو العكس. واعتبر "واندت" أن العلاقات الدولية لا تتأثر بعلاقات القوة بقدر ما تتأثر بالمصطلحات والصور التي تمنح هذه العلاقات معنا، فما الأمن إلا مسألة تصور بالنسبة لصناع القرار وكيفية إدراكهم لظاهرة معينة، فهم الذين يقدمون تصورات للعناصر المادية والمحتملة وليس العكس².

حاول "واندت" كذلك تفسير الأمن عبر تناوله لمعضلة الأمن كبنية اجتماعية تتألف من مفاهيم ذاتية بين الأفراد، وتفرض على الدول سلوكياتها وكذا طريقة تحديدها لمصالحها من منطلق (العون الذاتي)³. كما اقترح مصطلح الجماعة التي تقوم على أساس وجود معرفة مشتركة تثق من خلالها الدول بعضها ببعض، وتلجأ عبرها إلى إيجاد حلول سلمية لخلافاتها. خاصة مع صعوبة الجزم بإمكانية تقادي المعضلة الأمنية بتركيباتها التي تبنى اجتماعيا وقد لا تتغير بالضرورة. إذ "أن البنى الاجتماعية قد تُفيد التصرف في بعض الأحيان إلى درجة يتعذر معها استخدام الاستراتيجيات التحويلية"⁴ والبديلة. فالدراسات الأمنية عند البنائيين هي دراسة لدور الأفكار والبنى الاجتماعية في تفسير التفاعل بين الوحدات السياسية المكونة للبناء الدولي، ومدى إدراك هذه الوحدات لمفهوم التهديد والقوة اللذان تعتبرهما تصورا ماديا يختلف من دولة إلى أخرى. فالتهديد ليس محصورا في الخطر الخارجي أو الداخلي ولكنه مرهون بالثقافة السائدة في المجتمع والإطار الذي تُوضع فيه هوية الأفراد والجماعات وتناقش. لأن متغير الهوية هو جزء من الأمن، وهو العنصر الذي أهملته جل المقاربات رغم أهميته في تشكيل مصالح الفواعل وتحديد مسار سلوكياتهم إما عن طريق التعاون والتكاتف للعيش في سلام أو اللجوء إلى التنافس والصراع لتطغى هوية على هوية أخرى ويهتز بذلك الاستقرار والأمن في الدولة الواحدة ليمتد فيما بعد وحكم وفر ناصر الاتصال إلى ما وراء حدودها.

1 BOOTH (Ken), op.cit, p319.

2 ROCHE (Jean-Jacques), op.cit, p104.

3 WENDT (Alexander), "Anarchy is what States make of It: The social Construction of Power Politics ", in **International Organization**, Vol.46, Printemps1992, p418.

4 BAYLIS (John), op.cit, p266.

وتمثل الثقافة مصدرا مهما للدوافع التي لا تتبع فقط من داخل الفرد وشخصيته، بل كذلك من علاقته بمن حوله وتأثره بالقيم الثقافية السائدة في مجتمعه، والتي تعمل على تحديد هوية الفرد والجماعة وتُميز جماعة عن غيرها من الجماعات على أسس من القرابة، أو اللغة أو العرق، أو الدين أو الأرض. فالثقافة تحدد من "نحن" ومن "هم الآخرين"، وهي الأساس الذي تقوم عليه الأيديولوجيات القومية التي قد تؤدي إلى الحروب والأزمات والتقسيمات الطبقية في المجتمعات على أساس جنسي أو جغرافي (شمال-جنوب مثلا)، أو ديني- حضاري، وقد تفتح المجال لاختبار مقارنة صراع الحضارات¹ الذي تحدث عنه هنتغتون. غير أن الثقافة والهوية هي معطيات غير ثابتة حسب البنائية فهي من عمل الفاعلين الدوليين الذين يعيدون تشكيلها كلما أرادوا ذلك. ولأن الهوية تساهم شأنها شأن العادات والأعراف في تعريف الدول لمصالحها وأمنها، فإن كل دولة تسعى لبناء سياسات معينة تجاه قضايا محددة. كما يُساهم تعريف الجماعة لهويتها وانتماءها في تحديد مصادر التهديد الذي قد تتعرض له الدول وكذا حلفاؤها المحتملين ومحاولة مواجهة هذا التهديد². فمتغير الهوية- وليس القوة والمساواة في السيادة- هو الذي يقدم لنا التفسير الأفضل لنظرة دولة ما إلى دولة أخرى بوصفها مصدرا حقيقيا أو محتملا لتهديد أمنها.

الفرع الثاني: التوظيف الجديد للأمن: الأمن الإنساني

بعد تناول مفهوم الأمن بدلالة علاقته بالعامل النفسي من خلال فكرة التحرر من الخوف ومن خلال علاقته بالبعد السياسي في دور الدولة كوحدة تحليل، تغيرت الدلالات وتعددت استعمالات الأمن بعد الحرب الباردة لتكون أكثر تعقيدا وتشعبا وتضيف خانات للأجندة الأمنية من خلال طبيعة التهديد (عنف جسدي وعنف غير عسكري) وكذا الموضوع المعني بالتهديد (من الدولة إلى الفرد). وكلها تهديدات تُفصل من فضاء نشاط الإنسان باعتباره وحدة التحليل الأساسية في الدراسات الأمنية الجديدة والتي استندت في التحليل إلى توأمة أمن=إنسان وإنسان=أمن، وهو ما يقودنا للحديث عن الأمن الإنساني. وتعود الجذور الثقافية لمفهوم الأمن الإنساني³ إلى النظرية السيكلوجية لـ"وليام بلاتز"

1 HUNTINGTON (Samuel), « The Clash of Civilization? », in **Foreign Affairs**, Vol.72, n°:3, summer 1993, p29.

2 BERNETT (Micheal), « Identity and Alliance in The Middle East », in KATZENSTEIN (Peter) eds ,**The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics**, New York:Columbia University Press, 1996, p401.

3 يعود مفهوم الأمن الإنساني تاريخيا إلى لبرالية عصر التنوير، وتعود العديد من مبادئه إلى أفكار "مونتسكيو" و"روسو" و"كوندورسي"، مثلما تعود الأفكار حول أمن الدولة إلى "هوبز" و"كانط" وغيرهما. ارتبط المفهوم كذلك ببعض أفكار القرن الثامن

(BLATZ E. William)¹ الذي قدم قراءة ودراسة حول مسار الفرد وكيف يتفاعل مع المجتمع والسلطة في محاولة للوصول إلى الأمن. وعرفت بنظرية "الأمن الفردي"²(Individual Security). ودعمت هذه النظرية ومع بداية السبعينيات مجموعة من التقارير لبعض اللجان كالجنة المستقلة للتنمية الدولية واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمن مؤكدة على أهمية تحقيق أمن الفرد. حيث ركزت تلك التقارير على ما يعانيه الأفراد في كافة أنحاء العالم من فقر وتلوث وغياب للأمن الوظيفي في سوق العمل. ومن ثم ضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكل الأفراد³ لا الدول.

كما تناولت مدرسة العالمية (Globalists) مسألة الأمن كمبدأ أساسي في تحليلاتها، حيث اعتبرت أن ظهور المجتمع العالمي يحدث من خلال وجود الاتصالات، والثقافات والاقتصاديات بطريقة جديدة وبشكل يتم فيه تجاوز العلاقات المركزية للدولة. ورغم أن رواد مدرسة العالمية يقرون بفائدة ومزايا التداخل ما بين الثقافات وخلق مجتمع عالمي للقواعد إلا أنهم أكدوا على تعقيد هذا المسار والعدد الكبير من المشاكل المتعلقة بالأمن والمصالح المرتبطة بالإنسانية، وهي مشاكل ورهانات تتجاوز قدرات الدول منفردة على المراقبة⁴.

عشر حول الأمن المرتبط بحماية الأفراد. فبالنسبة لـ"مونتسكيو" تعلق الأمر بضرورة ضمان الحرية والحقوق الذاتية للأفراد أكثر من الأمن الذي توفره الدولة لحدودها. واعتبر "أم سميث" أن الأمن يتمثل في حماية الأفراد ضد أي هجوم عنيف ومفاجئ لممتلكاتهم وأرواحهم، وهي شروط ضرورية لمجتمع سليم وآمن. أما "كوندورسي" فقد تحدث عن الأمن من خلال فكرة العقد الاجتماعي الذي يكون فيه أمن الأفراد أهم مبدأ، لأن الفرد إذا لم يكن آمناً-حسب رأيه- لن يكون فعالاً في المجتمع والحياة السياسية. ورغم تأكيد الكثير من المفكرين بأهمية أمن الفرد إلا أنهم أقرّوا بأن أحسن وسيلة لتحقيقه هي إدراجه ضمن أمن الدولة التي تلعب دور المدافع عن الحدود الداخلية والخارجية.

1 ركزت دراسة "بلاتز" على نظرية التعلق وهي نظرية تصف طبيعة العلاقات طويلة المدى بين البشر، وتعتقد بأن الطفل بحاجة إلى تكوين علاقة مع أشخاص أو شخص واحد على الأقل من مقدمي الرعاية في محيطه لكي يحصل على النمو العاطفي والاجتماعي بطريقة طبيعية، وتشرح كيف تؤثر علاقة الطفل بأبويه على نموه وضمان بقاءه وأمنه. وتكون كل الإجابات التي يقدمها هؤلاء الأشخاص وسلوكياتهم بمثابة المنهج للتطور واكتشاف العالم.. نظرية التعلق هي دراسة متعددة التخصصات، حيث تشمل نظرية التطور وعلم النفس ونظريات علم السلوك الحيواني والإنساني. وقد اعتمد علماء الاجتماع على نظرية "بلاتز" لتوضيح علاقة الفرد ببيئته وطريقة تطوير تلك العلاقة للمحافظة على بقاءه وضمان أمنه عبر تحقيق التنمية والتطور.

2 للتفصيل أكثر في الموضوع انظر:

AINSWORTH (Mary D. Salter), "Security AND Attachment", in VOLPE (Richard), **The Secure Child Timeless Lessons in Parenting and Childhood Education**, Toronto: Univ. Toronto Press, 2010, pp43-53.

3 أحمد عبد الجبار، د. منى جلال عواد، "الديمقراطية والأمن الإنساني"، بغداد، مجلة العلوم السياسية، على الموقع:

(<http://www.iasj.net>).

4 TOW, W. T. & TROOD, R, "Linkages Between Traditional Security and human Security", in TOW (William T), THAKUR (Ramesh) & In-Taek Hyun (Ed.), **Asia's Emerging regional order: Reconciling Traditional and Human Security**, Tokyo: United Nation University Press. 2000, p19.

لقد حاول القائلون بالأمن الإنساني التركيز على الفرد بدلا من الدولة لتعريف الأمن، إلا أن حدود التعريف كانت أكثر غموضا من المفهوم التقليدي. لأننا حينما نتكلم عن بقاء الدولة فذلك يعني وجود سياسة أمنية تهدف إلى تحقيق أمنها بجانب أمن الفرد، ولكن كثيرا ما يتعارض أمن الدولة مع أمن مواطنيها وقد تكون هي نفسها مصدرا لتهديدهم. لهذا السبب كان لا بد من الفصل بينهما ليظهر مفهوم الأمن الإنساني، وكان ذلك في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بعد أن تأكد قصور المنظور الواقعي في التعاطي مع طبيعة القضايا الأمنية، وضرورة إعادة النظر في المعادلة الأمنية التقليدية. خاصة مع تراجع دور الدولة أمام تزايد عدد الفواعل من غير الدول من ناحية والتحول في مصادر التهديد وأشكالها من ناحية أخرى. هذه التهديدات هي أكثر مساسا بالحرية وأكثر إثارة للخوف من التهديدات العسكرية، وقد تعجز الدولة عن الإحاطة أو حتى التنبؤ بها والتحكم فيها كالأوبئة والأمراض الفتاكة، والفقر، والتلوث البيئي، والجريمة المنظمة (...). وكلها أخطارا قد تفوق التهديد العسكري المباشر.

ويقول "رولاند باريز" (PARIS Roland): "أن مصطلح الأمن الإنساني واسع ومطاطي ويحمل عددا من التقديرات بدءا بالاهتمامات الغذائية إلى مسألة بقاء الجماعات (...). وهو كالعلامة المميزة لكل أنواع البحوث حول التهديدات غير العسكرية التي تمس أمن الأفراد والجماعات والمجتمعات"¹. فالتهديد وفقا للأمن الإنساني ليس بالضرورة خارجيا، فقد يكون مصدره الدولة نفسها وبأسباب داخلية كالنزاعات المسلحة، والصراعات الإثنية والانقسامات الطائفية وغيرها. وقد جاء في تقرير الأمم المتحدة لعام 1999م والمعنون بـ "عولمة ذات وجهين" أن المخاطر على الأمن البشري تتزايد وتصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وحدد التقرير تبعا لذلك سبع تحديات تهدد الإنسان²:

- غياب الاستقرار المالي (أزمات مالية مثلا).
- غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الوضع الداخلي.
- غياب الأمان الصحي وانتشار الأوبئة والأمراض.
- غياب الأمان الثقافي: انتقال الأفكار والمعرفة بفعل العولمة مثلا أدى إلى امتزاج الثقافات وخطتها وتراجع الثقافات الأصلية.

1 PARIS (Roland), "Human Security, Paradigm Shift or Hot Air?", in **International Security**, Vol.26, autumn, 2001, p88.

2 RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 1994, in (hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1994_fr_complet_nostats.pdf).

- غياب الأمان الشخصي من خلال انتشار الجريمة المنظمة وبتكنولوجيا عالية.
 - غياب الأمان البيئي كتلويث الطبيعة وازدياد المصانع ونفاياتها.
 - غياب الأمان السياسي والمجتمعي: تزايد النزاعات الداخلية مثلا.
- وشمل مفهوم الأمن الإنساني كل المتغيرات التي ترتبط بالفرد وفي جميع المجالات. وصنف المحللون مفهوم الأمن الإنساني إلى نوعين¹:

أولاً: المفهوم الموسع

ويتضمن أنواع التهديدات العنيفة والتقليدية كالحروب أو التهديدات على التنمية والتطور وعلى الصحة، والبيئة، وغيرها. ويستند الأمن الموسع إلى ثلاثة عناصر أساسية: توفر الأمن بمختلف مكوناته، وأهمية النتائج المترتبة عن التفاعل بين مختلف المكونات، وقبول الأفراد بهذه النتائج. وقد تناول تقرير الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في 1994م الأمن الإنساني على أنه: "الحماية ضد أي تهديد صعب كالمجاعة والأمراض من جهة، ومن جهة أخرى الحماية ضد حدث يوتر الحياة العادية للفرد. ووضع التقرير سبعة أبعاد للأمن الإنساني²:

- 1- **الأمن الاقتصادي**: يتمثل في ضمان القدرة على الحصول على الموارد الأولية والأساسية وتطوير القدرات المادية لتحقيق التنمية والتطور والقضاء على الفقر والتخلف.
- 2- **الأمن الغذائي**: ويتمحور حول الحق في الحصول على المواد الاقتصادية والحق في الحصول على الأكل والتغذية الصحية والدائمة للجميع وهو معرض للتهديد بالمجاعة والجوع.
- 3- **الأمن الصحي**: ويتعلق بتوفر العلاج والشروط الصحية المناسبة لمواجهة الأمراض والجروح وكل أنواع الأوبئة المعدية والفتاكة المرتبطة بفترات السلم أو الحرب.
- 4- **الأمن البيئي**: يُعنى بالقدرة والتمكين من مواجهة التلوث والتدهور البيئي ومحاولة المحافظة على الثروات التي يمتلكها الأفراد في إطار البيئة المستدامة وضمان حقوق الأجيال الحالية واللاحقة في التمتع بوسط طبيعي وبيئة صحية.

1 Délégation aux Droits de l'Homme et à la Démocratie, « Sécurité Humaine: clarification du concept et approches par les organisations internationales quelques repères », Document d'information, in (http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/Securitehumaine_20_janv._.pdf).

2 RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 1994 , op.cit.

5- الأمن الفردي: يختص بضمان حقوق الفرد وحمايتها من المخاطر التي تسببها الدولة أو دول أجنبية أو جماعات (أقليات إثنية...)، والسعي للقضاء على العنف ضد المرأة والأطفال.

6- أمن المجموعة: ويعني أن الكل يضمن أمنه في إطار جماعة اجتماعية: أفراد أو مجموعة أو منظمة، أو تجمع سياسي، أو اثني (...). وقد يكون الأمن حينها مهددا من قبل التوترات بين هذه المجموعات بسبب التنافس والرغبة في السيطرة على الثروات.

7- الأمن السياسي: مرتبط باحترام الحريات الأساسية والحقوق في إطار حدود الأمن الإنساني.

ثانيا: المفهوم الضيق

ويشمل التهديد بالعنف ضد الأفراد ويقوم كذلك على ثلاثة متغيرات:

الأول: يتعلق بضمان السلامة الجسدية ضد أي نوع من أنواع العنف والمساس بالحقوق الفردية.
الثاني: ويرتبط بالتهديد في وقت النزاعات: كاستعمال الأسلحة ضد الأفراد وحمايتهم، وحماية اللاجئين وأسرى الحرب.

الثالث: وهو التهديد الذي تبنته المدرسة الكندية، ويتناول الأخطار على الأمن العام بعيدا عن النزاع كالإرهاب والجريمة المنظمة، والمناجم وتجارة المخدرات، وتبييض الأموال وهي تهديدات تُعالج بالدبلوماسية وتطوير الاقتصاد، والتعليم، والتكنولوجيا والمعرفة.

وجود هذه التهديدات كان سببا في مراجعة مفهوم الأمن والتحول إلى الأمن الإنساني¹ كمقاربة مستقلة رغم ارتباطها بالمقاربات الحديث في دراسة الأمن والسلم الدوليين، والتي تقوم على أن أمن وسلم أية دولة هو أمن وسلامة الدول الأخرى، وأن أمن الدولة هو جزء من أجزاء البناء الأمني

1 تجدر الإشارة إلى أن جوهر الأمن الإنساني هو الإصلاح المؤسسي وهو ما يشكل الفرق بينه وبين مفهوم حقوق الإنسان رغم أن كليهما يعني الشيء نفسه وهو ضرورة توافر الحد الأدنى من الحقوق للأفراد. فمفهوم حقوق الإنسان يركز بالأساس على تحديد مجموعة واسعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازم توافرها للأفراد، في حين يسهم الأمن الإنساني في خلق ترتيب أو وضع أولويات لتلك المجموعة واسعة النطاق من الحقوق الإنسانية من خلال توسيع الأجندة الأمنية. للتفصيل أكثر أنظر:

المتكامل الذي ينطلق من أسفل (الفرد) إلى أعلى (العالم). فالبناء الأول هو أمن الفرد وعُرف بأنه الحرية من الخوف وهو بهذا أمن مجتمعي، والبناء الثاني هو تكامل بين الدول لمواجهة مصادر التهديد الإنساني وهو أمن عالمي (Global Security) تتشارك فيه كل الفواعل في المجتمع الدولي وتتحمل مسؤولية ضمان وحماية بقاء الإنسان مهما كانت جنسيته وانتماءاته العرقية أو الدينية.

وظهر مفهوم الأمن العالمي كمصطلح مع المفكر "رشارد أولمان" (ULLMANN Richard) الذي ربط الأمن بمفهوم التدهور والتخلف ويقول: "أن الأمن يكون مهددا في اللحظة التي يحدث فيها تطور في الأخطار على نوعية حياة شعب في دولة معينة، مما يؤدي إلى تقليص وإلى درجة معينة الخيارات وهامش عمل الحكومة والوحدات غير الحكومية داخل الدولة"¹.

كما سعى رواد فكرة الأمن الإنساني إلى إعادة ترتيب المفاهيم الأمنية بصورة تضمن دعم السلم وتقوية المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية وإعادة النظر في مرجعيات الأمن الأساسية، وكذا في دور الفواعل خارج إطار الدول لإقامة أمن شامل عالمي أساسه أمن الفرد وذلك من خلال توفر عنصرين²:

1- الحماية: وتتعلق بتعرض الأفراد والمجتمعات لأخطار تهددهم تهديدا بالغا، وأنه لحماية الإنسان من هذه المخاطر يجب الاعتراف بالحقوق الأساسية له وتحديد أهم التهديدات على أمنه، والتي تطله بصفة مباشرة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية. ثم بذل مجهودات حقيقية من خلال المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية لحماية الأفراد وأمنهم.

2- التمكين: دعم تمكين الأفراد يحدث من خلال التعليم المناسب ووجود مناخ عام من الديمقراطية واحترام الحريات العامة كحرية الصحافة وحرية الحصول على المعلومات وحرية التنظيم والمشاركة السياسية والانتخابات الحرة. ذلك أن الأفراد المتمكنون يستطيعون المطالبة باحترام كرامتهم إذا ما تم انتهاكها والدفاع عن أمنهم إذا ما تم تهديده. إذ أن التركيز الأساسي لسياسة الأمن طبقا لمبدأ علاقته بالإنسان قائم على حماية الناس أكثر من الاهتمام بالتكامل السياسي والعسكري والسيادي للدول. حيث

1 ROCHE (Jean-Jacques), op.cit. p111.

2 أحمد عبد الجبار، د. منى جلال عواد، مرجع سابق.

للتفصيل أكثر في الموضوع أنظر: أنطوان مسرة، "الأمن الإنساني: عناصر إستراتيجية معاصرة للتسامح"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 11، 2006، ص ص71-87.

جاء في تصريح الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" سنة 1999م "أن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، وحتى تصور السيادة فهو قائم على الفرد الذي يُعتبر سببا في وجود الدولة وليس العكس. فمن غير المعقول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها بحجة السيادة والبقاء"¹. كما أنه من الضروري على المجتمع المدني أن يضطلع بدوره في تحديد الأولويات والتعريف باحتياجات الناس من الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، وضبط دور المرافق الأساسية وتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون كضرورات تتطلب إقرار عقائلي ومنطقي للمؤشرات المجسدة للأمن الإنساني بما يضمن التناغم بين الأجيال السابقة واللاحقة². ويتميز الأمن كمعطى إنساني بخصوصيات أهمها:

1- النسبية: تعني أن أغلب الدول تركز على مدى الانسجام من عدمه بين مصالحها ومصالح غيرها أثناء صناعتها لسياساتها الأمنية والخارجية (نسيج العلاقات بين الدول وطبيعتها) وذلك لضمان أمنها الذي يبقى نسبيا بالنظر إلى أمن دول أخرى³.

2- الديناميكية: وتفترض أن عملية صياغة الأمن هي أمر بديهي يتضمن اعتماد الإجراءات الكفيلة لمواجهة جميع الحالات السلبية المحتملة. ونظرا لتكرر هذه الحالات وصعوبة حصر كل الاحتمالات فمن الصعب التنبؤ المسبق والدقيق دوما بما قد يحدث من أخطار على الصعيدين الداخلي والخارجي.

3- الانعكاسية: ويكون الشعور فيها بالأمن من عدمه محصلة للتقييم ذاتي لدلالات التغيير والتحول التي قد تحدث داخل الدولة وخارجها، فينعكس ذلك على بناء تصورنا للأمن ووضع الترتيبات والسياسات الأمنية. فالدولة لا تسعى للأمن بحد ذاته وإنما تريد من خلاله ضمان استمرار قيم ومصالح مختلفة النوعية والتي نظرا لأهميتها يُصبح الدفاع عنها وصياغتها شرطا أساسيا لبقاء الدولة⁴. وحدد التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام 1994م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربعة مراكز أساسية لتحقيق الأمن الإنساني وهي⁵:

1 أحمد عبد الجبار، د. منى جلال عواد، مرجع سابق.

2 محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم.. والعلاقات المتبادلة، على الموقع: (<http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011/634381389594978423.pdf>).

3HOLSTI.KJ, *International Politics*, LONDON, Englewood Cliffs, N.J: Prentice-Hall, 2end Edition, 1972, pp 363, 364.

4 ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص68.

5 أحمد عبد الجبار، د. منى جلال عواد، مرجع سابق.

1- يرتبط الأمن الإنساني بالفرد ويختص بنوعية حياة البشر في كل أنحاء العالم. وهو مفهوم ذا طابع عالمي باعتبار أن هناك تهديدات مشتركة بين البشر: كالبطالة والفقر والمخدرات والتلوث البيئي وانتهاكات لحقوق الإنسان وغيرها. وقد تختلف حدة كل تهديد من منطقة لأخرى لكنها تبقى موجودة جميعها وبصور متزايدة ومتنامية وذلك تبعا لطبيعة النظام السياسي والموقع الجغرافي للدولة وما تمتلكه من موارد وإمكانات قد تجعلها في مصاف الدول الغنية أو الدول الفقيرة.

2- يتطلب القضاء على أشكال التهديد الجديدة للأمن تحقيق تنمية بشرية مستدامة بدلا من اللجوء إلى زيادة التسلح.

3- كل مكونات وعناصر الأمن الإنساني متكاملة ويتوقف نجاح كل مكون على تحقق نجاح بقية العناصر.

4- يجب العمل على مواجهة التهديدات على الأمن الإنساني مع بداية ظهورها والقضاء على أسبابها من الجذور. لأن الوقاية المبكرة أفضل من اللجوء إلى تدخل إنساني لاحق ونشوب حروب ونزاعات.

من خلال ما تقدم وبعد التعرض إلى أهم المقاربات النظرية لدراسة الأمن كمفهوم وكظاهرة لا بد من التساؤل عن أهمية الأمن كمارسة، وعن مدى قدرة الدول على الاستجابة للتحديات الأمنية الجديدة أو المتجددة في ظل المتغيرات الراهنة وعلى كل المستويات: مستوى الفرد، ومستوى الدولة ومستوى الإقليم، ومستوى النظام الدولي.

المبحث الثالث: التهديدات الجديدة للأمن

بنهاية الحرب الباردة أصبحت التحديات الأمنية أكثر تعقيداً، وخاصة مع تطور القضايا التي قد لا تُمثّل تهديداً مباشراً لكيان الدولة، لكنها قد تُفوّض سيادتها وتُقلل من قدرتها على مراقبة حدودها وضمان عدم اختراقها. وقد تؤدي إلى توتر علاقاتها واضطراب استقرارها سواء على المستوى الداخلي أو في تفاعلاتها مع دول أخرى داخل المنظومتين الإقليمية أو الدولية.

المطلب الأول: أسباب بروز التهديدات

من بين أحد العوامل التي تسببت في تحول طبيعة الظواهر الأمنية وأهمها العولمة التي غيرت كل المفاهيم وفي كل القطاعات، وأدت إلى تدويل القضايا الأمنية واتساع فروعها. كما أثرت على تراجع سيادة الدولة وظهور ذرائع جديدة للتدخل في شؤونها وإحداث تغيير في واقع ممارسة الدول لسيادتها وتعريف حدودها، وتقليص مجال ممارسة الحرية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي زيادة القيود على ممارسة السيادة الوطنية¹. فقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً للسيادة المطلقة لصالح السيادة المشروطة التي تعني أن أي تقصير من طرف الدولة وعدم قدرتها على تأمين وحماية مواطنيها، يُلغي تلقائياً حقها في إبعاد الآخرين عن التدخل في شؤونها.

ويذهب "جيمس روزناو" في بحثه المنشور في مجلة (Current History) في عددها لشهر نوفمبر سنة 1997م إلى أن أحد مكامن التوتر في العالم يرجع بالأساس إلى أن الحدود الجغرافية لم تعد ذات قيمة أو فاعلية كبيرة كما كانت في الماضي. فسياسة العولمة ودورها في توسيع الحدود أدى إلى تراجع سيادة الدولة.

وترى "سوزان سترانج" في العدد نفسه من المجلة أن تحويل العولمة لمفهوم السيادة ونقلها من الدول إلى الكيانات والمشاريع العملاقة قد يُخرب الانتماء الوطني، ويؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة وهياكلها وقدراتها على الدفاع وتحقيق أمن المجتمع وأفراده. فتطوّر العولمة وحركيتها سيقودان بالضرورة إلى تقليص دور الفواعل المركزية في الدولة وتعريض مجالي الدفاع والأمن إلى الخطر خاصة مع تزايد نشاط شبكات التواصل الاجتماعي وتطورها المستمر .

1 نبيل ذكي، "أيديولوجية الهيمنة على العالم" في ملف: "السيادة الوطنية والعولمة"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، عمان، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد:2، مارس- يونيو 1998، ص ص 37،36.

كما يعرض "توماس فريدمان" (FRIEDMAN Thomas) في كتابه حول العولمة آثارها على الأمن فيما يلي¹:

- ساعدت العولمة على التطور الاقتصادي والتغيير التكنولوجي وتحقيق الرفاه، ودفعت إلى تحقيق السلام بين الأمم، ويدعم ذلك نشر معالم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي تجنح بموجبها الدول للسلم (نظرية السلام الديمقراطي).

- ساعدت العولمة شبكات التجارة العالمية على تجاوز سيادة الدولة من خلال توجه المستثمرون العالميون الخواص إلى البحث عن قواعد لعبة تمكنهم من التنبؤ بالأخطار والقدرة على فرض هذه القواعد على الدول والتأثير على علاقاتها فيما بينها.

- أصبحت شبكات الأموال في الدول وبسبب العولمة أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية المتكررة بينما أصبحت الأزمات العسكرية الإقليمية محدودة. فالأحداث في دولة ما يمكن أن تؤثر في دولة أخرى تأثيراً مباشراً من خلال تحويلات مالية قد تثير مشاكل اقتصادية كبيرة .

- تسببت الاتصالات العالمية المتنامية والمتطورة في ظهور تهديدات أمنية جديدة غير محددة وغير معروفة، وهي أخطر على الدولة من التهديد العسكري المباشر. كما ساهمت الاتصالات في زيادة فاعلية الرأي العام الذي قد يؤثر ليس فقط على حكومة دولته بل وعلى حكومات دول أخرى. ويمكن ملاحظة ذلك في دور شبكات ومحطات الإرسال التي جعلت المعلومات والأخبار سهلة وسريعة الانتشار والتلقي.

لم تساهم العولمة في إعادة النظر في طبيعة المشاكل الأمنية فقط، لكنها فرضت تغييرات جذرية في الدول وسلطت الضوء على عجز الحكومات القومية على ضبط أمن مواطنيها وحرياتهم. كما أكدت على أنه لا يمكن حل المشكلات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية والاجتماعية ومواجهة كل التهديدات على الأمن القومي بوسائل الدولة وقدراتها المنفردة فقط، وأنه لا بد من آليات إقليمية وعالمية تسمح بالتعاون والتنسيق لضمان أمن الأفراد والمجتمعات. حيث أدى غياب الدور الفعلي

1FRIEDMAN (Thomas), *The Lexus and the Olive Tree Understanding Globalization*, USA, Published by Farrar, Straus & Giroux, April 1999, pp195,196.

للدولة في تسيير الحكم وتوجيه مؤسسات السلطة في بعض الدول النامية وذات الأنظمة التسلطية إلى ظهور أخطار اجتماعية متعددة، لا سيما مع وجود تفاوت في توزيع السلطة والثروة بين المناطق المختلفة للدولة الواحدة. وهي المخاطر التي تسببت في تفاقم المشاكل الأمنية وانقطاع التواصل بين المواطن والسلطة والدخول في مأزق أمني مجتمعي يصعب على الدولة احتواءه، مثل ما حدث في السودان وليبيا ومالي وغيرها من الدول التي ارتبط الوضع الأمني فيها بانعدام التنمية والتطور واستفحال التخلف كمعطى لا يمكن استبعاده عند دراستنا للأمن الإنساني. فدون أمن لا يمكن للتنمية أن تتحقق، وبوجود التخلف وانعدام التنمية يزيد اللأ استقرار والتوتر الأمني.

ويقول "مارك توفيلد" (DUFFIELD Mark) بهذا الشأن أن سياسيات التنمية هي الأهم في بحث التحول في المجتمعات. وأن بحث الأمن يجب أن يرتبط بأسباب التخلف كخطر يهدد ليس فقط الدول المتخلفة وإنما العالم بأكمله¹. لهذا السبب عرفت الدول الأوروبية التخلف في دول الجنوب كخطر على الأمن الجماعي، لأنه يوفر الجو المناسب لظهور المتمردين والتطرف وكل أنواع الجريمة وعوامل اللأ نظام².

إضافة إلى دور العولمة في تغيير معطيات الأمن كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر كذلك تأثيرها على قضايا الأمن، حيث أنها ساهمت في زيادة الفواعل غير الرسمية ضمن نطاق عملية ترتيب الأوضاع الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي. وأصبح واضحا أن الدول لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وأن هناك فاعلين غير حكوميين تجاوزت قدراتهم إمكانات الكثير من الدول عبر التدخل السياسي لتلك القوى غير الحكومية في الشؤون الداخلية للدول وفي علاقاتها البينية أيضا³، وهذا بعد أن عدلت من مستويات وأبعاد الأمن العسكرية وتحولها إلى أخرى غير عسكرية أدخلت ضمن نطاق تعريفات الأمن الشامل.

كما غيرت الكثير من الأحداث ومنها الحرب ضد "الإرهاب" من شكل الأنظمة السياسية وأصبح تغيير الأنظمة "المارقة" -من وجهة نظر واشنطن - أحد أهداف إستراتيجية الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر دعا تيار المحافظين (الجدد) في

1 JACKSON (Paul), op.cit, p5.

2 Ibidem

3 محمد عبد السلام، " ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001م"، في كراسات إستراتيجية، مصر مؤسسة الأهرام - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد: 127، 2003م، ص ص 29، 28.

الإدارة الأمريكية آنذاك والذي مثله كل من: وزير الدفاع الأمريكي "رامسفيلد" ونائبه "وولفوويتز" ومستشارة الأمن القومي "كونداليزا رايس" إلى ضرورة العمل على تغيير الأنظمة الديكتاتورية التي تدعم الإرهاب بشكل مباشر، أو التي يمثل مجرد وجودها دعماً غير مباشراً للإرهاب من خلال عدائها للحرية والديمقراطية¹، وهو ما حصل فعلاً في العراق وأفغانستان.

أدت كل هذه الأحداث وغيرها إلى الاستخدام المفرط للقوة بعيداً عن أية ضوابط، حيث بدأت الولايات المتحدة التعامل مع هذه القضية عبر استخدام وسائل غير تقليدية، سواء باستخدام القوة المسلحة (نموذج العراق)²، أو بالتهديد باستخدامها (كما في حالة إيران)، أو عن طريق الوسائل السياسية والاقتصادية (كما في حالي الحصار الذي كان على ليبيا وكوريا الشمالية). خاصة وقد زادت العولمة والثورة التكنولوجية من تطور القدرات العسكرية لبعض الدول وحيازتها للأسلحة النووية والتي تسمح لها باستخدام القوة المميزة عالمياً، وتمكنها أنظمة الاتصالات الآتية من إدارة الحروب بطريقة أسهل تمكن القادة من الإشراف والتدخل في العمليات العسكرية الميدانية إلى درجة لم تكن ممكنة من قبل.

المطلب الثاني: أبعاد التهديدات وطبيعتها

كان الحديث عن التهديدات الأمنية قبل الحرب الباردة مقتصرًا على الجانب العسكري منها. غير أن التحول في سلسلة الأجندة الأمنية أضاف وكما لاحظنا أبعاداً غير عسكرية بنفس حجم التهديد العسكري المباشر أو تفوقه، وهي الأبعاد التي ارتبطت بالتحول في المفهوم وفي الممارسات الدولية على مختلف مراحل تطورها.

الفرع الأول: المظاهر غير العسكرية للتهديدات

لم يعد بالإمكان تناول مظاهر الأمن والأخطار عليه دون الأخذ بعين الاعتبار المظاهر غير العسكرية للقوة وكيفية تأثر الدول والوحدات في النظام الدولي بتدهور الأوضاع الاجتماعية

1 مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مركز الأهرام العدد: 153، يوليو 2003م، ص 69.

2 محمد عبد السلام، "ضبط التسلح في مرحلة ما بعد حرب العراق"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مركز الأهرام العدد: 153 يوليو 2003م، ص 109.

أو الاقتصادية أو البيئية وغيرها، وذلك انطلاقاً من الترابط والتداخل بين هذه الأوضاع والمشاكل المترتبة عليها في الدولة الواحدة والتي قد تمتد إلى باقي الدول وإلى المجتمع الدولي.

أولاً: الأبعاد الاقتصادية

اختلف التصور حول أهمية البعد الاقتصادي بحسب وجهات نظر المفكرين وباختلاف مدارسهم الفكرية، فاعتبرت الواقعية القوة المالية والاقتصادية جزءاً من القوة العسكرية، وأنه بفضل نمو الإنتاج الوطني في المجال المدني سيتطور قطاع الإنتاج العسكري¹. وبالتالي التمكن من حيازة كل أشكال القوة الدفاعية والهجومية.

على عكس التصور التقليدي في تفسير ظاهرة الأمن اهتمت المقاربات الحديثة بالمعطى الاقتصادي في عملية الأمانة وأكد ذلك المفكرون النقادون بزعامة (BUZAN&WEAVER) وكذا رواد نظرية ما بعد الحداثة كما تم توضيحه في المبحث السابق. فقد أوضحت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة لسنة 2008م ضرورة التركيز على البعد الاقتصادي الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعوب وتوفير سبل التقدم والرفاهية لها. ولأن مجال الأمن القومي هو الإستراتيجية العليا الوطنية التي تعنى بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية، فإن النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيسيتان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الإستراتيجية وتنمية التبادل التجاري وتصدير العمالة والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها وبخاصة التكنولوجيا العالية والحيوية.

ساهمت هذه التكنولوجيا في تحديد علاقة الدولة بالنظام الاقتصادي العالمي والشركات متعددة الجنسيات من جهة، وانتقال ارتباط الفرد من الدولة إلى فواعل أخرى لضمان أمنه الاقتصادي من جهة أخرى. فقد أصبحت المؤسسات العالمية أكثر تمثيلاً لمصالح الأطراف - الدول - وحتى الأفراد في أطر لا علاقة لها بالدولة، بحيث تبنى شروط وأحوال الناس وفق تصور ومفهوم الأمن الإنساني. فالأمن الاقتصادي لم يعد يقتصر لا كوظيفة ولا كغاية على المؤسسات الحكومية، بل دخل في سياق النشاطات التي تؤديها المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات، التي تدرك كيفية

1 MOLLER (Bjorn), op.cit, p9.

صياغة أهدافها تبعا لطبيعة التهديدات وتقدير حجمها ومصالحها ومصالح الشركاء فيها سواء دولا أو مجموعات أو أطراف.

ثانيا: البعد البيئي للأمن

لم يتوقف تأثير التطور التكنولوجي على الدول ولكنه تعداها إلى التأثير في العوامل البيئية التي أصبحت جزءا من الأجندة الأمنية العالمية وجزءا من الأمن الإنساني الشامل. حيث أن ارتفاع الروابط البيئية عبر القارات وتنوعها، ثم قوتها وكثافتها زاد من عدد المعاهدات البيئية بين الدول لضمان الأمن العالمي البيئي¹. كما أثارت هذه الروابط إشكالية علاقة البيئة بالأمن والتي لم تتناولها الدراسات التقليدية، وهي العلاقة التي يُمكن وصفها من خلال التصورات الثلاث التي قدمها "مولار" (MOLLER) في وصف الأمن²:

1- يمكن أن تكون مشاكل البيئة بفعل الحروب أو بفعل الاعتداءات اليومية والممارسات التي يقوم بها الإنسان وتؤثر على الطبيعة. وهو ما عبر عنه بعض المحللون في بداية الثمانينيات بـ"فرضية الشتاء النووي" التي اعتبرت أن أبسط حرب نووية قد تندلع بين دولتين سوف تهدد ليس فقط أمن الدول الأطراف في النزاع وإنما سنشكل خطرا على الأمن العالمي والبشري ككل.

2- قد تساهم الظروف الطبيعية والبيئية في إحداث التوترات والأزمات الأمنية، كأن تسعى الدولة للحصول أو السيطرة على الثروات الطبيعية: الموارد الأولية، أو مصادر الطاقة (غاز بترول) أو مصادر المياه... وغيرها. وقد يساهم تباين وجهات نظر الدول حول كيفية استغلال وتقاسم هذه الثروات وخاصة النادرة منها في زيادة التوترات الأمنية.

3- يمكن أن تسبب مشاكل الطبيعة والبيئة خطرا حقيقيا أو محتملا على أمن الدول والمجموعات والأفراد، إذ أنه قد تتعرض العديد من الأقاليم وبفعل موقعها الجغرافي للكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، والبراكين والأعاصير والتي قد تغير الخريطة الجغرافية لأقاليم بأكملها. كما أن تدهور البيئة سيؤدي إلى زيادة الخلافات بين الدول الغنية والفقيرة، وزيادة حدة الأمن الغذائي

1 جوزيف. س. ناي (الابن)، مرجع سابق، ص152.

2 MOLLER (Bjorn), op.cit, pp13, 14.

كالتصحّر وتزدي التربة وانحسار مساحة الأراضي الزراعية، وستكون الدول النامية الأكثر تضرراً نتيجة لذلك.

تعتبر ظاهرة الاحتباس الحراري كذلك أحد أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة والمرتبطة بأمن الفرد والحفاظ على بقائه. حيث ازداد تركيز الغازات التي تحافظ على حرارة الجو وتبقيه صالحاً للاستيطان وذلك بفعل نشاطات الإنسان والنفايات السامة التي يتم التخلص منها أو يجمع التخلص منها وتكون على شكل أبخرة وغازات أو تأخذ أشكالاً صلبة أو سائلة، فتظهر خطورتها فيما تلحقه بالبيئة من آثار سلبية بسبب عدم معالجتهما وتحويلها إلى أشكال غير مضرّة بيئياً. ومن أبرز الآثار السلبية لتراكمات النفايات الضارة ثقب الأوزون، وتلوث مياه الأنهار والبحار والمحيطات¹. ويؤكد منظري مدرسة بحوث السلام أن قضايا التغير المناخي والتنوع البيولوجي والتلوث الناتج عن ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي من جهة، والنشاط الصناعي من جهة أخرى هي من أهم العوامل والأسباب المهددة للأمن الإنساني² والتي قد تعرض حضارات الشعوب ورفاهيتها لخطر الزوال.

ثالثاً: البعد الاجتماعي

توسيع النفيدين للأجندة الأمنية شمل كما ذكرنا من قبل الأمن المجتمعي الذي تناوله "بازن" و"ويغفر" في إطار مدرسة كوبنهاجن. حيث كان تناول البعد الاجتماعي للأمن مرتبطاً بمشاكل النمو الديموغرافي، وكثافة تدفقات الهجرة (من الجنوب إلى الشمال) أو الفقر ومشكلة البطالة وتأثيرها على الرفاه. غير أن "البنائيين" بحثوا في علاقة الأفكار والثقافة بالهوية كعوامل لتعريف الأفراد والمجموعات وتحديد أمنها. فصحيح أن الفقر والظروف الاجتماعية المتدهورة من بين العناصر المهددة للأمن، إلا أن تأثيرات العولمة زادت من أهمية دور الثقافة والهوية في دراسة الأمن (التصور البنائي).

وقد أدى نمو الاتصالات وزيادة الاعتماد المتبادل إلى ظهور العولمة الاجتماعية والثقافية بشكل فرض السيطرة على الثقافات المحلية وتراجعها، وطورت شكل آخر من أشكال الاستعمار باستعمال القوة الناعمة التي خلقت وأوجدت نوعاً من التماثل الثقافي. وقد عبر "رولاند روبيتسن" (ROBERTSON Roland) عن ذلك باستخدامه لمصطلح "المدينة الواحدة" (Unicity) مقابل

1 فايق حسن جاسم الشجيري "البيئة والأمن الدولي"، مجلة النبأ، العدد: 72، تشرين الأول 2004، على الموقع: <http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/becca.htm>.

2 MOLLER (Bjorn), op.cit, p14.

"التماثل" (Uniformity) ليصف عالما تُناقش فيه المجتمعات منفردة وجودها وهويتها وأعمالها في "سياق مكان واحد مسيطر"¹. واستخدم آخرون عبارة "العالمية المحلية" (Glocalization) ليعرفوا مفهومًا مماثلاً يتناول السياق المحلي والقومي والعالمي للعمليات التواصلية بين الثقافات².

فالثقافات القومية وتحت القومية (المحلية) هي في حالة مستمرة من التحول والتغيير ودرجات متفاوتة، وهذا حسب اعتقادي يؤدي إلى المساس بالأمن الثقافي والهوياتي للأفراد، خاصة في الدول الضعيفة والتابعة من الناحية التكنولوجية والمعرفية. فالعولمة الثقافية وكسلسلة من الظواهر القديمة والحديثة لم تؤد إلى التجانس بقدر ما أدت إلى التعقيد في عملية التبادل، وذلك بفرض عناصر أيديولوجية معينة وبالقضاء على التميز الذي تتمتع به شعوب دون أخرى. ذلك التميز الذي يمنح الأفراد شعورًا بالأمان والتحرر من الخوف الذي مارسه -ولا زالت- العولمة على الخصوصيات الثقافية، والاجتماعية وعلى الأنماط الاقتصادية والنظم السياسية.

مما سبق يمكن القول أنه من الصعب تناول أبعاد الأمن والإحاطة بكل جوانبه. فمع أهمية كل القطاعات إلا أن ضبط حدود كل قطاع يتوقف على تصور الشعوب والدول لسلم أولوياتها الأمنية من جهة، ولأنه لا يمكن تناول قطاع معين بمعزل عن باقي القطاعات من جهة ثانية. فدون الاقتصاد لن تكون هناك بنى اجتماعية، ودون أنساق اجتماعية لا يمكن ترتيب قواعد اقتصادية تتماشى وسلوك المجموعات والأفراد وتوفر الآليات الكفيلة بضمان الأمن في كل أبعاده.

الفرع الثاني: الطبيعة الجديدة/المتجددة للتهديد

كان للتغير الذي شهده حقل العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب التحول في مستوى الفكر والأطر النظرية للدراسات الأمنية أثره في بحث طبيعة التهديدات الأمنية التي انتقلت من الطابع العسكري واستخدام القوة الصلبة ومجال احتوائه إلى أشكال اختلفت محدداتها وتحليلاتها تبعًا لمواقف الدول الضيقة وبحسب تصور وإستراتيجيات القوى الكبرى من جانب، ووفق مجموع الدراسات والتحليلات الأكاديمية من جانب آخر. فقد تجاوز التهديد وكما تمت الإشارة إليه سابقًا سيادة

1 ROBERTSON (Roland), *Globalization: Social Theory and Global Culture*, London, SAGE Publications LTS, 1992, p6.

2 KRAIDY M.(Marwan), « The Global, the Local, and the Hybrid: A Native Ethnography of Globalization », in *Critical Studies in Media Communication*, Volume 16, Issue 4, December 1999, p472.

الدولة وقدراتها، وأصبح تهديد ضد الفرد والمجموعة على مستوى أوسع في إطار الأمن العالمي الذي أصبح مسؤولية المجتمع الدولي بأكمله ولا يمكن لأي طرف التعامل مع المشاكل بصفة مفردة. وهي المشاكل التي تنوعت في مصادرها وأسبابها وكيفية التعامل معها. فلا يمكن تحديد وضبط كل أشكال العنف ووصف أسباب التهديد بصفة مؤكدة، لأن ما قد يعتبره طرف خطر على أمنه ومصالحه في منطقة معينة وفترة زمنية محددة قد لا يشكل أي خطر بالنسبة لطرف آخر في مكان آخر وفي نفس الفترة الزمنية.

أولاً: الإرهاب والجريمة المنظمة

أكدت الدراسات أن أهم وأخطر التهديدات المشتركة اليوم هي الإرهاب بكل أنواعه وكذا الجريمة المنظمة وما يتبعها من نتائج على أمن الأفراد والمجتمعات كزيادة ظهور الدول الضعيفة، وأسلحة الدمار الشامل التي هي آلية تستخدم في كل شكل ونوع من التهديد.

1- الإرهاب: الإرهاب هو من أشد وأخطر التهديدات على الأمن سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة أو الإقليم أو النظام الدولي. فرغم أن الإرهاب وكظاهرة ليست بالجديدة إلا أن أشكاله هي التي يمكن وصفها بالمتجددة، نظراً للتحوّل في الوسيلة والطريقة التي يُمارس بها على الفرد والمجموعة.

ونظراً لطبيعة الموضوع لن أخوض كثيراً في التعاريف اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الإرهاب لأنها عديدة ومختلفة. فقد تم توظيفه منذ القدم بعد أن تبنت بعض الدول العنف كجزء من الخطة السياسية لتحتل دولة أو إقليم آخر، مثل العنف الذي مارسته النازية للتوسع في أوروبا، أو الحكم بالعنف الذي قام به "ستالين" في الاتحاد السوفيتي سابقاً، وممارسة بعض الجماعات لعمليات إرهابية تحت غطاء الأيديولوجية لتحقيق مآربها السياسية. حيث اعتُبرت منظمات وجماعات مثل جماعة "بادر ماينهوف" الألمانية ومنظمة "الألوية الحمراء" الإيطالية، والجيش الأحمر الياباني والجيش الجمهوري الأيرلندي ومنظمات فلسطينية في مقدمتها فتح وحماس وغيرها من أشهر المنظمات الإرهابية في تاريخ القرن العشرين من منظور غربي. فظاهرة الإرهاب وبكل أشكالها هي من أهم سمات العصر الراهن سواء كان إرهاباً فردياً أو إرهاباً منظماً أو إرهاب دولة. وهي لا تقوم فقط على العنف المادي من قتل وتخريب وتدمير ولكنها تشمل صوراً أخرى من الإرهاب الاقتصادي والاجتماعي والنفسي بما يهدد

الأمن الإنساني في كل مستوياته. لهذا السبب بقي مصطلح الإرهاب غامضاً وممبغماً، لاسيما وأنه يصطدم ويلتقي في الاستخدام مع مصطلحات أخرى تعتبر مشروعة وتؤسس لأشكال مختلفة من حقوق الشعوب، كحق تقرير المصير وحق الدفاع المشروع لمواجهة الاحتلال والمعتدي وهو ما اختلفت بشأنه مواقف الدول.

أ- تعريف الإرهاب:

يثير مصطلح الإرهاب العديد من الإشكاليات سواء من ناحية المعنى أو من حيث ضبط أسبابه وتداعياته. فعلى مستوى المفهوم يلاحظ ومن خلال المحاولات العديدة أنه محل خلاف وجدال فقهي نتيجة تباين التعريفات بين الفاعلين الدوليين. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تصر على عدم تحديد تعريف واحد محدد ومتفق عليه للإرهاب، وتعتبر تفسيرها للظواهر والعمليات كونها عمل إرهابي من عدمه هو الأقرب للواقع وهو الذي يجب أن يسود في التطبيق العملي.

كما كانت هناك تفسيرات سعت لحصره في الإرهاب الفردي دون إرهاب الدول، مما أدى إلى خلط بين أعمال المقاومة التي تخوضها الشعوب المستعمرة وبين أعمال العنف التي تقوم بها بعض الجماعات أو الأفراد من جهة، ومحاولة الدول القوية (أمريكا وحلفائها) تبرير أعمالها العدوانية بأنها مواجهة وشكل من أشكال "الإرهاب المضاد" من جهة أخرى¹.

ورغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت القرار 159 سنة 1987م حول الإرهاب دعت فيه السكرتير العام إلى إعداد تقرير حول إمكانية عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين الكفاح من أجل الاستقلال، إلا أن ذلك لم يساعد على تجاوز القصور في ضبط المفهوم. وقد نص القرار في إحدى فقراته على أنه لا شيء في القرار "الحالي" قد يضر بحق أي أمة في تقرير مصيرها أو حريتها أو استقلالها، وخصوصاً الشعوب والأمم المحرومة بالقوة من هذا الحق والخاضعة للاحتلال أو تحت سيطرة الأنظمة العنصرية أو أي شكل من أشكال السيطرة الاستعمارية. كما لا يحرم القرار هذه الشعوب من حقها في الكفاح لتحقيق تلك الغاية وطلب الدعم وقبوله. غير أن أمريكا لم تقبل بهذه الحقوق، وعملت على صياغة اتفاقية شاملة ضد الإرهاب تكون مطابقة للتعريف الأمريكي وكتب

1 CHOMSKY (Noam), "International Terrorism: Image and Reality", in GEORGE (Alexander) (ed.), **Western State Terrorism**, Routledge, December, 1991, in (<http://www.chomsky.info/articles/199112--02.htm>).

الجيش التعليمية استبعدت فيه إرهاب الأقوياء وأتباعهم¹.

في مقابل ذلك أصرت دول العالم الثالث على ضرورة تحديد المفهوم الحقيقي للإرهاب قبل التفكير في وسائل محاربته، وعدم خلطه بأعمال المقاومة التي تخوضها الشعوب المستعمرة ضد قوات الاحتلال (حالة فلسطين). فالإرهاب ليس هو "سلاح الضعفاء" كما تدعي غالباً الدول القوية، ولقد أكدت الأحداث أن التحديد الأمريكي لمفهوم الإرهاب زاد من توسيع مجال حمايتها لمصالحها الإستراتيجية في أماكن استخدمت فيها ذريعة الحرب على الإرهاب كأداة لإضفاء الشرعية لتدخلاتها وعدوانها على الدول بعد هجمات 11 سبتمبر على أراضيها. وباسم الحرب على الإرهاب تدخلت في العديد من الدول والأقاليم: عسكرياً عبر شن الحروب الإستباقية، وسياسياً عن طريق الدبلوماسية والمبادرات مثل مبادرة الشرق الأوسط الكبير².

فالإرهاب إذن هو أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية، سواء كانت المواجهة داخلية بين السلطة السياسية وجماعات معارضة لها، أو خارجية بين الدول في إقليم معين أو في المجتمع الدولي. وهو نمط من أنماط استخدام القوة في الصراع السياسي، حيث تستهدف العمليات الإرهابية القرار السياسي بإرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار أو تعديله أو تحريره. مما يؤثر في حرية اتخاذ القرار السياسي لدى الخصوم وخلق حالة من التهديد الموجه ضد دولة أو جماعة وضد الأفراد³ بصرف النظر عن ثقافتهم وهوياتهم وانتماءاتهم الدينية والعرقية. فالإرهاب هو تهديد على الأمن بشكل عام باعتباره عملاً عنيفاً يُعرض الأرواح والممتلكات للخطر ويكون موجه ضد الأشخاص، والأموال والمؤسسات أو المصالح التابعة لدولة ما، وهو بديل للاستخدام العادي للقوة التقليدية.

ب- أسباب الإرهاب

تعددت الأسباب المساعدة على انتشار ظاهرة الإرهاب بأنواعها، واختلفت تلك الأسباب باختلاف ممارسي العنف والترهيب وتعدد هوياتهم وانتماءاتهم: أفراد كانوا أو جماعات أو منظمات أو دول.

1 جميل حزام يحيى الفقيه، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، على الموقع: (http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafهوم.pdf).

2 CHOMSKY (Noam), op.cit.

3 عز الدين (جول)، "الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية"، بحث منشور في "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية: أعمال المؤتمر الدولي الثاني يومي 26/27/01/1994، القاهرة، مركز الدراسات العربية-الأوروبية، ص450.

ب-1- أسباب الإرهاب الفردي وتضم¹:

- دوافع ومشكلات نفسية وسيكولوجية محيطة بالفرد.
 - مشكلات اقتصادية كالفقر والبطالة وعدم إشباع رغبات الأفراد.
 - خلفيات ومشاكل اجتماعية كالتفكك الأسري وغيرها.
- وقد تستخدم الدول والجماعات الأفراد الذين يعانون من هذه المشاكل النفسية والاجتماعية والاقتصادية لتنفيذ أعمال إرهابية.

ب-2- أسباب الإرهاب المجتمعي وفيها:

- أسباب اجتماعية مثل عدم التجانس في قيم الشعوب والتي تؤدي إلى ظهور الميول والعمليات الإرهابية، خاصة في حالة المجتمع التعددي والمتنوع الذي تسيطر عليه عمليات الاضطهاد الاجتماعي والعرفي.
- أسباب اقتصادية كوجود تفاوت وعدم مساواة اقتصادية بين الجماعات والمناطق، وغياب القدرة على خلق التوازن الاجتماعي بسبب التوزيع غير العادل للثروات.
- أسباب سياسية كاستخدام مظاهر القوة والتخويف من قبل النظام الموجودة فيه أو توظيف الدول المتنازعة فيما بينها للإرهابيين للقيام بأعمال تخريبية بغية تغيير الأنظمة القائمة والقضاء عليها أو توجيهها لتبني استراتيجيات وسياسات معينة.
- أسباب إثنية مثل الاتجاهات الفاشية والنازية وعمليات إبادة الهنود الحمر والسود من قبل أمريكا.
- أسباب إيديولوجية كالتعصب لمبدأ فكري أو أيديولوجي أو ديني وهي كذلك عوامل خطيرة للحث على ظهور العنف كمظهر من مظاهر الإرهاب في الدول.

ب-3- أسباب الإرهاب الدولي: وهي كثيرة أهمها ظاهرة التبعية المتسمة بسيطرة أمريكا والدول الصناعية على ثروات الدول النامية والفقيرة من ناحية، وزيادة الاعتماد المتبادل بفعل العولمة والذي

1 كريمة علي التkali، "الإرهاب مفهومه- أسبابه - علاقته بحقوق الإنسان"، على الموقع:
(<http://www.ahu.edu.jo/tda/papers%5C32.doc>).

ساهم في تراجع دور الدولة وتداخل المصالح والأهداف من ناحية أخرى. وتعود أهم أسباب استفحال الإرهاب الدولي إلى انعدام وجود توافق بين حكومات الدول والفواعل المختلفة في المجتمع الدولي على تحديد المعنى الفعلي للظاهرة الإرهابية، وهو ما يؤكد استمرار النزاعات الدولية والتي تفسرها مجموعة من العوامل منها¹:

- زيادة انتشار الصراعات العسكرية واستخدام العنف والقوة في مختلف أنحاء العالم بسبب النزاع على السلطة أو الرغبة في الاستيلاء على الثروات.

- انتشار الصراعات الدينية والتطرف الديني ورغبة بعض الجماعات الدينية المتطرفة في الوصول إلى السلطة.

- زيادة الاعتماد المتبادل بين مختلف المنظمات الإجرامية التي تمتلك كل أنواع وأخطر الأسلحة التقليدية منها والنووية والبيولوجية.

- إجبار الأفراد على مغادرة بلدانهم الأصلية بسبب التمييز العنصري الذي تمارسه جماعات ضد جماعات أخرى بسبب الاختلاف العرقي أو الديني أو الثقافي.

- انعدام الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية واستفحال الفقر واستخدام الدول للعنف ضد مواطنيها.

2- الجريمة المنظمة

لمسألة الجريمة المنظمة أهمية متزايدة مع التحول في طبيعة التهديد، فمع سرعة وسهولة الاتصال والتكنولوجيا زاد تدفق موجات العنف² وانتشار الفساد، وعليه احتل الموضوع أهمية نظرية وعملية على حد سواء. فمن الناحية النظرية يتعلق موضوع الجريمة المنظمة بفكرة عالمية الجريمة وكذلك بالأثر السلبي الذي تتركه الجريمة المنظمة على أمن الأفراد، والدول ومصالحها. وأيا كان موضوع الجريمة المنظمة فالأساس فيها أنها تعارض قيم المجتمع وأخلاقه، هذه القيم والمفاهيم تشكل

1 LIVIAN (Rădoescu), ELENA (Jianu), « Les causes et les raisons qui engendrent et prolifèrent le terrorisme international », in (http://www.utgjiu.ro/revista/lit/pdf/2007/02/3_LIVIAN_RADOESCU.pdf), vu le 16/07/2015.

2 GANOR (Boaz), "Trends in Modern International Terrorism", in (http://www.springer.com/cda/content/document/cda_downloaddocument/9780387736846-c1.pdf?SGWID=0-0-45-757706-p173749318), vu le 16/07/2015.

الإطار العام الذي يعيش فيه الإنسان كما يقول الفيلسوف الفرنسي هنري برغسون¹.

أما من الناحية العملية التطبيقية ارتبطت الجريمة المنظمة بممارسة أنشطة اقتصادية وتجارية حيوية للاقتصاد القومي والعالمية، مما قد يعرض الاقتصاد للتهديد نتيجة احتمال الممارسات غير القانونية والأنشطة غير مشروعة، كالتجارة بالمخدرات والأسلحة والمتاجرة بالأعضاء البشرية، وتبييض الأموال وغيرها. فالواقع العملي يؤكد زيادة حجم الجريمة المنظمة واستفحال التهديدات على الأمن الإنساني الشامل.

أ- مفهوم الجريمة المنظمة

مع التقدم الحضاري والتطور الاجتماعي أخذت الجريمة صورا جديدة وأبعادا مختلفة عن الصور النمطية التي تعرف بها، سواء كان الأمر يتعلق بالأشخاص المرتكبين للفعل الإجرامي أو الأشخاص الذين ترتكب ضدهم هذا الفعل، أو الأساليب المستخدمة أو المكان أو الزمان وغير ذلك. كل هذا أعطى للجريمة حدودا وأبعادا متنوعة وعديدة ألزمت الدول وصناع القرار فيها والعاملين على حفظ الأمن ورجال القانون بوضع التشريعات المناسبة لمكافحة الصور الجديدة للإجرام. وبالتالي الدخول فيما يشبه السباق مع المجرمين في الزمان والمكان لمحاولة الحد من أشكال الجرائم والتعامل معها قبل وقوعها وذلك من خلال توقع حدوثها².

ومع تباين التعريفات للجريمة المنظمة والتي قدمتها الجهات الأمنية للدول أو المنظمات والمؤتمرات والندوات أو الباحثون المختصون في علم الجريمة، إلا أنها تشترك في كونها نشاطا إجراميا منظما ومخططا له يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام كل الطرق والوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة. وعرف "الأنتربول" الجريمة المنظمة على أنها: "أية جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة و تهدف أساسا لتحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية"³. كما حاولت بعض الأجهزة الأمنية (مكتب التحقيقات الفيدرالية FBI) أن تقدم مفهوما عمليا للجريمة المنظمة

1 محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن، نحو علم اجتماع أمني، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008، ص74.

2 عارف غلابين، الجريمة المنظمة واساليب مكافحتها، مجلس وزراء الداخلية العرب، 2008، على الموقع: <http://www.aim-council.org/SiteCollectionDocuments-pdf>.

3 سيد كامل (شريف)، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، مصر، دار النهضة العربية، 2001، ط1، ص53.

عن طريق وصفها بقائمة من المعايير والأدلة التي تشكل خطورة على الأمن العام وأهمها ما يلي¹:

أ- الأدلة المتعلقة بأساليب التخطيط والتحضير: كالإعداد الدقيق والمنظم، واستخدام الأسواق المشروعة وغير المشروعة.

ب- الأدلة المتعلقة بتنفيذ الأفعال الإجرامية: كاستخدام أساليب المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

ت- الأدلة المتعلقة بأساليب استخدام محصلات الجريمة: كالاتجاه إلى الربح السريع، واللجوء إلى غسل الأموال وإعادة ضخها في الاقتصاد المشروع.

ث- الأدلة المتعلقة بأنماط العلاقات الداخلية بين الفاعلين وهيكل التنظيم والطرق التي يستخدمونها.

ج- الأدلة المتعلقة بأساليب مساعدة أعضاء الجماعة: كالمساعدة على الهرب، واللجوء إلى المحامين والمستشارين القانونيين، ودفع الكفالات الكبيرة، والتهديد والترجيع وخطف الأشخاص وغيرها من الأعمال الإجرامية.

ح- الأدلة المتعلقة بأساليب الضغط واستغلال النفوذ: كفرض التبعية عن طريق المخدرات والألعاب غير المشروعة، والجنس، والقروض، وشراء أصوات الناخبين، والرشوة.

خ- الأدلة المرتبطة بالدعاية والعلاقات العامة: كالضغط، والتأثير والسيطرة على وسائل الإعلام.

غير أن هذه الأدلة والمعايير تبقى غامضة وغير واضحة وعامة ولا يمكن اعتمادها لتحديد معنى واضح للجريمة المنظمة، خاصة وأنها عابرة للحدود ولا تخضع لأية قوانين داخلية ولا دولية واضحة. وعرفت مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للإتحاد الأوروبي الجريمة المنظمة بأنها: "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعاً إجرامياً ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح"².

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فانطلاقاً من كون الحكم فيها يأخذ شكلاً فدرالياً فإن كل ولاية

1 أحمد فاروق زاهر، "الجريمة المنظمة، ماهيتها، خصائصها، أركانها"، المنصورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، من أشغال الندوة العلمية حول: "العلاقة بين جرائم الاحتيال والاحرام المنظم"، أيام 18-19-20 جوان 2007، على الموقع: http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/centeractivities/Symposium/acs_18062007/Documents/ahmad%20zاهر.pdf.

2 سيد كامل (شريف)، مرجع سابق، ص54.

حاولت وضع تعريفاً محدداً للجريمة المنظمة في تشريعاتها. وأهم تعريف كان ذلك الذي قدمه تشريع ولاية "ميسيسيبي" واعتبر "الجريمة المنظمة تلك التي تُرتكب من قبل شخصين أو أكثر لمدة طويلة وتكون لغرض تحقيق مصلحة"¹. وهكذا يتسع مجال تعريف الجريمة المنظمة ويضيق بحسب الجهة التي تتناول الظاهرة الإجرامية. فالبعض يتناول الجريمة المنظمة من خلال فكرة التنظيم الوارد في إعدادها، والبعض الآخر يراها في توافر عنصر الاستمرارية، وتناولها آخرون من خلال فكرة تواطؤ مجموعة من الأفراد على الإعداد لها بطريقة تكفل لها النجاح والاستمرار والإفلات من قبضة رجال الأمن.

ويتعدد وصف المفهوم تبقى للجريمة المنظمة عدة وسائل وآليات تُستعمل لتحقيق أغراض القائمين بها ومصالحهم دون مراعاة النتائج والسلبيات على الأمن. ويساعدهم في ذلك امتلاكهم القدرة على التخطيط المحكم الذي يكفل لها النجاح والاستمرارية. كما يتطلب تنفيذ الجريمة المنظمة وجود أفراد مؤهلين وبخبرات عالية، وكذلك توفر الاحتراف والتعقيد كشرط من شروط تحققها، لأن الهدف منها هو الكسب المالي السريع في وقت قصير وهو كسب مرتبط بالقدرة على التوظيف والابتزاز بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ب- وسائلها

مع اختلاف المستوى والمكان (محلياً أو إقليمياً أو دولياً) اللذان تمارس فيهما الجريمة المنظمة فإنها تعتمد على طرق من الصعب التمكن من احتوائها من قبل المضطلعين بمسألة توفير الأمن. لأنها بتنوعها ووسائلها أصبحت من أكبر التهديدات على الأمن في كل مستوياته وأبعاده. ومن هذه الوسائل نجد²:

- ب-1- المتاجرة بالمخدرات والمؤثرات العقلية: وهو مجال غير شرعي، ويعتبر القطاع الأقدم والأكبر في نشاط الإجرام المنظم، ومن المصادر الأساسية للأرباح التي تجنيها العصابات الإجرامية.
- ب-2- الاتجار بالنساء والأطفال: ويعتبر مجال الاتجار غير المشروع بالنساء والأطفال من

1 عارف غلابين، مرجع سابق.

2 محي الدين عوض، "الجريمة المنظمة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المملكة العربية السعودية، العدد: 19، 1998، ص 9.

النشاطات الإجرامية التي أخذت بعدا جغرافيا هائلا لاسيما في مجال الدعارة (الاستغلال والاسترقاق الجنسي). حيث تستغل المنظمات الإجرامية هذا المجال عبر شبكات منظمة مختصة في جلب النساء والأطفال من الدول الفقيرة كدول أوروبا الشرقية إلى دول بمستويات دخل حسنة كفرنسا وبلجيكا وألمانيا واستغلالهم في الدعارة والاسترقاق الجنسي. كما تلجأ المنظمات الإجرامية إلى السياحة الجنسية للترويج والمتاجرة في الجنس خاصة في بعض البلدان الآسيوية، كتايلاند والفلبين.

ب-3- الاتجار غير المشروع بالأسلحة: والذي يسمح للجماعات الإرهابية بتنفيذ عملياتها بشكل موسع وبجميع أنواع الأسلحة التقليدية والمتطورة، وحتى الكيميائية والبيولوجية منها.

ب-4- تزييف وتزوير العملة.

ب-5- الاتجار غير المشروع بكل أنواع المسروقات.

ب-6- دفن النفايات السامة والكيميائية¹.

ب-7- الاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية.

ب-8- الاتجار بالأيدي العاملة المهاجرة والمهربة من الدول الفقيرة إلى الدول الأوروبية المصنعة².

ومهما كانت الوسائل والآليات المستعملة من قبل الجماعات أو التنظيمات الإرهابية في إطار الجريمة المنظمة فهي جزء من عناصر التهديد على الأمن. ومع اختلاف مصطلحي الإرهاب والجريمة المنظمة وتنوع وسائلهما، إلا أنهما يلتقيان في التنظيم وسرية العمليات والقوانين الداخلية التي تحكم الجماعات المنظمة والإرهابية على حد سواء. فكلهما يعبر عن عنف منظم تقوده مجموعات أو منظمات بقدرات وإمكانات تنظيمية كبيرة تتسم عملياتها بالتخطيط والتنفيذ الدقيق، معتمدة على إحداث حالة من الرعب في أوساط المستهدفين بالعمليات لتسهيل تحقيق أهدافها. وهكذا يصبح الإرهاب جزءا من الجريمة المنظمة وهي جزء منه ووسيلة له.

1 Le Canadian Centre for Intelligence and Security Studies, Le terrorisme et la : Liens réels et potentiels, The Norman Paterson School of International Affairs, Carleton University, Volume 2006-5, in (<http://www.itac.gc.ca/pblctns/pdf/2006-5-fra.pdf>).

2 عبد الواحد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996، ص25.

ثانيا: مقارنة الدولة الضعيفة ومشكل الهجرة

أدى التزايد السريع في انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا العديد من الآفات على مستوى النظام الدولي إلى ظهور ما تم الاصطلاح عليه بالدول الضعيفة، وذلك كنتيجة لعجز أنظمة بعض الدول عن مواكبة التغيرات وعدم قدرتها على ضمان وجودها وشرعية السلطة فيها. مما أثر سلبا على البني التحتية لهاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وساعد على استفحال الفساد والبيروقراطية والانتقال الفوضوي لمراكز السلطة فيها وبشكل غير المنظم. الأمر الذي شجع مواطنيها على الهجرة والفرار منها رغبة في الحصول على الأمن والاستقرار، مثل ما حدث في مالي وليبيا وسوريا بعد أحداث الحراك فيها وتحول الهجرة فيها سواء شرعية أو غير شرعية إلى تأشيرة للانتقال إلى حياة أفضل وأكثر أمنا.

1- ضعف الدولة وإشكالية الأمن: تعتبر مقارنة الدولة الفاشلة أحد المقاربات النظرية التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة. فقد أدت التغيرات التي طرأت على النظام الدولي إلى تفكك العديد من الدول وتفاقم إشكالية الحديث عن مستقبل الدولة القومية (الوستفالية) وعلاقتها بقضايا الأمن الإنساني والعالمية. ويرى العديد من الدارسين أن هذه المقاربة جاءت لتؤكد على أهمية دور الدول الكبرى وضرورة استقرار النظام الدولي خاصة وأن غالبية النزاعات التي شهدتها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة كانت بفعل ظهور الدول الضعيفة والعاجزة حسب تصورهم. وهي نزاعات كانت قد حدثت داخل هذه الدول وانتقلت إلى نزاعات فيما بين الدول. وباعتبار التحول والتطور في المفاهيم فلقد عرف مفهوم الدولة الضعيفة العديد من التفسيرات التي ارتبطت بالتحليل العلمية والأكاديمية، وبوجهات نظر رجال السياسة في بعض الدول التي وضعت مجموعة أخرى من الدول في قائمة الدول الضعيفة.

وتعرف الدولة الفاشلة على أنها "تلك التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني، ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها وفرض السيطرة على أراضيها وبالتالي لا تستطيع ضمان النمو الاقتصادي أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية. وغالبا ما تتميز السلطة فيها بانعدام المساواة الاقتصادية وزيادة حدة المنافسة على الموارد الأولية"¹.

1BROOKS (Rosa Ehrenreich), "Failed States, or the State as Failure?", Georgetown Law Faculty Publications and Other, Works. Paper 1108, 2005, in (<http://scholarship.law.georgetown.edu/facpub/1108>).

أشار "هولستي" (HOLSTI Kalevi) في مؤلفه (The State War, and the State of War)¹ إلى مصطلح الدولة الفاشلة بعد أن حلل أعمال "باري بازن" حول التوسيع الجديد لمفهوم الأمن، وكيف تؤثر الدول الفاشلة على استقرار عالم ما بعد الحرب الباردة. فالدول الفاشلة حسب "هولستي" تقع في دائرة مغلقة ولا تمتلك القدرة على خلق الشرعية وتوفير الأمن والخدمات لمواطنيها. وللحصول على هذه الشرعية تلجأ الدولة إلى استعمال بيانات تعسفية وقهرية تجاه أفراد المجتمع للتأكيد على قوتها غير أن ممارساتها وتعسفها في استخدام القوة يزيد من عجزها وضعفها.

ويرى "روبرت روبنزغ" مدير "برنامج الصراع بين الدول" في الأمم المتحدة أن الدولة القومية فشلت لأنها لم تعد قادرة على توصيل أهم السلع السياسية والايجابية لشعوبها، وهي سلع الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية، والرقابة البيئية، وإطار قانوني للنظام العام ونظام قضائي لإدارتها². وهناك مؤشرات نستطيع أن نقيس بها مدى عجز الدولة من عدمه وهي³:

✓ **المؤشرات الاجتماعية:** وتتمثل في العجز الديمقراطي الكبير، والتدفقات الكبيرة للاجئين والتميز الواضح لجماعات معينة على حساب أخرى في الدولة، وهجرة كبيرة نحو الخارج.

✓ **المؤشرات الاقتصادية:** وجود تنمية اقتصادية محدودة وخاصة في المناطق المعزولة، وضعف وانهيار اقتصادي واضح وكبير.

✓ **المعايير السياسية:** وتتضح من خلال وجود بعض المظاهر كعدم شرعية السلطة وتأخر الخدمات العامة، وانتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان. أو بجود الدولة البوليسية واللجوء إلى تفويض سلطات وحقوق الأقليات في المشاركة في عملية صنع القرار، ثم حدوث التدخل الأجنبي سواء من طرف دولة أو فواعل سياسة أخرى.

وعموما يمكن القول أن البيئة الداخلية لهذه الدول وعجزها عن تطبيق القانون وعدم شرعية أنظمتها بانعدام الديمقراطية، هو الذي يؤدي إلى حدوث انكشاف أمني لها وفتح المجال لكل الظواهر المهددة للأمن.

1HOLSTI (Kalevi Jaakko), **The state, war, and the state of war**, UK, Cambridge, University Press, 1996, p119.

2 ROCHE (Jean-Jacques), op.cit, p109.

3 Ibid, pp109, 110.

1- الهجرة

تعد الهجرة ظاهرة قديمة حديثة على مر التاريخ، حيث تتضمن أهم عنصر من عناصر العلاقة بين الإنسان وموارد الثروة الكونية، فإذا ما شحت الثروة أو نفذت في مكان هاجر الإنسان إلى منطقة أخرى تتوفر فيها إمكانيات العيش والبقاء. وتعرف الهجرة في علم السكان بأنها الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا، أو دينيا أو اقتصاديا. أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها¹.

وقد أصبحت ظاهرة الهجرة الداخلية أو الخارجية من أجل الحصول على العمل أو لأي سبب من الأسباب من الظواهر الاجتماعية والمتغيرات الرئيسية بالنسبة للمجتمعات. كما أنها لم تعد قضية محلية أو وطنية تخص بلداً معيناً، وإنما قضية أمنية تشترك فيها الدول دون استثناء (الدول النامية والدول المتقدمة). ونظرا لعموميتها وشموليتها فقد أصبحت ظاهرة عالمية وذلك بالنظر إلى العامل المشترك والمتمثل في انتشار المصالح وتداخلها. فتنامي وسائل التواصل وتعدد أنواعها التي صارت في متناول الأشخاص، إلى جانب تنوع وتعدد مستجدات الحياة الإنسانية زاد من حدة الهجرة وتأثيراتها المختلفة سواء بالنسبة للدول المستقبلية أو المصدرة لها.

وبسبب سهولة الهجرة ودوافعها امتدت تلك التأثيرات إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، واتضح ذلك في الجانب الأمني من خلال عجز الدول الضعيفة على المحافظة على الثروة البشرية فيها من جهة، والسعي لضمان رفاهية مواطنيها وأمنهم بتوسيع وتجديد التركيبة البشرية عبر تشجيع الهجرة الانتقائية في الدول المستقبلية من جهة أخرى. فالهجرة وكما قال "هنتغتون": "هي عملية تدعم نفسها" وبالتالي لا يمكن التعامل معها وضبط آليات تنظيمها. ويقول "ميرون وينر": "أنه إذا كان هناك قانون واحد في الهجرة فبمجرد بدء سيل منها فإنه يستحث تدفقه ذاتيا، بحيث يُمكن المهاجرون أصدقاءهم وأقاربهم في الوطن الأم من الهجرة عن طريق تزويدهم بالمعلومات عن الكيفية التي تتم بها، ومصادر تسهيل حركتهم ومساعدتهم على إيجاد عمل وسكن"².

1 سحر مصطفى حافظ، "الهجرة غير الشرعية، المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية"، مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، على الموقع: (<http://erepository.cu.edu.eg/index.php/hermes/article/view/38/38>).

2 صمويل هنتغتون، صراع الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت شايب، نيويورك، دار النشر سطورة الجديدة الطبعة الأولى، 1998، ص 319.

كما أن الهجرة ليست بالظاهرة الجديدة لأنها ساهمت في تطور الدول والمجتمعات على مر التاريخ غير أن العولمة غيرت من حجمها وطبيعتها وجعلتها ضمن القضايا ذات الحساسية بالنسبة لمشاكل الأمن وذلك في العديد من الدول وخاصة الغنية منها. حيث تحول المهاجرون فيها واليها إلى مصدر للتهديد بالنسبة لمواطنيها الأصليين ومصدر خطر على ثقافتها وهوياتها. مثل ما هو الحال في أوروبا عموماً وفي فرنسا بشكل خاص أين أصبح متغير الهوية والثقافة من أهم محددات الأمن وضمان استقرار أراضيها وأنظمتها من الاختراقات بسبب تدفقات الهجرة القادمة من الجنوب خاصة.

ويفسر المحللون الهجرة الدولية أساساً من خلال التركيز على وجود عدم المساواة في العالم وفي العلاقات الاقتصادية بين الدول المصدرة للهجرة والبلدان المستقبلة لها. وتشمل هذه العلاقات حركة وتحول رأس المال والتكنولوجيا، ودور المؤسسات عبر الوطنية والتغيرات الهيكلية في سوق العمل وتقسيمه على المستوى الدولي من ناحية، ثم فهم التغيرات السياسية داخل البلد على النحو المحدد والرئيسي للهجرة الدولية والداخلية من ناحية أخرى¹. فالهجرة هي سلاح ذو حدين يستعمل بصفة إيجابية لإحداث التنمية والتطور في بلدان تفتقر إلى اليد العاملة الشابة والأفضل أن تكون مثقفة ومتعلمة (الدولة المستقبلة)، وهو الحال في أوروبا التي تعاني أزمة الشيخوخة أو كندا التي تريد بناء قوتها الاقتصادية والاجتماعية. وسلبية على الدول المصدرة بسبب انتقال الأدمغة والمفكرين منها وتراجع مقومات النمو فيها بسبب تدهور القدرة على التخطيط والتحكم في عملية تنظيم الموارد البشرية كآلية للتقدم والرفي.

1 TIRTOSUDARM (Riwanto), Human Development Research Paper,2009/19, Mobility and Human Development in Indonesia, UNDP, in (<http://core.kmi.open.ac.uk/download/pdf/6298487.pdf>.)

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أنه مهما حاولنا الإلمام بمصادر التهديد وتحديد طبيعتها وأسبابها وحصر المقاربات النظرية لدراسة الأمن، إلا أن الأمر يظل رهنا بكل المتغيرات التي تحدث على مستوى النظام الدولي كبنية واسعة للتفاعلات الفوضوية بين مختلف الفواعل والوحدات في مجتمع تلتقي فيه كل المصالح. وقد تتعارض فيه الأهداف أو تتوافق لكنها تُحدد في إطار واحد ومشارك تعالج فيه المشاكل وتتحمل فيه الدول المسؤوليات المشتركة والمصالح المتباينة. فجل المشاكل تمت معالجتها وتحليلها من مقتررب الاستناد إلى القوة الصلبة وآلياتها، أو باللجوء إلى الاستراتيجيات اللينة ومستوياتها، وبالرجوع إلى دور الدولة كأهم ضامن لتحقيق الأمن من جانب أو بالاعتماد على الفواعل غير الدول كقائم بالوظائف الجديدة من جانب آخر.

ومع تعقد الأدوار وتداخلها سيظل تحليل الظواهر السياسية عامة والأمنية بصفة خاصة خاضعا لتطور المنظورات وتنوعها والتي تدعم المفاهيم التي تؤسس بدورها لبناء السياسات الأمنية، لكنها لا تفتأ تخرج عن عنصر الذاتية وأهميته في بناء المواقف الأمنية التي تبني من منطلق الذاتية تبعاً لتغير الحالة النفسية للفرد في الدولة أو المنظمة أو غيرهما، وكذا تصورات صناع القرار للمصلحة بالنظر إلى حالة المجتمع الدولي وبحث وحداته المتواصل عن السلم في إطار من الفوضى والشكوك واللا يقين.

الفصل الثاني

السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي بين
التحول في مصادر التهديد وإشكالية بناء
قواعد الأمن المشترك

شهد عالم العلاقات الدولية العديد من التطورات والمستجدات التي غيرت من مظاهر نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصيات الوضع الذي أقرت ملامحه طبيعة تفاعلات نظام الحرب الباردة وبخاصة على مستوى مظهر العلاقات التي عرفت أوروبا من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة. الأمر الذي دفع المحللين في حقل العلاقات الدولية إلى ضرورة إعادة النظر في أسباب وخلفيات التحول، ليس فقط على مستوى الأفكار والنظريات، ولكن في أنماط التفاعلات وزيادة عدد الفواعل، ثم على مستوى ونوع المسائل والقضايا ومدى ارتباطها بتصورات و قراءة الباحثين لها. ولما كانت دراسة التحول في مفهوم الأمن من القضايا التي أثارت النقاشات والخلافات في وصف التصورات والافتراضات والنتائج، فقد كانت مسألة أمن أوروبا والاتحاد الأوروبي من أكثر القضايا التي تم تناولها والبحث فيها على مختلف تطور عملية البناء الأوروبي. فالتحول في مفهوم الأمن هو تحول في طبيعة التهديدات، ودراسة التحولات الأمنية في أوروبا يتطلب عودة إلى عملية البناء الأوروبي الذي واجه ولفترات عدة أزمات عديدة شكلت في أساسها مصدرا من مصادر التهديد للأمن والاستقرار الأوروبيين.

لهذا السبب سيتناول هذا الجزء من البحث إعادة قراءة في مكونات الأمن الأوروبي عبر مختلف المحطات التاريخية لبناء الاتحاد الأوروبي، ومحاولة مناقشة ماهية الطرح الذي يقدمه الأوروبيون لمفهوم الأمن في ظل غياب تصور واضح لهندسة أوربية للأمن من جهة، والتأكيد على أهمية دور حلف شمال الأطلسي في توجيه مسارات البناء الأوروبي لسياسة أمنية ودفاعية تتماشى وحجم الاتحاد الأوروبي وتواجهه على الساحة العالمية من جهة أخرى. كما سأحاول التطرق إلى أزمة إيجاد هوية أمنية لأوروبا الموسعة وإمكانية لعب الاتحاد لدوره كفاعل حقيقي في نظام ما بعد الحرب الباردة في ظل المستجدات الراهنة المهددة للسلم الدولي.

المبحث الأول: المحيط الأمني الأوروبي أثناء الحرب الباردة وبعدها

إن بحث المظاهر الأمنية لأوروبا أثناء الحرب الباردة يتطلب العودة إلى الاتفاقات والتحالفات التي تمت في هذه المرحلة وكان لها تأثير على مسار بناء الأمن الأوروبي، فكل اتفاقية هي قراءة في تاريخ العلاقات، وهي حوصلة لسلسلة الأحداث التي تميز التفاعل بين الوحدات في النظام الدولي كي يعاد تجميعها وتشكيلها لإيجاد وضع معين وتاريخ جديد.

إن أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية هي محصلة لجملة الحروب التي عرفتھا القارة الأوروبية وجعلت شعوبھا تعيش عداوة دائمة اتجاه بعضها البعض: الفرنسيون أعداء للبريطانيين، الألمان والصرب ضد الكروات، والتشيكيين ضد السلوفاك، والرومان ضد المجرين... وكل حرب تنتهي باتفاقية تصالح لإعادة الترتيب والبناء، كما هو شأن اتفاقية وستفاليا التي أنهت حروب الثلاثين سنة أو اتفاقية فرساي التي أرسدت نهاية الحرب الباردة العالمية الأولى، وبعدها مبادئ "يالطا" وعودة السلام إلى أوروبا بنهاية الحرب العالمية الثانية، ويحدود الانقسام التي أرادھا "روبرت شوومان" أن تكون مناطق للالتقاء بدلا من بؤر للتوتر والصراع. وهو ما عبر عنه بقوله: "لا نريد محو الحدود السياسية لأنها معطى تاريخي، ولا نريد أن نصحح التاريخ أو نخلق رقعة جغرافية موجهة، ما نريده هو جعل الحدود مرنة لأنها لم تعد قادرة على منع العنف أو ضمان أمننا وحریتنا (...). ماذا تعني الحدود على هامش وضع الإستراتيجيات"¹.

فالتاريخ إذن يذكرنا بتكرار الوقائع وأن الاتفاقات ما هي إلا حلول متجددة لأوروبا أكثر استقرارا وأمنا من خلال القضاء على الخوف وعودة الصراع والحرب. فالخوف والحاجة إلى ضمان البقاء شكلا القاعدة لبناء البيت الأوروبي من خلال قدرة "جون موني" على جمع العدوين التقليديين: فرنسا وألمانيا كطرفين للمعادلة التي شكلت النواة الأساسية للاتحاد الأوروبي والأمن في أوروبا.

وقبل التطرق إلى أهم الاتفاقات التي مهدت لإرساء الأمن في أوروبا لا بد من التذكير بأن محاولات تأمين أوروبا من أخطار الصراعات والحروب ليست بالمظهر الجديد ولكنها محاولات متجددة رافقت التحول والتجدد في أشكال العنف وبحث مصادره وأسبابها. ولعل أهم هذه المحاولات كانت مع الفتوحات الإسلامية بداية من 711م والتي أنمت لدى الأوروبيين الرغبة في التوحد لمواجهة خطر المد الإسلامي بالنسبة لهم، وكان ذلك تحت مظلة الدفاع عن المسيحية² وحماية مبادئها ومعتقداتها من الزوال³.

ISOIN (Robert), *l'Europe politique ; histoire, crise, développements et perspectives des processus d'intégration*, Paris, Armand Colin eds, p60.

2Ibid, p32.

3 نشر الفرنسي "بيار دويوا" (DUBOIS Pierre) تلميذ "توماس الاكوييني" (D'AQUIN Thomas) و"فرانسوا باكون" سنة 1304م كتابا تناول فيه الأبعاد الدينية ودورها في تشكل منظمة سياسية واجتماعية لأوروبا، واقترح تسميتها بـ"الجمهورية التعاقدية المسيحية جد" (La république contractuelle très chrétienne). واقترح أن يقودھا مجلس أمراء مسيحيين يكون مقره مدينة "تولوز" الفرنسية، وجمعية برئاسة البابا ومحكمة للنظر في النزاعات.

محاولة أخرى كانت على يد الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" (KANT Emanuel) الذي اقترح ضرورة منح أوروبا مؤسسات لتحقيق فدرالية¹ السلام الديمقراطي في عام 1795م. وأعيد تجديد هذا الاقتراح سنة 1814م من قبل "سان سيمون" (Saint Simon) الذي كتب عن أوروبا دون حروب ومؤسسات تتجاوز سلطاتها سلطات الدول القومية وبرلمان فوقي يتمتع بصلاحيات موسعة مهمته إدارة الخلافات بين الدول².

فكرة توحيد أوروبا لتأمينها تناولها كذلك بعض الأدباء، على غرار "فكتور هيغو" (VICTOR HUGO) الذي تنادى بولايات متحدة أوروبية سنة 1848م لتحقيق السلم. بالإضافة إلى اقتراح "براين أريستيد" (ARISTID Briand) سنة 1925م والذي قال فيه بضرورة إقامة وحدة أوروبية على أساس السلام الدائم، وهي نفس الأفكار التي مهدت لإقامة السوق المشتركة ثلاثون سنة فيما بعد³

المطلب الأول: الترتيبات الأمنية لأوروبا في ظل تعدد الأطر المؤسسية

مع زيادة مظاهر العنف تزداد الأفكار واقتراحات الحلول للعودة إلى وضعية الاستقرار للقضاء على الخوف بالدخول في معاهدات واتفاقات تضمن و لو لمدة معينة بقاء الدول وحفاظها على سلامتها وسلامة أفرادها .

الفرع الأول: تحديات ما بعد الحرب العالمية الثانية والرهانات الأمنية

مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سارعت فرنسا كأهم فاعل على مسرح الأحداث الأوروبية إلى تبديد مخاوفها من احتمالات عودة الحرب إلى أراضيها واستعادة ألمانيا لقوتها الهجومية

كما اقترح وزير الملك هنري الرابع "سالي" (SULLY) في كتابه "Grand Dessein" تشكيل أوروبا موجهة لحمايتها بقيادة البابا ضد المسلمين، وتكون مهمتها حل النزاعات وتشكيل جيش موحد لضمان أمن الجماعة المسيحية الأوروبية. في سنة 1623م كتب القس وعالم الرياضيات "أريميريك كروس" (CRUCE Arymeric) عن إمكانية إقرار السلام العام وحرية التجارة كأهم مجال للأمن، وذلك عبر حرية تنقل الأفراد والخدمات والعملة الموحدة وتوحيد أنظمة الصرف. وكتب في 1693م الأمريكي "وليام بان" (PENN William) عن ضرورة إقامة برلمان أوروبي للدول على أساس السلم. للتفصيل أنظر: BRANDT (Walther. I), « Pierre Dubois: Modern or Medieval? », in **The American Historical Review**, vol. 35, n°3, april 1930, p. 509.

1 يحمل مفهوم الفدرالية ضمان وحماية حقوق الفرد بالنسبة للتصور الأوروبي، أما من وجهة نظر أمريكية فالفدرالية هي نموذج للقيم الليبرالية وهي وسيلة لحل النزاعات وإحقاق السلم العالمي. في

SAVARD (Jean-François) , fédéralisme et fédération, Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration Publique, in (<http://www.dictionnaire.enap.ca/di.>)

2SOIN (Robert), op.cit, p25.

3 Ibid, pp 38, 39.

فاتجهت إلى توقيع معاهدات مع الشركاء الأوروبيين ومحاولة احتواء الخطر الألماني. وكانت أول معاهدة مع المملكة المتحدة في دانرك بفرنسا في الرابع من شهر مارس 1947م، تلتها اتفاقية بروكسل في السابع عشر من مارس 1948 م¹ والتي كانت نموذجاً للتحالف القائم على مبدأ الأمن الجماعي وأدى إلى إنشاء مؤسسة اتحاد أوروبا الغربية² (UEO) التي ضمت إلى جانب كل من فرنسا والمملكة المتحدة بلجيكا والأراضي المنخفضة ولوكسمبورغ.³ وكانت هذه أول بوادر البحث عن سياسة أمنية مشتركة لأوروبا، والتي ارتكزت على التحالف كميكانيزم تقليدي لبناء الأمن وتقليص الشك وانعدام الثقة. وهي الميكانيزمات التي توفر الحلول لتنسيق السياسات المتبادلة ووضع القيم المقبولة من طرف الجماعة الأوروبية في إطار مبدأ المعاملة بالمثل وتسهيل القدرة على التكيف مع الوضعيات الجديدة⁴ للتهديد والخطر. الأمر الذي يؤدي إلى خلق توازنات للقوى⁵ اعتبرها "كينيث والتز" (Kenneth waltz) حتمية تنشأ بصرف النظر عن نوايا أية دولة كآلية من آليات تخفيف حدة المعضلة الأمنية⁶، ويتوقف الإحساس بالتهديد على مدى قرب أو بعد مصدره⁷.

تتابع الأحداث وتسارعها أكد أن الطرح الواقعي القائم على أساس توازن القوى هو حالة غير مستقرة في العلاقات بين الدول، فقد تختل الموازين القائمة أو تتلاشى لأسباب عدة وتحل محلها موازين أخرى جديدة⁸. وهو ما حدث مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز سياسة الاستقطاب الدولي التي أدت إلى انقسام أوروبا إلى معسكرين: المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقاً وفق التوجه الاشتراكي والفكر الشيوعي، والمعسكر الغربي الذي ترعّمته الولايات المتحدة الأمريكية بتصوراتها الرأسمالية والليبرالية. ليتحول التهديد على أوروبا من الخطر الألماني إلى التخوف من الشيوعية ومصادرها، ويصبح بذلك توازن القوى قائماً على تحالف الديمقراطيات وتوازن الإيديولوجيات⁹.

1 ZORGBIBE (Charles), *Histoire de l'union Européenne*, Paris, Editions Albin Michel, 2005, p18.

2 UEO: l'Union de l'Europe de l'Ouest.

3 حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004 ص435.

4 ROCHE (Jean-Jacques), op.cit, pp 109,110.

5 قال المفكر اليوناني "تيوسيديس" وهو أول مفكر واقعي أن الحرب هي نتيجة الخوف وهي تحول في ميزان القوى.

6 BAYLIS (John) and SMITH (Steve), op.cit, p153.

7 جوزيف. س. ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة د. أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1997، ص90.

8 BAYLIS (John) and SMITH (Steve), op.cit, p153.

9 BUZAN (Barry), HANSEN (Lene), *The Evolution of International Security Studies*, New York, Cambridge University Press, 2009, p50.

وقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية وجود الخطر السوفيتي في القارة الأوروبية-كمصدر تهديد للأمن في تلك الفترة- باليتين رئيسيتين: الأولى عسكرية مثلها حلف شمال الأطلسي والثانية اقتصادية تجسدت في مشروع مارشال لإعادة الإعمار والبناء في أوروبا. وقد اعتبرت الدول الأوروبية أن الوسيلتين ضروريتين للبقاء وضمان أمن القارة. فالمال والسلاح هما قوة لوصف الترتيبات الأمنية. ومهما كان حجم القوة العسكرية وتطورها سيشكل العجز الاقتصادي والافتقار إلى وسائل تحقيق الرفاه تهديدا على الأمن بصفة عامة.

لقد كان تشكيل حلف الأطلسي وانطلاق تنفيذ المشاريع الاقتصادية بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا مظهرا آخر من مظاهر البحث عن استقرار القارة وأمنها. واعتُبر "إعلان شومان" (Plan Schuman) في التاسع من ماي سنة 1950م - ليس فقط خطوة لخلق سوق موحدة لحرية تنقل السلع و الخدمات¹- وإنما بداية مسار الاندماج لإقامة الفدرالية الأوروبية وإرساء أسس الأمن عن طريق التعاون. كما كان دخول اتفاقية الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (CECA)² حيز التنفيذ في جويلية 1952م³ خطوة أخرى لتجاوز المعضلة الأمنية بتقريب العدوين التاريخيين، ووضع القطاع الذي يُغذي الصناعات العسكرية تحت الإدارة المشتركة لمؤسسة تتعدى سلطاتها سلطات الدول. وهو المنطق الذي تبنته الدولتان فرنسا وألمانيا لبدء العملية التكاملية الاقتصادية من منطلق وخلفية أمنية بالتركيز على تقريب وجهات النظر وخلق المنافسة وفق شروط وقواعد تُسهل عملية توحيد الإنتاج بما لا يتعارض ومصالحهما، سواء على مستوى القادة أو على مستوى النخب الموجهة لعملية الإنتاج. ويوضح الجدول رقم (1) كيفية تنظيم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب لخطوط عملها والنتائج التي هدفت إليها في إطار مخطط اقتصادي بأبعاد أمنية.

أولا: خلفيات المبادرة الفرنسية وتشكيل الجماعة الأوروبية للحديد والصلب

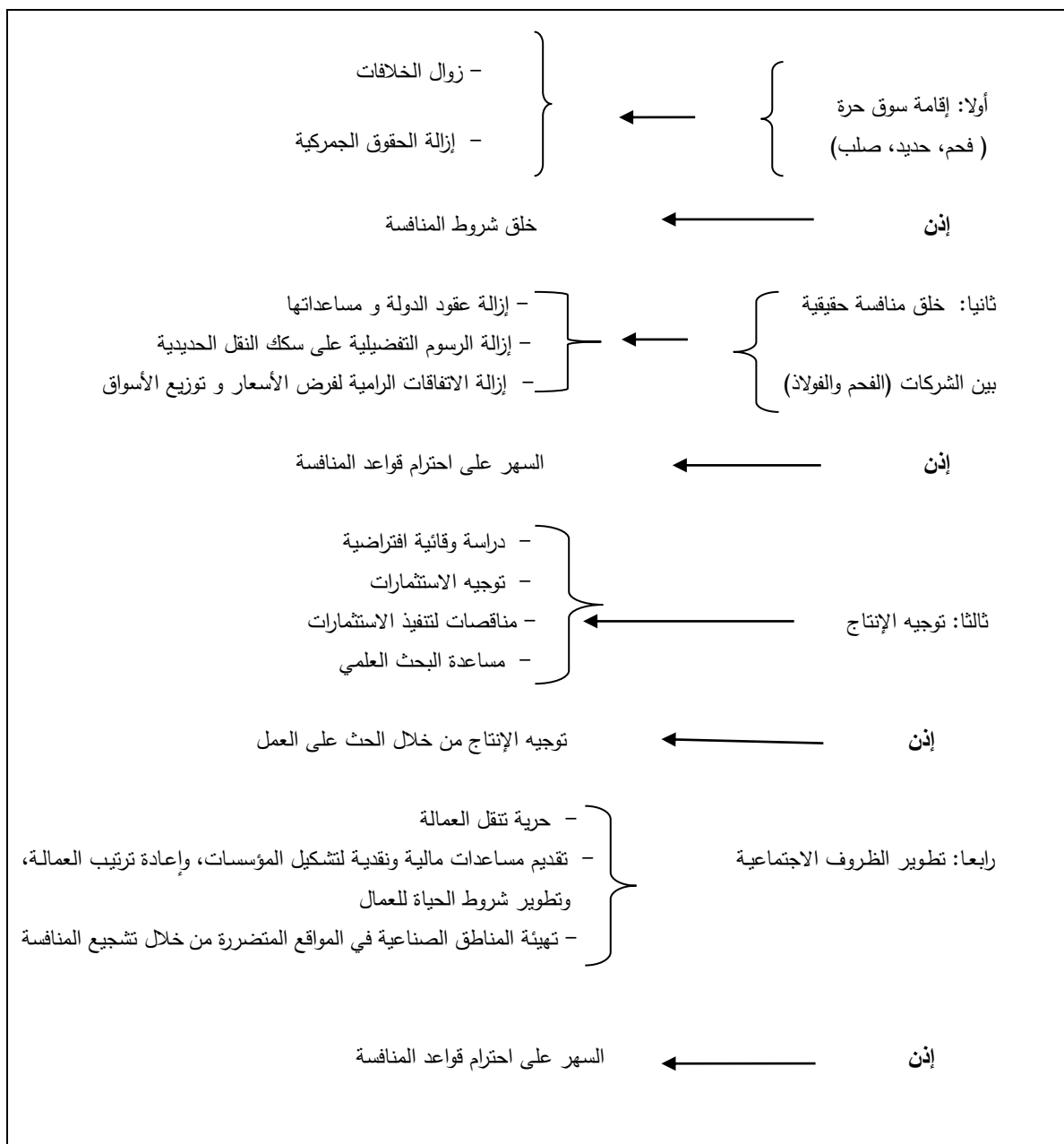
فتح نجاح كل من "شومان" (SCHUMANN) و"جون مونييه" (MONNET John) في إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب النقاش حول ضرورة دعم البناء الأوروبي بتوسيع قاعدة التعاون بين الشركاء إلى مجالات أخرى. وهو ما تناولته النظريات الوظيفية التي أكدت على ضرورة التعامل مع

1BRIGONLEIX (Bernard), *CEE voyage en Eurocratie*, Paris, Editions Alain Moreau, Enquête, 1986, p275.

2 CECA: Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier.

3 ZORGBIBE(Charles), op.cit, p27.

الجدول رقم(1): تنظيم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب لخطوط العمل



Source : NOUSCHI (Marc), *En quête d'Europe -construction européenne et légitimité nationale (Thématique. Histoire)*, Paris, Edition Vuibert, 1994, p77.

النموذج الأوروبي كنظام معقد يتمكن فيه الأعضاء من توحيد نشاطاتهم بشكل متزايد وشامل. وسيكون من الصعب في هذا النظام تهميش البعد الأمني في دراسة التفاعلات بأنواعها بين الدول. فتحقيق الرفاهية والمكاسب الاقتصادية يحتاج إلى شكل من أشكال القوة حسب "ارنست هاس" (HAAS)¹. وتدفع التجارة والاقتصاد بحكومات الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب مستبعدة وأقل

1 جهاد عودة، النظام الدولي (نظريات و إشكاليات)، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص112.

أهمية من وجهة نظر الليبراليين الجدد. وتتيح هذه المكاسب الفرصة للدولة لتغيير وضعها من خلال النمو الاقتصادي وليس من خلال الحرب¹، وهو أضمن شكل من أشكال تحقيق الأمن والبقاء للدول.

لهذا السبب سعت فرنسا ومن خلال اقتراح الوزير الأول "رنيه بليفان"² (PLEVEN René) في السابع والعشرين من شهر ماي سنة 1952م³ إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للدفاع قصد التنسيق والتضامن في مجال الأمن والدفاع، ويكون أداة تكميلية للأمن الاقتصادي. وشمل المشروع فكرة تشكيل جيش أوروبي موحد تتولى تمويله الدول الأعضاء، ويخضع لإدارة وزير أوروبي للدفاع تُعينه الحكومات الوطنية ليكون مسئولاً أمام الجمعية العامة الأوروبية. غير أن رفض الجمعية الوطنية الفرنسية آنذاك التصديق على هذا المشروع من جهة ورفض بريطانيا المشاركة في النقاشات بشأنه من جهة أخرى حال دون نجاح تحقيقه، وعجل من رغبة ألمانيا الغربية في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. كما أدى إلى إعادة النظر في اتفاقية بروكسل لسنة 1948م لتضم كل من ألمانيا وإيطاليا بعد أن كانت مقتصرة على فرنسا والمملكة المتحدة ودول البينلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) ليتغير الاسم فيما بعد إلى اتحاد أوروبا الغربية⁴.

وبقيت الدول الأوروبية الستة: فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ مترددة بشأن المسائل الرئيسية المرتبطة بمناقشة قضايا الأمن: السيادة الوطنية والعلاقات الأورو-أطلسية، بالإضافة إلى مكانة وخصوصية المملكة المتحدة التي كانت دائماً مترددة بشأن القضايا المرتبطة بأوروبا وعلاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية⁵، وهو ما عرقل عملية بناء دفاع أوروبي. المبادرات الفرنسية لم تتوقف عند هذا الحد، فرغم المشاكل التي تعرضت لها حكومة الجنرال "ديغول" في سنوات الخمسينيات، إلا أن ذلك لم يمنع الجنرال من تقديم اقتراح فرنسي يحمل الرغبة في الحصول على وحدة ضيقة تجمع الشعوب الأوروبية وتشمل الجوانب السياسية والعسكرية. ولقي الاقتراح قبول قادة الدول الأوروبية، حيث التقى رؤساء الدول الستة في الحادي عشر من شهر فيفري سنة 1961م في باريس لدراسة مشروع الاقتراح والإعلان عن ميلاد أوروبا السياسية في وثيقة "باد

1 جوزيف.س. ناي، مرجع سابق، ص64.

2 "رنيه بليفان" كان الوزير الأول الفرنسي واقترح المشروع كرد فعل على الأحداث التي ميزت المشهد الدولي في تلك الفترة كالحرب في كوريا، وأكد ضرورة إلحاق ألمانيا الغربية ببنية دفاع أوروبية لمنع تسليحها.

3 Sous la direction de DUBOIS (Louis), *L'Europe de défense*, Paris, Les Notices de la documentation française, Notice11, 2004, p116.

4 ZORGBIBE (Charles), op.cit, pp28-34.

5Ibidem.

كودسبيرغ" (Bad.Godesberg) ببون الألمانية في الثامن عشر من شهر جويلية من نفس السنة¹. وتبعها فيما بعد مشروع "فوشيه" (Plan FOUCHET) في الثامن عشر من شهر جانفي عام 1962م حول تنظيم أجهزة المجموعة الأوروبية ووظائفها. لكن المشروع لقي معارضة من قبل شركاء فرنسا التي تبنت طرح حول إمكانية إبعاد حلف الأطلسي عن أوروبا² والنقاش حول قضايا الأمن بعيدا عن المظلة الأمريكية.

رغم كل هذه العراقيل تمكنت أوروبا من توحيد جهودها في الجوانب الفنية غير المثيرة للجدل وإقامة السوق الأوروبية الاقتصادية في الخامس والعشرين من شهر مارس سنة 1957م كخطوة ثانية مهمة بعد إنشاء الوحدة الأوروبية للحديد والفحم في افريل من العام 1951م. وهي خطوات ستتواصل مستمرة لإنجاز الوحدة الأوروبية كما توقعها "جون موني"³.

ثانيا: السوق الموحدة ومسألة الأمن

وجود حدود لرسم العلاقات السياسية بين الدول لا يعني بالضرورة أن هذه الدول قادرة كما قلنا سابقا على توفير الأمن والاستقرار لشعوبها. لهذا ظل لزاما على الأوروبيين توسيع التعاون والتقارب على مستوى البنى التحتية للاقتصاد وتسهيل عملية الاتصال وتحقيق الرفاه الذي يجعل الدول ترغب أكثر في الوصول إلى السلم الدولي وترفض أي نوع من التهديد على قيم الرفاهية والتطور⁴. وهذا ما أراده الأوروبيون بإنشائهم للسوق الموحدة، ففي الفاتح من شهر جوان من عام 1955م اجتمع وزراء خارجية الدول الستة الموقعة على اتفاق المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في "ميسين" (MESSINE) بيسييليا بدعوة من ممثل الدبلوماسية الإيطالية "مارتينو" (M.Martino) لمناقشة موضوع إعادة دفع أوروبا لخلق سوق موحدة بين الدول الستة. وكان هذا على خلفية الاجتماع الذي عُقد في العشرين من شهر ماي من نفس السنة بين دول البنيلوكس لدراسة نفس الموضوع.

بعد العديد من المشاورات والدراسات التي تناولها خبراء ووزراء الدول، تم التوقيع في روما في الخامس والعشرين من مارس سنة 1957م على المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية

1 ZORGBIBE (Charles), op.cit, pp42, 43.

2 Ibid, p45.

3 Sous la direction de GERBET (Pierre), **Dictionnaire Historique de l'Europe unie**, Paris, Editions André Versailles, 2009, p16.

4 GOLDSTEIN (Joshua .S), **International relations**, New York, NY Harper Collins College Publishers, 2nd ed, 1996, pp109, 110.

والتي اقترحت إقامة سوق مشتركة للتنسيق بين النشاطات الاقتصادية للمجموعة، وخلق وحدة جمركية بين الدول وكذلك إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (CEEA)¹. وتم تأكيد القادة الأوروبيين على بناء وتطوير البحث في مختلف المعارف التقنية وتشجيع استثمار رؤوس الأموال في الصناعات النووية مع ضرورة إنشاء التجهيزات الضرورية لهذه الصناعات. ودخلت الاتفاقيتان حيز التنفيذ في الفتح من جانفي سنة 1958م².

مع كل هذه الإنجازات إلا أن أوروبا لم تتمكن من تجاوز خلافاتها التي بقيت الميزة في وصف تطور مسار العملية التكاملية لأوروبا، خاصة مع الموقف البريطاني المتردد وعلى الدوام في الانضمام إلى المنظمات الأوروبية. وذلك بسبب خوفها من الابتعاد عن الكومنولث الذي أسسته من جهة وبسبب موقف الدول الأوروبية التي كانت عضوا في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ولم تكن عضو في المجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهة أخرى. فقد كانت تلك الدول متخوفة من احتمال تهميشها اقتصاديا في حال نجاح المجموعة في توسيع سياستها التجارية، ومنه اتجهت إلى توقيع اتفاقية موازية وبنفس مقاييس السوق المشتركة الأوروبية للضغط على الدول الست في السوق ودفعها إلى التنازل عن المشروع. وكان هذا أحسن مثال لأزمة الثقة التي تبقى الميزة الأساسية في وصف العلاقات بين الدول في النظام الدولي والتي عبر عنها الواقعيون. لأن التعاون بين الشركاء ارتبط بالتخوفات والحذر ودفع بالدول الرامية إلى تحقيق مصالحها القومية إلى ممارسة الخداع تجاه الدول الأخرى³ التي تبقى دائما مصدر تهديد وخطر بالنسبة لها.

سلوك الدول في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي جعل قادة السوق الأوروبية المشتركة يقررون توسيع الاستفادة من نشاطات السوق في التاسع من شهر أوت سنة 1961م، لاسيما بعد تبيد خوف الحكومة البريطانية وتردها وطلبها الانضمام إلى السوق. لكن ذلك زاد من الخلافات بين الدول الأوروبية التي توجهت أكثر إلى تحقيق مصالحها القومية، خاصة بعد الأزمة التي عرفتھا السوق والتي أثّرت على خلفية النقاش حول السياسة الزراعية لدول المجموعة وكيفية إدارتها. فبعد رفض فرنسا - وهي أهم دولة زراعية في المنطقة- لأية اقتراحات حول مسألة السياسات الزراعية، أعلنت انسحابها من كل النقاشات السياسية والاقتصادية والقانونية المرتبطة بالمجموعة. وعُرفت سياسة فرنسا

1 CEEA: Communauté Européenne de l'Énergie Atomique. In ZORGBIBE (Charles), op.cit, p35.

2 Ibid, p36.

3 جهاد عودة، مرجع سابق، ص 25.

هذه بسياسة الكرسي الشاغر¹، وهي السياسة التي دفعت بباقي الشركاء إلى تبني قرارات تتعارض ومعاهدة روما لاسترضاء الشريك الفرنسي الذي أكد مرة أخرى على أن المصلحة القومية ومصصلحة المزارعين الفرنسيين هي مسألة مرتبطة بالأمن القومي الفرنسي ولا يمكن التغاضي عنها. العجز عن إيجاد نقاط للالتقاء حول السياسة الزراعية المشتركة دفع بالجنرال ديغول في الخامس عشر من شهر ماي سنة 1962م للقول أن: "أوروبا موحدة هي كالمخلوق الهجين عاجزة حتى أن تكون قوة قادرة سياسيا"². مضيفا بعدها في شهر ديسمبر سنة 1965م وفي لقاء له مع الصحافة "أن الخلافات الأوروبية جعلت منها تجمع تكنوقراطي غير شرعي وغير مسئول"³. وهو التصريح الذي اعتبره العديد من المحللين في تلك الفترة بمثابة الضربة القاضية لمشروع أوروبا الموحدة ودور مؤسساتها.

مجموع هذه المشاكل أوضح مدى هشاشة المؤسسات الأوروبية وعجز النظام المؤسساتي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية على التكيف مع الوضعيات. لا سيما وأن دور هذه المؤسسات بقي رهين تجدد الخلافات من ناحية، ولأن كل مؤسسة أنشأت تاريخيا بصفة مستقلة وافترقت إلى الشرعية التي تتمتع بها المؤسسات القومية مما يؤثر على فعاليتها من ناحية أخرى.

مع كل تلك الخلافات وفي سياق طلب بريطانيا العضوية في المجموعة وتكرار الرفض الفرنسي جاء الإعلان عن تشكيل الهوية الأوروبية في الرابع عشر من شهر ديسمبر سنة 1973م. وكان ذلك نقلة نوعية لوضع نظام للتعاون السياسي والخروج بقرارات مشتركة تكون مقبولة توجهها الإعلان عن إنشاء المجلس الأوروبي، الذي أنشأ لبحث قضية الحظر البترولي الذي فرضته الدول المنتجة والمصدرة للنفط في الشرق الأوسط وكشف عن حاجة أوروبا إلى إعادة النظر في كيفية تأمين تدفق الإمدادات النفطية لها، خاصة بعد أن تحولت الطاقة ومصادرها إلى شكل من أشكال التهديد على أمن الدول واستقرارها. فوجود تهديد قريب من أوروبا (ألمانيا والاتحاد السوفيتي سابقا) ومحاولة احتوائه لا ينفى بالضرورة وجود أخطار بعيدة قد تطال تأثيراتها الاستقرار في القارة، وهو المعطى الذي مهد لظهور مؤشرات الهندسة الأمنية الأوروبية الجديدة. والتي تقوم على أساس السعي لتحقيق أمن أوروبا وأمن مواطنيها خارج حدود أراضيها، وذلك من خلال العمل على تأمين وضمان استقرار مناطق أخرى من العالم تفاديا لانتقال عدوى الاضطراب وتجنبنا لظهور المزيد من المهاجرين.

1 ZORGBIBE (Charles), op.cit, p48.

2 Ibid, p41.

3 Ibidem.

ثالثاً: إجراءات بناء الثقة وتأمين أوروبا

بعد فشل مشروع المجموعة الأوروبية للدفاع ومشروع "فوشيه" جاء اتفاق الاليزيه حول الصداقة والتعاون الفرنسي- الألماني في الثاني والعشرين من شهر جانفي سنة 1963م، والذي اقترح تشكيل كتبية بين الطرفين لتقريب القواعد المرتبطة بالتكتيكات والإستراتيجية، والتعاون في ميدان السلم ووضع برنامج موحد للتمويل. واعتبرت هذه الخطوات بداية لإجراءات بناء الثقة¹ في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي قام على أساس تحقيق الاستقرار السياسي والعسكري وإدراك جميع الأطراف بأنه ليس هناك منطوق أو فائدة يمكن أن تتحقق من اللأمن والحروب. وتناولت هذه الإجراءات²:

- 1- تشجيع الثقة والتفاهم المتبادل بين جميع دول أوروبا بالنظر إلى قدرة الأطراف على معرفة إمكانات ونوايا الطرف الآخر وإدراكها بوجود تماثل في الاهتمامات الإنسانية الأساسية.
- 2- تقليص أخطار سوء الفهم الذي يُسببه غياب المعلومات الواضحة والسريعة والتي قد تساعد على تجاوز الشكوك المتبادلة التي قد تشوب علاقات الأطراف المتجاورة.

وجاءت هذه الإجراءات على مراحل اصطلح على تسميتها بالأجيال: الجيل الأول أرست مبادئه اتفاقية هلسنكي لعام 1975م، والتي استهدفت صيانة المصالح الأمنية للدول الأعضاء من خلال التحرك في إطار ما عرف بالسلال الثلاث: سلة الأمن وضبط التسلح، وسلة التعاون الاقتصادي والمالي، وسلة القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان وتخفيض الأعباء على المواطنين³. كما أكدت الاتفاقية على أن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي سيكون منتدى للحوار والأمن بين الشرق والغرب. لكن ظروف الحرب الباردة حالت دون انجاز المؤتمر لمهامه رغم نية الأطراف فيه للسعي إلى حل جميع المشاكل والنزاعات الفعلية والمحتملة في القارة الأوروبية، وبالاستناد إلى هندسة أوروبية للأمن⁴ تستمد أسسها من توافر عنصري الثقة وتبادل المعلومات بين الأطراف جميعها. الجيل الثاني من إجراءات بناء الثقة كانت مع اتفاقية ستوكهولم لعام 1986م والتي تمثلت أهميتها في

1 CSBMs: Confidence and Security Building Measures.

2 عماد جاد وآخرون، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001، ص 64.

3 مارتين غريفيش وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى بالعربية، 2008، ص 43.

4 WLODZIMIERZ (Konarski), « the Architecture and Dynamics of the Conference on Security and Cooperation in Europe (CSCE) » in FELDMAN (Shai) & LEVITE (Ariel) (ed), **Arms Control and the New Middle East Security Environment**, Michigan, Westview Press, p 156.

بناء نظام للتفتيش تخضع له الدول الأعضاء¹. أما الجيل الثالث فوضعت اتفاقية فيينا لسنة 1990م وتضمن تطوير نظام الأخطار المسبق الذي نصت عليه اتفاقية هلسنكي. وتناولت ذات الاتفاقية إجراءات خفض المخاطر (Risk Reduction Measures)، وأسست لخلق شبكة اتصالات بين جميع عواصم الدول الأعضاء لتوفير القدرة على التشاور في حال وجود خطر نشوب حرب غير مقصودة² وهي نفس مبادئ معاهدة (فيينا) التي تطورت في شهر مارس من سنة 1992م إلى معاهدة السماوات المفتوحة³.

المحاولات الأوروبية لإعادة بناء الاقتصاد والتي دُعمت بمخططات الإنعاش الأمريكي لاقتصاديات الدول عرفت نوع من الفتور والركود، وذلك بسبب التوجهات الفردية لتحقيق الأمن القومي ولو على حساب نظام الأمن الجماعي. كما أن نظام الثنائية القطبية الذي عرفته المرحلة وفر للجماعة الأوروبية استقراراً أمنياً عملت مؤسساته (الناو وحلف وارسو) على ضمان المزيد من الثقة بين الدول لتمكينها من تركيز طاقتها ومواردها على تحقيق رفاهها، بدلاً من التركيز على التدابير الضرورية لتحقيق الأمن الأوروبي بعيداً عن مظلة الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الأخيرة التي تعززت قوتها جراء سوء إدراك القادة الأوروبيين، وصعوبة التمييز بين المصالح القومية والجماعية وإشكالية تحمل أعباء النفقات ضد العدو⁴ الافتراضي لدى صنّاع القرار السياسيين.

لقد انطلقت أوروبا إذن من الجانب الاقتصادي بدلاً من السياسي لتحقيق أمنها (الطرح الوظيفي) إلا أنها أكدت وجهة نظر رواد مقارنة "ما بين الحكومات" القاضية بأهمية دور الدولة الأساسي في توسيع دائرة المصالح المشتركة من خلال البحث في نقاط الالتقاء (Bargains) بين رؤساء الدول المسيطرة على أساس أن هذه النقاط هي في حركية مشتركة تُدعم بالاتفاق والتعاون⁵ وهو تأكيد على أهمية البعد السياسي. هذا ما حدث في السابع عشر من فيفري سنة 1986م مع الاتفاق الموحد لأوروبا الذي وقعته اثنتا عشرة دولة في لوكسومبورغ، ودخل حيز التنفيذ في الفاتح من جويلية سنة 1987م⁶.

1 يقوم هذا النظام على أساس أنه يجب أن تقبل كل دولة من الدول الأعضاء بالخضوع لثلاث زيارات تفتيشية في العام الواحد ويكون طلب التفتيش من جانب أية دولة أخرى.

2 عماد جاد وآخرون، مرجع سابق، ص66.

3 نفس المرجع، ص77.

4 MEARSHAMER (John) , « The False Promise of International Institutions », in **International security**, Cambridge, Mars, vol: 19, n°: 03, (Winter, 1994-1995), p5.

5 KEBABDJIAN (Gérard), **Europe et globalisation**, France, Edition l'harmattan, 2006, p127.

6GERBET (Pierre), op.cit, p17.

وقد أرادته القادة الأوروبيون مرحلة لبناء الوحدة الأوروبية. لكنه لم يكن أكثر من مجرد رزمة قوانين أُضيفت إلى تلك التي كانت في الاتفاقات السابقة. فمع أن الأطراف العليا المتعاقدة أرادت أن يكون هناك تعاون حول مسائل الأمن الأوروبي والمشاركة في تطوير هوية أوروبية في مجال السياسة الخارجية¹. إلا أن الاتفاق أبقى وبصورة واضحة على دور حلف شمال الأطلسي مؤكداً عدم قدرة المجموعة على ضمان الحد الأدنى من الدفاع.

فلم يكن تناول المظاهر الاقتصادية والسياسة للأمن واضحاً ولم تُوصف ماهية وحدود هذه المظاهر. ففي حين ارتبطت المظاهر الاقتصادية بالقدرات التي تؤثر على أمن المجموعة وأعضائها كالتيكنولوجيا والتقدم الصناعي والرقمي العلمي ونسبة التبادل بين الأعضاء وأطراف أخرى مؤكدة على أهمية التجارة والمال والصناعة كضرورة للتطور. ركزت المظاهر السياسية على المواقف المشتركة للأعضاء فيما يتعلق بقضايا النزاع والصراع في مختلف المناطق من العالم، والمواقف تجاه الصراعات الإقليمية وإبعاد مناقشة الأمور العسكرية بإرجاعها إلى الحلف الأطلسي.

الفرع الثاني: المظلة الأطلسية ورهان الأمن الأوروبي

أوضحت نهاية الحرب العالمية الثانية وكما ذكرت سابقاً مدى قوة وحجم الدمار الذي طال البنى التحتية لاقتصاديات دول أوروبا الغربية وأوضح هشاشة قدراتها في إعادة البناء وضمن البقاء ولجئها إلى الولايات المتحدة الأمريكية لطلب الحماية والمساعدة. خاصة بعد أن أقرت بريطانيا عدم قدرتها على تحمل عبء الدفاع عن أوروبا ضد أي عدوان محتمل آخر، وأنها عاجزة على مواصلة الدعم² الاقتصادي العسكري الذي توفره لليونان وتركيا، مما زاد من فرص ونجاح التغلغل الأمريكي في المنطقة والسعي لفرض امتلاءتها على أوروبا.

أولاً: المصالح الأوروبية وتشكيل الحلف الأطلسي

ساهمت الحرب العالمية الثانية وبشكل واضح في إعادة توزيع القوى التي انحصرت في القرن العشرين بين كل من: إنجلترا وفرنسا، وألمانيا وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد السوفيتي سابقاً. فبنهاية الحرب أخذ النظام الدولي شكلاً جديداً أرادت الدول المنتصرة نموذجاً لإعادة

1PATE (Gérard), « L'acte unique européen », in (http://documents.irevues.2042/34488/_1989.pdf).

2 كيغن وبرت، عن الفردوس والقوة: أو أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد، ترجمة فاضل جنكر، بيروت، الحوار الثقافي الطبعة الأولى، 2000، ص26.

شكل الترتيب والتحالفات التي وازنت بين قطبين¹ أعادا ترتيب خارطة العالم السياسية ومعها خارطة أوروبا. الولايات المتحدة الأمريكية وهي القطب الأول اضطلعت بمهمة الدفاع عن أوروبا، أما الاتحاد السوفيتي وهو القطب الثاني فقد شكل أهم تهديد قد يطال أمن أوروبا أثناء الحرب الباردة. ومرد هذا التهديد هو الطريقة التي وظف فيها السوفيات الأفكار الشيوعية كأيدولوجية لخدمة أغراضهم العالمية مستغلين وجودهم في بلدان شرق ووسط أوروبا لإقامة أنظمة حكم شيوعية، واتخاذها كمنطقة عازلة وقاعدة متقدمة لنشر الشيوعية في أوروبا الغربية، ليتجسد بذلك أول مظهر للتقسيم في أوروبا وهو التقسيم الإيدولوجي الذي دفع قادة أوروبا الغربية إلى التفكير في وضع نظام دفاع جماعي برعاية واشنطن التي احتكرت السلاح النووي في ذلك الوقت² وتقاسمت مع أوروبا نفس القيم والمبادئ الرأسمالية التي ساعدت على تشكيل حلف شمال الأطلسي.

لقد كان إذن التحدي الذي أملته الأفكار الأيدولوجية وكأخطر تهديد على الأمن الأوروبي من أهم أسباب قيام الحلف الأطلسي. وهو التهديد الخارجي الذي لعب دوره في تشجيع دول أوروبا الغربية على الالتفاف حول الولايات المتحدة الأمريكية كدولة قائد حسب وجهة نظر كينيث بوث³. ويعتبر ميثاق بروكسل أولى حلقات الأحلاف الغربية التي أسست قواعد للأمن الأوروبي ضد الإتحاد السوفيتي. وكان الميثاق باقتراح كل من فرنسا وبريطانيا في جانفي من عام 1948م، ووقعته معهما كل من هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ في شهر مارس من نفس السنة تحت اسم ميثاق التعاون، وتعهدت فيه الأطراف ب⁴:

- التدخل الآلي في حالة الاعتداء على أي منها.
- التشاور في حالة وقوع عدوان خارج القارة الأوروبية أو في حال تهديد الخطر ألماني من جديد.
- إنشاء مجلس استشاري ينعقد بناء على طلب من أحد الأعضاء.
- توثيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء.
- يكون الاتفاق لمدة خمسين عاما.

1 حسن شريف، الولايات المتحدة من العزلة والاستقلال إلى سيادة العالم، من كارثة فيتنام إلى قيادة حرب النجوم 1783-2001، القاهرة، الجمعية المصرية للثقافة العالمية، الجزء الثالث، 2001، ص120.

2 إسماعيل الجبالي نزار، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص53.

3BOOTH (ken), "Alliances", in BAYLIS (John) & BOOTH (ken) et Al, **Contemporary Strategy: Theories and Concepts**, New York, Holmes and Heier, Second Edition, 1987,p 268 .

4عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998، ص150.

بعد ذلك سعت الأطراف الموقعة على الميثاق إلى تطوير نظامها الدفاعي ليشمل الولايات المتحدة الأمريكية التي طلبت بدورها توسيع نطاق الاتفاق ليأخذ شكل حلف عسكري يضم دول أخرى ككندا والبرتغال والدانمرك، وأيسلندا والنرويج وإيطاليا¹. وعلى اثر موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي على طلب انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحلف أصبح ساري المفعول في الرابع من شهر أبريل سنة 1949م، وتحول معه أمن أوروبا الغربية إلى إحدى أهم المسائل الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في إطار تحالف للأطراف المتعاقدة. خاصة بعد أن أدرك صناع القرار في الإدارة الأمريكية مدى أهمية استقرار أوروبا من جهة، وضرورة إقامة نظام دفاع جماعي لمواجهة الاتحاد السوفيتي من جهة ثانية. وبذلك أصبحت مسألة الأمن في أوروبا من القضايا التي لا يمكن مناقشتها بعيدا عن العلاقات شرق غرب وطبيعة المواجهة بين المعسكرين في ظل التقسيم الأيديولوجي و مواجهة الرأسمالية للشيوعية.

تهديد آخر تعرضت له أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وكان على المستوى السياسي ببروز مشكلات سياسية ارتبطت بكيفية رسم مستقبل القارة السياسي وأنظمتها. وكذلك تحديد مستقبل ألمانيا بعد سقوط النازية فيها، خاصة مع وجود تعارض بين رغبة الدول الغربية في عودة أوروبا إلى وضع وأنظمة ما قبل الحرب العالمية الثانية دون تقسيمات سياسية للدول المنهزمة، وضرورة انسحاب الجيوش من أراضيها من ناحية. وإصرار الاتحاد السوفيتي على أن الترتيبات السياسية يجب أن تتم وفق منطق الجيوش المنتصرة من ناحية أخرى. على هذا الأساس أقيمت منطقة عازلة أيديولوجيا في أوروبا² وأنهيت مسبقا أية مفاوضات سياسية بهذا الشأن. وتم تقسيم ألمانيا إلى نظامين وألمانييتين: ألمانيا غربية رأسمالية وأخرى شرقية اشتراكية، وتم معها تقسيم مناطق النفوذ بين القوتين الأمريكية والسوفيتية والإعلان عن بداية مرحلة الحرب الباردة وزيادة تأثيراتها على الوضع الأمني الأوروبي الذي ظل طيلة فترات الخلاف بين الطرفين عرضة للاهتزاز ومثيرا للقلق والخوف. وكل طرف يحاول فرض سياسته و زيادة قوته لمواجهة الآخر دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح الأوروبية.

1 نبيهة الأصفهاني، "الدور الجديد للبرتغال في حلف الأطلسي"، السياسة الدولية، مصر، مركز الأهرام، عدد26، أكتوبر 1971 ص158.

2 إسماعيل الجبالي نزار، مرجع سابق، ص53.

هذا الوضع جعل أوروبا معرضة أكثر وفي أية لحظة لخطر حرب قد تكون نووية على أراضيها دون أن تكون طرفا فاعلا فيها. وهو ما أكدته أزمة الصواريخ الأمريكية والسوفيتية التي نصبت في أوروبا ووجهت لضرب بعض الأهداف الأوروبية من قبل الطرفين في حالة نشوب حرب بينهما. وتبني بعض المواقف إزاء بعض الأزمات: كموقف الاتحاد السوفيتي من حرب 1956م التي شن فيها العدوان الثلاثي (فرنسا وبريطانيا وإسرائيل) الحرب على مصر وهدد فيها السوفيات بضرب الدول الأوروبية في حال عدم توقف العدوان. الأمر الذي جعل أوروبا الغربية وعلى رأسها فرنسا تعيد النظر في سبيل آخر لبناء نظام دفاعي مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية والمظلة الأطلسية التي يفترض أنها جاءت لحماية أوروبا، لكنها بقيت وسيلة لخدمة المصالح والرغبات الأمريكية.

ثانيا: الخلافات الفرنسية- الأمريكية وإشكالية الأمن في أوروبا

رغم اتفاق دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على تعريف العدو (الاتحاد السوفيتي سابقا) ومصادر التهديد كمبدأ أساسي في تحديد العلاقات بين الطرفين أثناء الحرب الباردة وصياغتها بشكل رسمي في إطار الحلف الأطلسي، إلا أن هذه العلاقات لم تكن متطابقة دائما وعرفت العديد من مظاهر الاختلاف والتباين. خاصة فيما يتعلق بوجهة النظر الأمريكية وأسلوبها في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والحيوية ليس فقط في أوروبا، بل في كل مناطق العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط التي كانت أحد أهم المناطق المتنازع عليها.

هذا ما تأكد مع أحداث الحرب الباردة على مر فتراتها التي أوضحت أن ارتباط أوروبا بالحلف الأطلسي ما هو إلا امتداد للنفوذ الأمريكي في إطار طبيعة الصراع والتجاذب بين قوتي الاستقطاب في القارة، فكانت علاقات مد وجزر بينهما من خلال تبني العديد من الاستراتيجيات. وهي إستراتيجيات أراد فيها كل طرف إظهار قدراته وتوجهاته للسيطرة وفرض سياسته على النظام الدولي وعلى أوروبا، من خلال إنشاء القواعد العسكرية في القارة بناء على معاهدات ثنائية بين القطبين أبعاد فيها الطرف الأوروبي نهائيا.

لقد كانت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وأسلوبها في استعمال مظاهر العنف لرسم الحدود الأمنية الأوروبية من أهم نقاط الاختلاف مع الأوروبيين، الذين أكدوا على أهمية الخيار الدبلوماسي في حل النزاعات بما يتماشى ونص المادة الأولى من المعاهدة المنشئة لحلف شمال الأطلسي. والتي تعهدت فيها الأطراف المتعاقدة بالامتناع عن استخدام القوة والتهديد باستخدامها بما يتعارض ومبادئ

وأهداف الأمم المتحدة، وتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية وعلى النحو الذي يدعم قيم السلم والأمن الدوليين¹.

هذه الخلافات أثرت على مسألة الدفاع والأمن الأوروبي، وكان أن ظهر توجهان: الأول بقيادة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وطالب بدعم التواجد الأمريكي في القارة والإبقاء على دور الحلف الأطلسي كآلية متفردة لإقرار الأمن الجماعي والسلم في أوروبا الغربية.

الاتجاه الثاني وتمثل في الرأي الفرنسي الذي رأى ضرورة بناء كيان أمني مستقل عن المظلة الأمريكية والحلف الأطلسي. وذلك على أساس أن نظام الدفاع للحلف لا يشكل حماية كاملة للدول الغربية، لكنه زاد من احتمال تحول التهديد والتوتر إلى حرب محتملة².

كل هذا شجع على التقارب الفرنسي- الألماني وشجع كل محاولة لتكتيل الفعاليات السياسية لدول أوروبا الغربية وزيادة استقلالها عن الحلف الأطلسي من خلال تشكيل قوة نووية للردع خاصة بها³. لكن هذا المسعى فشل بسبب مبالغة الولايات المتحدة الأمريكية في وصف خطر المد الشيوعي والسوفييتي على الأمن في أوروبا وعجز أوروبا عن امتلاك القوة الدفاعية الضرورية للمواجهة⁴. لهذا السبب بقيت فرنسا مصرة على أن الحلف الأطلسي ما هو إلا مجرد أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وأنه جاء ليس كاستجابة لقيم ومبادئ الصداقة والتحالف التي قالت بها الإدارة الأمريكية أو لدعم فكرة الأمن الجماعي، وإنما هو نتيجة لاعتبارات أو دوافع مردها المصالح القومية⁵ لحساب طرف على طرف آخر. ومن ثمة فإن فعالية الحلف ودوره يبقى رهين هذه الدوافع والاعتبارات، وأن نمط التفاعل بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين قائم على أساس

1Le Traité de l'Atlantique Nord (1949), Washington D.C. - 4 April 1949, in (http://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/stock_publications/20120822_nato_treaty_fr_light_2009.pdf).

2 إسماعيل الجيالي نزار، مرجع سابق، ص 64.

3 إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية؛ المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1979، ص 438.

4 نعوم تشومسكي، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1992م، ص 109.

5 منصور ممدوح محمود، سياسات التحالف الدولي، دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستمرار الأنساق، بيروت، دار الجيل، 1997م، ص 138.

التفاوت في التوازن بين المصالح، وتقدير حجم التهديدات وكيفية التعامل معها في ظل غياب الاتفاق من جانب ورغبة واشنطن في ممارسة دور الهيمنة على الحلف من جانب آخر.

أزمة التشكيك في مصداقية الضمانات الأمريكية والتزاماتها زادت مع تخوف أوروبا من إمكانية مغامرة الإدارة الأمريكية بالدخول في حرب ضد الاتحاد السوفيتي تكون على الأراضي الأوروبية¹ وتؤدي إلى تدميرها مرة أخرى. فليس ثمة دولة مهما كانت قوة ارتباطها بحلفائها على استعداد للانتحار في سبيل الدفاع عن أراضي غير أراضيها والتضحية بأبنائها في سبيل تأمين مصالح دولة أخرى، وهو ما تؤكد أفكار المقاربة الواقعية.

اختلاف مصالح وأهداف الأعضاء داخل الحلف الأطلسي زاد من حدة الخلاف الأمريكي-الفرنسي، خاصة بعد موقف الولايات المتحدة الأمريكي من أزمة السويس سنة 1956م وضغط الولايات المتحدة على فرنسا لمنح الجزائر استقلالها. ثم لجوء الحكومة الفرنسية بقيادة "ديغول" إلى إنشاء قوة نووية فرنسية مستقلة تجسدت ملامحها مع أول تجربة نووية تمت في الصحراء الجزائرية في 1961م. ويلي ذلك إعلان "ديغول" في شهر أبريل من سنة 1964م الذي قال فيه: "أنه إذا تخلت فرنسا عن قدرتها في ردع العدو عن مهاجمتها، فإن ذلك يعني تسليم دفاع فرنسا ووجودها إلى طرف أجنبي لا يمكن أن تعتمد عليه، ونحن الفرنسيين نستحق أفضل من ذلك"². هذه التوترات غذتها مخاوف فرنسا من اللجوء إلى استعمال الأسلحة النووية على أراضي أوروبا فبقدر ما وفر النووي الأمن لأوروبا فإن عدم استعماله أصبح أكثر تأمينا وأمنا. لهذا طالبت فرنسا بضرورة إعادة النظر في إمكانية امتلاك أوروبا للأسلحة النووية وإشراكها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات في الإدارة المشتركة للحلف الأطلسي. الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية ودفع بالجنرال ديغول" إلى مواصلة التشكيك في الردع الأمريكي والإعلان عن انسحاب فرنسا من الهيكل العسكري" للحلف في مارس من العام 1966م³.

لم تكن مسألة إدارة الحلف الأطلسي وحدها مصدرا للخلافات الأمريكية-الفرنسية، فقد شكلت مسألة تقاسم الأعباء المالية للدفاع والأمن نقطة جوهرية من وجهة نظر فرنسا التي رأت أن الإنفاقات

1 عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص 120.

2 كولن بلون وبيتر موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق 1970-45، ترجمة صادق إبراهيم عودة، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1984، ص 133.

3DOCRILL (Michael), *The Cold War 1945-1963 (Studies in European History)*, London, Palgrave Macmillan, Third Edition, 1988, p 9.

الأمريكية على الدفاع في أوروبا مرتبطة بالمبادئ العامة للسياسة الخارجية الأمريكية وحماية أمنها القومي، وأن أوروبا ليست مجبرة على تحمل المزيد من المصاريف. ففي السنوات الأولى من عمر الحلف الأطلسي لم تكن مسألة الإنفاق المالي محل خلاف، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تحملت كافة الأعباء لعدم قدرة الدول الغربية الأوروبية على المساهمة فيها وانشغالها بإعادة بناء اقتصادياتها ودعم أنظمتها السياسية. لكن انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية الموحدة للحلف الأطلسي وتورط الولايات المتحدة الأمريكية في حربها مع الفيتنام أثقل كاهل ميزانية واشنطن، لاسيما في فترة السبعينات بعد أن اعترفت الإدارة الأمريكية بأنها لم تعد قادرة على دعم عمليات حفظ الأمن في القارة ومطالبتها للدول الأوروبية بزيادة الإنفاق الدفاعي¹.

استجابة لتلك الأوضاع توجهت دول أوروبا الغربية الأعضاء في الحلف الأطلسي إلى توظيف الوفاق مع الشرق كبديل لزيادة نفقاتها العسكرية التي أضعفت اقتصادياتها. وكان هذا بعد أن اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية عقيدة الرد المرن عام 1967م وأكدت على وجود تكافؤ نووي بينها وبين منافسها الاتحاد السوفيتي، وأنه لم يعد بإمكان الأوروبيين الاعتماد على الترسانة الإستراتيجية الأمريكية للردع، وأن أية حرب تقليدية ستدمر أوروبا وتُثقي على الولايات المتحدة آمنة².

مع بداية الثمانينات اعتمدت أوروبا على الوفاق مع الإتحاد السوفيتي كأفضل ضمان ومكمل للضمانات النووية الأمريكية التي لم تعد مؤكدة³. خاصة مع بداية التحول في إدراكات صناع القرار للتهديدات ومنهم "غورباتشوف" الذي أكد بعد توليه السلطة على أهمية التحول إلى القضايا الأساسية في تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة تعديل الحلفين (حلف وارسو وحلف الناتو) لمفاهيمهما الإستراتيجية صوب الدفاع وليس الهجوم. فالخطر لم يعد في استخدام القوة العسكرية أو في تواجد الحلف الأطلسي في أوروبا- كما قال الرئيس السوفياتي السابق "غورباتشوف"- ولكن الخطر الرئيس هو تدهور الأوضاع الاقتصادية⁴ في أوروبا ككل الغربية منها والشرقية.

1 عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية متغيرة، مرجع سابق، ص 124، 125.

2 HOFFMAN (Stanly), *Janus and Minerva: Essays in The Theory and Practice of International Politics*, Colorado, Westview Press, 1987, p257.

3 عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية متغيرة، مرجع سابق، ص 127.

4 FRIEDRICH- EBERTO (Stiftung), "Documentation, Civilian Perspective or Security Strategy? European Development Policy Confronting New Challenges in Foreign and Security Policy", An International Conference, Berlin, 23 November 2004, p10, in (<http://www2.weed-online.org/eu/info/Conference-2004.pdf>).

من خلال ما تقدم يمكن القول أنه ورغم ضعف التوجهات الأوروبية لتحديد معالم هندستها الأمنية أثناء الحرب الباردة فقد شكل البعد الاقتصادي معطى أمنيا، ومثلت السوق المشتركة الأوروبية فضاء لاحتواء الأخطار الأمنية وإبقاء أوروبا آمنة داخليا في تلك المرحلة، حتى ولو افتقرت إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وحتى ولو اعتُبر التطور كمجرد مساعدة تقنية لا علاقة لها بالسياسة العليا وقضايا الأمن. فمن غير الممكن وحسب تصور "سيفان غريم" (GRIMM Sven) أن نحل عددا كبيرا من المشاكل بالقوة العسكرية، فللسياسة التنموية والبنية التحتية دور في تحقيق الأمن والسلام¹.

كما أن ظروف وتطور الأحداث في نظام الثنائية القطبية ساهم في تهميش بحث قضايا الأمن كمتغير أساسي في العلاقات الأوروبية. وحتى الأدوات المؤسسة للأمن الأوروبي تم إنشاؤها في صورة تكتلات متصارعة عملت مستقلة عن بعضها البعض وبصفة جامدة غير مرنة. فالجماعة الأوروبية مثلا أنشأت لأغراض تكاملية على أساس التعاون الاقتصادي، وأقيمت منظمة أوروبا الغربية² لأغراض السلم وبالتنسيق مع الحلف الأطلسي، بينما عمل مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا على إدارة الحوار شرق - غرب دون محاولة خلق نقاط للالتقاء والتشاور بين هذه المؤسسات.

على هذا الأساس بقيت معضلة الأمن في أوروبا رهينة اختلاف تصورات وإدراكات السياسيين للدور الإقليمي والدولي الذي تتصوره كل دولة لنفسها وتعمل لتحقيقه، على أساس تأكيد أهمية الأمن القومي والحفاظ على السيادة والبقاء في ظل التوترات والفوضى، فقد أقيم السلم في هذه المرحلة على أساس القدرة على تحقيق مصالح الأطراف عن طريق استخدام الاستراتيجيات المحكمة والقرارات العقلانية رغم الاختلافات وهو ما قالت به المقاربة الواقعية.

المطلب الثاني: نهاية الحرب الباردة والمشهد الأمني في أوروبا

نهاية الحرب الباردة لم يعن انتهاء التهديدات الأمنية على أوروبا بل على العكس من ذلك. لأن تحول الوضع الأمني في أوروبا مع بداية التسعينات أكد أن موازين المعادلة الأمنية التقليدية التي قامت على أن الدولة هي المرجعية الأساسية في التأمين قد تغيرت، وتعددت متغيراتها لننتقل من معادلة بسيطة وبمتغير واحد هو القوة إلى أخرى معقدة وبمتغيرات عدة قد نعلم إحداها، ولكن أغلبها

1 FRIEDRICH- EBERTO (Stiftung), op.cit, p11.

2 عماد جاد وآخرون، مرجع سابق، ص52.

مجاهيل يصعب الاقتراب منها للوصول إلى الحل. فالحلول لم تعد من مسؤولية الدولة، لأن تجدد مصادر التهديدات قلص من قدرات الدولة على تبسيط الحلول وتحقيق نتائج صحيحة ومؤكدة وغير من وظائفها التقليدية للحفاظ على السيادة. كما أن اعتبار الحلف الأطلسي والمظلة الأمريكية أساس مرجعي للدفاع والأمن الأوروبيين لم يعد كافيا ولم يعد بمقدور الحلف توفير الاستقرار والسلم لأوروبا في عالم متغير وبفواعل متعددة ومتباينة الأهداف.

الفرع الأول: اتساع الدائرة الجغرافية للأمن الأوروبي

لقد أرسى الحرب الباردة وضع جغرافي معين ومعه بيئة أمنية واضحة المعالم: شرق مقابل غرب ودول صغيرة محايدة مقابل قطبين مركزيين وقوى مركزية محددة. لكن سقوط جدار برلين أوضح مدى اتساع دائرة ومجال اللأ أمن واللا استقرار في أوروبا خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. ويمكن حصر أهم ملامح هذا الوضع في ما يلي:

أولاً: المظاهر والأبعاد السياسية للأمن

من أهم ما ميز أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو تسارع توجه دولها الغربية نحو التكامل والاندماج بتحقيقها للتكامل الاقتصادي، والسعي نحو بناء وحدة نقدية مقابل تفكك الاتحاد السوفيتي والتشتت في أوروبا الشرقية بداية من ديسمبر سنة 1991م وظهور خمس عشرة دولة¹ جديدة. فرغم تحقيق أوروبا الغربية لخطوات اقتصادية كبرى إلا أن توقيع اتفاقية ماستريخت سنة 1992م اعتبره العديد من المحللين والنقاد مؤشرا لتراجع دور الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وحتى مع محاولة الحكومات تقريب المواطنين من مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلا أن ذلك لم يساعد على بناء نموذج لهوية أوروبية موحدة بل زاد من تعزيز الهويات الضيقة للقوميات².

في أوروبا الشرقية تأكد العجز عن إيجاد استراتيجيات وآليات فعالة تعيد التقارب بين الدول المستقلة حديثا، والتي كان من الصعب الاعتراف بسيادتها مثل ما حدث مع الازمة في يوغسلافيا سابقا والتي شكلت أخطر تهديد للأمن في القارة في ظل التعارض بين معضلتي حق الشعوب في تقرير مصيرها من جانب، وغياب تعريف محدد لمفهوم القومية الوطنية ومنح الاستقلال للأقليات

IYVES (Victor) and GHEBALI and SAUERWEIN (Brigitte), **European Security in The 1990: Challenges and Perspectives**, New York and Geneva, UNIDIR, 1995, p 43.
2Ibid, p42.

الإثنية من جانب آخر. فظهور مشكل السيادة لم يكن رهن مطالب الاعتراف بحق تقرير المصير فقط ولكنه ارتبط بمقاربة حماية حقوق الإنسان و مبدأ حق التدخل لأغراض إنسانية¹.

من المشاكل كذلك بالنسبة لدول أوروبا الشرقية العجز عن التحول الديمقراطي وتوجه هذه الدول إلى تحقيق ذاتها انطلاقاً من بنى اجتماعية واقتصادية هشة تمثل سببها الأساسي في²:

- 1- أن التغيير كان فوقياً ولم تشارك الشعوب في بنائه.
- 2- أن الديمقراطية فرضت بوسائل استبدادية كما حدث في روسيا، أين كان التحول بواسطة مراسيم رئاسية إلى غاية ديسمبر من عام 1993م.
- 3- أن الدول الديكتاتورية التي بلغت في استعمال العنف وضعت لها تبريرات للقضاء على نظامها.

ثانياً: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

ارتبطت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بالأمن العام وزيادة الاختلافات والتباينات في تحقيق الرفاهية بين دول أوروبا الغربية والشرقية التي أدى فيها الوضع بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً إلى ارتفاع نسبة البطالة. وبالتالي زيادة المهاجرين إلى أوروبا الغربية وزيادة خطر انتشار الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والنساء وظهور المافيا³، مما زاد من تعقيد إشكالية الأمن في الاتحاد الأوروبي واتساع دائرة مواجهته بسبب عملية التوسيع نحو الشرق. فلو عدنا بالتحليل للوضع في البلقان مثلاً لوجدنا أن المنطقة كانت وعلى مدى فترات من الزمن محل صراع للمصالح بين دول خارجية ومصدراً أساسياً لعدم الاستقرار والحرب في أوروبا بسبب الخلافات بين ست دول أساسية: ألبانيا وبلغاريا، واليونان، ورومانيا، وتركيا، ويوغسلافيا، وهي منطقة للتحالفات الثنائية المتنافسة⁴.

أما بالنسبة للوضع في أوراسيا⁵ (بيلاروسيا وكازاخستان) فقد تحولت وبفعل ترددي الأوضاع الاقتصادية

1 CSCE, "THE CHALLENGES OF CHANGE", Conference for Security and Co-operation in Europe, SUMMIT, HELSINKI, HELSINKI DOCUMENT, 9 - 10 July 1992, in (<http://www.osce.org/mc/39530?download=true>).

2 YVES (Victor) and GHEBALI and SAUERWEIN (Brigitte), op.cit, p 51.

3 SAUERWEIN (Brigitte), "Reforming Central European Defense: Neither Vacuum Nor Buffer", in **International Defense Review**, 8/1991, pp799-801 .

4 UNIDIR, « European Security in The 1990 : Problems of South-East Europe », **Proceeding of The Rhodes Conference**, (6-7 September 1991), Geneva, UNIDIR, 1992, p37.

5 تضم أوراسيا كل من: روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، وهذا بالمعنى الضيق للمنطقة، أما بالمعنى الواسع فتشمل أوراسيا دول آسيا وأوروبا كافة، لكنها بالمعنى الأضيق تشمل دول حلف وارسو السابق، والدول المطلة على البحر الأسود والمتوسط، بالإضافة

والاجتماعية إلى دول عاجزة أصبحت تمثل خطرا على جيرانها. فجل هذه الدول تتقاسم حدودا مع قوى خارجية كالصين وإيران وأفغانستان، وبعضها يمتلك النووي وقد يزيد ذلك من هشاشة الوضع وتأزمه في حال سيطرت عليه الجماعات الإرهابية. الأمر الذي فتح المجال أمام أطراف خارجية للتدخل كعمليات حفظ السلام التي قادتها روسيا¹ واعتُبرت ضرورية لتأمين أراضيها وسلامة مواطنيها الذين يتواجدون كأقليات في دول الجوار.

لم يركز مصدر التهديد على أمن أوروبا في دول البلقان وأوراسيا فقط، ولكنه ارتبط كذلك بمنطقة المتوسط التي شكلت بؤرا للتوتر والأخطار التي يمكن بحثها حسب تصورات ثلاث²:

- 1- يمكن أن ننظر إلى منطقة المتوسط على أنها امتداد مباشر للمحيط الأمني للاتحاد الأوروبي وعليه سيكون لحلف شمال الأطلسي مكانه في الدفاع عن مصالح أوروبا.
- 2- يمكن أن يعالج الأمن في ظل ارتباط أمن أوروبا بالأمن في الشرق الأوسط وعمليات السلام في المنطقة، وبالتالي ضرورة تناول الصراع العربي- الإسرائيلي كأهم متغير في معادلة الأمن الأوروبي وسيكون للولايات المتحدة الأمريكية أكبر دور في توجيه عملية الدفاع.
- 3- يمكن أن نبحت مسألة الأمن في المتوسط كإطار من المشاكل المستقلة عن أمن أوروبا- كما كان الوضع عليه أثناء الحرب الباردة- لكن الضفة الجنوبية لم تعد المنطقة العازلة لحماية أوروبا اليوم لأنها تحولت إلى جسر لانتقال الأخطار واستفحال مصادر التهديد، وبالتالي يتوجب على أوروبا أن تعيد النظر في علاقتها بجيرانها في الجنوب.

فالتهديد لم يعد عسكريا كما قلنا، بل هو تهديد للبنى الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة الثقافية والحضارية منها، وقد تغذيه التباينات الديموغرافية³ بين الضفتين وعدم قابلية الحوار وقبول الآخر. لا سيما مع تواجد الإسلام والمسيحية في المنطقة، والذي فتح المجال لمناقشة مقاربة "هنتغتون" حول صراع الحضارات ومدى مصداقيتها في ظل التعايش بين ثقافات مختلفة ولفترات طويلة. وهو ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا العمل.

إلى دول البلقان. أما بالمعنى الجيو-سياسي فيضاف إلى ما سبق كل من الصين واليابان والكوريتان، مروراً بالهند وباكستان وأفغانستان وإيران والعراق، والدول الإسكندنافية.

IORR (Michel), « Peace Keeping- a New Task for Russian Military Doctrine », in *Jane's Intelligence Review*, vol 6, n: 07, July 1994, pp 307-309.

2 YVES (Victor) and GHEBALI and SAUERWEIN (Brigitte), ,op.cit, p122.

3 Ibid, p123.

ثالثا: الأبعاد البيئية لأمن

لا يمكن بحث المظاهر السياسية والاقتصادية للأمن الأوروبي دون أن نتناول المظاهر البيئية التي زادت مظاهرها أو طفت على السطح بعد الحرب الباردة، والتي تتطلب تحمل المسؤولية الكاملة من قبل المجتمع الدولي عبر التعاون وتكثيف الجهود لحماية البيئة كإرث مشترك للبشرية ولأن الأخطار البيئية هي أخطار عابرة للقارات فلا يمكن التغاضي عن أهميتها في تهديد كيان الدول فرادى وجماعات. ويختلف تصور حجم الأخطار البيئية بحسب حجم وقدرات الدول وتطورها، فبالنسبة للدول النامية يشكل الأمن البيئي عنصرا ثانويا مقارنة مع متطلبات الأفراد فيها، لأن عليهم تحمل حماية بيئتهم بمفردهم. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فالجهود اعتمدت على ثلاث معطيات أساسية¹:

- 1- إقامة التوازن بين التنمية المستدامة وحماية البيئة.
- 2- إنتاج طاقة نظيفة (clean energy) .
- 3- التعامل مع مشكلات البيئة المتنامية بشكل متواصل.

لكن ما يعرقل العمل في أوروبا وخاصة بالنسبة للدول الشرقية المنظمة حديثا إلى الاتحاد هو أن التعامل مع مشكل البيئة كخطر على الأمن ارتبط بتصوير الأفراد ونظرتهم إلى المظاهر الطبيعية والبيئية، وصعوبة تغيير السلوكيات الفردية والجماعية اتجاه استخدام الموارد الأولية. فطيلة عقود من الزمن ظل الأفراد في هذه الدول خاضعين لأنظمة تسلطية نظمت القوانين والقواعد للتعامل مع لأزمات البيئية وإدارتها انطلاقا من وجهة نظر محدودة ومفروضة.

ويبقى التعامل مع المشاكل البيئية بالنسبة للاتحاد الأوروبي كمعطى للأمن رهانا حول كيفية استغلال الموارد الطبيعية ومدى عقلانية الأفراد والنخب في التعامل مع البيئة كأساس للتنمية المستدامة والتطور.

رابعا: الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي

إن بحث مسألة الأمن الشامل تراعي كل أشكال العجز واللا استقرار العسكري أو غير العسكري ومنها عجز الدول عن ضمان تأمين مصادرها من الطاقة بما يحافظ على التطور الاقتصادي ونموه وبالتالي رفاه المواطن وأمنه. وقد زادت مخاوف أوروبا المتعلقة بتبعيتها للطاقة بعد الحرب الباردة لاسيما في السنوات الأخيرة، خاصة وأن مصادرها من الطاقة هي من عدد محدود من الدول التي

¹ YVES (Victor) and GHEBALI and SAUERWEIN (Brigitte), op.cit, , p109.

تواجه أو قد تتعرض إلى مخاطر عدم الاستقرار. فالاتحاد الأوروبي من أكبر المستهلكين للنفط والغاز الطبيعيين، إذ يمثل اعتماده على الموردين حوالي 17% من مجموع الاستهلاك العالمي. وهي نسبة في حالة تزايد مستمر وبمعدل 2% سنويا¹. كما أن احتياطات القارة الأوروبية محدودة جدا ما عدا بالنسبة للنرويج التي تملك احتياطي كبير، وقدرت نسبة الاتحاد من الاحتياطات المؤكدة للإنتاج سنة 2005م بنحو عشر سنوات بالنسبة للنفط وعشرين سنة بالنسبة للغاز. وستصل نسبة الاستيراد حسب المفوضية الأوروبية إلى 90% بالنسبة للنفط و70% بالنسبة للغاز بحلول العام 2020م².

هذه النسب هي مؤشر يوضح مدى أهمية الطاقة وتأثيرها على الأمن في الاتحاد الأوروبي ليس من الناحية الاقتصادية فقط، ولكن على المستويين السياسي والاجتماعي كذلك. فإذا كان مفهوم الأمن الطاقوي يركز على الحاجة للتأمين الكافي من الطاقة والأسعار المعقولة³، فإن هذا التعريف لا يأخذ بعين الاعتبار البعد السياسي للأمن الطاقوي الذي كان ولا يزال الأهم في الأجندة الأمنية للاتحاد الأوروبي.

على هذا الأساس وانطلاقاً من فكرة أن الاتحاد الأوروبي هو جماعة أمنية للطاقة اقترحت المفوضية الأوروبية في شهر مارس من سنة 2006 م تشكيل الجماعة الأوروبية للأمن الطاقوي. وتكون العضوية فيها مفتوحة لجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي وأعضاء حلف الأطلسي، وبنفس المبادئ الخاصة بمنطقة حلف الناتو. وفرض الجهاز الجديد على الموقعين ضرورة ضمان حماية ومساندة بعضهم البعض في حال تعرض الأمن الطاقوي لأحد الأعضاء للخطر. أي أنه سيكون بمثابة حلف ناتو للطاقة. لكن المشروع لم يلق التأييد بسبب تهميشه لروسيا⁴ كأهم فاعل في المنطقة بسبب امتلاكها للموارد الأولية والطاقوية. والتي تمثل حسب المفكر الواقعي "مايكل كلار" (KLARE Michel) مصدراً للقوة في العلاقات الدولية للأسباب الآتية⁵:

1 International Energy Agency, World Energy Outlook, 2008, in (<http://www.worldenergyoutlook.org/>).

2 حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية دمشق، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص 663.

3 BARTIS (James.T) and BERNSTEIN (Mark. A) and LATOURRETTE (Tom), « In search of Energy Security, Will New Sources and Technologies Reduce Our Vulnerability to Major Disruptions », **Rand Review**, Fall 2005, (in [http:// www.rand.org/puplication/randreview/issues/fall2005/engrgy.html](http://www.rand.org/puplication/randreview/issues/fall2005/engrgy.html).)

4 DEMPSAY (Judy), « EU Urges an Energy Pact With Russians », **International Herald Tribune**, 9-3-2008, in (<http://www.nytimes.com/2006/03/08/world/europe/08iht-energy.html>.)

5 DANNREUTHER (Roland), "International Relations Theories: Energy, Minerals and Conflict", POLINARES working paper n. 8 September 2010, in (http://www.polinares.eu/docs/d1-1/polinares_wp1_ir_theories.pdf).

- أن نهاية الحرب الباردة ونهاية الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وزيادة دور القوة الاقتصادية زاد من أهمية وضرورة حيازة والتحكم في الموارد الطبيعية كمصدر من مصادر النزاع بين القوى الكبرى (الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، واليابان، والهند).

- أهم مناطق تواجد البترول هي في آسيا وأفريقيا، وكلها تقع في دول تعاني من خلافات وصراعات داخلية سياسية ودينية. وقد يجعلها غناها بالبترول في حالة من التناقض: فإما أن تحسن استغلال مواردها فتكون دولة قوية على الساحة الدولية، وإما أن تصبح غير عملية وتتحول إلى دولة تسلطية. وهو ما يؤكد دور روسيا كقوة طاقوية في أوروبا جعلها امتلاكها للغاز تتحكم في مصير الاتحاد الأوروبي وأمنه الطاقوي. وحسب الوكالة الدولية فإن مسألة الطاقة في أوروبا أصبحت جد مقلقة، حيث أنه مع بداية سنة 2008م تراجع مستوى إنتاجها للغاز إلى 9¹%. كما تراجع مستوى الصادرات الأوروبية من روسيا إلى 23% سنة 2009م² بعد أن وصل إلى 40% سنة 2006م³ وهذا بسبب الخلافات بين شركة "غازبروم" (Gazprom) الروسية والحكومة الأوكرانية. الأمر الذي يؤكد مدى هشاشة سياسة الاتحاد الأوروبي الطاقوية وأهمية التهديد على الأمن الأوروبي.

وأكدت المفوضية الأوروبية سنة 2010م عندما أعلنت عن عجز الاتحاد الأوروبي عن تطوير دبلوماسية طاقوية مشتركة، وأن أوروبا ليست لها سياسة خارجية موحدة للطاقة. خاصة مع زيادة توجهات الدول الأعضاء إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع روسيا⁴، مثل ما هو عليه الأمر بالنسبة لألمانيا التي تعتبر أكبر مستثمر أوروبي في روسيا. ففي سنة 2008م استثمرت ألمانيا لوحدها ما يقارب 43 مليار أورو في الأسواق الروسية، ويعد قطاع الطاقة أهم القطاعات التي استفادت من هذه الاستثمارات. وتمثل كل من شركتي الغاز الألمانييتين "E.ON" و "WINGAS" 6.5% و 35% على التوالي من أسهم الشركة الروسية "غازبروم"⁵. كما تسعى ألمانيا إلى وضع وكالة مشتركة مع روسيا لاستغلال الغاز. حيث وقعت شركة "بيترشال" الألمانية في الواحد والثلاثين من جويلية 2015م على مذكرة تفاهم حول التعاون في تنفيذ مشروع "السييل الشمالي-2" الذي يتضمن بناء أنبوبين لنقل الغاز

1 BARRETTE (Patrick), « La sécurité d'approvisionnement en gaz de l'Union européenne Vers une stratégie commune à l'égard de la Russie? », *Études internationales*, Volume 42, numéro 2, juin 2011, p 182.

2 FINON (Dominique), LOCATELLI (Catherine), « L'interdépendance gazière de la Russie et de l'Union européenne : quel équilibre entre le marché et la géopolitique ? », Grenoble, CAHIER DE RECHERCHE LEPII Série EPE N° 41 in (<http://www.upmf-grenoble.fr/lepii-epe/>).

3 BARRETTE (Patrick), op.cit, p181.

4 Ibid, p182.

5 Ibid, p194.

الروسي إلى ألمانيا مرورا ببحر البلطيق. ومن المخطط أن تصل الطاقة التمريرية لخط الأنابيب هذا إلى 55 مليار متر مكعب من الغاز سنويا.

وقال "ألكسندر ميدفيديف" نائب الرئيس التنفيذي لشركة "غازبروم" في بيان صحفي في نفس يوم توقيع المذكرة: " أنه بعد الأخذ بعين الاعتبار الطلب المتزايد على الغاز من الاتحاد الأوروبي، فإن توسيع البنية التحتية لنقل الغاز الروسي مباشرة إلى الأسواق الأوروبية سيساهم في تعزيز أمن إمدادات الغاز إلى القارة الأوروبية". وكانت "غازبروم" قد وقعت في شهر جوان من سنة 2015م، مذكرة تفاهم مع كل من شركة "E.ON" الألمانية وشركة "Royal Dutch Shell" الهولندية البريطانية، ومع شركة "OMV" النمساوية للتعاون في تنفيذ مشروع "السييل الشمالي-2".¹ ويظل أهم تهديد للأمن الطاقوي بالنسبة للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة هو عدم قدرته على تحديد طبيعة الأخطار على مصادر الطاقة وماهية الفواعل الفعلية المعنية بحفظ الأمن، وكذلك الأشياء المرجعية المعرضة للتهديد. ثم كيفية منع الوصول إلى فشل أمني للطاقة والذي يعرفه "بول روبرتس" (ROBERTS Paul) بأنه: "توقف لقوة الصناعة ومعها التطور، وبالتالي الحكم على العيش وعلى الحياة بالتوقف"². وهو ما قد يحدث للاتحاد الأوروبي في حال توقف مصادر الطاقة سواء من قبل روسيا أو من قبل الدول العربية المنتجة، أو في حال وقوع احد هذه السيناريوهات³:

1- التوقف المفاجئ للامتدادات والتموين بالطاقة ومصادرها وهذا لأسباب عدة منها التقنية أو الطبيعية. فالمشاكل التقنية (بسبب نقص الخبرة في الدول المنتجة) أو الحوادث الطبيعية كالزلازل وغيرها من شأنه التأثير على الموارد الطاقوية. كما أنها قد تؤثر على البنى التحتية في الدول المصدرة للطاقة مثل الانفجار المفاجئ الذي هز مركز إنتاج الطاقة بولاية سكيكدة الجزائرية سنة 2004 م، وأدى إلى تراجع مستوى صادرات الغاز الجزائري بنسبة 2,54% إلى العالم ومنه الاتحاد الأوروبي.

2- احتمال تعرض مصادر النفط ومراكز إنتاجه لهجمات إرهابية، حيث أحصى مركز محاربة الإرهاب بالولايات المتحدة الأمريكية 338 هجمة من قبل جماعات إرهابية على مراكز إنتاج الطاقة في العالم سنة 2007 م.

1 نقل عن وكالة الانباء RT بتاريخ 11 أوت 2015 على الساعة 10:57 GMT .

2 ROBERTS (Paul), **The End of Oil: On The Edge of The Perilous New World** , Houghton Mifflin Company, Boston Mariner Books, New York, 2004, p238.

3 Rapporteur spécial : LORD (Jopling) (Royaume-Uni), «Sécurité énergétique : coopérer pour renforcer la protection des infrastructures énergétiques critiques», Assemblée parlementaire de l'OTAN, juin 2008, in (<http://www.nato-pa.int/default.asp?>).

4 Ibidem.

3- زيادة حجم تبعية الاتحاد لعدد من الدول وفي مناطق معينة قد يعرض الاتحاد الأوروبي لحظر بترولي. حيث أن قرابة 24%¹ من النفط يستورده الاتحاد الأوروبي من دول الشرق الأوسط مما يزيد من تبعيته لمستجدات الوضع في المنطقة وعدم الاستقرار فيها.

4- نقص وتراجع الاستثمار في مجال الطاقة، فمن غير الممكن أن ننظر إلى الأمن الطاقوي من زاوية الدول المستوردة فحسب، بل كذلك من خلال علاقة المنتج بالمستهلك ومستوى عمليات التفاعل كالإنتاج والاستهلاك والنقل. مما يؤدي إلى معضلة أمنية طاقوية وتبعية سلبية للطاقة² في مقابل التبعية الايجابية القائمة على الاعتماد المتبادل وتطوير قواعد السوق وفقا لثبات الأسعار ومستوى الإنتاج وتجنب خطر اهتزازها و تراجعها. وهو ما قد يحدث مع تزايد دور الشركات البترولية الضخمة التي قد تشكل لوبيها للضغط على الحكومات القومية وعلى عملية صنع القرار فيها.

الفرع الثاني: التجدد والتحول في طبيعة ومصادر التهديد

لم يكن تفكك الإتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين مؤشرا على نهاية حقبة زمنية وبداية أخرى ولكنه كان تأكيدا لمدى حساسية الانتقال إلى وضع تشابكت فيه الأحداث وتباينت حوله النقاشات والأفكار لوصف ملامح المرحلة الجديدة عامة والبيئة الأوروبية بصفة خاصة. فمع زيادة تنامي النقاش حول حقيقة ومفهوم الأمن واتساع مجالاته تعقدت إشكالية ضبط مصادره وأشكاله. الأمر الذي ألزم الإتحاد الأوروبي بإعادة النظر في سياساته وتوجهاته ومقارنتها بتطور الوضعيات للتعامل مع القضايا الجديدة أو المتجددة للأمن، والعمل على تحليل المسائل المرتبطة به وتأثيراتها كالإرهاب والجريمة المنظمة وأسلحة الدمار الشامل والهجرة وغيرها من الأخطار القائمة أو المحتملة والتي قد تكون مباشرة أو غير مباشرة على سلامة واستقرار القارة.

وكما قلنا من قبل فان نهاية تاريخ لا تعني بالضرورة زوال ملامحه، فعادة ما تعود الأحداث بشكل قديم متجدد أو كما عبر عنه "مير شايمر" بالعودة إلى المستقبل، فهو مستقبل بمظاهر قديمة وهي مظاهر جعلت أوروبا عاجزة عن التمييز بين الأشكال المختلفة للأمن ومستوياته، والتمييز بين الأمن القومي والإقليمي، وبين الأمن العسكري والاقتصادي والسياسي والمجتمعي. فالأبعاد متداخلة والتحديد صعب ومخيف وهو ما أكده "زكي العيدي" (LAIDI Zaki) بقوله: "يوجد اليوم في أوروبا

1BARTIS (James.T) and BERNSTEIN (Mark. A) and LATOURRETTE (Tom), op.cit.

2HOWARD (Chase), "European Energy Policy", Presentation to The Institute Helsinki Seminar, 15June 2006, in (http://www.helsinki.fi/aleksanteri/energy/news_archive2006.htm).

إحساس عام باللامبالاة مما كان عليه أثناء الحرب الباردة (...). فرغم أن الأخطار العسكرية لم تنقل إلا أن الردود العسكرية والسياسات الدفاعية أصبحت غير كافية وغير أكيدة لإصدار سياسات أمنية¹.

وللوقوف على أسباب التحول في إشكالية الأمن الأوروبي لابد من بحث مصادر وأشكال التهديد الأوروبي اليوم والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: زوال نظام القطبية

شهد العالم قرابة نصف قرن من الزمن سيادة قوتين حددتا معالمه في إطار ثنائية الأيديولوجيا والردع النووي. فمن الناحية الأيديولوجية كانت المواجهة بين شرق اشتراكي وغرب رأسمالي، ومن ناحية الردع كانت المواجهة عن طريق التحكم في سياسات العنف بين الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والولايات المتحدة الأمريكية، وتم نقل تلك السياسات إلى مناطق المنافسة أين تجسد الفعل وردود الفعل في شكله التقليدي وفي دول العالم الثالث عن طريق القيام بالحروب بالنيابة.

في مقابل ذلك بقيت أوروبا خاضعة لترتيبات نظام الثنائية القطبية، ولأن العدو بالنسبة لها كان معروفاً ومصدر التهديد كان موصوفاً فقد أقيم نظامها الدفاعي والأمني على أساس بحث توازن الرعب وإبقائه في إطار معادلة "ريمون أرون" القائمة على أساس: حرب غير محتملة وسلام مستحيل². فقد كان من المفروض أن تؤدي نهاية القطبية الثنائية وزوال الخطر الشيوعي إلى إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن ساحة التدخل في الشؤون الأوروبية، وانتفاء آلية الدفاع الأمريكية بزوال الحلف الأطلسي. لكن ذلك لم يحدث إذ أبقيت السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي بعد 1990م على مقاربة الأنظمة الأمنية التي لم تفسر فقط سبب الإبقاء على حلف الناتو كأول شكل من أشكال هذه المقاربة ولكنها أكدت على ضرورة توسيعه بالنظر إلى مستوى الفاعلية والعضوية فيه، ليشمل عدداً آخر من دول أوروبا الشرقية³، وهو ما يفسر توسيع الاتحاد الأوروبي لخارطة أجنדתه الأمنية.

وبحلول العام 1990م تغيرت الأوضاع الأمنية في أوروبا وأصبح المشكل الرئيسي ليس البحث في

1 LAIDI (Zaki), *L'ordre mondial relâché : Sens et puissance après la guerre froide*, Paris, Les Presses de Sciences Po; Édition : 2e éd, 1993, p42.

2 MOREAU (Defarges Philippe), « Rymon Aron : les dernières années du siècle », in *Politique Etrangère*, 1994, Volume 49, n : 03, pp 696, 697.

3 KRAHMANN (Elike), "The Emergence of Security Governance in Post-Cold War Europe", Working Paper, n°:36, by The ESRC, 01/2001, p4, in (<http://www.one-europe.ac.uk/pdf/w36krahmann.pdf>).

مسألة إيجاد الحلول، وإنما في كيفية التعامل مع مستجدات المجتمع الدولي والتعاطي مع مصطلحي الأمن والدفاع اللذين استعملا وفي مرات عديدة كمترادفين. لأن الأمن كان يمثل أمن الدولة وعدم تعرضها لخطر الحرب بتحقيق مصالحها والمحافظة على قيمها المركزية من أي اختراق محتمل وهذا وفق مبادئ¹:

1- الدولة مرجع أساسي للأمن.

2- السيادة الأمنية تهدف إلى حماية الوضع القائم.

3- التهديد العسكري وزيادة القوة العسكرية هي أهم هدف.

لكن المعطيات تغيرت مع ظهور حركية القيم والمرتكزات، وبدلاً من أن يعبر الأمن عن الوضع القائم تحول إلى البحث فيما يمكن أن يكون مع التجدد في طبيعة الأخطار. الأمر الذي يُصعب من إمكانية توظيف الأفكار والمؤسسات التقليدية لتقديم حلول ناجعة، وهو ما عبر عنه "غرامشي" وعلى لسان "كين بوث" قائلاً أن: "القديم يموت والجديد يستطيع أن يولد، وفي هذه المرحلة الانتقالية تظهر أنواع كثيرة من الأعراض المرضية".²

وقد أظهر زوال نظام الثنائية أعراضاً جديدة في بنية النظام الدولي وأكد العجز عن إيجاد مؤسسة عالمية قادرة على إصدار تشريعات عامة للبشرية، وضبط طرق التعامل مع طبيعة الأخطار المتجددة من حيث كونها ذات طابع وجودي عميق التأثير وغير متناظر في عالم ما بعد الثنائية القطبية. خاصة وأنها تصدر عن فواعل أكثر ضعفاً وأكثر قدرة على المراوغة والتملص ولا يمكن موازنتها أو ردعها والتعامل معها وفقاً لاتفاقيات خاصة بالسياسات الأمنية مثل التي أقرها نظام الثنائية³.

ثانياً: أسلحة الدمار الشامل

من أهم التهديدات على الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل التي أصبحت هدفاً للعديد من الدول، خاصة وأن تطوير الأسلحة يمكن أن يحدث من خلال نقل

1 BOOTH (Ken) and WHEELER (Nicolas), "Contending Philosophies About Security in Europe", in MCINNES (Colin), **Security and Strategy in The New Europe**, New York, Routledge, 1992, p 4.

2 BOOTH (Ken), "Introduction in Interregnum World Politics in Transition", in Booth (Ken)(ed), **New Thinking About Strategy and International Security**, London, Harper Collins Academy, 1991, p4.

3 أليسون ج. ك. بايلز، "اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي"، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2003 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2003، ص ص72، 73.

التكنولوجيا بين الدول أو الفواعل الخاصة (مثل مراكز البحث)، أو من خلال بيع المعدات والمنشآت وبيع المواد أو المكونات الضرورية لصنع سلاح نووي. ففي سنوات الأربعينيات والخمسينيات كان امتلاك السلاح النووي والموارد الأساسية حكراً على الدول وعلى مراكز البحث السرية التابعة لها¹، أما اليوم فقد أصبح الحصول على النووي متاح لعديد الفواعل التي قد تتجاوز قدراتها الدول وإمكانياتها. الأمر الذي جعل أوروبا وحسب أكثر عرضة للتهديد، وهي ورغم عدم تعرض أراضيها للانتهاك، إلا أنها أصبحت أكثر هشاشة بفعل اتساع الرقعة الجغرافية للاتحاد الأوروبي، واحتمال تعرضه لهجوم صاروخي من تخومه بفعل دول أو جماعات إرهابية تمتلك أسلحة الدمار الشامل². ويمكن أن نميز بين نوعين من الانتشار³:

- 1- الانتشار العمودي والمرتبط بالتطور التكنولوجي لغرض خلق سلاح أكثر تطور ودقة.
- 2- انتشار أفقي وناتج عن زيادة عدد الدول النووية وقدراتها على تفجير القنبلة النووية. خاصة بعد سنة 2001م وتؤكد إمكانية بعض الدول على تطوير قدراتها على اكتساب النووي، وهي دول لم تصادق على اتفاق حضر انتشار الأسلحة لسنة 1970م⁴. على هذا الأساس لجأت أوروبا ومع نهاية الحرب الباردة إلى مراجعة المقاربات التي تسمح ببناء محيط أمني لا يشجع على التوجه نحو حيازة السلاح النووي. فقد يبدو من السهل تحديد طبيعة خطر الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية لكن من الصعب ترجمة مخاوف وأخطار هذه الأسلحة إلى سياسات واقعية للمواجهة من قبل الدول⁵ وسعيها للحد من انتشار آثارها على الفرد والبيئة. لهذا السبب كان ولا يزال الحد من التسليح جزء لا يتجزأ من الأعمال الأوروبية في مرحلة شهدت تحدياً دائماً ومتجدداً للقدرات والمذاهب العسكرية لأجل

1 ESPER (Philippe) et DE BOISSIEU (Christian), et al, **Un monde sans Europe**, France, Editons Fayard, p120.

2 LELLOUCHE (Pierre), **Légitime défense, vers une Europe en sécurité au XXIe siècle**, Paris, Patrick Banon (eds), p113.

3 ESPER (Philippe) et DE BOISSIEU (Christian), et al, op.cit, pp 119-121.

4 معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية هي معاهدة دولية، بدأ التوقيع عليها في الفاتح من جانفي 1968 للحد من انتشار الأسلحة النووية التي تهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1970. وقع على الاتفاقية حتى الآن 189 دولة، مع ذلك ما زال خارج الاتفاقية دولتين نوويتين أكيدتين تملكان تجارب نووية مصرح بها: هما الهند وباكستان ودولة نووية محتملة هي إسرائيل التي لم تصرح حتى الآن عن امتلاكها للسلاح النووي رغم الكثير من المؤشرات التي تؤكد ذلك. ومازلت أطراف أخرى يحتمل امتلاكها لقوة نووية مثل كوريا الشمالية لكنها لا تزال خارج الاتفاقية، أو إيران التي وقعتها وقد تخترقها. وهناك دول تمتلك السلاح النووي وغير معترف بها وقد تكون مصدراً من مصادر الحصول عليه لبعض الجماعات الإرهابية، مما يشكل مصدراً من مصادر التهديد على الأمن.

5 أليسون.ج. ك.بايلز، "اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي"، مرجع سابق، ص77.

المزيد من التطبيقات الفاعلة. وسيظل السلاح النووي وحتى التقليدي مهما في بحث قضايا الأمن ما دامت القوة العسكرية تؤدي دورها في السياسات الدولية والمحلية، وما دامت التهديدات بنوعها التقليدي والحديثة تتطلب مراجعة الضوابط للحصول على الأسلحة والأساليب العسكرية واستخدامها¹. ولما كانت أوروبا تؤمن بعدم قابلية تجزئة الأمن وفصله عن سياسة تطبيق المعايير داخل وخارج حدود الاتحاد الأوروبي، وجب عليها التعامل بحذر مع الأجيال الجديدة من أسلحة الدمار الشامل وثقافة استخدامها من جهة، وتفعيل دور ومهمات الأفراد العسكريين وغيرهم ومراجعتها للحفاظ على العلاقات الأمنية الشاملة والشفافة من جهة ثانية.

ثالثاً: الإرهاب

يبقى الإرهاب هو التهديد الاستراتيجي المتنامي وبشكل متجدد بالنسبة للاتحاد الأوروبي. فمع تأكيد عديد المحللين بأهمية إدراج الإرهاب في مقدمة التهديدات على الأمن، إلا أن عدم القدرة على ضبط طبيعة التحديات الأكثر خطورة زاد من صعوبة الاتفاق على القضايا المرتبط بمفهوم الإرهاب واستراتيجيات مكافحته، وكذا كيفية تقييم خطر توظيف الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا الخاصة بها وإدراج العلاقة بين هذه التهديدات وترتيبها² وفقاً لأولويات الفواعل الدولية وتصورات قادتها.

وبعيداً عن سلم الأولويات وترتيبها يبقى ضبط مفهوم الإرهاب من أكبر المشكلات التي تعانيها الدراسات الأمنية، سواء من الناحية القانونية أو من ناحية التوظيف السياسي للمفهوم. لأن القول بأن الشخص الذي يقاوم من أجل الحرية والعدالة هو إرهابي من وجهة نظر شخص أو مجموعة أو دولة أو كيان هو وصف غير عادل من وجهة نظر أخرى، فهو مطالب بحق وله أن يستخدم الوسائل الضرورية للحصول عليه. والأمر صحيح على الصعيدين الذاتي والموضوعي لأن المسألة مرتبطة بكيفية دخول طرف معين ضمن دائرة الإرهاب، وكيف يخرج منها³. وإذا كان الإرهاب هو دائماً سلاح الطرف الضعيف في علاقة معينة ووسيلة لوصف قوة طرف آخر بحسب الزمان والمكان، فقد يكون

1 زدنسلو لاتشوفسكي، "الحد من الأسلحة التقليدية"، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2006، ص 1098.

2 أليسون.ج. ك. بايلز، "اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي"، مرجع سابق، ص 75.

3 نفس المرجع، ص 76.

الإرهاب فكري أو إكراه بدني أو ضغط وإقصاء سياسي.

وتبقى مسألة تحديد المفهوم مرتبطة بالوصف الذي تقدمه الدول، وهو ما فعلته أوروبا عندما ربطت الإرهاب بالتطرف الديني العنيف الذي هو نتيجة لأسباب معقدة كالأزمات الثقافية والاجتماعية والسياسة في المجتمعات التي تمارس ضغوطات على حكوماتها من أجل تحقيق التمدن¹. ويعتقد الأوروبيون أن الاتحاد الأوروبي هو هدف للجماعات الإرهابية، وهو ما أثبتته بالنسبة لهم سلسلة الهجمات الانتحارية على قطارات مترو الأنفاق في لندن في عام 2007م، وتفجيرات الحادي عشر من شهر مارس سنة 2004م في محطة قطارات أتوشا رينفي في مدريد. وقد يكون الأمر أخطر في حالة تمكن الإرهابيون من حيازة وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، أو أن يجد الإرهاب له مبررات في المجتمع الذي يظهر فيه² بحيث يمنح الأخير الإرهابيين أو كما قد يسميهم البعض بالمحاربين الغطاء الضروري للقيام بأعمالهم باسم الدين. وهو شكل المجتمع الذي وصفه "مارك بايلي" (BAILLIE Mark) بالماء اللازم الذي يعيش ويسبح فيه الإرهابيون أو المؤسسة الإرهابية في مختلف المناطق³.

ويظل الإرهاب البيولوجي أهم وأخطر تهديد على الاتحاد الأوروبي، لا سيما مع انتشار الأسلحة البيولوجية والتقدم السريع في التقنيات البيولوجية التي يمكن أن تتحول إلى قوة دافعة لانجاح برامج للأسلحة البيولوجية. ويشير تحليل للتهديدات المحتملة من أنه إلى غاية سنة 2020 سيواصل الإرهابيون استخدام أساليب تقليدية بشكل رئيس، إلا أن ذلك لا ينفي احتمال أن تستخدم جماعات معينة وسائط بيولوجية للتسبب في إصابات جماعية عبر العالم.

كما شدد تقرير سنة 2004 الصادر عن المجموعة رفيعة المستوى بشأن الأخطار والتحديات والتغيير، وهي مجموعة تابعة للأمم المتحدة على أن التهديدات البيولوجية والأمن البيولوجي هي هموم أمنية مستقبلية⁴. وهذا بسبب غياب ترتيبات رسمية حكومية وتشريعات ملائمة وضرورة لضمان الأمن البيولوجي، ومكافحة الإرهاب البيولوجي من خلال تطوير معايير دولية يشارك فيها الأطراف في

1 أليسون.ج. ك. بايلز، "اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي"، مرجع سابق، ص 87.

2 هناك مجموعة إرهابية تنشط في إسبانيا مثلاً منذ أكثر من 40 سنة وهي أقدم تنظيم إرهابي في أوروبا الغربية Euskadi Ta Askatasuna (ETA)، وهي تعمل بدعم من العديد من الحركات الجمعوية في إسبانيا.

3 LANDABURU (Gorka), « ETA : une menace constante pour la société basque », in Actes de colloque, L'Europe face au terrorisme, Paris, Publications IRIS, 2005, pp15, 16.

4 روجر روفي وفريدا كولواو، "تعزيز الأمن البيولوجي: الحاجة إلى إستراتيجية عالمية" في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي

الكتاب السنوي 2005، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، 2005، ص 1071.

المجتمع الدولي. لذا تعمل أوروبا على محاولة احتواء الظاهرة الإرهابية بأنواعها، وهذا باتخاذ التدابير الكفيلة واستخدام آليات التكامل الجديدة والصلاحيات الدولية لمواجهة عدو عابر للقوميات يحاول استغلال انفتاح المجتمعات المتكاملة¹. وسيتم تناول أهم آليات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الإرهاب في أجزاء لاحقة من البحث.

رابعاً: النزاعات الإقليمية وفشل الدولة

وهي نزاعات عادت بعد الحرب الباردة، وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الذي كان محافظاً على الوضع القائم بعد فقدته لقدرته على التأثير -كما حدث في يوغسلافيا- الأمر الذي أكد مدى هشاشة البيئة الأمنية للاتحاد الأوروبي. وفتح المجال لاختراق الحدود الأمنية من قبل الآلاف من اللاجئين والمضطهدين الفارين من بلدانهم بسبب النزاعات الإثنية أو العرقية والأيدولوجية في شرق أوروبا، وفي مناطق أخرى من العالم كالشرق الأوسط أو شمال إفريقيا خاصة بعد أحداث الحراك في ليبيا وتونس ومصر سوريا أين تحولت أوروبا الملجأ لكل هؤلاء بحثاً عن الأمن والأمان.

كل هذا أجبر أوروبا على زيادة العمل للوقاية من أية أزمات محتملة عبر التعاون الاقتصادي والسياسي أو عبر التدخل العسكري في حال فشل الدبلوماسية كما حدث في مالي وليبيا. فالأزمات تؤدي إلى تفاقم ظاهرة العنف ليس فقط بين الدول بل داخل الدولة الواحدة، فرغم أن الحرب مازالت ممكنة بين الدول إلا أن الحروب داخل الدول هي الأكثر حدوثاً والأكثر عنفاً اليوم. خاصة وأن المصلحة القومية لم تعد هي الأهم في العديد من النزاعات الدولية، حيث أصبحت هوية الجماعات واختلافها وثقافتها² هي العامل الموجه لإثارة النزاع.

كما أن تضاعف وظائف الدولة وتعقدتها أصاب قدرة الدول على توفير أمن مواطنيها من التهديدات غير العسكرية (تهديدات بدنية وزيادة النمو السكاني ونقص الموارد الأولية... وغيرها)³ والتي يراها الاتحاد الأوروبي من الأخطار التي يجب مواجهتها كأهم تحدي لأمن القارة ككل. لا سيما مع استفحال ظاهرة الفساد والبيروقراطية واستغلال السلطة وضعف مؤسسات هذه الدول، وتآكل البنى التحتية والاجتماعية وانهيار الهياكل المنظمة والممثلة لسيادة الدولة (الجيش والشرطة). إذ أن انهيار

1 BAILLIE (Mark), « Le terrorisme : un phénomène social », in Actes de colloque, L'Europe face au terrorisme, Paris, Publications IRIS, 2005, p52.

2 مارتن غريفيش و تيري أوكلان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 79.

3 نفس المرجع. نفس الصفحة.

الدولة وضعفها سيفتح المجال أمام تصاعد تهديدات أخرى كالجريمة المنظمة والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية. وكلها تهديدات تراها أوروبا المصدر والنتيجة لعدم الأمن في نفس الوقت: مصدرا لـ اللا أمن على أساس أن تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين في بلدان الاتحاد الأوروبي هو عامل تهديد جراء تزايد التحديات الداخلية وزيادة هشاشة البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وزعزعة الاستقرار القائم على التناغم والتجانس من خلال نمو شعور الأفراد-سكان أصليين وأجانب- ورغبتهم في إظهار انتماءاتهم وتمايزهم. أما كون التهديدات نتيجة فهي بسبب انعدام الأمن كون لجوء الأفراد إلى هجرة بلدانهم الأصلية سببه هو زيادة استخدام العنف وعدم القدرة على ضمان رفاه الأفراد والجماعات وبالتالي زيادة الخوف والقلق كأهم دافع للهجرة.

الفرع الثالث: توسيع الاتحاد الأوروبي والتهديد على الأمن

في عام 1973م طرح هنري كيسنجر سؤالا أثار به العديد من التساؤلات حول مصير أوروبا التي ظلت رهينة الخيارات الأمريكية لمدة طويلة حيث قال متسائلا ومثيرا العديد من الانشغالات والتساؤلات في الأوساط الأوروبية: "من أطلب في الهاتف عندما أرغب في الحديث مع الاتحاد الأوروبي"¹. بعد ثماني وعشرين سنة وفي العام 2001م أجابت أوروبا على السؤال عندما عين الاتحاد الأوروبي الإسباني "خافيير سولانا" ممثلا للسياسة الخارجية الأمنية والمشاركة. وكان ذلك تأكيدا على رغبة أوروبا في تحقيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة مستقلة، ولعب دورها كفاعل كامل في عملية اتخاذ القرارات والسياسات اللازمة وتوفير الآليات الضرورية لإنجاح هذه السياسات في عالم ما بعد الحرب الباردة الذي وضع أوروبا ليس فقط أمام رهان إعادة النظر في ماضيها وتأثيراته على المستقبل، ولكن أمام تحدي توسيع البيت الأوروبي وفتح حدوده على دول أوروبا الشرقية والوسطى كخطوة ضرورية لاحتواء مخاطر تفكك الاتحاد السوفيتي سابقا وغياب الموازن التقليدي للقوة الأمريكية في القارة الأوروبية. فقد ارتبط مصير أوروبا بمخاوف قبولها لسكان جدد وبمستجدات الوضع الأمني في أوروبا الشرقية والوسطى وبالأحداث في إفريقيا، وهي الأحداث التي جعلت الاتحاد الأوروبي أمام خيارين: إما أن يقوم هو بتصدير الاستقرار إلى هذه الدول أو أن يُجازف باستيراد عدم الاستقرار² واللا أمن إليه.

1 مارتن وولكر، "أوروبا... أزمة وجود"، ترجمة فرح الترهوني، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد 111، مارس 2002 ص142.

2 رونالد أزموس، "أوروبا الغربية"، في: التقييم الإستراتيجي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1 1997، ص53.

لذلك كانت مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي من أهم التحديات التي سلطت الضوء على إشكالية ضبط حدود أوروبا وماهيتها من جهة، وعلى الخلاف الجوهرى بين الموقفين الفرنسي المعارض للتوسيع والألماني المؤيد له من جهة أخرى. حيث اعتبرت ألمانيا أن توسيع حدود الاتحاد الأوروبي هو تحرك جديد جيو- سياسي لإقامة علاقات أمنية بحدود جديدة تمنح الأوروبيين ضمانات أكبر وتحقيقاً أكبر لمصالحهم، وذلك عبر إحداث استقرار للديمقراطيات الوليدة والهشة في أوروبا الشرقية والوسطى¹. في مقابل الموقف الألماني وجدت فرنسا نفسها مجبرة على إعادة تجديد أولوياتها، خاصة بعد إدراكها أن أوروبا لا تمتلك نظاماً أمنياً قادراً على تحقيق حالة الاستقرار، وأن محاولتها الابتعاد عن ألمانيا وعن العلاقة المميزة للزوج فرنسا-ألمانيا هو طلاق - على حد تعبير بعض المحللين - فيه سلبيات عديدة على فرنسا وعلى أمنها وأمن القارة بكاملها. خاصة وأنها أصبحت عاجزة عن موازنة القوة الألمانية رغم الدعم البريطاني لها وعدم قبول لندن لفكرة توسيع الاتحاد الأوروبي مؤكدة على دور أوروبا أكثر تماسكاً وتركيزاً على أهمية الدول القومية، وأن بريطانيا غير قادرة على تحمل مسؤوليات جديدة مع التوسيع والالتزام بضمان الأمن في مناطق اللأ استقرار الجديدة شرقاً وجنوباً، وأنه من الضروري الإبقاء على دور الولايات المتحدة وحلف الأطلسي في توفير الأمن للقارة الأوروبية. لهذه الأسباب وغيرها كانت ولا زالت مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي من المسائل التي لازمت قضايا الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة، وشكلت المرتكزات الأساسية لإعادة صياغة الخارطة الأمنية وفق شروط ومعايير توفر الأمن لمواطني الاتحاد. وعليه تم وضع مجموعة من المعايير المتفاوتة لقبول عضوية دول شمال أوروبا وأخرى أكثر دقة لضم دول شرقها. وبينما قبلت طلبات العضوية لكل من النمسا والسويد وفنلندا بالنظر إلى انسجامها مع الشروط المحددة²، اشترط الإتحاد على دول أوروبا الشرقية القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية عميقة في نظمها السياسية ومؤسساتها الاقتصادية وأجهزتها المصرفية.

كما حرص الاتحاد الأوروبي على تقديم مساعدات كبيرة إلى هذه البلدان من أجل تحويلها إلى دول قابلة للترشح لعضوية الاتحاد بما يتماشى وأهدافه السياسية والإستراتيجية لاحتواء الأخطار الأمنية التي قد تصدرها هذه الدول كالفقر والفساد والرشوة والبيروقراطية وغيرها.

1 رونالد أزموس، مرجع سابق، ص 62.

2 عمر الشويكي، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة"، في كراسات إستراتيجية، مصر، العدد 141، السنة الرابعة عشر 2004، ص 04.

وتميزت هذه الاستراتيجيات -كألية- بتركيزها على البعد الثقافي والحضاري الذي كان مصدرا للتعقيدات في عملية التوسيع، مثل ما حدث مع طلب العضوية الذي قدمته تركيا ولم يحسم فيه الأمر إلى غاية اليوم. وهذا بالنظر إلى ثقافة تركيا الإسلامية، التي ورغم ما حدث فيها من تحولات علمانية إلا أن القادة الأتراك لم يتمكنوا من إقناع جيرانهم الأوروبيين بأهمية إلحاق تركيا كقوة بالركب الغربي. خاصة مع إصرار فرنسا على موقفها الرفض وتركيزها على ضرورة تقدير الموقف، لأن القيام بخيارات عقلانية يكون حسب باريس بالنظر إلى قيم ومصالح الفواعل الأساسية في الاتحاد، وهو كذلك تأكيد على الطرح الواقعي. فالمنطق وحده -وكما يقول "كيوهان"-: "غير كاف من الناحية التجريبية، وأن أي خيار عقلاني يجب أن يحمل مضمونا مسبقا للقوة والقيم التي لا تتعارض مع المصالح بالنتيجة"¹. فالاتحاد الأوروبي ورغم فتح أبوابه لانضمام أعضاء جدد إلا أنه يحاول الإبقاء على أهمية ودور القيم الأوروبية في توجيه سلوكياته وسلوكيات أعضائه الجدد، وذلك من خلال تبني ثقافة إستراتيجية قوية توازي دوره على الساحة الدولية كفاعل أساسي. وهي إستراتيجية غير جامدة وإنما متجددة بتجدد المصالح في مختلف المناطق وبحسب الفترات الزمنية ومتطلبات الوضع الدولي. ويعرف "كيرى لونغورست" (LONGHURST Kerry) الثقافة الإستراتيجية: "بأنها مظهر متجدد يتأثر عبر الزمن، ويمكن أن يتحول بطريقة تؤثر على سياسة وسلوك الدول تجاه وضع أممي معين وتؤسس لحدود السلوك العادي، وتقدم ملامح وخطوط السياسات والوسائل الممكنة في إطار مجموعة من القيم والسلوكيات والممارسات التي يمكن أن تكون أكثر فاعلية وتأثير بالنظر إلى استعمال القوة"². وهكذا تبقى مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي من أهم التهديدات على أمن القارة الأوروبية بعد سقوط جدار برلين، لاسيما وأن اختيار الدول المستقلة حديثا في أوروبا الانضمام إلى الاتحاد هو ضمان للمستقبل الاقتصادي والنموذج الاجتماعي بالنسبة لها، وزيادة في تأمين مصالحها باختيارها للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلسي كرفيق للدفاع والأمن. الأمر الذي يضع الاتحاد الأوروبي في مأزق البحث عن مصداقيته وخصوصياته التي لا زالت محل النقاش مع التحول في مصادر التهديد والتجدد في الأخطار وتنوعها، ومنها مختلف الأزمات التي تعرضت لها بعض دوله. ومنها الأزمة الاقتصادية والمالية في اليونان التي أظهرت مدى هشاشة منطقة الأورو وعجز الاتحاد الأوروبي عن تحمل مسؤولياته في دعم أعضائه.

1 KEOHAN (Robert.O), *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*, Princeton, Princeton Univ Press, 1984, p74.

2 LOGHURST (Kerry. Anne), *Strategic Culture: The Key to Understanding German Security Policy?* Birmingham, Birmingham University, 2000, p200.

ويرجع العديد من المحللين أسباب الأزمة المالية في اليونان إلى الشروط القاسية التي فرضها الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه، والتي دفعت باليونان إلى اللجوء إلى سياسة نقشفية أنهكت الاقتصاد اليوناني وجعلت الحكومة اليونانية تقع في أكبر أزمة دين سيادي. حيث بدأت بوادر الأزمة مع نهاية سنة 2009م وبداية 2010م بعدما لجأت الحكومة اليونانية إلى القروض الخارجية من أجل تمويل مشاريعها التنموية، دون أن تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان كفاية التدفقات النقدية للوفاء بقروضها. مما أدى إلى عجز في حسابها الجاري الذي ارتفع من 5,8% سنة 2004م إلى 14,4% سنة 2008م. وبلغ العجز في ميزانية الحكومة عام 2008م إلى حوالي 7,7% من الناتج الإجمالي لترتفع إلى 13,6% في أبريل 2010م¹.

كما أن عدم التوازن في القطاعات الاقتصادية في اليونان كان سبب آخر في الأزمة. حيث يشكل قطاع الخدمات لوحده 75,7% من حجم الناتج المحلي: أي أكثر من ¼ مقارنة بالقطاعات الصناعي والزراعي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى أعلى مستوياتها². من الأسباب كذلك في الأزمة اليونانية اعتماد السلطات اليونانية على المساعدات الأوروبية وتبنيها لسياسة الدين الحكومي الذي صعد من حدة المشكلة³. ومع تفاقم الأزمة طالبت الحكومة اليونانية شركائها في الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بخطة إنقاذ. وتضمنت الخطة قروضا بقيمة 45 مليار أورو كنفقات مالية و16 مليار أورو لتسديد سندات الحكومة. ووافق صندوق النقد الدولي و البرلمان الأوروبي على منح اليونان 110 مليار أورو على مدى 3 سنوات خلال الفترة الممتدة من ماي 2010م إلى جوان 2013م. منها 80 مليار قدمها الاتحاد الأوروبي و30 مليار من قبل صندوق النقد الدولي. وتبلغ نسبة الفائدة على هذا القرض نحو 5,2%، وخفضت إلى 4,2% وبفترة سداد تدوم سبع سنوات ونصف مع اشتراط القيام بتقشف يخضع لشروط القرض⁴. على إثر ذلك قامت الحكومة اليونانية بخفض الأجور

1 بوالكور نورالدين، "أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول"، ورقة، مجلة الباحث، عدد13، 2013، ص59، على الموقع: (<http://rcweb.luedld.net/rc13/A1306.pdf>).

2 نفس المرجع، ص60.

3 قامت الحكومة اليونانية بإصدار سندات بالعملة الأجنبية وقدمتها للمستثمرين الأجانب كضمان مقابل أموالهم التي منحت للبنوك اليونانية. وهذا الإجراء هو شكل من أشكال الاقتراض، وعلى الحكومة أن تقي بديونها لمقرضيه من المستثمرين الأجانب، وهي الديون المقومة في شكل سندات. ويجب أن يكون لها هيكل تدفقات نقدية من العملة الأجنبية كي تتمكن من ذلك في غضون المدة المحددة والمتفق عليها. وهو ما عجزت الحكومة اليونانية عن القيام به فدخلت في أزمة ديون سيادية (تسمى سيادية لأن لها علاقة بسيادة الدولة).

نفس المرجع، ص461.

والنفقات العامة وتجميد رواتب الموظفين الحكوميين، وتقليص مكافآت العمل وغيرها من الإجراءات التي أثارَت سخط وغضب المواطنين وقلقهم. وعجزت الحكومة عن إيجاد أية حلول ترضي بها مواطنيها ولا تغضب من خلالها مقرضيها.

من خلال هذا العرض للأزمة اليونانية يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي لم يقدِّم بحسابات دقيقة وعقلانية عند صياغته لشروط الانضمام والعضوية فيه، ولم يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل الدول الأعضاء. كما أنه لجأ إلى تبني سياسة الاحتواء عن طريق التوسيع والضم بمؤسسات هشة لا يمكن لها خدمة مصالح كل الشركاء وليس بإمكانها الاستجابة لكل الأزمات، وهو ما قالت به فرنسا عندما أصرت على تطبيق التعميق وإعادة هيكلة الأجهزة قبل اللجوء إلى التوسيع. فالاتحاد الأوروبي مجبر اليوم على إعادة النظر في سياساته وإيجاد حلول سريعة وإلا فقد أعضائه الواحد تلو الآخر. لأن الحلول بالنسبة لليونان وغيرها من الأعضاء هي خيار بين التضحية بمصالح مواطنيها والبقاء في الاتحاد الأوروبي، وبين التوجه إلى تحقيق المصالح القومية بالآليات اللازمة لضمان أمن مواطنيها ولو على حساب الوحدة الأوروبية وهو الحل الأقرب على العقلانية.

المبحث الثاني: الأمن الأوروبي بين إشكالية البحث عن شرعية للسياسة الأمنية

والخارجية المشتركة وتوسيع دور حلف الناتو

كان توسيع مجال الاتحاد الأوروبي إلى دول شمال وشرق أوروبا توسيعاً لمجال البحث عن الاستقرار والأمن بحدود جديدة تجاوزت مناطق الاضطرابات الاقتصادية والسياسية وأحيانا العسكرية. فرغم أن عملية التوسيع كانت حقيقية ومطلوبة، إلا أنها زادت من احتمالات دخول أوروبا في متاهات عدم الاستقرار، لتزداد معها مساعي القادة الأوروبيين للتوفيق بين دول أوروبا الغربية والشرقية، وانجاز بناء أوروبا آمنة بحدود مستقرة وفي عالم أفضل.

وكما أحدثت عملية التوسيع انشقاqa بين القادة في الاتحاد الأوروبي حول أولوية التعميق أو التوسيع، فقد مثلت معاهدة ماستريخت اختلافاً آخر للآراء بين القائلين بدور الاتفاقية في دفع عجلة الوحدة الأوروبية وإقامة سياسة أمنية موحدة، وبين المؤكدين على عجز الاتحاد الأوروبي عن تجاوز مشاكله الداخلية ولعب دوره على المسرح الدولي والمشاركة في إدارة واتخاذ القرارات العالمية، وما الإعلان عن إنشاء السياسة الخارجية والأمنية المشتركة إلا مجرد حبر على ورق، وأن مشاكل الأمن بالنسبة للاتحاد لا يمكن الاتفاق بشأنها. وقد اتضح المأزق الأمني لأوروبا وبصورة أكثر بعد الحرب على العراق سنة 2003م والتي أكدت ضعف بنية الأمن والدفاع المشترك للاتحاد، وكذا عجزه عن تحمل مسؤولياته.

فما هو شكل البيئة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي بعد معاهدة ماستريخت، وكيف ستكون معمارية السياسة الأمنية المشتركة والتي من المفروض أن تجعل من الاتحاد مجموعة للأمن والوقاية من الأزمات؟

هل ستكون هذه السياسة بآلياتها واستراتيجياتها فعالة وقادرة على موازنة دور حلف الأطلسي بعد توسيعه واتساع مجال عمله؟

هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث من خلال بحث إستراتيجية الأمن الأوروبي وأهمية شرعية السياسة الأوروبية للأمن المشترك، ثم مراجعة مراحل هذه السياسة من جهة وأسباب الإبقاء على دور حلف الناتو كمنظومة دفاعية وتحليل علاقة ذلك بدوائر الأمن الأوروبي من جهة أخرى.

المطلب الأول: السياسة الأمنية والخارجية الأوروبية الموحدة والبحث عن الشرعية

ارتبطت حدود الأمن الأوروبي بحدود التعريف الذي قدمه القادة الأوروبيون لطبيعة التهديدات على أمن المواطن الأوروبي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وكذلك تعريفهم لدور مؤسسات وهايكل الاتحاد منذ نشأته وتحديد وسائل وآليات العمل المشترك لمواجهة القوة الأمريكية، ولعب الاتحاد لدوره في معالجة المسائل الأمنية في النظام الدولي باستعمال الوسائل الضرورية والمتباينة بين القوة العسكرية والقوة المدنية.

الفرع الأول: الدفاع والأمن الأوروبي منذ اتفاق الوحدة الأوروبية

شكلت اتفاقية ماستريخت حجر الزاوية لإعادة النظر في المظاهر الأمنية للاتحاد الأوروبي بعيدا عن المظلة الأطلسية والوصاية الأمريكية. فمع بداية التفاوض حول الوحدة النقدية والاقتصادية وتوحيد السوق تجلت ضرورة وضع وحدة سياسية فعالة وبمبادئ أكثر شرعية والتنسيق لإرساء الاستقرار في أوروبا الوسطى والشرقية من جانب، ثم بناء شراكة مع الجارتين روسيا وتركيا وغيرهما من جانب آخر. وكذلك توجيه العلاقات مع حلف الأطلسي وتحديد سياسة مشتركة للاتحاد تجاه منطقة البلقان وفي المتوسط وقضايا الشرق الأوسط.

أولا: معضلة البحث عن سياسة أمنية مشتركة

بعد لقاء دبلن لقادة الاتحاد الأوروبي في الخامس والعشرون من شهر جوان سنة 1990م لمناقشة مبادئ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (PESC)¹ وضرورة إدراجها في اتفاق الاتحاد الأوروبي، كان اجتماع المجلس الأوروبي في الرابع والخامس من شهر سبتمبر من نفس السنة في روما لدراسة قضايا الأمن والسياسة الخارجية المشتركة، وكذا مسألة مراقبة تصدير السلاح ونزع السلاح، وعمليات حفظ السلام والتعاون في مجال عدم انتشار الأسلحة لأجل الصالح العام.

في شهر فيفري من العام 1991م اقترح الزوج فرنسا-ألمانيا مبادرة حول السياسة الخارجية والأمن والدفاع تقضي بضرورة دمج اتحاد أوروبا الغربية² وجعله أساسا لبناء الدفاع الأوروبي ووسيلة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي مع ضرورة تحديد مهام كل جهاز. وأثناء احتفالات

1PESC: La Politique Etrangère et de Sécurité Commune. In REMACLE (Erik), « L'émergence de l'union Européenne comme pole stratégique, *Revue Mémento Défense Désarmement*, Bruxelles, GRIP, n° 168-171, 1992, p101, in ([http :www.mementodefense-désarmement.net](http://www.mementodefense-désarmement.net)).

2Union de l'Europe de l'Ouest (UEO).

الحلف الأطلسي في روما في الحادي عشر من أكتوبر سنة 1991م جاء الإعلان المشترك لحكومتى الدولتين الفرنسية والألمانية ليؤكد فيه الزوج على الحق في إقامة هوية أوروبية مستقلة وتقوية سياسة دفاعية مشتركة¹، وتم بعدها الاتفاق على تشكيل فيلق أوروبي يتولى القيام بدور عسكري للاتحاد. وفعلا أعلن رسميا كل من الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" والمستشار الألماني "هلموث كول" عن إنشاء "الأوروكور" في قمة "لاروشال" بين الواحد والثاني والعشرين من شهر ماي سنة 1992م وكان مفتوح العضوية لكل أعضاء الاتحاد، ومع بداية جويلية سنة 1992م تم تنصيب قيادة للأركان مؤقتة لمتابعة إتمام إنشاء الفيلق في ستراسبورغ².

لكن المشروع اعترضته العديد من العقبات بسبب تباين مواقف القادة الأوروبيين والدوافع الحاكمة لمصالح الأطراف المعنية³، والتي أكدت على أن تحول الإتحاد الأوروبي إلى فاعل خارجي بسياسة أمنية وهوية مشتركة هو أمر يصعب تحقيقه. مع ذلك ظل التأكيد على أهمية تفعيل دور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة الذي تناولته اتفاقية ماستريخت في السابع من فيفري من العام 1992م واعتبرت فيه أن السياسة الأوروبية للأمن المشترك هي مرجع قانوني للدفاع والأمن الأوروبيين رغم عدم تمتعها بالشخصية القانونية⁴. وحددت الفقرة الخامسة من معاهدة ماستريخت أن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هي نموذج تعاوني لما بين الحكومات محاط بإطار سياسي ودون شخصية قانونية⁵. هذا ما يؤكد عدم إلزامية هذه السياسة رغم كونها خطوة عقلانية (عقلانية الفواعل منفردة) لمرافقة تطور الإتحاد الأوروبي، كونها تستند إلى آراء ومساعدات الحلف الأطلسي من جهة، وتقلل من دور الإتحاد الأوروبي على الساحة الدولية وتعرقل برامجه ومشاريعه من جهة أخرى. وبالتالي التأكيد على عجزه على تحمل مسؤولياته العسكرية التي اتضحت أكثر مع تكرر الأزمات في أوروبا بدءا بالوضع

1 HANS (Stark), « France-Allemagne : entente et mésententes », in **Politique Etrangère**, n° :04, vol : 58 ,93-1994, p990.

2FONTAINE (Pascal), **L'Union Européenne**, Paris, Editions le seuil, 1994, pp171, 172.

3 دوافع الدول الأوروبية لدعم مسألة الهوية الأمنية المستقلة كانت متباينة: فألمانيا ورغم دعمها لفكرة دفاع أوروبي مشترك إلا أنها وعلى عكس فرنسا أكدت على أهمية دور الحلف الأطلسي، وأن قيام سياسة أمنية للاتحاد لا يمكن أن تكون بعيدة عن المبادئ الموحد للأوروبيين والأمريكيين معا.

4 كانت هناك مبادرة ثانية لدعم مؤسسات الإتحاد الأوروبي الأمنية عن طريق إنشاء منظمة التعاون في مجال السلاح والتي عرفت بـ OCCAR (Organisme Conjoint de Cooperation en matière d'Armement) وهي هيئة تابعة للتعاون في مجال السلاح اقترحتها كل من فرنسا وألمانيا ووقعتها معهما الأراضي المنخفضة، وبلجيكا وإيطاليا في نوفمبر 1996م، وعدلت في 1998م غير أنها لا تتمتع بصيغة الإلزام.

5 VERLOUISE (Pierre), **Géopolitique de l'Europe, l'union européenne élargie a-t-elle les moyens de la puissance**, Ellipes Edition Marketing, 2005, p109.

في البوسنة فألبانيا ثم كوسوفو، وصولاً إلى الأزمة في أوكرانيا وما قد يليها من توترات على المسرح الأوروبي¹.

ثانياً: الهوية الأوروبية للأمن والدفاع (IESD)²

رغم كل السلبات في معاهدة "ماستريخت" فقد كان الإعلان عن هوية أوروبية للأمن والدفاع والتأكيد على ضرورة إدراجها في إطار الحلف الأطلسي من النجاحات التي حققتها الاتحاد الأوروبي. وذلك من خلال محاولات تفعيل دور اتحاد أوروبا الغربية (UEO) كأهم مؤسسة لتحقيق الدفاع الأوروبي ولو بصفة جزئية. وقد منح الإقرار بالهوية الأوروبية الذي تبناه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في برلين من العام 1996م وزناً مهماً لعملية اتخاذ القرارات داخل الحلف الأطلسي بالنسبة للشركاء الأوروبيين من خلال دعم دور اتحاد أوروبا الغربية في القيام بمهامه³ تحت إشراف قيادة أركان الحلف الأطلسي وباعتماد على معداته اللوجستية.

وتحددت عناصر الهوية الأوروبية للأمن والدفاع في قمة مدريد سنة 1998م من خلال المهام الأساسية الآتية⁴:

- الدعم الكلي من قبل حلف الأطلسي عبر تمكين اتحاد أوروبا الغربية من استخدام الوسائل اللوجستية للحلف في إطار إنجاز مهامه.
- دعم حلف الأطلسي لكل العمليات التي يقودها اتحاد أوروبا الغربية.
- خلق قوات للعمل تحت الإدارة الإستراتيجية للاتحاد أوروبا الغربية.
- دعم التفاهم والتشاور لسير العمليات.
- الاعتماد على الشفافية في إدارة الأزمات.
- دعم مؤسسات التعاون بين الطرفين وإشراك اتحاد أوروبا الغربية في مخططات الدفاع للحلف. لكن هل يمكن فعلاً تنسيق العمل بين الحلف الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية في إطار هوية أوروبية للأمن والدفاع المستقل للاتحاد الأوروبي، خاصة مع ضعف القدرات الأوروبية وهشاشتها؟

1 TSOHATZOPOLILOS (Apostolos), « Le défi de l'UEO », in *Revue de l'OTAN*, N°2 Eté 1998 - Volume 46, p5.

2 IESD: Identité Européenne de Sécurité et de Défense.

3 MARIADÉ PIUG (Louis), « L'identité européenne de sécurité et de défense au sein de l'OTAN », in *Revue l'OTAN*, N°2 Eté 1998 - Volume 46, p6.

4 Ibid, p7.

الإجابة على السؤال تحتل النفي أكثر من التأكيد، لأنه ورغم إدعاء الحلف الأطلسي بان معادلة الهوية الأوروبية للأمن والدفاع هي فرصة لتكوين دفاع أوروبي مستقل ومشترك وهذا من وجهة نظر أمريكية، وأن ذلك هو خطوة لإتمام إنهاء التكامل الأوروبي (رؤية أوروبية). إلا أنه لا يمكننا تصور تنازل الولايات المتحدة عن محاولتها في تزعم إدارة المسائل الأمنية في أوروبا وفي العالم ككل. كما أن مستجدات الوضع في الاتحاد الأوروبي وحوله في العالم تؤكد أهمية تقوية الاتحاد لمؤسساته الأمنية وكل هياكله وفق عوامل ثقافية وحضارية تتماشى والمصالح الحيوية المشتركة لأعضائه وتساعد على توحيد القرارات ودعم الإدارة المشتركة والرشيده. فالأمر ليس مجرد رغبة بقدر ما هو واقع يتطلب دمج الجهود كي تكون شاملة وفعالة¹.

ثالثاً: إعلان سان ماولو ومسألة الأمن والدفاع الأوروبية

لقد كان الإعلان الفرنسي الألماني في قمة "سان ماولو" في الرابع من ديسمبر سنة 1998م الانطلاقة الفعلية للسياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد. وأكد الإعلان على أهمية تفعيل اتفاقية أمستردام² وإنجاح أهدافها في الحصول على القدرات الكافية للعمل المستقل مدعومة بقوات عسكرية فعالة تُستخدم للرد وسير العمليات الدولية. كذلك دعم التضامن داخل الاتحاد الأوروبي لموازنة دور حلف الأطلسي كمرجع للدفاع الجماعي.

وجاء في المادة الثالثة³ من الإعلان أنه "ولتمكين الاتحاد الأوروبي من اتخاذ قراراته ودعم عملياته العسكرية في حال عدم تدخل الحلف الأطلسي، يجب أن يضطلع الاتحاد الأوروبي ببنى ملائمة وقدرات مساعدة على تقدير وإدارة المواقف. وكذلك الحصول على مصادر للمعلوماتية والقدرة على التخطيط الاستراتيجي بالاعتماد على جيش قوي على المواجهة والرد السريع على الأخطار الجديدة والمنافسة القوية".

1 GORDON (Philip H), « Europe's Uncommon Foreign Policy », in **International Security**, vol: 22, n°:03, 1997-98, p82.

2 معاهدة أمستردام أنت كتعديل لمعاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدات المنشئة للجماعة الأوروبية، وعدد من المراسيم الأخرى. وتم توقيعها في الثاني من أكتوبر 1997 م، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من ماي 1999 م. وأدخلت المعاهدة تغييرات كبيرة في معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تم توقيعها في ماسترخت في عام 1992 م، مؤكدة على ضرورة زيادة التركيز على المواطنة وحقوق الأفراد وعلى المزيد من الديمقراطية في شكل زيادة سلطات البرلمان الأوروبي. وكذا تشكيل طرح جديد عن العمالة وتحقيق الحريات الاجتماعية والاهتمام بأمور الأمن والعدالة. وستكون نقطة البداية لتحقيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتحقيق الإصلاح في المؤسسات العامة للتحضير لتوسعتها.

3 SOIN (Robert), op.cit, pp130, 131.

وتجدر الإشارة هنا أنه ورغم دعم المملكة البريطانية للطرح الفرنسي في "سان ماولو" إلا أن ذلك لم يبلغ إصرارها على الإبقاء على أهمية ودور حلف الأطلسي، ولكنها أرادت منه التأكيد على ضرورة تحمل الاتحاد لمسؤولياته وخاصة في منطقة المتوسط عبر لعب الدور الدبلوماسي المنوط به ودعم مصالح الأطراف في المنطقة. لاسيما وأن أزمة كوسوفو أظهرت مدى افتقار الاتحاد للوسيلة الدبلوماسية في إدارة الأزمات¹.

مع تسارع الأحداث ودعما لما جاء في "سان ماولو" أعلن المجلس الأوروبي في جوان سنة 1999م بكولون عن تعيين سيدا للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (Monsieur PESC)، وعُين السكرتير العام سابقا للحلف الأطلسي "خافيير سولانا"² كأول مسئول عن هذه السياسة وذلك بالنظر إلى خبرته ودوره في الحلف.

تعيين الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة كمنصب استحدثته قمة أمستردام من قبل رافقه إنشاء لجنة السياسة والأمن وبموظفين رسميين بدرجة سفير من أعضاء الاتحاد الأوروبي. كما تم إنشاء كيان عسكري للاتحاد وظيفته تقديم النصح العسكري والتوصيات للمجلس الأوروبي فيما يتعلق بمسائل الأمن، تساعده خلية للتخطيط العسكري توضع بالاتفاق بين الدول الكبرى في الاتحاد وهي بريطانيا، وفرنسا وألمانيا³.

بعد قمة "فيرا" لسنة 2000م والتي قامت بإنجاز أجهزة للشرطة والحماية المدنية والإدارة المدنية ودولة القانون للاتحاد الأوروبي، وُقعت اتفاقية نيس في السادس والعشرين من شهر فيفري عام 2001م بعد أن نوقشت مبادئها في ديسمبر عام 2000م ودخلت حيز النفاذ في فيفري 2003م. ولقد تناولت الاتفاقية النقاط العالقة حول مسألة الدفاع والأمن، وتم تبني إنشاء ثلاث بنى هيكلية داخل السياسة الأمنية والدفاعية⁴:

1- لجنة السياسة والأمن (COPS)⁵ وأعضاؤها هم ممثلون دائمون عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

1 GAUTIER (Louis), « L'Europe de défense au portant », in **Politique Etrangère**, 2/1999, p 238.

2 MUELEOD (Alex), « La nouvelle politique de sécurité et de défense européenne », Point de mire, vol 3, n° 01, janvier 2002, in (<http://www.er.uqam.ca/nobel/cepes>).

3 حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص 630.

4 ESPER (Philippe) et DE BOISSIEU (Christian), et al, op.cit, p 209.

5 COPS : Le Comité Politique et de Sécurité.

- 2- اللجنة العسكرية للاتحاد¹ (CMUE): ومهمتها إبداء الرأي وتقديم القدرات العسكرية الضرورية لقيادة الأركان لإنجاز عملياتها وتتكون من قيادة الأركان للجيش الأوروبية.
- 3- قيادة الأركان للاتحاد الأوروبي² (EMUE): وتوكل لها مهام تقديم الاستشارات والتخطيط لمهام بترسبورغ.

رابعاً: معاهدة برشلونة

متابعة لمسار التخطيط لوضع إستراتيجية أمنية أوروبية تم التوقيع على معاهدة برشلونة التي اعتبرها عديد المحللين من أهم إنجازات الاتحاد الأوروبي لما احتوته من إصلاحات مؤسساتية وهيكلية. حيث جاءت المعاهدة على اثر فشل مشروع الدستور الأوروبي³ الذي بدا البحث فيه من قبل مجموعة من الدارسين والمسؤولين القدامى في السلطة عام 2001م بهدف إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وجعلها أكثر فاعلية. ولكن الدستور رُفض بعد التصويت بالرفض للشعبين الفرنسي والهولندي سنة 2005م بسبب ما قد يسببه اعتماد المشروع من فقدان الدول الأعضاء لسيادتها قانونياً وسياسياً.

وفي شهر أكتوبر من العام 2007م وبعد العديد من التعديلات تم إقرار النسخة النهائية لاتفاقية برشلونة. وبداية من ديسمبر من نفس السنة توالى التصديق عليها من قبل الأعضاء في الاتحاد الأوروبي رغم بعض التحفظات والشروط التي اعتمدها بعض الدول. كالشرط الذي وضعته جمهورية التشيك لحصولها على ضمانات بعدم تطبيق بعض القوانين الخاصة بحقوق الملكية على مواطنيها

1 CMUE: Le Comité Militaire de l'Union Européenne.

2 EMUE: L'Etat-Major de l'Union Européenne.

3 كانت الخلافات العامة داخل الاتحاد الأوروبي سبباً في عدم التوصل إلي اتفاق حول مشروع الدستور الأوروبي، ولكن الأسباب المباشرة والملحة كانت أساساً أسلوب التصويت الذي وجدت فيه الدول متوسطة الحجم مثل إسبانيا وبولندا إجحافاً لحقوقه. حيث أنه لن يكون لها نفس الحق مثل الدول الكبرى كألمانيا وفرنسا وبريطانيا، لذلك تمسكت كل من إسبانيا وبولندا باتفاق نيس لعام 2000م والذي أعطي الدول متوسطة الحجم 27 صوتاً مقابل 29 للدول الكبرى. ولكن الدستور الجديد استبعد هذا الاتفاق وفضلت كل من فرنسا وألمانيا أسلوب الأغلبية المزدوجة، أي أصوات 50% من الدول التي تمثل 60% من السكان الأوروبيين وأكدتا أن هذا الأسلوب يُعد أكثر فاعلية في اتخاذ القرارات، وفي نفس الوقت يعطي الدول الصغيرة الفرصة لكي تتحالف معاً لكي تحصل على الأغلبية.

وفي عاشر استفتاء فرنسي كان الثاني من نوعه فيما يخص الشأن الأوروبي، أبد الفرنسيون وبغالبية 54% رفضهم للدستور الأوروبي الذي عكف رئيسهم الأسبق والقيادي الأوروبي "فاليري جيسكار ديستان" على إعداده في خمسمائة صفحة. وبعد مُضي ثلاثة أيام على الـ "لا" الفرنسية أعلن الهولنديون كذلك رفضهم للدستور الأوروبي ولكن بنسبة رفض أعلى وصلت إلى 63%، لأنه يمثل عقيدة لبرالية جديدة ستحول وظائف الدولة الضرورية إلى وظائف أمنية تخضع كل السياسات الاجتماعية و البيئية إلى قانون السوق وينتزع من خلالها القادة الحقوق الجماعية، والاجتماعية التي تنظم التضامن في مجتمع الحريات، وينكر القيم التي تأسست عليها أوروبا وولدت فيها لتكون قوة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وهذا هربا وتخوفا من مطالبة المواطنين الألمان الذين تم طردهم من أراضيها خلال الحرب العالمية الثانية باسترجاع ممتلكاتهم.

وفي الفاتح من ديسمبر من العام 2009م دخلت المعاهدة حيز التنفيذ وهي وكما قال في نفس اليوم "فاليري جيسكار دستانين" واضع مشروع الدستور الأوروبي أنها "تُمثّل المعاهدة المؤسساتية التي منحت القارة الأوروبية أول شكل مؤسساتي متكامل، وإذا كانت معاهدة روما لعام 1957م قد أنشأت السوق الأوروبية المشتركة ومعاهدة ماستريخت قد تبنت العملة الموحدة، فإن لشبونة قد وضعت آلية لتفعيل وتسهيل عمل الاتحاد: رئاسة وبرلمانا ومفوضية ومواطننا"¹. وقد تناولت معاهدة برشلونة نقاط عدة أهمها: ²

- إقامة اتحاد أوروبي أكثر ديمقراطية وشفافية من خلال تعزيز دور البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية في التأثير على اتخاذ القرارات ومراقبتها، وتأكيد إعطاء المواطنين حيزا أكبر للحركة وإسماع صوتهم. مع تحديد واضح وأقل غموضا من السابق للصلاحيات التي تضطلع بها البرلمانات الوطنية وتلك التي تتجز في السياق الاتحادي. كما تسمح المعاهدة للدول الأعضاء بحق الانسحاب من الاتحاد صراحة وهذا لم يكن موجودا من قبل في المعاهدات السابقة.

- استحداث منصب رئيس المجلس الأوروبي الذي ينتخب لمدة سنتين ونصف مع ضرورة إعادة النظر في هيكله البرلمان الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي بما يتماشى ومتطلبات الوضع.

- بناء أوروبا أكثر فعالية في اتخاذ القرارات من خلال قواعد حديثة للتصويت عوضا عن قاعدة الإجماع التي كانت تُفشل عملية اتخاذ القرار وتعيق عمل البرلمان.

- تعميق النظر في مجال الدفاع عن الحقوق والقيم الديمقراطية الأوروبية وعن الحرية والتضامن والأمن بالدرجة الأولى. وهي القيم التي أسس عليها الاتحاد الأوروبي، وكانت مرجعية لكل دوله في دفع عملية التوحيد والسعي لتحقيق الاندماج والتكامل الأوروبي.

1 عفيف رزق، الاتحاد الأوروبي من معاهدة روما إلى معاهدة برشلونة، جريدة المستقبل، لبنان الأحد 20 كانون الأول، العدد

3516، ص11، على الموقع: (<http://www.almustaqbal.com/>).

2 محمد أمين الميداني، "تعزيز الوحدة الأوروبية باتفاقية لشبونة"، مركز آفاق للدراسات والبحوث، على الموقع:

(<http://aafaqcenter.com/post/50>)، حرر في 2010/05/22.

- توحيد جميع الإدارات والأجهزة التي تُعنى بالسياسة الخارجية للاتحاد ووضعها تحت إشراف ممثل أعلى للشؤون الخارجية يشغل في الوقت نفسه نائب رئيس المفوضية الأوروبية مما يعطيه وزنا ومصداقية أكبر.

رغم هذه الايجابيات التي أقرتها معاهدة "برشلونة" إلا أنه لا يمكن إهمال سلبياتها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بمسألة التمثيل والديمقراطية. فلا يمكن فعليا القول بدمقرطة الاتحاد الأوروبي بسكانه الثماني والعشرين مع اختلافهم، واختلاف إدراكات صناع القرار بداخله، لا سيما وأنهم ليسوا منتخبيين مباشرة من قبل الشعوب ولكن يتم تعيينهم وفقا لحسابات وتصورات تخدم مصالح القوى الفاعلة. كما أن مواد المعاهدة لم تكن واضحة بالنسبة للشعوب، وربما هذا ما يعزز سبب الرفض الايرلندي والفرنسي. وهي ومع ما قدمته في مجال الدفاع والسياسة الخارجية، إلا أنها تظل خطوات محتشمة وغير ذات أهمية بالنظر إلى حجم التطورات والأحداث في أوروبا ومنها الأزمة المالية لسنة 2008م والتي أثرت على بعض الأطراف.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأوروبية (ESS) ¹

ظلت المساعي الأوروبية المتجددة لتجهيز البيت الأوروبي وبأحسن آليات للدفاع والأمن نشطة حيث أنه ابتداء من شهر ماي سنة 2003 م بدأ العمل لتطوير مفهوم الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ليعلن عنها رسميا المجلس الأوروبي أثناء اجتماعه في العشرين من شهر جوان من نفس السنة تحت شعار "أوروبا آمنة في عالم أفضل". وتم تبني هذه الإستراتيجية على أساس: "أن أوروبا أصبحت فاعلا عالميا، لهذا السبب يجب أن تكون قادرة على مواجهة مشاكل العالم (...). فالطموح قوي ولكن الرهان أقوى وهو تقوية فعالة النظام المتعدد وبناء الأمن في محيطها"².

أولا: أهداف الإستراتيجية الأمنية الأوروبية

لقد وضعت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية سلسلة من الدراسات حول التهديدات العالمية بدءا بالهجرة غير الشرعية وتهديداتها على المجتمع الأوروبي، فالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل³

1 ESS: European Security Strategy

2 SOLONA (Javier), « Une Europe sure dans un monde meilleur, stratégie européenne de sécurité», in synthèse de la législation de l'UE, Europa, Bruxelles, le 12 Décembre 2003, in (<http://consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIFR.pdf>).

3 في شهر جوان من سنة 2003 م أعلن الاتحاد الأوروبي أن انتشار أسلحة الدمار الشامل هو التهديد الأهم على أمنه، لكن في شهر ديسمبر 2003 م استخدم عبارة " من المحتمل أن يكون انتشار أسلحة الدمار الشامل التهديد الأهم بالنسبة للأمن". ويُعتبر

والنزاعات الإقليمية وظهور الدول الفاشلة أو الآيلة للفشل، وكذلك الدول المارقة والجريمة المنظمة. وهي أخطر أنواع التهديدات بالنسبة لأمن أوروبا وأكثرها انتشارا في البلقان والشرق الأوسط وآسيا وفي إفريقيا¹. وهي التهديدات التي تتطلب في كل مرة إيجاد وتوفير الآليات اللازمة لتقليص تأثيراتها.

كما حددت هذه الإستراتيجية ملفا للمحيط الأمني لأوروبا والتداخل بين المظاهر الداخلية والخارجية للأمن والسعي لتحقيق الأهداف الرئيسية الثلاث الآتية:²

الهدف الأول: المواجهة الفعالة لكل الأخطار وهذا باستخدام كل الآليات والمزج بين الحوار السياسي والضغطات الدبلوماسية والإجراءات المحفزة. كذلك وضع ميكانزمات فعالة للمراقبة وتوظيف الوسائل الاقتصادية والمالية والعسكرية والمدينة الضرورية.

الهدف الثاني: بناء الأمن في الجوار الأوروبي لأن الاتحاد الأوروبي يتأثر وبشكل مباشر أو غير مباشر بالأزمات على حدوده ومن مصلحته إقامة نظاما للرشادة، وبخاصة على حدوده الشرقية والمتوسطة الغربية. لأن استقرار ورفاه الجيران الجدد أو القدامى للاتحاد هو وسيلة لتقوية أمنه الداخلي.

الهدف الثالث: تقوية فعالية التعددية عبر التعاون، فليس بإمكان دولة منفردة اليوم -وكما جاء على لسان "خافيير سولانا"- الممثل السامي للسياسة والأمن الأوروبي مواجهة المشاكل المتعددة. وعليه يجب تقوية مبادئ الأمم المتحدة³، لأن وجود مؤسسة عالمية قوية وبهياكل متعددة يساعد أكثر على تطبيق دولة القانون واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

مع هذه الأهداف تبقى الإستراتيجية الأمنية الأوروبية حلقة من حلقات مساعي الاتحاد الأوروبي لتجسيد سياسة أمنية أوروبية مشتركة على أرض الواقع. ورغم أهمية هذه الإستراتيجية إلا أنها تبقى حلقة ضعيفة بالنظر إلى حجم القدرات والإمكانات الأوروبية، وبالنظر إلى قيم ومصالح الأطراف وتضاربها مع المصالح القومية من جهة، ثم احترام النظام الدولي بالتنسيق مع الولايات المتحدة

اختيار وصف محتمل دليلا على محاولة الاتحاد الأوروبي تجنب الخطأ الذي وقعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في تقديرها خطر امتلاك العراق للسلح النووي.

1 TORBIORN (Kjell M), *L'Europe face à son destin*, Paris, éditions Economica, 2005, p254.

2 VERLUISE .P, op.cit., pp 115,116.

3 حاول "سولانا" جلب الانتباه للتجاوزات الأمريكية فيما يتعلق بالحرب على العراق وإهمالها لقرارات الأمم المتحدة.

الأمريكية وحلف الأطلسي وروسيا، وكل الشركاء والمنظمات المتعددة الإقليمية لمن جهة أخرى. وفي إطار المساعي الأوروبية لتحقيق الأمن وضمانه دُعمت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية بجهاز ذي طابع عسكري. حيث أنه أثناء انعقاد المجلس غير الرسمي لوزراء دفاع كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال والأراضي المنخفضة، تم اقتراح تشكيل قوة للجيش الأوروبي بثلاثة آلاف رجل وامرأة، وهي قوة عسكرية ومدنية يمكنها أن تتدخل في الخارج.²

كما تم إنشاء الوكالة الأوروبية للدفاع (ADE)³ سنة 2004 م، وهي جهاز تقني غير سياسي مهمته تطوير حيازة التجهيزات العسكرية اللازمة للدفاع وتشكيل وحدة للعمل على التخطيط بالتعاون مع حلف الأطلسي⁴. ويبقى هذا الجهاز غير ذا فعالية كونه لا يتمتع بميزانية كافية لإنجاز مهامه خاصة مع تقلص ميزانية الدفاع الأوروبية⁵ والافتقار إلى التنسيق بين دول الاتحاد في مجال البحث التكنولوجي وتبادل المعلومات في المجال الأمني ككل⁶.

ثانيا: سياسة الجوار الأوروبي

على هامش الإعلان عن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تم في الحادي عشر من مارس 2003 م تبني سياسة موازية لأوروبا موسعة بجوار جديد للعلاقات على حدودها، ولقد دعم المجلس الأوروبي لتيسالونيك هذه المبادرة وشجعها⁷. ففي الثاني عشر من شهر ماي سنة 2004 م وبعد الانضمام المتتالي لدول أوروبا الشرقية تم الإعلان عن سياسة الجوار الأوروبي بالأهداف الآتية⁸:

- إنجاز تقارير عن البلدان في حدود الجوار الأوروبي، وإعطاء تحليلا واقعيًا للإصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسسية. وإلقاء الضوء على ترتيب المناطق التي قد يتم تنفيذ خطط العمل

1 GLASUIS (Marlie) and KALDR (Mary), **A Human Security Doctrine for Europe: Project, Principles, Particularities**, New York, edited by Rouledge, 2006, p17.

2 SANTOPINTO (Federico), « PESD : des capacités politiques ? », in ADAM (Bernard) et Al, **Europe, puissance tranquille ? Rôle et identité sur la scène mondiale**, Bruxelles, Editions Complexe, p119.

3 ADE: Agence de Défense Européenne. In Site officiel de l'Union Européenne : <http://www.edu.europa.eu/baccleground.html>

4 TORBIORN (Kjell M), op.cit, p 255.

5 تراجع الإنفاق على الدفاع لدول الاتحاد الأوروبي خلال فترة التسعينات إلى متوسط يقل على 2 % من الناتج القومي الإجمالي ورغم التزام الدول بتعزيز نفقاتها الدفاعية إلا أن الأمر بقي جد محتشم ودون أهمية.

6 SMITH (Julianne), « La PESD, vu de Washington », in ADAM (Bernard) et Al, op.cit., p142.

7 VERLUISE .P, op.cit., p118.

8 بال دوناي، "الأمن الأوروبي-أطلسي والمؤسسات"، في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي 2006**، نوفمبر 2006، ص121.

الثنائي معها، من خلال مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتنظيمية وأشكال مختلفة من التعاون في مجال العدالة والحريات والأمن.

- تم تحديد طريقة لنقل الاستقرار إلى السكان الجدد في البيت الأوروبي وتحقيق الأمن والرفاه للوقاية من ظهور اختلال على خطوط حدود الاتحاد الجديدة، ومنع الجيران الأوروبيين فرصا للمشاركة في النشاطات المختلفة للاتحاد عبر التعاون الضيق على مستوى الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية وفي مجال الأمن¹.

واعتبر بعض المحللين أن محاولة الاتحاد الأوروبي لتحسين حدوده بهذه السياسة هو نموذج لجدار برلين ولكنه جدار من المال. وسيؤدي هذا الجدار بالضرورة إلى تقسيم جديد بين الأغنياء والفقراء وبين الأقوياء والضعفاء وقد يكون سببا آخر في اللأ استقرار. وكلما زادت شساعة هذا الجدار كلما زادت التهديدات على الأمن الاقتصادي والسياسي وكذا الديموغرافي للاتحاد الأوروبي.

ويوضح الجدول (2) المناطق المعنية بسياسة الجوار التي قدمت لها برامج على فترات زمنية تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. وهي برامج حول مسائل الحريات والعدالة وحقوق الإنسان، ومنها حقوق الأقليات وإرساء الرشادة في إطار آليات للحوار والشراكة تمثلت في²:

- الحوار السياسي: ويتضمن مواجهة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ودعم إدارة الأزمات الإقليمية. وهو ما حدث عندما وافق مجلس الاتحاد في الواحد والثلاثين من شهر جانفي سنة 2013 م على إرسال بعثة مدنية جديدة للأمن والدفاع المشترك لتعزيز القدرات المتعلقة بإدارة الأزمة في الحدود الليبية. وهذا بعد إعلان "كاترين أشتون" (الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية) أن وجود بعثة مدنية لتعزيز القدرات الليبية في مجال أمن وإدارة الحدود ليست مهمة بالنسبة لليبيا فحسب ولكنها مهمة وضرورية بالنسبة للمنطقة بأسرها³.

- الحوار الاقتصادي والاجتماعي: وتناول دعم سياسة التطور الاقتصادي والاجتماعي ومحاولات التقرب من الدول المعنية بالسياسة وإعطائها الشرعية عبر محاولة إرساء قواعد قوانين الجماعة. وكذلك التقرب من بعض البرامج التعليمية للاتحاد الأوروبي والتقارب في بعض المجالات

1 TOCCIN, « Does the ENP Respond to the EU's Post-Enlargement Challenges », in **International Spectator**, Italy, vol 40, n°01 (January, March 2005), p25.

2 VERLUISE .P, op.cit., p123.

3 مركز معلومات الجوار الأوروبي، " الاتحاد الأوروبي يستعد لدعم إدارة الحدود في ليبيا "، على الموقع: (<http://www.enpi.info.eu/mainmed.php?id>).

جدول (2): مناطق تطبيق سياسة الجوار الأوروبي

أوروبا	القوقاز
روسيا	اقترحت اللجنة ضم:
بلروسيا ⁽¹⁾	جورجيا
أكرانيا	أرمينيا
ملدوفيا	أذربجان
منطقة المتوسط⁽²⁾	
المغرب	السلطة الفلسطينية
الجزائر	إسرائيل
تونس	الأردن
ليبيا	سوريا
مصر	لبنان
(1) مع شرط التحول الديمقراطي.	
(2) تركيا ليست عضوا لأنها مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.	

Source : VERLUISE (Pierre), « La politique européenne de voisinage », in (<http://www.diploweb.com>), mise en ligne Janvier 2006.

ك مجال النقل والطاقة كأهم محور في السياسة الأوروبية للجوار. وتعزيز التجارة وفتح الأسواق وفقا لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة وقيم الاتحاد الأوروبي.

- العدالة والشؤون الداخلية: عبر إدارة الحدود وحركة تنقل الأشخاص¹، ومحاربة الإرهاب والرشوة والاتجار بالبشر، والمخدرات والأسلحة والجريمة المنظمة وتبييض رؤوس الأموال، وكل الجرائم المالية والاقتصادية².

كما أقرت هذه السياسة كذلك أن التعاون مع الشركاء سيكون في إطار تقاسم القيم والمعايير الأوروبية، لكن ما يؤخذ عليها أنه وبالعودة إلى دور الاتحاد الأوروبي وعلاقاته بجيرانه وخاصة

1 تم الإعلان في سبتمبر 2012 م عن مشروع "ريلنيك" الذي أطلقه الانتربول باتفاق مع الاتحاد الأوروبي لإعادة بناء قدرات ليبيا في مجال التحقيقات، ويموله بمبلغ 2 مليون أورو بالكشف عن جوازات السفر المسروقة والمفقودة، ودعم الشرطة الليبية في تحديد الأهداف الإستراتيجية لتنفيذ القانون.

2LEBLARC.M (Martin), « La criminalité économique et financière dans l'union européenne », dossier documentaire mise en ligne en Avril 2004 sur ([http://www.diploweb.com/document\(criminalite-UEbis.html\)](http://www.diploweb.com/document(criminalite-UEbis.html))).

المتوسطين، نجد أنها نوع من سياسة فرض القوة بدلا من التعاون. على أساس أن نجاح السياسة الأوروبية للجوار مرتبط بمدى استجابة الجيران لتلك المبادئ والقيم ومدى قبول الطرف الضعيف لسياسة الأمر الواقع. لأن الاتحاد الأوروبي لم يقدم سياسة أوروبية للجوار على أساس التكافؤ، وهي سياسة تحمل من الغموض ما يؤثر على سلوكيات الاتحاد من جانب، وردود أفعال جيرانه من جانب آخر. وهو الغموض نفسه الذي عرفته كل السياسات الأوروبية للأمن والدفاع، وزاد من هشاشتها كأنظمة دفاعية وأمنية، خاصة مع تفاقم تباين مصالح الأعضاء وتوجهاتهم في بحث مسائل الأمن على المستويين الداخلي والخارجي.

ما يمكن قوله إذن أنه ورغم نجاحات بعض العمليات العسكرية للاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الأمنية والدفاعية كتدخل الأوروفور¹ في مسيدونيا سنة 2003م وفي البوسنة في العام 2004م أو التدخل العسكري في الغونغو في 2003م². إلا أن مستقبل السياسة الأمنية والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي يبقى رهن الإرادة السياسية للدول الأعضاء في ملء الفراغ المؤسساتي والعملي وهذا بسبب³:

- المشاكل المرتبطة باختلاف التاريخ السياسي لهذه الدول: لأن توقيع مشاريع ونصوص مشتركة لم يقض نهائيا على العلاقات التاريخية غير الودية بين هذه الدول (فرنسا وألمانيا).
- التأكيد على عدم الإخلال بمبدأ سيادة الدول الأعضاء والسعي لبناء سياسة دولية جماعية خاصة وأن النصوص المتعلقة بالسياسة الخارجية أقرت بسيادة الدول وبحقها في الاحتفاظ بقرارها السياسي، مما أدى إلى تباين الإيرادات الوطنية وإجبار المجلس الأوروبي على احترام قاعدة الإجماع حتى لا تنتقد الدول بقرارات لن ترضى عنها⁴.

- عجز القادة الأوروبيين على توحيد الرؤى والقرارات فيما يتعلق بإدارة الأزمات والمشاركة فيها وهو ما اتضح مع الأزمات المتكررة في الساحة الدولية، كالحرب على العراق وظهور التيار المعارض للحرب بقيادة فرنسا وألمانيا مقابل التيار المؤيد بزعماء بريطانيا وإسبانيا وبولندا⁵. وحدث الأمر نفسه

1 EUROFOR: Force d'intervention rapide européenne ou **European Rapid Operational Force** en anglais.

2 SOIN (Robert), op.cit., p134.

3 Ibid, p135.

4 حسن طلال مقلد، مرجع سابق، د.حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة"، ص ص649-650.

5 نفس المرجع، ص655.

مع التدخل الفرنسي في ليبيا وعدم تأييد حكومة برلين له، أوفي مالي أين أظهرت فرنسا ودون باقي الأعضاء اهتماما أكبر في محاولة إدارة الأزمة¹ عن طريق التدخل المباشر.

- مشكلة ازدواجية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي وضرورة التزام الأعضاء في الأخير بسياسته ولو على حساب المصالح الأوروبية²، والجدول رقم(03) يوضح ذلك.

الجدول رقم(3): العضوية والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

سنة الانضمام	النظام السياسي	العاصمة	اللغات الرسمية	العملة	الدولة	ملاحظة
1957	جمهوري فيدرالي	برلين	الألمانية	يورو	 ألمانيا	دول مؤسسة
1957	جمهوري	روما	الإيطالية	يورو	 إيطاليا	
1957	ملكي دستوري	بروكسل	الألمانية، الفرنسية، الهولندية	يورو	 بلجيكا	
1957	جمهوري	باريس	الفرنسية	يورو	 فرنسا	
1957	ملكي دستوري	لوكسمبورغ	الفرنسية والألمانية	يورو	 لوكسمبورغ	
1957	ملكي	أمستردام	الهولندية	يورو	 هولندا	

1 رغم قول المفوضية الأوروبية بنجاح الدور الذي قام به الاتحاد الأوروبي في مالي، إلا أن سفير قسم إدارة الأزمات والتخطيط بالعمل الخارجي الأوروبي "والتر ستيفنز" أكد على أن عملية "سرفال" التي أطلقتها فرنسا قد أخلت بخطط تدريب الجيش المالي من طرف مدربين أوروبيين بعد أن شغلت القوات الفرنسية المبنى الذي كان مفروضا أن يستقبل المدربين. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي كان قد أعلن عن جمع الأموال لتمويل البعثة الدولية لدعم مالي بقيادة القوة الأفريقية "ميسما" (MISMA) وجاهزيته لاستئناف المساعدات المالية والمقدرة بـ 240 مليون أورو.

2 المادة 142 من اتفاقية حلف الأطلسي تقول بضرورة احترام الدول لالتزاماتها المحددة في إطار عضويتها، ويبقى الحلف هو المرجع الأساسي لبناء سياسة أمنية مشتركة.

	دستوري					
1973	ملكي دستوري	كوبنهاغن	الدنماركية	كرونة دنماركية	 الدنمارك	
1973	ملكي دستوري	لندن	الإنكليزية	جنيه إسترليني	 المملكة المتحدة	
1973	جمهوري	دبلن	الإيرلندية والإنكليزية	يورو	 جمهورية أيرلندا	
1981	جمهوري	أثينا	اليونانية	يورو	 اليونان	
1986	ملكي دستوري	مدريد	الإسبانية	يورو	 إسبانيا	
1986	جمهوري	لشبونة	البرتغالية	يورو	 البرتغال	
1995	ملكي دستوري	ستوكهولم	السويدية	كرونا	 السويد	
1995	جمهوري فيدرالي	فيينا	الألمانية	يورو	 النمسا	
1995	جمهوري	هلسنكي	الفنلندية والسويدية	يورو	 فنلندا	
2004	جمهوري	تالين	الاستونية	يورو	 إستونيا	
2004	جمهوري	وارسو	البولندية	زلوتي	 بولندا	

2004	جمهري	براغ	التشيكية	كرونة تشيكية	 التشيك	
2004	جمهري	براتيسلافا	السلوفاكية	يورو	 سلوفاكيا	
2004	جمهري	لويلانا	السوفينية	يورو	 سلوفينيا	
2004	جمهري	نيقوسيا	اليونانية والتركية	يورو	 قبرص	
2004	جمهري	ريغا	اللاتيفية	يورو	 لاتفيا	
2004	جمهري	فيلنيوس	الليتوانية	ليتاس	 ليتوانيا	
2004	جمهري	فالييتا	المالطية والإنكليزية	يورو	 مالطا	
2004	جمهري	بودابست	الهنغارية	فورنت مجري	 المجر	
2007	جمهري	صوفيا	البلغارية	ليف بلغاري	 بلغاريا	
2007	جمهري	بوخاريسست	الرومانية	ليو روماني	 رومانيا	
2013	جمهري	زغرب	الكرواتية	كونا كرواتية	 كرواتيا	

Source :SOIN (Robert),op.cit, pp136,137. بتصريف الباحثة

ويظل نجاح أية سياسة أمنية للاتحاد متعلق بمعادلة القوة - الوظيفة - والثقافة¹ القائمة على القيمة المضافة الأوروبية كرسم للعلاقات والعمل، والربط بين المرونة والحركية والتعددية والرشادة ودولة القانون والتي عرفت بالمقاربة الأوروبية الشاملة، وتكون من خلالها أوروبا فاعلا وظيفيا عبر التدخل السريع على المستوى العالمي والإقليمي، وفي كل المجالات والقطاعات وبكل الآليات. وبذلك تزداد قوة الاتحاد الأوروبي بقدرته على ضمان أمنه ومواجهة التحديات في محيطه وعلى حدوده وبسياسة ثقافية مثالية. لكن هل ستقبل الولايات المتحدة الأمريكية بوجود سياسة أوروبية أمنية وخارجية مشتركة حتى ولو توفرت للاتحاد الأوروبي الشروط والظروف المسهلة والملائمة لذلك؟

هذا السؤال أجابت عنه "مادلين أولبرايت" سكرتيرة الإدارة الأمريكية سابقا بعد إعلان "سان ماولو" عندما أكدت تخوف بلدها من دفاع أوروبي مستقل رغم دعمها له وتأكيداتها على معادلة الأبعاد الثلاثة: **Les 3 D**:²

1- لا لتقليص حلف الناتو Pas de Diminution de l'OTAN

2- لا للتمييز Pas de Discrimination

3- لا ضرورة لاستعمال مزدوج غير مفيد. Pas de Double emplois inutile

وهي المعادلة التي قابلتها ثلاثية الاتحاد الأوروبي لبناء سياسة أمنية دفاعية وخارجية مشتركة والمكونة من الشروط الثلاثة **Les 3 C**:³

1- التناغم (Coherence)

2- التنسيق (Coordination)

3- التكامل (Complémentarité)

وارتبطت هذه المعادلة بأربعة اتجاهات ميزها التصور الأمريكي لدور الاتحاد الأوروبي وهي¹:

1 ESPER (Philippe) et DE BOISSIEU (Christian), et al, op.cit, pp 188-189.

2 EEKLEN .VAN (Win), « La construction de la défense européenne : L'IESD de l'OTAN et la PESD de l'Union Européenne », **Assemblée parlementaire de l'OTAN**, rapport.2/7, OSC.007.octobre 2000, in (<http://www.nato-pa.int/Default.asp?COM=0&LNG=1>).

3 HEUSGEN (Christoph), «The Security Strategy as A Response to New challenges in EU Foreign and Security Policy », in « Civilian Perspective or Security Strategy : European Development Policy Confronting New Challenges in Foreign and Security Policy», in **International Conference Documentation** , Berlin, 23November, 2004, pp7, 8.

1- **الاتجاه الأول:** والقائل بقبول دفاع أوروبي مستقل ودعم هذه السياسة بشرط تطويرها في إطار الحلف الأطلسي وذلك بصيغة: نعم - ولكن (oui - mais) .

2- **الاتجاه الثاني:** القائل بالقبول مع التحفظ (oui...ah) وهي النظرة التي تخوفت من الدور الثانوي لحلف الناتو على أساس تصور الأوروبيين بأن لهم قدرات كافية لدعم دفاعهم المستقل.

3- **اتجاه ثالث:** ويدعم الاستقلالية بشدة ودون تردد: نعم من فضلكم (oui s'il vous plait) ويقول بدور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأوروبية للدفاع والأمن كأساس لتقوية حلف الناتو.

4- **اتجاه آخر** يقوم على أساس المصالح الأمريكية الوطنية وعلى تكاليف تحمل الولايات المتحدة لمسؤولية الدفاع عن أوروبا، والتي تبقى رهينة هذه المصالح وفق مبدأ تقاسم الأعباء.

قد تتماشى إحدى هذه الاتجاهات مع توجهات القادة الأوروبيين أنفسهم ومدى التزامهم بالتناغم والتنسيق لتحقيق التكامل، ليس فقط على مستوى السياسة الأمنية والدفاع والسياسة الخارجية ولكن على مستوى إنجاح البيت الأوروبي في تحقيق الرفاه الاقتصادي وانسجام شعوبه وفق ثقافة مشتركة. فهو ليس ثمرة ثقافة واحدة ولكنه مزيج لثماني وعشرين ثقافة وقد يزداد العدد- قد تبدو واحدة لكن لا يمكن التنبؤ بطبيعة وشكل المزج بين ثمار مختلفة المنشأ. هذا ما سنحاول بحثه في المبحث الثالث من الفصل وذلك من خلال التطرق لدور الثقافة والهوية في بناء الأمن الأوروبي.

المطلب الثاني: حلف الناتو، روسيا والأمن الأوروبي

لقد كان وقع انتهاء الحرب الباردة على الحلف الأطلسي أكثر إثارة من غيره، فتفكك الاتحاد السوفيتي سابقا وزوال الخطر الشيوعي على أوروبا أنهى ما كان سببا في وجود الحلف في القارة الأوروبية وبقائه على أراضيها. وفجأة وجدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون أنفسهم أمام أسئلة أثارت عديد المناقشات النظرية والبحوث الأكاديمية التي تناولت ما إذا كان وجود الولايات المتحدة في القارة الأوروبية هو حماية مؤقتة² أم أن مظلة الحلف والولايات المتحدة هي منظومة

IHOWORTH (Jolyon) , « L'intégration européenne et la défense : l'ultime défis ? », in **Cahier de Chaillot**, France, Institut d'études de sécurité de l'UEO, n° 43, novembre 2000, p 66.

2 رونالد أزموس، مرجع سابق، ص75.

جدول رقم(04): الدول الأعضاء في كل من اتحاد أوروبا الغربية والحلف الأطلسي

إتحاد أوروبا الغربية	حلف الأطلسي
فرنسا	فرنسا
ألمانيا	ألمانيا
بلجيكا	بلجيكا
لوكسمبورغ	لوكسمبورغ
الأراض المنخفضة	الأراض المنخفضة
إيطاليا	إيطاليا
المملكة المتحدة	المملكة المتحدة
الدنمارك	الدنمارك
اليونان	اليونان
إسبانيا	إسبانيا
البرتغال	البرتغال
بولونيا	بولونيا
المجر	المجر
جمهورية التشيك	جمهورية التشيك
إستونيا	إستونيا
لتونيا	لتونيا
سلوفينيا	سلوفينيا
سلوفاكيا	سلوفاكيا
أيرلندا	النرويج
النمسا	ايرلندا
السويد	بلغاريا
فلندا	رومانيا
قبرص	تركيا
مالطا	الولايات المتحدة الأمريكية
النرويج	كندا
ايرلندا	
بلغاريا	
رومانيا	
تركيا	

بتصرف الباحثة . pp136,137 :SOIN (Robert), op.cit, Source

دفاعية دائمة بالنسبة للهندسة الأمنية الأوروبية؟. وتساءلت عن مصير القارة في حال انسحاب القوات الأمريكية وتمكن أوروبا من تحمل مسؤولياتها في شؤونها الأمنية.

لذلك ومع بداية التسعينات تحول النقاش من أسباب زوال حلف الأطلسي إلى البحث في الأسباب التي تُبقيه وتزيد من أهمية دوره، انطلاقاً من فكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت وبحكم ثقلها في أوروبا قوة أوروبية وبنفس التزامات الأوروبيين. وهي لم تعد مجرد حامي لأوروبا والاتحاد الأوروبي ولكنها مشاركة دائماً¹ في الشؤون الأوروبية للأمن والدفاع وعلى كل مستوياته.

فما هو الدور المستجد للحلف الأطلسي في إطار البحث عن هوية أمنية أوروبية مستقلة، وكيف سيؤثر ذلك على علاقاته بمؤسسات الأمن الأوروبية؟

الفرع الأول: أسباب وخلفية الإبقاء على الحلف الأطلسي

لقد تعددت تعريفات الأحلاف بتعدد الدارسين الذين تناولوا الظاهرة، وتراوحت ما بين التركيز على جانب محدد من ظاهرة التحالف وبين تلك الواسعة النطاق والتي تُفقد المصطلح القدرة على تحديده². لهذا السبب لا يمكن التركيز على تعريف واحد لبحث دور الحلف الأطلسي وعلاقته بالأمن الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة، ولكننا سنتناوله من خلال بعض عناصر تأسيسه.

ولما كان التمييز بين الأحلاف يستند إلى عدة عناصر، فسيكون البدء بمدة سريان المعاهدة المنشئة كنقطة لبحث سبب بقاء الحلف الأطلسي وعدم تفككه بزوال حلف وارسو. فقد يكون هناك تحديد لمدة سريان المعاهدة وينتهي بانتهاء الحلف أو قد يتم الاتفاق على تحديدها بموافقة الأطراف فيها. كما قد لا تتحدد المعاهدة واستمرارية التحالف بفترة زمنية معينة، إذ يعتبر البعض أن مدة سريان المعاهدة مؤشر على قوة الأطراف وقوة التحالف وزيادة شبكة العلاقات والمصالح على النحو الذي يجدد دور الحلف الأطلسي حتى بعد زوال ونهاية الأسباب الأصلية التي أدت لنشأته³. وبالعودة إلى المعاهدة المنشئة لحلف الأطلسي نجد أن المتعاقدين لم يحددوا مدة زمنية لسريانه، وربطوا بقاءه برغبة الشعوب في حماية الحريات والتراث والحضارة المشتركة القائمة على مبادئ الديمقراطية

1 رونالد أزموس، مرجع سابق، ص75.

2 عماد جاد، حلف الأطلسي: مهم جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 1998 ص18.

3BOOTH (Ken), "Alliances", in BAYLIS (John), BOOTH Ken, et Al, **Contemporary Strategy: Theories and Concepts**, New York, Holmes and Heier Publishers, second editions 1987, p269.

والحرية وحكم القانون، وكذا ترسيخ الاستقرار والرفاهية والحفاظ على السلام والأمن¹. فحتى بعد زوال خطر الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي، يرى كثير من المحللين أن التهديدات على الحريات والتراث والمبادئ العامة والقانون لا تزال قائمة، وأن الأمن والاستقرار في أوروبا أصبح أكثر عرضة للخطر من ذي قبل. لأن مستجدات الوضع ورغم تبديدها لخطر العدو التقليدي المعروف، إلا أنها كشفت عن تضاعف قائمة الأعداء غير المعروفين وغير المحددة هوياتهم ولا وسائلهم في المساس بالأمن الدولي والأوروبي، وهذا من أهم أسباب الإبقاء على الحلف وابتفاق بين أعضائه والشركاء فيه². خاصة وقد نجحت محاولات الولايات المتحدة الأمريكية في إعطاء مصداقية وشرعية جديدة للإبقاء على مؤسسة الناتو.

أولاً: أسباب بقاء الحلف الأطلسي

في صيف 1993 م دعا السيناتور الأمريكي "ريتشارد لوجر" في خطاب له ألقاه أمام نادي الكتاب العاملين في الخارج إلى وضع تعريف أكثر شمولاً للحلف الأطلسي، وإلى ضرورة إبرام صفقة إستراتيجية جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للتعامل مع التهديدات المستجدة، فعلى التحالف -وحسب قوله- أن يخرج من نطاق منطقة عمله أو أن يتوقف عن العمل³. حيث اعتمدت الولايات المتحدة على أن الشراكة من أجل السلام والتي أقيم على أساسها الحلف لا تزال قائمة، وأن مصداقيته مرتبطة بطبيعة إدراك الشركاء فيه لحجم التهديدات وتقديرها، كما أن معالجة المخاوف الأوروبية بعد الحرب الباردة تتطلب إعادة النظر في قيم الحلف وتكييفها⁴.

من الأسباب كذلك في التأكيد على أهمية الإبقاء على حلف الناتو أنه لم يعد مجرد تحالف عسكري لكنه أصبح مجموعة قيمة للديمقراطية الليبرالية مؤسسة على حماية الحريات والإرث

1 جاء في ديباجة المعاهدة المنشئة للحلف الأطلسي: "تؤكد الأطراف إصرارها على حماية الحريات والتراث والحضارة المشتركة لشعوبها والقائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون."، على الموقع:

(http://www.nato.int/nato-welcome/index_fr.html).

2WALT (Stephen M), *The Origins of Alliances*, New York, Cornell University Press, Third Printing, 1990, p 15.

3 رونالد ارموس، مرجع سابق، ص78.

4 يرى "والتر ليبمان" أن وجود قوة مهيمنة في الحلف الأطلسي يمكن أن توجه عملية تفككه عبر المبادرة بتحمل نصيب أكبر من التكاليف وتقديم مزايا جانبية للحلفاء لجعل التحالف أكثر جاذبية، أو بالتهديد باجتياح النظم غير الموالية له. وهو ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية القيام به وتجسيده على أرض الواقع للحفاظ على قوة العلاقة مع شركائها الأوروبيين وتجنب الحلف من التشققات التي قد تسببه مع زيادة الأزمات. في:

WALT (Stephen M), *The Origins of Alliances*, op.cit, pp15- 20.

الحضاري، وتحقيق الرفاه وتشجيع دولة القانون وإقامة الاستقرار¹. وقد يؤدي توسيع الاتحاد الأوروبي إلى دول وسط وشرق أوروبا إلى الإخلال بهذه القيم وتعريض الهوية الأوروبية للتفكك، مما يزيد من احتمال العودة إلى الصراعات التقليدية. فالمرجعية الهوياتية² للإرث المسيحي وأسس الديمقراطية هي أساس العلاقات الأورو-أطلسية وهي دفع متجدد للإبقاء على الحلف ودوره.

ويبقى هذا السبب والأخذ به غير مؤكد بالنظر إلى واقع الممارسات الأطلسية، فالنظرية مخالفة للواقع الذي لم يمنع البرتغال من أن تكون عضوا مؤسسا في الحلف الأطلسي رغم نظامها الاستبدادي ولم يكن بمقدور الحلف رفض عضوية تركيا كدولة إسلامية وقيم حضارية معادية للحضارة الغربية³ من وجهة نظر الغرب. لأن الواقع هو امتداد للخيارات والمصالح، والمدافعون عن منظومة القيم الأطلسية يرون أن الإبقاء على الحلف هو خيار عقلاني للاحتفاظ بعامل الموازنة في العلاقات الدولية والأوروبية. وهو وقاية من ظهور قوة مهيمنة في القارة الأوروبية من ناحية، ولأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أحسن نموذج لاقتصاد السوق من ناحية أخرى، ولا يمكن بالتالي تهميش دورها في استمرار ضمان أمن الأوروبيين⁴. فالولايات المتحدة وكما يراها "جوزيف ناي" هي القوة الملهمة أو الجاذبة (Captive Power) التي بإمكانها أن تؤثر على أفكار الآخرين وتجذبهم لتبني أفكارها. ويجب أن تعتمد ممارسة قوة الجذب على مصادر غير مادية للتأثير، بل بالاستناد إلى ثقافة القيم والمؤسسات⁵ والمعرفة، وهو ما تمتلكه الولايات المتحدة وأرادته أن يكون من خلال "ناتو جديد" وبمنظومة قيم قديمة متجددة، وعلى أساس منطق تقاسم المسؤولية في الحفاظ على هذه القيم. فلا توجد دولة واحدة تمتع بتفوق في جميع عناصر القوة لقيادة النظام العالمي، والاتحاد الأوروبي ورغم قدراته الاقتصادية والتنظيمية إلا أنه لا يزال يفتقر إلى الإمكانيات العسكرية والقدرة على الفعل السياسي المستقل، وهو ما أوضحتها أزمات البلقان المتعددة والمتكررة من فترة لأخرى⁶.

1 مجموعة من المساهمين، تقارير، حلف شمال الأطلسي عامه الستين: نظرة استشرافية... وموقع العالم الإسلامي فيها، مركز الجزيرة للدراسات، جوان/جويلية 2009، ص10.

2 نفس المرجع، نفس الصفحة.

3 نفس المرجع، ص12.

4 CADIER (David), « Après le retour à l'Europe : les politiques étrangères des pays d'Europe centrale », in **Politique Etrangère**, n° :3/2012, Automne, p574.

5 عماد جاد، حلف الأطلسي: مهم جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص 149.

6 نفس المرجع، نفس الصفحة.

كما يرى بعض المحللين أنه وفي إطار عملية توسيع الاتحاد الأوروبي لا يمكن لأوروبا أن تتحمل أعباء ومسؤوليات الدفاع عن اتحاد بـ 28 دولة و28 ثقافة -ومرشح العدد للزيادة- وحدود شاسعة من الأزمات وعدم الاستقرار. وعليه سيظل استمرار الحلف بعد الحرب الباردة أهم وسيلة لضمان الأمن، خاصة وقد تم تكييفه بما يلائم الوضع الراهن.

لكن هل يمكن فعلا تحقيق التناسب الفعلي في تقاسم الأعباء لإنجاح واستمرار حلف الأطلسي بعد توسيع الاتحاد الأوروبي وتعميقه، وهل يمكن للحلف مواصلة تقديمه لسلعة "الأمن لمواجهة التهديد" والتي يعتبرها " أولسن مانكور" (MONCUR Olson) و"تشيهاوزر زيشوسر" (ZECHOUSER. R)¹ أساسا لتشكيل الأحلاف؟. وهي سلعة جماعية يجب أن يستفيد منها كل سكان القارة² والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص وكذا جيرانه.

جواب هذا السؤال مرتبط برغبة وقدرة الاتحاد الأوروبي على القيام بدوره داخل الحلف من ناحية ورغبته الملحة في الحصول على آلية مستقلة للأمن مع تصوره بامتلاك القدرات اللازمة من ناحية أخرى. كما أن تبني قاعدة التناسب في الأحلاف ومساهمة الدول الأعضاء يكون بقدر حجمها وقدراتها النسبية³، وبالتالي سيكون لزاما على الولايات المتحدة أن تتحمل نسبا إضافية وتكاليف تضاهي رغبتها في قيادة العالم وبمؤسسة تُوازن ليس فقط قلقها اتجاه الأوروبيين كشركاء ولكن اتجاه المجتمع الدولي كمسرح تدير فيه علاقاتها ومصالحها.

وقد تساءل "جون تومسون" من "مؤسسة راند" سنة 1995م عن إمكانية إجراء تجربة خيالية نتصور فيها عاملين بنظامين: أحدهما نشكل فيه حلف الأطلسي وآخر دونه، فكيف سيكون شكل

1 " أولسن مانكور" (MONCUR Olson) و"تشيهاوزر زيشوسر" (ZECHOUSER. R) هما من رواد النظرية الاقتصادية للأحلاف والتي تميز بين ما نسميه السلع الجماعية (Collective Goods) والسلع الخاصة (Private Goods)، فالأولى تتميز بأنها غير توزيعية ولا يمكن توزيعها على الأفراد أو الدول بصفة محددة. وإذا كانت السلعة متاحة لفرد واحد أو دولة واحدة فيمكن أن تتاح لباقي الأفراد دون تكاليف إضافية أو بتكاليف إضافية زهيدة وهذا في إطار التحالف الذي يمنح أطرافه نفس المزايا. كما أنها سلعة غير استثنائية ويمكن لغير المشاركين في الحلف الاستفادة من المنافع المتولدة عنها (مثل الطريق العام أو الوحدات الصحية) في:

SULLIVAN (John .D), « International Alliances », in HASS (Michael), **International Systems: A Behavioral Approach**, New York, Chandler Publishing Company, 1st editions, 1974, p105.

2 Ibidem.

3 محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1989، ص295.

النظامين؟ وإذا لم يكن الحلف قد أقيم سنة 1949م فهل كان سيقام في 2009م¹، وعلى أي شكل سيكون ولأية غرض ومن سيكون أعضاؤه وبأية شروط؟

وهل سيكون الاتحاد الأوروبي بحاجة فعلية إلى الأحلاف وهو القائل باستعمال الدبلوماسية والقوة اللينة، وكيف ستكون أولويات القادة الأوروبيين وشكل الخارطة الإستراتيجية الجديدة للقارة الأوروبية والتي تتحد معها الخيارات والمشكلات ذات الصلة بالبناء الأوروبي وأمنه؟

ثانيا: توسيع الحلف الأطلسي وإعادة هيكلة القوة فيه

أدت تطورات ما بعد الحرب الباردة إلى تراجع مهمة الدفاع الجماعي ضد العدو والتهديدات المحددة مسبقا، وهي المهمة التي حددتها المادة الخامسة من معاهدة الحلف الأطلسي. ففي إطار اتفاق أعضاء الحلف على استمراره كان لزاما عليهم إعادة النظر في هياكله بما يلاءم بنية ما بعد الحرب الباردة وإشكالية اتساع حدود الاتحاد الأوروبي وزيادة تنوع التهديدات على أمنه.

لقد كانت دعوات الأمين العام للحلف في مطلع التسعينات من القرن العشرين "مانفريد فورستر" للدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقا دعوات صريحة للانضمام للحلف بقوله: " اتجهوا إلى حلف شمال الأطلسي، وستجدون أنفسكم في ميناء سياسي أمني يحفظكم من أية عاصفة تهددكم"². وهذه الدعوات هي أولى بوادر الرغبة الأمريكية في توسيع الحلف الأطلسي وتوسيع رقعة منظومته الأمنية والعسكرية. وبدأت محاولات التكييف للحلف في رسالة "تورن بوري" (TURNBURY) التي نُشرت بعد اجتماع مجلس الحلف في لندن في شهر جوان من العام 1990 م، وتضمنت الرسالة تصريحا واضحا عن التحول الأول في مهمته من مواجهة التهديد المباشر لحلف وارسو سابقا إلى زيادة تعظيم الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية بأسرها³.

وبجانب مهمة الدفاع الجماعي ظهرت مهمة بناء هيكل جديد للسلام في كل أوروبا ودعم عمليات التحول السياسي والاقتصادي في دول المعسكر الشرقي سابقا، واحتواء الصراعات على جانبي الأطلسي. وهذا بوجود الولايات المتحدة الأمريكية كمسئول على تنفيذ العمليات الحربية الكبيرة

1 رونالد أزموس، مرجع سابق، ص 82.

2 تقارير: حلف شمال الأطلسي في عامه الستين، مرجع سابق، ص 13.

3SLOAN (Stanly. R), « US Perspective on NATO Future », in **International Affairs**, vol 71, n° 2, April 1995, p 219.

وحضور الاتحاد الأوروبي باعتباره المسئول الأصلي عن الاستقرار وإعادة البناء. كما رافق الرسالة قرار لجنة التخطيط والدفاع بإجراء مراجعة شاملة للإستراتيجية العسكرية للحلف في بيئته الجديدة¹. وبعد مراجعة العقيدة العسكرية للحلف وتأكيد واشنطن على أهمية بقاءه²، أصدر قاداته إعلان روما في شهر نوفمبر سنة 1991م حول السلام والتعاون، مؤكدا على الرهانات والتحديات الأمنية التي ستواجهه والتي تختلف عن سابقتها من حيث أن³:

- خطر الهجوم الفجائي من وسط أوروبا وشرقها والتهديد بهجوم شامل قد تراجع.
- تعدد أشكال الخطر ومصادره يُصعب القدرة على التنبؤ به وتقدير حجمه.
- الأخطار التي قد يتعرض لها الحلفاء ليست بالضرورة من عدو معروف أو محدد وليست هجوما على الأراضي، وإنما هي أخطار على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي يعاني منها وسط وشرق أوروبا وجيران الاتحاد في البلقان وجنوب المتوسط. والتي من المحتمل أن تنتقل إلى دول الاتحاد وقد تتورط فيها قوى خارجية تهدد قدرة الشركاء على إدارة الأمن.
- وجود روسيا كقوة إقليمية وبترسانة نووية يهدد أمن المنطقة ككل.
- تحول شكل وطبيعة العلاقات مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط والشرق الأوسط وتفاقم خطر اللأ استقرار في المنطقة بما يؤثر على مصالح الأعضاء في الحلف الأطلسي وتصوراتهم، وهو ما أكدته حرب الخليج الثانية والوضع المتأزم في العراق وسوريا وليبيا، وانتشار تكنولوجيا السلاح واحتمال تطوير أسلحة الدمار الشامل.
- خطر تعطل تدفق الموارد الأولية والحيوية لأوروبا وشركائها، وزيادة حجم العمليات الإرهابية وتببعاتها على الأمن والاستقرار الدولي.

وتتطلب عملية تكييف الحلف مع هذه الأخطار وحسب وجهة نظر الولايات المتحدة جهودا مكثفة، وهو ما قامت به من خلال تقديمها لفكرة "الشراكة من أجل السلام"، وكان ذلك يومي 20 و 21 من شهر أكتوبر سنة 1993م⁴. وكانت مبادرة لزيادة الثقة ودعم التعاون مع دول شرق أوروبا وتعظيم

1 DE WIJK (Rob), « European Military Reform for Global Partnership », in *The Washington Quarterly* , Volume 27, Number 1, winter 2003-04, p198.

2 SAIDY (Brahim), « La transformation de l'Otan : trois périodes, trois mutations », in (http://archives.cerium.ca/IMG/pdf/La_transformation_de_l_OTAN_trois_periodes_trois_mutations.pdf).

3 عماد جاد، *حلف الأطلسي: مهم جديدة في بيئة أمنية مغايرة*، مرجع سابق، ص ص 153، 154 .

4 BORAWSKI (John)., « Partnership for Peace and Beyond », in *International Affairs*, vol: 71, n° 2, April 1995, p233.

ضمان الأمن الأوروبي والبرامج طويلة المدى مع الدول غير الأعضاء في الحلف، وإنشاء علاقات مميزة مع روسيا¹.

وكانت قمة مدريد في شهر جويلية من العام 1997م من أهم الإسهامات في تحديد القواعد الجديدة لدور الحلف في حفظ الأمن لأعضائه وعلاقته بالدول غير الأعضاء فيه مثل توقيع الشراكة المميزة مع أوكرانيا وأهمية الحوار مع دول المتوسط كشرىك أساسي في بناء الثقة والأمن في منطقة المتوسط. كما تم تقرير إنشاء مجموعة تعاون المتوسط لتقوم بالدور الرئيس في إدارة الحوار مع دول جنوب المتوسط².

لم تتوقف خطوات حلف الأطلسي الداعمة لدوره واستمراره، حيث دُعمت بمؤتمر واشنطن الذي تزامن واحتفال الحلف بالذكرى الخمسين لإنشائه وضم ثلاثة أعضاء جدد: جمهورية التشيك والمجر وبولندا وشملت محاور القمة أهم مظاهر المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف والتي تمثلت في³:

- 1- تبني مفهوم "المصالح الأمنية" بدل مفهوم "أمن الدول الأعضاء" وهو ما يؤكد الطرح القائل بالعلوية الأمنية للحلف الأطلسي⁴، وقدرته على تجاوز المظاهر المادية للأمن إلى آفاق المصالح الفضفاضة والتي تندرج في إطارها تقديرات وتصورات صناع القرار.
- 2- تحديد العناصر التي قد تشكل تهديدا للمصالح الأمنية للأعضاء في الحلف والتي لها علاقة بالإرهاب والجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار وانتهاك حقوق الإنسان وغيرها.
- 3- إدخال مفهوم المبادرة في نطاق عمل الحلف الأطلسي، والقائمة على إمكانية شن الحلف لهجوم ضد أي طرف أو مجموعة أطراف ترى قيادته أنها تمثل تهديدا لمصالح الأطراف فيه. مع إمكانية توسيع نطاق عمله خارج الحدود التي حددتها المادة الخامسة من ميثاقه ليشمل مساحة ومجال أكبر وهو مجال أمن الحلف كما يتصوره الأعضاء⁵.

1 عماد جاد، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مرجع سابق، ص 91.

2 نفس المرجع، ص ص 95، 96.

3 عماد جاد، "قمة واشنطن، عقيدة إستراتيجية جديدة للناو"، ملف الأهرام الإستراتيجية، مصر، العدد 54، جوان 1999، ص ص 57، 58.

4 تقارير: حلف شمال الأطلسي في عامه الستين، مرجع سابق، ص 10.

5 عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص 162.

على إثر تعديل عقيدة الحلف الإستراتيجية والأمنية كان لزاما على أعضائه إعادة النظر في هيكل القوة بداخله. كما تم خفض حجم القوات والأسلحة المخزنة في أوروبا وتشكيل هيكل جديد لقوات الدفاع المشترك بسلاح تقليدي ونووي يُمكن الحلف من مواجهة مصادر التهديدات بأنواعها مع رفع مرونة القوات السياسية ودعم قدراتها على التدخل والتعبئة السريعة¹. وكان تجاوب الحلف مع مستجدات الوضع سريعا، حيث ضم أعضاء جدد من شرق أوروبا ومنطقة البلقان ووصلت حدود امتداده إلى مسافة 400 كلم على حدود روسيا. كما تجسد تدخله عسكريا خارج أوروبا عبر التدخل في أفغانستان وفي العراق وقبلها في البلقان.

الفرع الثاني: علاقة الحلف الأطلسي بمؤسسات الأمن الأوروبي

إن بحث علاقة الحلف الأطلسي بمؤسسات الأمن الأوروبية مرهون ببحث علاقة الاتحاد الأوروبي بالولايات المتحدة الأمريكية. وهي العلاقة التي تميزت بعدد الخلافات كما ذكرنا في المبحث الأول من هذا الفصل سواء أثناء الحرب الباردة أو بعدها. ومن هذه الخلافات تلك المتعلقة بالتعديلات المطلوب إدخالها على هيكل الحلف وحدود دور الاتحاد الأوروبي في صنع القرارات داخل الحلف وهو عنصر الخلاف الرئيس بين الطرفين الأوروبي والأمريكي، والذي بدأ برغبة الاتحاد الأوروبي في إقامة كيان أمني مستقل، وزاد مع تزايد مشاكل إدارة قضايا الأمن في أوروبا وخارجها، وزيادة التباين في المصالح بين القادة الأوروبيين أنفسهم ونظرتهم إلى الولايات المتحدة وحلف الأطلسي. ورغم هذه الخلافات تظل أوروبا مرتبطة بحلف الأطلسي وقدراته في ضمان استقرارها، وهي مجبرة على تقاسم المهام المخولة لكل طرف ليفرض قدراته في مجال تخصصه واكتساب شرعية تطبيقها². وكذا توضيح علاقة حلف الأطلسي بالاتحاد الأوروبي واتحاد غرب أوروبا وحدود مهام واختصاصات كل منظمة من خلال بحث وضعية بعض الدول التي التحقت بالاتحاد الأوروبي وليست أعضاء في الحلف الأطلسي ومسألة دفاع الحلف عنها من عدمه³. وشكلت قمة رؤساء دول وحكومات حلف شمال الأطلسي في بروكسل في جانفي من العام 1994م⁴ نقطة تحول هامة في طريق الاتفاق الأمريكي-الأوروبي حول تفعيل دور منظمة اتحاد غرب أوروبا كمؤسسة أوروبية في الحلف، والتي

1 تقارير: حلف شمال الأطلسي في عامه الستين، مرجع سابق، ص20.

2 ABIS (Sébastien) et BARAH (Mikail), « Le Moyen-Orient : nouveau baromètre de la relation transatlantique ? », in *Revue Géostratégique*, n°: 9, Octobre 2005, p109..

3 عماد جاد، *حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة*، مرجع سابق، ص175.

4 MORISON (James.W), *NATO Expansion and Alternative Future Security Alignment*, Washington D.C, Institute for National Strategic Studies, MC Nair paper 40, April 1995, p7.

تمكن الأوروبيين من تحمل مسؤولياتهم اتجاه أمنهم. وفتحت القمة مجالا لبحث شروط الأمن الأوروبي الجديد، كما أكد بيان مدريد لسنة 1997م تأكيده على تطوير هوية أمنية دفاعية أوروبية داخل الحلف وتطبيق مفهوم قوة العمل المشتركة المجتمعة.

لكن وبالنظر إلى الاستقلالية الرسمية والقانونية بين المنظمات الثلاث، ورغبة كل منها إدارة عملية إعادة الهيكلة والتوسيع وفقا لتصوراتها ومصالحها المنفردة ولأنها تقوم بمهام متداخلة، فلقد اتسعت دائرة الخلافات¹ لاسيما فيما يتعلق بعملية التوسيع. حيث احتكرت الولايات المتحدة الأمريكية عملية توسيع الحلف الأطلسي وحددت المعايير بشكل منفرد دون إشراك حلفائها، وسعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير قدرات اتحاد غرب أوروبا للقيام بمهام الدفاع الذاتي وضم أعضاء جدد بعيدا عن الولايات المتحدة والحلف الأطلسي.

كما أقدم اتحاد غرب أوروبا على توسيع عضويته بشكل مختلف عن الحلف الأطلسي ودون مراعاة أولويات وترتيب الانضمام وتوقيته بالنسبة للمنظمات الثلاث: الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي واتحاد غرب أوروبا وعلاقتها بعضها ببعض. فمن ناحية مثل الحلف الأطلسي فرصة لدول شرق أوروبا ووسطها للحصول على مزايا من الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أن العضوية فيه تتسم بالعمومية وتتوقف على القرار الأمريكي، ومن ناحية أخرى زادت مخاوف وشروط الاتحاد الأوروبي - كمنظمة اقتصادية بالدرجة الأولى - لقبول عضوية تلك الدول نظرا لطبيعة الأوضاع فيها وتعقدها.

وتبقى مسألة العضوية في اتحاد غرب أوروبا ليست ذات أهمية بالنسبة لهذه الدول لعدم فعاليته وقدرته على المنافسة، ولأن الرهان أقوى بالنسبة للحلف الأطلسي على حساب كل من اتحاد غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي² الذي لا يزال بالنسبة لهم وبالنسبة لبعض المحللين يفتقر إلى البنية التحتية التشغيلية³ لتطوير بناء دفاعه وضمان امن واستقرار أعضائه في المستقبل. وهو ما أكدته اتفاقية برلين + (Berlin +) في الحادي عشر من شهر مارس سنة 2003م أثناء اجتماع مجلس الحلف واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي، والتي وضعت خارطة للعلاقة الإستراتيجية بين الحلف الأطلسي

1 عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص 177.

2 نفس المرجع، ص 179.

3DE WIJK (Rob), op.cit.

والاتحاد الأوروبي وكيفية استخدام الأخير لوسائل الحلف وقدراته في إدارة العمليات التي يقوم بها. وفي الرابع عشر من نفس الشهر والسنة تم التوقيع في أثينا على اتفاقية لتبادل المعلومات السرية بينهما¹. وتجسدت هذه الاتفاقيات عمليا في أول عملية عسكرية مشتركة عرفت بـ "توافق الحلفاء (Harmony Allied) في جمهورية يوغوسلافيا سابقا (وعرفت كذلك بعملية "كونكورديا" (Concordia)). وتم من خلالها إعادة الأمن للبلد، ومثلت العملية نموذجا لتوظيف الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي².

دائما وفي إطار اتفاقية (برلين+) قام الاتحاد الأوروبي وبدعم من الحلف ومنظمة الأمم المتحدة وعبر قوات سفور (SFOR)³ بالتدخل لإتمام مهام الحلف في البوسنة وإعادة الاستقرار ومحاولة إقامة دولة القانون. وتطبيع علاقات حسنة بين البوسنة وجيرانها، وتحضيرها لعضوية الاتحاد الأوروبي⁴ دون أن يتعارض ذلك ومصالح أعضاء الحلف كما تؤكد الاتفاقية.

التأكيد على عدم تعارض المصالح من خلال الازدواجية في العضوية هو إصرار من قبل قادة الحلف الأطلسي على استمرار دور المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة وحلفائها، خاصة مع التفاوت في الثقافة الإستراتيجية ليس فقط داخل مؤسسات الحلف وأعضاءه، ولكن في إطار الاتحاد الأوروبي كذلك. وهي التباينات نفسها التي زادت من مخاوف الولايات المتحدة من أن تتعرض العلاقات الخاصة بدول الاتحاد إلى الاهتزاز والمساومة، لا سيما بعد الحرب على العراق التي جعلت من العملاق السياسي الأمريكي يعيد قراءته وخطته للتقرب ثانية من شركائه الأوروبيين خاصة فرنسا⁵ التي كانت عودتها إلى الحلف سنة 2009م أحسن وسيلة لإنهاء أو التقليل من أزمة المال والرجال التي يعاني منها حلف الأطلسي ومعه الولايات المتحدة⁶ للخروج من العراق.

على هذا الأساس يبقى الحلف الأطلسي ذا أهمية بالنسبة لأمن الاتحاد الأوروبي وأمن القارة ككل وتبقى السياسات الأوروبية حذرة على مصالحها اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية. فالتقاء أوروبا

1BUFFOTOT (Patrice), op.cit., pp195, 196.

2Ibid, p196.

3SFOR : Stabilization Force قوات الاستقرار

4Ibid, p198.

5 لم تكن فرنسا غائبة عن حلف شمال الأطلسي بصورة كلية طوال فترة الحرب الباردة ورغم انسحابها من قيادته العسكرية سنة 1961م فقد بقيت عضوا أساسيا فيه.

6 Sous la direction de VERLUISE (Pierre), **Une nouvelle Europe : comprendre une révolution géopolitique**, Paris, Editions Karthala, 2006, p218.

بالأخيرة خلال الأربعين سنة الماضية لتحديد المصالح المشتركة لا ينفي كون الحركية المتجددة في النظام الدولي قد غيرت المصالح الإستراتيجية. فلم يعد الطرفان يتقاسمان نفس الرؤية اتجاه العالم كأن يرتبط الأمن بالإرهاب الدولي واستخدام القوة لمواجهة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فالمسألة هي قضية مجموعات إرهابية والتعامل معها يكون وفق قياس نسبة الربح والخسارة.

ويظل توجه الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع الحلف نوعا من إجبار الاتحاد الأوروبي على التوسع نحو الشرق والوسط، وهي العملية التي كلفته كثيرا. فأوروبا موسعة هي كيان مميح سياسيا¹ وسيمثل الحلف بالنسبة لها وسيلة لتغيير قدراتها العملية وفقا لقواعد أمريكية وبنائج مكلفة² قد تفقدها قدرتها المالية والقدرة على الحركية وال جذب، ومحاولة التمكن من حل المشاكل الأمنية في الداخل والخارج، والتي تسعى الولايات المتحدة إلى حلها بصفة منفردة. فأوروبا تؤكد على الموازنة الاقتصادية وعلاقات حسن الجوار واستعمال القوة المرنة، وفي المقابل تبالغ الولايات المتحدة في التأكيد على القضايا السياسية والعسكرية والأمن الصلب. وفي حين تحاول أوروبا إعادة البناء والازدهار، تحافظ الولايات المتحدة على الوضع القتالي حتى بعد الفوز بالحرب بدلا من التركيز على أمن المجتمع³ مثل ما حدث في حربه ضد العراق.

الفرع الثالث: الأمن الأوروبي والتعاون مع روسيا

بعيدا عن علاقة الاتحاد بحلف الأطلسي وإدارة واشنطن، يؤكد الاتحاد الأوروبي على علاقاته بروسيا وبدول الاتحاد السوفيتي سابقا، والذي مثل تفككه أهم تهديد على الأمن الأوروبي ولا زال. خاصة بعد تشكيله لما يعرف برابطة كومنولث الدول المستقلة⁴ والمشكلة من أحد عشرة دولة احتلت فيها روسيا الاتحادية موقع المهيمن والمركز لتفوقها على بقية دول الرابطة في عوامل القدرة الإستراتيجية والعسكرية التقليدية منها والنووية. فضلا عن تمتع موسكو بقدرة إدارة العلاقات الاقتصادية في الرابطة رغم ما تعانیه من أزمات اقتصادية.

1 ORDESSA (Jean), « Les relations Europe / Etats-Unis en 2005 », Entretien avec VERLUISE (Pierre), Date de la mise en ligne: avril 2005, in ([http:// www.diploweb.com/forum/ueusaeu.htm](http://www.diploweb.com/forum/ueusaeu.htm)).

2Ibidem.

3DE WIJK (Rob), op.cit..

4 عماد جاد وآخرون، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مرجع سابق، ص

فالاتحاد الأوروبي مجبر على التعامل مع روسيا وشركائها في الرابطة والتي قد تتحول إلى حلف عسكري يهدد أوروبا ثانية في ظل إصرار موسكو على الأخذ بصيغة الأمن الجماعي فيها. حينها سيكون من الصعب موازنة القوة العسكرية التقليدية والنووية لروسيا دون إشراك حلف شمال الأطلسي¹. هذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يعلن شهر جوان 1999م بألمانيا عن إقامة الإستراتيجية الأوروبية الجديدة اتجاه روسيا واعتبار الأخيرة أفضل شريك لتأمين الجهة الشرقية.

وتعود علاقات الاتحاد الأوروبي بروسيا إلى ديسمبر 1989م بتوقيع أول اتفاق بين الطرفين حول التبادل التجاري والاقتصادي. ورغم أن هذا الاتفاق كان مؤقتاً إلا أنه فتح المجال لمناقشة العديد من القضايا والمسائل وفي كل المجالات. وفي الرابع والعشرين من جوان سنة 1994م تم توقيع اتفاق آخر بينهما في كورفو باليونان عرف باتفاق الشراكة والتعاون، ومثل مرحلة جديدة من الحوار مع أكبر فاعل في المنطقة². وشمل هذا الاتفاق النقاط الآتية³: دعم الديمقراطية ودولة القانون في روسيا.

- دمج روسيا في القضايا الاقتصادية والاجتماعية الموحدة للاتحاد الأوروبي.

- التعاون لدعم الاستقرار والأمن في الاتحاد الأوروبي وفي أوروبا ككل. والاستجابة المشتركة للتحديات التي يواجهها الفضاء الأوروبي.

- التأكيد على تطوير السياسات الطاقوية لتحسين استغلال وتسيير الموارد وضمان تأمين تموين أوروبا بالطاقة.

وفي قمة "سان بيترسبورغ" في شهر ماي 2003م أعاد الطرفان وضع مقاربة ثانية لتجديد الحوار. واقترحت كل من فرنسا وألمانيا تقريب وجهات النظر أكثر من خلال⁴:

1 إسماعيل الحيايالي نزار، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 2003، ص ص 57، 58.

2 FACON (Isabelle), « La crise georgienne, un tournant dans les relations de securite russie-occident ? », Annuaire Français de Relations Internationales Volume X, 2009, in (www.afri-ct.org).

3 Common Strategy 2003/471/CFSP of the European Council of 20 June 2003 amending Common Strategy 1999/414/CFSP on Russia in order to extend the period of its application , Official Journal L 157 , 26/06/2003 P. 0068 – 0068, in (http://eur-lex.europa.eu/legal_content/EN/TXT/?uri=CELEX:32003E0471).

4 Rapport d'information de M. Yves Pozzo di Borgo, sénateur de Paris, POUR UN PARTENARIAT STRATÉGIQUE SPÉCIFIQUE ENTRE L'UNION EUROPÉENNE ET LA RUSSIE, Rapport d'information n° 664 (2010-2011), MERCREDI 22 JUIN 2011, in (<http://www.senat.fr/rap/r10-664/r10-664-syn.pdf>).

- تطوير فضاء اقتصادي موحد يضم الحوار حول الطاقة، وحول انضمام روسيا إلى المنظمة العالمية للتجارة ومسائل البيئة والنقل والإعلام.
- إقامة فضاء موحد للحرية والأمن والعدالة، وهذا من خلال ربط المؤسسات الموجودة مسبقا في إطار الحوار وتطوير التعاون في مجال الشرطة والجمارك ومراقبة الحدود وحرية التنقل ومنح التأشيرة.
- تطوير فضاء موحد للتعاون في مجال الأمن الخارجي.
- تشجيع إقامة فضاء موحد للبحث والتربية.

لكن مع حلول نوفمبر سنة 2003م بدأت الخلافات بين الطرفين، حيث بدأ الغموض في تناول المسائل المشتركة بالنقاش مما زاد في حدة التوتر بسبب¹:

- رغبة روسيا في توسيع الحوار إلى مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي والعلاقات ومسائل الأقليات في دول أوروبا الشرقية، وتأكيد قادة الاتحاد الأوروبي على رفض التدخل الروسي مسألة التوسيع.
- أصبحت معظم الدول الكبرى في أوروبا الشرقية والوسطى مثل بولندا ورومانيا وهنغاريا أعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي حلف الناتو. وتم ترسيخ انتماءها إلى المنظومة الغرب-أطلسية بعد تداخل مصالح شعوبها، وأصبحت تمثل عمقا جغرافيا وخط دفاع عن الاتحاد الأوروبي².
- سعي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى ضم أوكرانيا إلى المنظومة الغربية، خاصة وأنها تحتل أكثر من نصف مسافة البوابة المؤدية إلى أوروبا الشرقية. وترى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أن وجود أوكرانيا قوية ومستقلة عن التبعية الروسية هو جزء من بناء أوروبا حرة وأمنة.

في مقابل ذلك عملت روسيا على استعادة المبادرة في مناطق نفوذها الخاصة. فكل من أوكرانيا وبلاروسيا هي مناطق للنفوذ الروسي، وهما الدولتان المتصلتان مباشرة بحدودها، وبالنسبة لروسيا تبقى

1 COMMISSION EUROPÉENNE, « L'Union européenne et la Russie: Voisins proches, acteurs internationaux, partenaires stratégiques », Bruxelles, Communautés européennes, 2007, in (http://ec.europa.eu/external_relations/).

2 عماد يوسف قدورة، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع"، الدوحة، مجلة سياسات عربية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الموقع: (<http://www.dohainstitute.org/release/7fc47d81-8ae9-4c44-bfa2-343aecdfc55b>).

سياسة الغرب المتمثلة في نشر نفوذه إلى الشرق نسخة جديدة من سياسة احتواء أوروبا. لهذا استخدمت موسكو كل أدوات القوة الناعمة والصلابة للحفاظ على مصالحها كجزء من الأمن القومي المركزي الروسي والتي لا يمكن التهاون فيها¹. وقامت موسكو وعبر الرئيس "بوتين" بتبني سياسة ثلاثية الأبعاد للتعامل مع النفوذ الغربي في المنطقة²:

- البعد الأول: وتمثل في محاولة روسيا إقامة اتحاد سوفياتي جديد سمي بالاتحاد الأوراسي وهو نوع من التكامل الإقليمي في منطقة أوراسيا بقيادة روسيا الاتحادية وعضوية مجموعة الجمهوريات السوفياتية سابقا مثل بيلاروسيا وكازاخستان وهذا لمواجهة الاتحاد الأوروبي.

- البعد الثاني: العمل على استرجاع التوازن في العالم ومواجهة الغرب، وخاصة موازنة التواجد والنفوذ الأمريكي في مناطق خارج منطقة روسيا مثلا في الشرق الأوسط، وسط آسيا والشرق الأقصى في محاولة لزعزعة السيطرة الغربية على النظام الدولي وتخفيف حدة تأثيراتها.

- البعد الثالث: مواجهة المساعي الأوروبية لتطويق واحتواء روسيا، وذلك عن طريق اللجوء إلى التدخل العسكري السريع لمنع استقطاب الدول المجاورة لحدود روسيا. وهو ما حدث في جورجيا وأوكرانيا، حيث أن رغبة روسيا في التصدي للضغوطات الأمريكية- الأوروبية دفع بها إلى التدخل العسكري المباشر في جورجيا وانتزاع إقليمي أبخازيا وأوسيتيا بالقوة المسلحة.

دائما وفي إطار سياسة الرد والمواجهة قامت حكومة "بوتين" بغزو أوكرانيا وضم جزيرة القرم لا سيما مع وجود موالين لها في السلطة. وعلى الرغم من تأييد الغالبية من الشعب الأوكراني للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلا أن "بوتين" نجح وبفضل ضغوطاته السياسية على الرئيس الأوكراني "يانوكوفيتش" في كسب رهان الإبقاء على أوكرانيا مستقلة. وكخطوة إستباقية ووقائية عملت روسيا على منع وصول أشخاص موالين للغرب إلى السلطة للحد من نفوذه على المنطقة، وهي نفس الإستراتيجية التي قام بممارستها الغرب أثناء الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي سابقا³.

1 عماد يوسف قدورة، مرجع سابق.

2 أحمد محمد أبو زايد، "الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة: في فهم الواقع الدولي"، على الموقع: (<http://www.academia.edu/>).

3 أحمد محمد أبو زايد، مرجع سابق.

سياسة "بوتين" العسكرية والتوسعية دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات المالية الدولية إلى تقديم الدعم المالي للحكومة الأوكرانية الجديدة لتشجيعها على التزام الإصلاحات ومواجهة مطامع روسيا. حيث تلقت الحكومة الأوكرانية الجديدة الدفعة الأولى من قرض صندوق النقد الدولي بقيمة سبع ملايين دولار في شهر ماي من سنة 2014م وكشف الاتحاد الأوروبي عن حزمة مساعدات مالية بقيمة 15.5 مليار دولار¹.

كما قام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات مالية على روسيا وعلى النخبة السياسية والاقتصادية المقربة إلى الرئيس "بوتين". وعمل حلف الناتو في المقابل على زيادة قواته في بعض الدول التي تجاور روسيا (مثل دول البلطيق) كمحاولة لإظهار التزام الحلف بمهامه تجاه أمن الأقليات الروسية في هذه الدول وتقويض ذرائع موسكو للتدخل فيها بحجة حماية هذه الأقليات كما حدث في أوكرانيا². واعتبر كثير من المحللين أن سلوك قادة الحلف الأطلسي هو رسالة غير مباشرة لروسيا لإبلاغها بأنه غير مسموح لها أن تتجاوز الحدود الأوكرانية، وأن حدودها مع الغرب هي حدود أوكرانيا³.

غير أن مواقف الاتحاد الأوروبي وردود فعله تجاه السلوك الروسي أكدت فشل القادة الأوروبيين وفشل سياساتهم السلمية من مقاطعة لروسيا وتدنيد بتدخلها في أوكرانيا في إعادة خطوط الحوار مع الشريك الروسي وإيجاد حل للأزمة الأوكرانية التي كشفت عن هشاشة السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي. خاصة بعد تعطل تطبيق اتفاقية "منيسك" التي وقعتها كل من أوكرانيا وروسيا وفرنسا وألمانيا والقاضية بسحب الأسلحة الثقيلة إلى مسافات بعيدة عن مناطق القتال والتهديد. الأمر الذي يثير إشكالية ومصير الأمن في أوروبا لا سيما بعد فشل سياسة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في مواجهة المطامع الروسية وإدارة الأزمة، وهو الوضع الذي يهدد ليس فقط أمن الاتحاد الأوروبي ولكن الأمن الجماعي ككل.

ما يمكن قوله كخلاصة لهذا المبحث أن سياسات الاتحاد الأوروبي الأمنية والإستراتيجية ورغم العقبات التي تعرضت لها، إلا أنها تبقى دفعا لمساعي تحقيق سياسات دفاع وأمن مستقلة بآليات

1 عماد يوسف قدورة، مرجع سابق.

2 نفس المرجع.

3 أحمد محمد أبو زايد، مرجع سابق.

تتماشى وتطلعات قادة الاتحاد ومحاولة إعطائه قدرات متجددة لتجاوز خلافاته الداخلية ومشاكله المحلية. وتحقيق شراكة مساوية للولايات المتحدة تمكنه من تجنب التهميش ومواصلة دفع عجلة التكامل السياسي والاقتصادي ببنية أمنية متكاملة، وهيكل مرن يتعدى القوة العسكرية إلى التعاون والتعامل مع متطلبات الأمن اللين. فالمرونة تمنح الفاعلين فرصاً أوسع من الخيارات وتُقلل من شعور الدول غير الأعضاء في الاتحاد وهيكله بالتهديد¹. حيث ترى الواقعية أن الهياكل المرنة هي عامل مساعد على منع الصراع، وأن المرونة تزيد من إمكانية تجنب الدول المخاطرة بتصعيد المواقف في إطار الهياكل الأمنية والتحالفات. ولأن التحالفات تُدعم مناخ الاستقرار والثقة سواء داخل الحلف أو خارجه²، وهو الهدف الذي تريده مؤسسات الأمن الأوروبي من خلال ضبط العلاقة بينها وفي حدود دوائر أمنها ومساحته.

وتبقى مشكلة ضبط التفاعلات في إطار الهندسة الأمنية الأوروبية الجديدة رهن التطورات والأوضاع المستقبلية والقدرة على تجنب التفاوت بين عملية الاستيعاب الأمني والاقتصادي والاجتماعي للأعضاء الجدد، وبين هياكل جديدة بعوائق كبيرة. عوائق قد تعيد المنافسة إلى القارة الأوروبية وتعيد معها الخوف من اندلاع حرب من الصعب التنبؤ بشكلها وحدودها وكذا الأطراف فيها. ويظل مستقبل هذه المؤسسات والهياكل غامضاً مع استمرارية التواجد الأمريكي في القارة والذي يراه بعض المحللين ضرورياً لأمن كل العالم وليس أوروبا فحسب. فانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أوروبا قد يفتح المجال لظهور قوى عظمى حسب "ميرشايمر" الذي يقول بوجود خمسة دول أوروبية تمتلك من الثروة والقوة ما يؤهلها لأن تكون قوى عظمى: المملكة المتحدة وفرنسا، وألمانيا وإيطاليا وروسيا. إلا أن ألمانيا ووفق تصوره هي وحدها من بين الخمسة التي تمتلك العلامات المميزة لقوة عظمى محتملة كونها من أغنى الدول وأكبرها عدداً للسكان، وهي وإن كانت تعتمد على الولايات المتحدة لضمان أمنها اليوم إلا أنها قد تحصل على ترسانة نووية خاصة بها، وتزيد من جيوشها لتأمين نفسها متى اقتضت الضرورة ذلك.³

IRIGHT (Joarme), « Trusting Flexible Friends: The Dangers of Flexibility in NATO and The Western European Union / European Union », in **Contemporary Security Policy**, Norfolk., United States, vol 20, n°:1, April 1999, p 113.
2Ibid, p 114.

3 جون ميرشايمر، "مستقبل سياسة التهدة الأمريكية"، ترجمة شادي بطاح، **الثقافة العالمية**، العدد 114، 2002، ص 95.

المبحث الثالث: أوروبا: القوة المعيارية ومشكلة الهوية

إن الحديث عن وجود أبعاد إستراتيجية وسياسات بأهداف غير معلنة تتماشى وظروف نهاية الحرب الباردة وما تبعها من تحولات على مستوى المفاهيم والآليات للتعامل مع مستجدات العلاقات الدولية، دفع بالاتحاد الأوروبي وكفاعل في العلاقات الدولية إلى تبني مفهوم الأمن الإنساني بكل محتوياته كأداة لأجندته السياسية والأمنية في المرحلة الراهنة. وهي السياسة التي سعى من خلالها إلى نشر ثقافة مغايرة لثقافة الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والعمل على تحقيق الأمن بأبعاده الشاملة. وهو الأمر الذي يتطلب تحمل المزيد من المسؤولية في ضمان الاستقرار والأمن من خلال ما عرف بالمسؤولية الإنسانية¹.

لقد أشارت وثيقة الاتحاد الأوروبي إلى أن الأمن الإنساني هو مسؤولية تاريخية مشتركة تقع على كاهله في إطار الحفاظ على الأمن الجماعي وعليه تحملها² كقوة دولية كبيرة، وبمبرر أخلاقي لدعم سياسة القوة المعيارية التي عرف بها أو التي يصف نفسه بها.

فما هي أسس ومبادئ هذه القوة؟ وإذا كان الاتحاد هو فعلا قوة معيارية فهل سيتناسب ذلك وأزمة الهوية التي يعاني منها؟ لأن توظيف القيم المعيارية لتحقيق الأهداف الأمنية يتطلب وجود التناغم والانسجام في الإطار والبنية التي تحتوي هذه القيم، وهو إطار المجتمعات وبنية الشعوب الثقافية.

ثم هل أن الشعوب الأوروبية قادرة على تجاوز حدود ثقافتها الداخلية وتوسيع معالم هويتها لتكون أكثر أوروبية؟ وهل بإمكان المواطن الأوروبي أن يتبنى سلوكيات هويته كونه فرنسيا أو ألمانيا أو إسبانيا أو... أو أنه سيكون إنسانا فقط؟.

هذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال وصف الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية ولجوءه إلى توظيف القيم كفاعل في العلاقات الدولية أولا، ثم تحليل إشكالية الموازنة بين الهويات المحلية والأوروبية وعلاقتها بأمن الاتحاد ثانيا.

1 خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2009، ص 97.

2 نفس المرجع، ص 99.

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية

لقد استعملت الدول وتستعمل القدرات والوسائل العسكرية لتحقيق أغراضها في حماية نفسها أو بسط نفوذها، وهو ما أدى إلى توالي قيام الحروب المدمرة. غير أن التطور في الوضع الدولي عمل على تراجع القوة الصلبة وفتح آفاقا لسلوكيات أخذت فيها أساليب القوة اللينة أكثر حضا ومكانا وساعدت هذه الظروف الإتحاد الأوروبي على حيازة المبادئ التي أهلتها لممارسة هذه القوة.

الفرع الأول: القوة المعيارية: تحديد المفهوم

في السنوات الأخيرة كثر الحديث عن أوروبا كقوة معيارية وبوسائل وآليات سلمية وغير عسكرية. لكن هذه النظرة عن أوروبا كقوة لينة رفضها الواقعيون ومنهم "هادلي بال" (BULL Hadley) الذي قال باستحالة أن تكون أوروبا قوة دون اعتمادها على القوة العسكرية، وهذا على أساس أن القوة المعيارية لن تستطيع أبدا أن تكون شرعية إن لم تضطلع بالتهديد العسكري. ولأن غياب القوة العسكرية والتنازل عنها سيؤدي بالتأكيد إلى الإخلال بالتوازن بين الطموحات القوية والإمكانات الفعلية الضعيفة¹.

وفي سنة 1973م أكد "دوشان" (DUCHENE) أنه يجب على أوروبا أن تكون قوة مدنية، وإلا كانت هي نفسها ضحية لقوى سياسية أخرى²، وذلك عبر تأثيرها على العالم بطريقة مختلفة عن استعمال القوة والعنف، وتميزها بقدرتها على وضع قواعد ومعايير لتوجيه السلوك الدولي نحو تحقيق مصالحها³. لكن هل قصد "دوشان" بالقوة قوة الأفكار والمعايير؟

إن هذا التساؤل يثير مسألة الفرق بين مفهومي القوة المعيارية والقوة المدنية، فالقوة المدنية وكما عرفها "هانس مول" (MAUL Hans) تتركز على ثلاثة مبادئ أساسية⁴:

- 1- التعاون لتحقيق الأهداف الدولية
- 2- التركيز على الوسائل الاقتصادية
- 3- تطوير البنى فوق قومية للتعامل مع الوسائل الحساسة في الشؤون الدولية بطريقة شرعية.

1BULL (Hadley), "Civil Power Europe: a Contradiction in Terms?", in **Journal of Common Market Studies**, United States, vol 21(2),1982, p156.

2 DUCHÈNE (François), « The Europe Community and The Uncertainties of Interdependence », in KOHNSTAMM (Marx) and WOLFGANG (Huger) (eds), **A Nation Writ Large? Foreign Policy Before the European Community**, London, Basing Stoke Macmillan, 1973, p20.

3 Ibidem

4 Mall (Hanns), "Germany and Japan: the New Civilian Power", in **Foreign Affairs**, vol69, n°:5, 1990/91, pp92, 93.

فالقوة المدنية هي امتداد للقوة الاقتصادية، وهي شكل من أشكال الضغط والإكراه عبر أهمية ودور المؤسسات الاقتصادية في العلاقات الدولية. وباعتبار توظيف عنصر الضغط والإكراه يتضح الاختلاف بين القوة المعيارية والمدنية، فالقوة المعيارية هي القدرة على نشر المعايير التي اتفقت عليها وتبنتها قواعد المجتمع الدولي وأرادتها دون إكراه أو ضغط¹.

وتعود فكرة القوة المعيارية إلى أفكار "إدوار كار" (CARR Edwar) في 1939م حين ميز بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية وقوة الرأي². وهي نفس الأفكار التي قال بها "جون غالتغ" سنة 1977م حين اعتبر القوة هي قوة الإيديولوجية والأفكار، وأين تؤثر قوة فكرة المرسل في أفكار المتلقي من خلال التبادل الثقافي³. كما ميز "غالتغ" بين قنوات القوة الإيديولوجية (قوة مكافأة أو قوة عقوبة) وبين مصادر القوة وبنيتها (قوة الفكرة)⁴.

بعد مرور عشر سنوات على أفكار "دوشان"، انتقد "بال" (BULL) وكما قلنا فكرة أن تكون أوروبا القوة المدنية السلمية. فالمجموعة الأوروبية وفق تصوره لم تكن بالفاعل في العلاقات الدولية وعليه يجب أن تتحول إلى البحث عن تحقيق دفاع وأمن مستقلين وذاتيين وبقدرات خاصة⁵.

في سنة 2002م جاء مقال "ايان مانرز" (MANNERS Ian) حول تناول أوروبا كقوة معيارية مؤكداً أن كل من "بال" و"دوشان" قد تقاسما نفس الافتراضات حول مركزية الدولة - الأمة ومفهوم المصلحة الوطنية. وأن أحسن طريقة لدراسة دور الاتحاد الأوروبي في تحقيق الأمن هو تناوله كقوة معيارية⁶ وهذا بحكم الموروث التاريخي الذي يمتلكه من جهة، وشرعية أنظمتها من جهة أخرى، وهي خصائص تؤهله لممارسة هذا الدور⁷.

ودعم فكرة "مانرز" الباحث "زكي العيدي" حين قال بضرورة تجنب الاتحاد الأوروبي استعماله للقوة، وأن الإتحاد هو أصلاً قوة وإمبراطورية معيارية رغم أنه غير قادر على مواجهة القوى الكبرى

1 LAIDI (Zaki), " Peut-on prendre la puissance européenne au sérieux ?", *Les cahiers européens de sciences Po*, n°05, 2005, p13.

2 MANNERS (Ian), "Normative Power Europe, Contradiction in Term?", in *Journal of Common Market Studies*, United States , n°:40(2),2002,p236.

3 GULTUNG (Johan), *The European Community: a Superpower in the Making*, London, (Allen and Unwin Editions, 1973, p 33.

4 Ibid, p36.

5 BULL (Hadley), op.cit, p156.

6 MANNERS (Ian), op.cit, p238.

7 Ibid, p241.

لضمان أمنه بنفسه¹. ولكن القوى العظمى حسب "العديدي" هي التي تسعى لخلق الحقيقة وليس العمل انطلاقاً منها.

وعرف "العديدي" القوة المعيارية على أنها إنتاج وتقديم إطار كبير للقيم والمعايير للعالم والقدرة على تنظيمه ووضع قواعد اللعبة للآخرين والتمكن من التنبؤ بسلوكياتهم مع تطوير روح المسؤولية الجماعية². وهذه القدرة لن تتحقق إلا بالبحث في الوسائل غير العسكرية للتأثير كما يقول "جوزيف ناي"، وهي الوسائل الثقافية والإيديولوجية ومؤسسات تحقيق الديمقراطية والقدرة على التحكم في المعلومات والاتصال كمحرك للإيديولوجيات والثقافة³. وهي نفس الوسائل التي سماها "العديدي" بمنطق التدفق (Logique de flux) وقدرة الدول على السيطرة على هذا المنطق، مقابل أولئك الذين يعيشون فيه⁴ وفقاً لقناعتهم المتشابكة وصنع ثقافة محددة بمعايير، وقواعد، ومؤسسات، وقوانين مصدرها المعرفة العامة الجماعية والأفكار المؤسسة لهذه المعرفة.

لقد إذن انبثق مفهوم القوة المعيارية من النقاش حول قوة الفكرة والرأي وعلاقة مصالح الفواعل بهذه الفكرة وبنائها. فالمصالح يتم تشكيلها عن طريق الأفكار التي هي في النهاية ذات طابع مادي⁵ فدون الأفكار لن تكون هناك مصالح ودون مصالح لن تكون هناك أوضاع مادية ودون الأخيرة لن يكون هناك واقع على الإطلاق⁶.

وارتكز اعتبار الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية على أهمية المعاني والقيم في تحقيق الأهداف التي يتصورها ويعتبرها حقيقة وصحيحة، جعلته يتصرف كقوة لينة معيارية ويحاول إعادة صياغة الأوضاع الدولية وفقاً للمعرفة المشتركة وضرورة توزيعها ونقلها في حدود تطبيق سياسته الخارجية وأمنه المشترك⁷، وبحدود قناعاته بمركزه والتزامه بسيادة القانون وشرعية مبادئه وموقعه في النظام الدولي كأمر مرغوب تدعمه رغبته في مساعدة من يحتاج إلى المساعدة من منطق تأمين الإنسانية حتى ولو

1LAIDI (Zaki), op.cit, p20.

2Ibid, p10.

3NYE (Joseph.S), **The Paradox of American Power; Why the World's Only Superpower Can't Go Alone?**, New York, Oxford University Press, 2002, p171.

4DAGUZAN (Jean François) : " Qu'est-ce que la puissance aujourd'hui ?", in **Annuaire stratégique et militaire**, Paris, 2003, p276.

5 الكسندر واندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة د. عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض، جامعة الملك سعود 2006م، ص190.

6 نفس المرجع، ص204 .

7 نفس المرجع، ص205.

لم يكن أمن الإتحاد مهددا بشكل مباشر¹. ويوضح الجدول رقم(05) أدناه الفرق بين القوة المعيارية والقوة المدنية وكذا العسكرية.

جدول رقم(05): الاختلاف في طبيعة القوة

القوة المدنية	القوة العسكرية	القوة المعيارية
CARR	عسكرية	الرأي
GULTUNG	عقوبة	فكرية
MANNERS	القدرة على استعمال الوسائل العسكرية	القدرة على تقاسم المفاهيم القيمية
استعمال الوسائل الاقتصادية		

Source: MANNER (Ian), op.cit, p240.

ويؤدي النقاش حول المعايير إلى بحث ثلاثة مجموعات أساسية للقيم وطبيعتها²:

- 1- **القيم النفعية**: تلك التي تساعد الدول على التنسيق والتعاون لتعظيم المنافع وخدمة الأهداف الجماعية، وتساعد على تنظيم السلوك وتقليص الشك عبر خلق المؤسسات وتقديم المعلومات.
- 2- **القيم الاجتماعية**: وهي تلك القيم التي تبني هوية الفواعل وتحدد مصالحهم وتساعد على خلق قواعد جديدة ومصالح وأنواع من الفعل والسلوك، ويمكن أن تكون نموذجا لبناء مبادئ جديدة تحدد توجهات الفواعل في إطار جماعة معينة.
- 3- **القيم الأخلاقية**: تلك المعايير غير القابلة للاختزال في إطار العقلانية، وهي مجموع القواعد التي تُعرف ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي. كذلك أشار "مانرز" إلى المعايير الشرعية التي تمنح الشرعية لبعض السلوكيات وتجعلها مقبولة لدى الآخرين.

ويبقى نجاح الاتحاد الأوروبي في الترويج لهذه القيم ونشرها مرتبط بجملة من القنوات التي يمثلها القادة الأوروبيون وأهمها³:

1 الكسندر واندت، مرجع سابق، ص182.

2MANNERS (Ian), op.cit, p242.

3LAIDI (Zaki), "L'Europe :la norme avant la force", in ADAM (Bernard), **L'Europe puissance tranquille ? ; rôle et identité sur la scène mondiale**, op.cit, p29.

- رفض القوة كواقع وكممارسة.

- الإقرار بأهمية القوى الاجتماعية في توجيه التجارة.

- الدفاع عن القيم الاجتماعية غير القابلة للمزايدة والاتجار بها مثل: البيئة، والقيم الأساسية في المجتمع، والاحترام والاختلاف الثقافي.

وهي نفس القناعات التي استند إليها الاتحاد كقوة معيارية حددت مبادئها في¹:

1- السلام الدائم: ومثل المبدأ الأساسي لقيام الاتحاد الأوروبي وذلك منذ إعلان "روبار شومان" (SHUMAN Robert) في التاسع من شهر ماي سنة 1950 م والذي قال بضرورة توحيد أوروبا، وتؤكد المبدأ مع إعلان روما في سنة 1957 م وإقامة الجماعة الأوروبية. فلا يمكن ضمان السلام العالمي دون القضاء على جذور النزاع وعلى الأخطار المهددة للأمن.

2- الحرية الاجتماعية: وهو المبدأ الذي أكدته "اتفاقية ماستريخت" وكذا المادة السادسة من "اتفاقية أمستردام" وكل اتفاقات الاتحاد.

3- الديمقراطية: وهو المبدأ الثالث لإقامة وتنظيم فلسفة الحياة السياسية، ومثلت الديمقراطية أهم شروط العضوية في الاتحاد وقبله المجموعة.

4- حقوق الإنسان: وهو المبدأ القائم على فكرة الأمن الإنساني وإعطاء أولوية للفرد على الدولة من خلال تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

5- المساواة العامة: وحماية الأقليات ومحاربة العنصرية على أساس الجنس أو اللون أو الإثنية أو الديانة أو العمر أو ما يمثل سببا في التمييز بين البشر².

6- مبادئ القانون: وهي السياسة العامة لضمان استقرار ونجاح المبادئ السابقة من خلال احترام القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة.

IMANNERS (Ian) : " The Constitutive Nature of Value ; Images and Principles in the European Union", in LUCARELLI.S & MANNERS.I (eds), : **Values and Principles in European Union Foreign Policy**, London, Routledge, 1st ed, 2008 :2, pp33-38.

2 MANNERS (Ian), "L'identité internationale de l'UE : une puissance normative dans le jeu politique mondiale", in ADAM (Bernard), **l'Europe puissance tranquille ?; rôle et identité sur la scène mondiale**, op.cit, p43.

7- **التضامن الاجتماعي:** على أساس العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المتوازن ومحاربة

التهميش الاجتماعي والتضامن فيما بين الأجيال وهو المبدأ المرتبط بمبدأ آخر مهم وهو¹:

8- **التنمية المستدامة:** من خلال الموازنة بين التنمية والأزمة البيئية.

9- **الرشادة:** وهي المبدأ الذي طوره الاتحاد خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وسياسة التوسيع

من خلال تحمل المسؤولية في ديمقراطية أعضائه. ويتضمن مبدأ الرشادة عنصرين أساسيين²:

1- مشاركة المجتمع المدني.

2- دعم التعاون المتعدد.

غير أنه ورغم توفر هذه المبادئ التسعة تظل فرضية نجاح فكرة الأمن المشترك ونشر المعايير خاضعة لقدرة ودور الاتحاد على تعلم السلوك التعاوني، وتغيير سياساته على نحو مستقيم ونظام دولي مبني باطراد على التبعية المتبادلة لتحقيق السلام. فالسلام والأمن هما وحدة لا تتجزأ، فإما أن يحصل البلد على أمن مشترك مع دول أخرى وإما أن لا يحصل عليه. ولكي تنجح سياسات الأمن يجب أن تكون الدول أكثر شمولاً في التوجه إلى المشكلات غير العسكرية³.

ويُعرف البنائيون الأمن المشترك على: "أنه مجموعة مبادئ عامة يُفترض قبولها، وتبدأ شرعيتها بقوة الأفراد وتأثيرهم في المحيط، وذلك من خلال التمكن من وضع قناعتهم في إطار مؤسساتي يجعلها أكثر عملياتية. وكلما كان التأثير قويا فإنه سيؤثر في القواعد الأخرى بواسطة الأفكار الذاتية المبدئية التي يكشف انتشارها مدى حجم الاتصال"⁴. فالقاعدة بالنسبة إلى أتباع البنائية هي العبارة التي تعلمنا ماذا نفع، بحيث تُؤلف كلمة (ماذا) هنا المعيار أو المقياس أو النموذج الذي يجب أن يفعله الناس في ظروف متشابهة. أما كلمة (يجب) فتخبرنا بضرورة الالتزام بالقاعدة، وإلا سنتحمل نتائج اختراقها⁵. وكل هذا يتطور في إطار ما يعرف بثقافة الأمن التي تمثل القاعدة لدى بعض البلدان في وصف مصالح أمنها القومي ومركزاتها الأساسية والمنطقية لتحقيق الأمن والسلام كأولوية للحكومة

1 MANNERS (Ian), «L'identité internationale de l'UE : une puissance normative dans le jeu politique mondiale», op.cit., p45.

2 Ibidem.

3 مارتن غريفيتش وتييري أوكالاهان، مرجع سابق، ص85.

4 MACIY (Wilga) : "Le constructivisme dans le domaine de l'intégration européenne", in "L'Europe en formation", **Les cahiers du fédéralisme**, n° : 322 (Automne) 2001, p71.

5 خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 30 - العدد الثاني، 2014، ص318.

المركزية، وخاصة إذا كانت هذه الدول تعاني من الأزمات والتحديات وعدم الاستقرار. وهو ما يقود إلى تداول مفاهيم وقيم تتعلق بالأمن، وبمرور الوقت تصبح هذه المفاهيم والقيم جزءاً كبيراً من الإطار الاجتماعي "البناء" الذي يتفاعل معه الأفراد في ظل ثقافة الأمن التي تمثل العامل الأساسي في رسم السياسات للدول¹.

لكن نجاح القيم وانتشارها غير كاف لقبولها دون شرطي الثقة والشرعية اللذين يساعدان على تغيير وتقدير القيم الموجودة في وقت الأزمات بما يسهل التوجه نحو الخيارات الأفضل. وهو ما تُعرفه البنائية بنافذة الفرص² (Window of opportunity) التي تُمكن من بحث وتفهم الوضعيات التي تُختبر فيها القيم المحددة سلفاً والتي قد تضعف في محيط الأزمة وتتحول ليتحول معها الوضع السابق³. شرط آخر لنجاح انتشار القيم والمعايير هو إتقان التلقين الاجتماعي⁴ (Socialization)، فحتى لو لم يكن هذا المسار ضرورياً لاستمرار الإتحاد وبنائه فإنه يبقى بالنسبة للبنائية مهماً في توسيع قيمه. وذلك عبر تشفيرها (codification) واستعمالها على المدى الطويل في فهم التلقين الاجتماعي الدولي (Socialisation International) كعنصر أساسي لتأكيد القيم المشتركة⁵، وضمان سلامة أوروبا والعالم ككل. وهذا وفق المبادئ والقرارات العقلانية الناتجة -حسب مدرسة الأنظمة الدولية- عن التعاون بين الفواعل الدولية، وبالتالي خلق مؤسسات تُحترم فيها المبادئ والقواعد والقيم من قبل المجتمع. وقد تظهر هذه المبادئ من خلال التداخل غير المراقب بين الفواعل في المجموعات وهو ما حدث ويحدث في الإتحاد الأوروبي أين تنتقل القيم دون حدود وبلا مراقب⁶. وتعتبر البنائية اللغة أساسية لبناء القيم والمعايير وجعلها شرعية، وهو ما يعرف بالتحول اللغوي (Linguistic Turn)، أين تستخدم الكلمات والرموز من قبل الساسة والأكاديميين لوصف فعل أو ظاهرة معينة بطريقة سلبية أو ايجابية تبعاً لما يتطلبه الوضع الدولي. فبفضل اللغة أصبحت الديمقراطية مثلاً رمزاً ومحددًا للمساواة. كما قد يحدد الخطاب نوع الديمقراطية ونوعية القيمة بحيث تكون اللغة فيه وسيلة أنطولوجية أساسية لتحليل المضمون⁷ السياسي الذي يشكل طبيعة وحدود القيم الاجتماعية.

1 خالد المصري، مرجع سابق، ص 327.

2 MACIY (Wilga), op.cit, p71.

3 Ibid, p74.

4 CHECKEL (Jeffrey. T), "Social Construction and Integration", in **Journal of European Public Policy** 6:4, 1999, p546.

5 Ibid, p547.

6 MACIY (Wilga), op.cit, p71.

7 Ibidem.

الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي وتجسيد القيم على أرض الواقع

في سنة 1997م أكد "روزكرانس" (ROSCRANCE) أن أوروبا ليست بالقوة التجريبية وإنما هي قوة معيارية قادرة على وضع المعايير العالمية بدلا من فرض نفسها بالغرور والهيمنة¹. فالقوة الصلبة بالنسبة له لم تعد كافية لإقناع الآخرين بتغيير مواقعهم، وقد يتحصل بلد على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لأن بلدانا أخرى تريد أن تتبعه معجبة بقيمته متطلعة إلى مستواه من الازدهار والتفتح. ولذلك فإن وضع جدول الأعمال في الساحة العالمية ومحاولة اجتذاب الآخرين له أهمية تعادل تماما أهمية إجبارهم على التغيير باستخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية أو التهديد باستخدامها وهي تخير الآخرين بدلا من إجبارهم².

كما أن القوة حسب "غرامشي أنطونيو" تأتي من وضع جدول الأعمال وتحقيقه في إطار من المنافسة وإثبات التفضيلات والارتباط بمصادر القوة غير الملموسة، كالثقافة والعقيدة والمؤسسات ذات الجاذبية³. وهو ما يساعد الإتحاد الأوروبي على نقل سياساته إلى خارج حدوده عن طريق قوة تأثير أفكاره وقدرة ترتيباته ومؤسساته الإدارية على التحول من وضع سياسي إلى وضع سياسي آخر. بحيث يكون النظام المؤسساتي للإتحاد الأوروبي هو الوسيط الرئيسي في هذه العملية⁴، ويتم هذا النقل وفق العوامل الآتية⁵:

- 1- عن طريق العدوى والنقل غير المقصود (Contagion).
- 2- عن طريق الإعلام و القدرة على استخدام استراتيجيات الاتصال (Informational) .
- 3- بواسطة مؤسسة (وضع مؤسسات) الإتحاد لعلاقاته وبشكل إجرائي عبر نشر رموز القيم والقوة المعيارية. وهو ما تجسد في اتفاقيات التعاون الإقليمي والعضوية في المنظمات الدولية وتوسيع الإتحاد الأوروبي لعضويته.

1 ROSCRANCE (Richard), "The European Union : a New Type of International Actor", in, **Paradoxes of European Foreign Policy**, edited by ZIELONKA (Jan), Great Britain, Kluwer Law International, 1998, p20.

2 جوزيف س ناي، "مفارقة القوة الأمريكية"، ترجمة د.محمد توفيق البحيري، الرياض، العبدان، 2003، ط1، ص38.

3 نفس المرجع، ص39.

4 DOLWITZ. D and MURSH..D, "Whole Learns What from Whom: a Review of the Policy Transfer Literature", in **Political Studies** 44, issue2 1996, p344.

5 MANNERS (Ian), "The Constitutive Nature of Value; Images and Principles in the European Union", op.cit, pp35, 36.

4- عبر تبادل المنفعة بين الإتحاد والآخرين من خلال عملية التحويل (Transference) وتبادل المزايا والمساعدة التقنية للطرف الآخر.

5- من خلال التواجد العلني والصريح في مناطق أخرى ودول أخرى وفي المنظمات الإقليمية والدولية.

6- الاعتماد على المصفاة الثقافية (Cultural Filter) من خلال التلقين الثقافي والسياسي الانتقائي في الدول الأخرى وداخل المنظمات.

ويرتبط تجسيد هذه المبادئ على أرض الواقع حسب "مانرز" بالنشاط الاقتصادي للإتحاد على المستويين الوطني وفوق القومي. فالإتحاد الأوروبي هو مخبر كبير لتلقين الدروس ونشر القيم واستخدامها بشكل طوعي ودون اللجوء إلى العنف، وهذا في إطار ما يعرف بالجماعات المعرفية (Epistemic Communities)، والتي تؤسسها جماعة خبراء في شكل تنظيم محكم بالتنظيم في ميدان الأمن¹.

هذا ما أراده الإتحاد الأوروبي من خلال هياكله التي تمثل نماذج للعمل المشترك على الإقناع عبر القيم المشتركة وتقاسم المعرفة بالأسباب والنتائج². فإستراتيجيته الدفاعية قائمة على الاعتدال وتوازن المصالح والحلول السليمة للمشاكل الأمنية على المستوى الداخلي أو في محيطه الإقليمي والدولي. وقد ارتكزت سياسة نقل المعايير كإستراتيجية لضمان أمن الإتحاد على قضايا العدالة والشؤون الداخلية كهدف في سياسته الخارجية ودعمها للحكم الخارجي وكركيمة أساسية من ركائز سياسته.

ويقتضي بحث تجارب القوة المعيارية الأوروبية معرفة كيفية نقل معايير العدالة والحرية والديمقراطية وغيرها إلى محيط الجوار الأوروبي. فبالرغم من أن سياسة العدالة والشؤون الداخلية هي سياسة محلية لضمان رفاه وأمن المواطن الأوروبي، إلا أنه لا يمكن تحقيق هذه السياسة بعيدا عن

1CROSS Davis, Mai'a. k," An EU Homeland Security? Sovereignty Vs Supranational Order", in **European Security Journal**, Vol 16(1), 2007, p79.

2Ibid, p95.

يعتبر النهج الجماعي للمعاهدات الأوروبية الركيمة الأولى في سياسة الإتحاد كما أن التعاون بين الحكومات في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هو الركيمة الثانية، وسياسة العدالة والشؤون الداخلية الركيمة الثالثة.

التأثيرات الخارجية. خاصة وأن الاستقرار الداخلي هو انعكاس لوضع خارجي، وأن السياسات الخارجية هي امتداد لواقع الوضع الداخلي ومواصلة التهديدات على أمن الأفراد. لترتبط بذلك علاقات الإتحاد مع جيرانه ودور المؤسسات الأوروبية وفعاليتها بخدمة مصالح ومطالب الشعوب الأوروبية التي تمتد إلى خارج الحدود¹.

وتعتبر قمة "تامبر" (Tempère) التي عقدت في الخامس والسادس عشر من أكتوبر سنة 1999م المجال الأول لسعي الإتحاد الأوروبي إلى نشر معايير وخلق فضاء للحريات والأمن والعدالة. حيث أكدت القمة على أن دور الإتحاد لم يعد فقط ضمان رفاه الأوروبيين ولكن محاولة ضم الإنسانية كلها إلى هذه المعايير من خلال إتحاد مفتوح وآمن أساسه احترام حقوق الإنسان وتلبية حاجاته². لهذا السبب لا يمكن إهمال دور اللقاءات والمعاهدات التي رافقت قيام واستمرار بناء الوحدة الأوروبية وساهمت في وضع البنى التحتية لهذه المعايير، وأولها معاهدة "ماستريخت" التي تناولت قضايا العدالة والشؤون الداخلية وركزت على³:

- ✓ إقامة اتفاقية البوليس الأوروبي "الأوروبول" (Europol).
- ✓ الاتفاق حول مفهوم واحد لحق اللجوء.
- ✓ ضبط قائمة البلدان خارج الإتحاد والتي يمكن لأفرادها الدخول إلى أراضيه عن طريق التأشيرة.
- ✓ مواجهة الهجرة غير الشرعية.

وتكملة لأعمال "ماستريخت" جاءت قمة "أمستردام" التي دخلت من خلالها "الأوروبول" حيز التنفيذ ليبدأ التعاون في مجال العدالة والشرطة. وتجسد ذلك عبر قيام العديد من الدول الأعضاء بمراجعة قوانينها الداخلية فيما يتعلق بمنح التأشيرة وحق اللجوء وكذلك الهجرة⁴. كما أكدت الاتفاقية على أن التمتع بحق الحرية والعدالة والأمن ليس حكرا على مواطني الإتحاد ولكنه قابل لأن يمنح لغيرهم من الأفراد، مع ضرورة احترام الحدود الخارجية للإتحاد ووقف الهجرة غير الشرعية.

1 محمد حسنين هيكل، "السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية". على الجزيرة نت، حوار اجري يوم 2008/7/3.
2Site du parlement Européen, "Conseil européen de tempère : Conclusion de la présidence", in (<http://www.europarl.europa.eu/summits/>), le 20-08-2013, à 19.30H
3SOIN (Robert), op.cit, pp148-149.
4Ibid, p150.

وأدى الانسجام في خلق هذا الفضاء للحريات والعدالة والأمن إلى تكوين "الأوروجوست" (Eurojust)، إلى جانب "الأوروبول" لمواجهة أخطار التنقل الحر للسلع والخدمات والأشخاص والأموال¹. وتم التركيز على فكرة المواطنة الأوروبية وحق المواطن في العيش الجيد والحق في المجتمع الديمقراطي².

واعُثِرَت منظمة التعاون والأمن الأوروبي أحسن آلية - ذات طابع عسكري لكنها بمهام سياسية- للعمل على مواجهة الأمن اللين (Soft Security) بأبعاده التي اعتبرتها المنظمة ذات أهمية قصوى للحفاظ على الاستقرار في القارة بما يتكامل والأبعاد العسكرية المباشرة للأمن، وذلك بالتعاون بين كل الشركاء الأوروبيين وجيرانهم. حيث انصرف اقتراب الأمن التعاوني الذي تتبناه منظمة التعاون والأمن الأوروبي من قناعة الأعضاء بأن الأمن يعم بينما المشكلات الأمنية في دولة ما أو منطقة قد تنتشر لتضر بأطراف أخرى³. وقد اضطلعت المنظمة بمهمة توفير طرق مواجهة الهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة وانتهاك الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، مع الاهتمام بحقوق الأقليات وبالأبعاد التكاملية للأمن وعلى رأسها الاقتصاد والبيئة وكذا علاقة الأمن بالرفاه⁴.

فبعد أحداث سبتمبر 2001م زادت تخوفات الإتحاد الأوروبي على أمنه من الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وكان لزاما عليه التحول وتجديد آلياته لمواجهة زيادة تدفق المهاجرين إليه. لا سيما مع توسيع حدود اتفاقية شانغن⁵ التي منحت الفرصة لأعداد كبيرة من الأفراد للدخول

ISOIN (Robert), op.cit, p151.

2Ibid, p154.

3 عماد جاد وآخرون، الإتحاد الأوروبي، من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مرجع سابق ص102.

4 نفس المرجع، ص ص102-104.

5 تقضي اتفاقية شانغن بإلغاء المراقبة على الحدود المشتركة بين الدول ودعم التعاون بين أجهزة الشرطة والجمارك والأجهزة القضائية وذلك عبر:

- إلغاء المراقبة على الحدود المشتركة للدول الموحدة ونقلها إلى الحدود الخارجية للاتحاد.
- توحيد شروط العبور والدخول إلى الاتحاد، وتهيئة المطارات والموانئ للتمييز بين المسافرين بين دول الاتحاد العضوة في الاتفاقية وبين من لم يصادقوا عليها.
- التنسيق بين شروط طلب التأشيرة قصيرة المدى.
- تحديد دور الناقلين لمواجهة الهجرة غير القانونية.
- ضرورة الإخبار عن كل أجنبي يعبر دول الاتحاد.
- ضبط القواعد القانونية المنظمة لطلبات اللجوء.
- محاربة الأفراد المشكوك في سلوكياتهم الإجرامية.

إلى أراضيه وشكلت معضلة أمنية معيارية للاتحاد وسكانه. كما أثرت على السياسة الأمنية للاتحاد وممارسة الأمن من خلال الوكالات المتخصصة لضبط حركات المهاجرين ومتابعة الوسائل التكنولوجية المستخدمة في ضبطها وضبط مختلف التشريعات والأشكال للتحكم فيها¹.

ويعتبر إنشاء "الفرونباكس" (Frontex) نموذجا لتطور الخطاب الأمني الأوروبي من حيث الممارسة، خاصة وقد أدى فتح الحدود وتنقل السلع والأشخاص إلى ظهور أشكال جديدة من العنف المترتب عن التدخل غير المراقب للأشخاص. كما أصبحت الهجرة غذاء جيدا للمنظمات الإجرامية والمافيا والمخدرات وزيادة العنف في الأرياف والمناطق النائية- رغم أن هذا لم يثبت بالأرقام والإحصائيات²- وخاصة مع زيادة ما عرف بالثقوب السوداء كمصدر لانعدام الأمن (جنوب المتوسط القوقاز، البلقان)³.

زيادة تأثيرات الهجرة غير الشرعية جعل من الخطاب الأمني حولها داعما لعملية الأمانة (Securization) التي تتوقف على مجموع الأدوات والظروف المتاحة للقيام بها، والتي تتضمن نوع العلاقات بين المخاطب والمتلقي أو المستمع⁴. وقد تتخذ الأمانة أشكالا ونماذج صامتة مثل ما أشار إليه "هانسن لان" (HANSEN Lene)⁵، وهي تختلف على مستوى المؤسسات فوق القومية عن تلك التي تكون داخل الدولة أين تثير الأحداث فيها نقاشات عدة وعلى مستويات شعبية مختلفة. ففي إطار مؤسسات الاتحاد الأوروبي لا يتجاوز النقاش حدود المسؤولين وصناع القرار، وحتى مع إجراء الاستفتاءات تبقى مشاركة الشعوب ضعيفة وهذا راجع لسببين:

1- عدم اهتمام المواطن بقضايا خارج مصلحته كفرد في الدولة.

2- نقص المعلومات التي تساهم في توسيع دائرة المشاركة والاهتمام.

- وضع نظاما معلوماتيا موحدا يسمح بالتعرف على الأشخاص وذلك بالتنسيق بين أنظمة المعلوماتية الوطنية والمركزية الخاصة بالاتحاد. في: SOIN(Robert), op.cit, pp 144,145.

1 HUYSMANS (Jef) and SQUIRE(Vicki), "Migration and Security», in: CAVELTY (Dunn Myriam), and MAUER (Victor) eds, **Handbook of Security Studies**, London, UK, Routledge ,2009,p10.

2 HANON (Jean-Paul), "Sécurité intérieure et Europe élargie : discours et Pratiques ", in :Les stratégies d'influence en relations internationale; un regard sur la politique étrangère, **Revue internationale et stratégique**, n° :52,2003/4, p26.

3 YANG (Jian), "A Human Security Doctrine for Europe: Project, Principles, Practicalities", (Book Review Online), in **Australasian Journal of Human**, vol2,n°:02,2006, p327.

4 NEAL (Andrew. W), "Securitization and Risk at the EU Border: The Origins of FRONTEX", in **Journal of Common Market Studies**, Vol 47, Issue 2,, March 2009, p335.

5 HANSEN (Lene), "Mermaid's Silent Security Dilemma and the Absence of Gender in the Copenhagen School Millennium", in **Journal of International Studies**, vol29, n°:02, June 2000, p285.

وتبقى مشاركة المواطن من ناحية عملية غير ذات قيمة لجهله أو تجاهله للقضايا ذات العلاقة بالسياسة الاتحادية. لهذا السبب لا يمكن التعريف بفعل الأمانة داخل المؤسسات الأوروبية ولا من يقوم به (المخاطب) ولا حتى المتلقي الفعلي له، لأن الاتحاد يبقى مجموعة من الدول وليس دولة واحدة. وحتى وان كان هناك متلقي فيبقى من الطبقة البيروقراطية والمختصين السياسيين أو الفنيين¹. فمن الصعب إذن تحليل دور وأهمية الخطاب وإعطائه الشرعية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، كما أنه من الصعب إخضاعه لأمانة "أول ويفر" التي تُعرف بالتهديد على أنه: "الحالة التي يقوم فيها المؤمن (Securitizing Actor) بتعريف الشيء المرجعي المهدد والذي يُشرع لاستخدام الوسائل الضرورية لمواجهة التهديد في حال اختراق الأمن وعدم احترام مبادئه"²، والحصول على الوظائف الدستورية للعمل. فكيف يمكن لمؤسسات الاتحاد الأوروبي ومنها "الفرونتكس" الحصول على الوظيفة الدستورية والسياسة الشرعية للقيام بمهامها؟ وكيف سيتم نقل قيم الاتحاد ومعاييره إلى الدول غير العضو فيه؟. بالنسبة لقادة الاتحاد لا يهم الثمن الذي سيدفعه الاتحاد للقيام بمهمة نشر معاييرها، ما يهم هو الحفاظ على حدود جغرافية آمنة وتقليص آثارها على الداخل³. وهو ما قام به المجلس الأوروبي في اجتماع العشرين من سبتمبر سنة 2001م في قمته الطارئة لبحث آثار هجمات الحادي عشر من سبتمبر⁴ والتي أعلن بعدها وفي الخامس عشر من نوفمبر من نفس السنة: "أن عملية مراقبة الحدود يجب أن تكون كافية لمواجهة التحديات والإرهاب عبر خلق ثقة متبادلة بين الدول الأعضاء التي أهدمت مراقبة حدودها الداخلية"⁵. وكان هذا الإعلان بمثابة الخطاب لتوحيد قرارات الإتحاد الأوروبي وأمانة عملية مراقبة الحدود ومعها ظاهرة الهجرة. فالأمنية كما عرفها "هايسمنس" (Hysmans) "هي منطلق إعادة تعريف وتعديل العوامل العدائية بهدف مواجهتها سياسيا وإداريا"⁶. وهو ما قام به الاتحاد من خلال إعلانه وتأكيد على إنشاء شرطة الحدود الأوروبية التي تعود فكرتها إلى الاقتراح الذي قدمته كل من بلجيكا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا حول دعم التعاون لحماية الحدود وخاصة الجنوبية منها⁷.

1 NEAL (Andrew. W), op.cit, p336.

2 WEAVER (Ole), "The EU as a Security Actor: Reflexion from a Pessimistic Constructivist on Post-Sovereign Security Order", In: KELSRUP Morten and WILLIAMS .M. Charles, **International Relation Theory of European Integration: Power, Security and Community**, London, Routledge,2000,p251.

3 BALZACQ Thierry, "The Frontiers of Governance: Understanding the External Dimension of the EU Justice and Home Affairs", in :**The External Dimension of the EU Justice and Home Affairs: Governance, Neighbours, Security**, Edited by BALZACQ Thierry,Palgrave,Macmilan, August,2009,p1.

NEAL (Andrew. W), op.cit, p338.4

5 Ibid, p339.

6 HUYSMANS (Jef), **The Politics of Insecurity, Fear, Migration and Asylum in the EU**, London, Roudledge, 2006, p61,

7 NEAL (Andrew. W), op.cit, p 340.

وفي شهر جوان سنة 2002م قام المجلس الأوروبي بوضع مخطط لحماية الحدود عرف بـ "مخطط الفعل" لتعزيز التنسيق بين الأعضاء في مجال مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد وتسييرها¹. ومثلت "الفرونكس" المؤسسة الأمثل للقيام بهذا الدور، إلى جانب شرطة الحدود (Europol)² والسيبول (Cepol)³ وكل الوكالات المستقلة لتطبيق القانون واستخدام الآليات لضمان الحد من المخاطر على الأمن الأوروبي من جهة، ومحاولات دعم وتقوية موارد وقدرات دول الجوار في مجال الأمن من جهة ثانية.

كما تم التوقيع على اتفاقات ومعاهدات تؤكد مدى فاعلية سياسة العدالة والشؤون الداخلية وبأسلوب نظامي يزيد من شرعية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. وهو ما جاء في إعلان المفوضية الأوروبية في ماي سنة 2004م، والتي حددت سياسة الجوار الأوروبي في الأهداف الأساسية الآتية⁴:

- دعم التعاون في الميدان السياسي وفي قضايا الأمن والنمو الاجتماعي والاقتصادي.

- خلق علاقات جيدة وقوية مع بلدان الجوار وفي حدود ما تتضمنه اتفاقيات الشراكة، وعلى هامش ما سماه "يوسف لايبيد" (LAPID Yosef) بحدود الهويات وحدود الأنظمة⁵. وهي الحدود التي فقدت اليوم خصوصياتها كمحدد لعملية التفاعل ومعيقا له وتحولت إلى جسور للالتقاء⁶. فقد تغير تعريف الحدود كما قال "لورانس هارزوك" (HERZOG Lawrence)⁷ من وصفها كحماية عسكرية إلى حدود سياسية مسامية لتسريب التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية فهي نوافذ للفرص⁸. فرصا أراد الإتحاد أن يتقاسمها مع جيرانه ومع كل العالم. واستخدم الوسائل التنظيمية الضرورية لتوحيد سلوك الشريك الهدف (Target Partner) والتأثير على الفواعل الاجتماعية بداخله، وتقليص حجم التهديد

1 NEAL (Andrew. W), op.cit, p 341.

2 شرطة الحدود: Europol وهو جهاز يعمل على تقديم الدعم للسلطات القضائية داخل دول الاتحاد الأوروبي، وهذا من خلال تزويدها بالمعلومات الأساسية حول المجرمين الدوليين، والسهر على مراقبة السير الحسن لتنقل الأشخاص داخل الاتحاد. وتعمل أجهزة الأوروبول بصفة دائمة ودون انقطاع.

3 السيبول هي كلية الشرطة الأوروبية وتأسست في 2005م كوكالة تابعة للاتحاد الأوروبي ومقرها في برا مشيل بيريطنيا.

4 BALZACQ (Thierry) , op.cit, p3.

5 LAPID (Yosef), "Rethinking the International IBO :Clues for Post Westphalian Mazes", in MATHIAS (Albert), JACOBSON (David) and LAPID (Yosef) editions, **Identities, Borders, orders: Rethinking the International Relations Theories**, London, Borderlines, volume18, University of Minnesota Press, 2001, p36.

6 Ibidem.

7 HERZOG (Lawrence), **Changing Boundaries in the America, an Overview in Changing Boundaries in the Americas**, San Diego, University of California, 1992, pp 4,5.

8 LAPID (Yosef), op.cit, p36.

وتلقينه معايير العدالة والديمقراطية والرشادة وغيرها من القدرات والمبادئ لتمكين الأفراد والجماعات والوكالات - خاصة - من المشاركة في صنع القرار وإثراء النشاطات المساعدة على ذلك¹. مع تجنب هذه الدول التهميش الذي قد تتصوره ويدفع بها إلى سلوكيات معادية للاتحاد.

كما مثلت الشركات الأورو-متوسطة أهم مظهر من مظاهر نقل المعايير الأوروبية، وذلك من خلال تنظيم طاولات للحوار والشراكة وتوسيع قاعدة التعاون في مجال الديمقراطية والرشادة والحريات والعدالة وهو ما سنتناوله في الفصل الثالث من هذا العمل.

إذن لقد حاول الإتحاد الأوروبي توظيف كل الوسائل المتاحة والضرورية لضمان تعظيم أمنه الداخلي عبر التأثير في الفواعل الأخرى والتركيز على²:

- ✓ أهمية العلاقات بحسب المناطق الجغرافية.
- ✓ وضع استراتيجيات للتماشي وطبيعة الوضع في دولة أو منطقة.
- ✓ التنسيق بين مؤسسات الإتحاد (المجلس والمفوضية) لضمان نجاح النشاط الخارجي في مجال الأمن والحريات.

- ✓ توسيع مجال الشراكة عبر العلاقات الخارجية وتطوير العدالة والأمن في البلدان الأخرى.
- ✓ التركيز على تحديد العلاقة بين النشاطات ذات الطابع الداخلي والخارجي.
- ✓ التقييم المتجدد والمتواصل للنجاحات المحققة في البلدان غير الأعضاء ومقارنتها مع الأهداف الموضوعة مسبقا.

وساعدت هذه السياسة الإتحاد على العمل لتقليص قوس الأزمات بحزام من الأصدقاء³ يدعمهم ويُقدم لهم المعونات والمساعدات المالية والتقنية لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي.

غير أن هذه المساعدات والسياسات لم تكن مجرد نقل للمعايير دون ثمن أو تنازلات، فقد خضعت العروض فيها لجملة من الشروط التي كان على الطرف الآخر قبولها، سواء كان مرشحا لعضوية الإتحاد أو كشريك تحدد خصوصياته طريقة التعامل معه. فكل اتفاقية هي خاصة ومتميزة وفقا لطبيعة العلاقة مع الشريك ومكانته في السياسات الأوروبية وموقعه الجغرافي، مما يوضح سبب الاختلاف في التعامل مع الشركاء ولو في نفس المنطقة، كما هو الحال مع الجزائر والمغرب

1 LAPID (Yosef), op.cit, p36.

2 SOIN (Robert), op.cit, pp202- 207.

3 PRODI (Romano), "A wider Europe: a proximity policy as the key to stability", **Speech to the Sixth ECSA World Conference**, (Brussels, 5-6 Dec. 2002), SPEECH/02/619.

أو المغرب وتونس هذا من جانب. ومن جانب آخر تتوقف العلاقة بين الطرفين على مدى استجابة الشريك لسياسة التلقين والنقل وقبولها من عدمه¹.

تتوقف كذلك سياسة تحويل القيم ونقلها على تمكن الإتحاد من إقناع شركائه بمدى أهمية هذه القيم وكيفية استخدام قاداته للغة في وصف الظواهر الأمنية، وقوة تأثير الخطاب الأمني وتكنولوجيا المعرفة وتوظيفها في البحث عن شرعية مؤسسات الإتحاد وسياساته². خاصة وأنه من الصعب موازنة إشكالية الأمن بمتطلبات تحقيقه بالحصول على سلع مثل الحرية والعدالة والديمقراطية والرشادة دون المساس بخصوصيات الهويات المحلية. كما أن مفهوم السلع قد يعني الأشياء المادية وشروط استعمالها (مثلا استعمال الجسور والمجالات الجوية والبرية...) وقد تعني السلعة كل المؤسسات والمنظمات الاجتماعية التي يفترض فيها أن تحمل سلعا معيارية كالحرية والتضامن والعيش المشترك وقد تكون السلعة وجهة نظر أو طريقة رؤية معينة تتحدد وفق أسس جماعية مشتركة كالعدالة أو المساواة³.

ورغم مساعي الإتحاد الأوروبي لإنجاح عملية نقل قيمه وتلقينها ومع توفر وتعدد الآليات والإستراتيجيات التي من شأنها تسهيل العملية، إلا أنه لا يمكن إهمال فكرة أن أية محاولة للإصلاح - وإن كانت مرنة وسلمية- فقد تتطوي على احتمال الفشل. وقد يكون ذلك سببا مباشرا في إحداث الفوضى وعدم الاستقرار، خاصة عندما لا ينسجم حجم الإصلاح مع وتيرة إحداثه وطريقة تقديمه للأخر فيؤدي بالضرورة إلى نتائج عكسية. وأحسن مثال على ذلك ما حدث في بعض البلدان العربية التي أدت فيها الرغبة الملحة للتحول الديمقراطي إلى إغفال قوة وتأثير عامل المفاجأة في إحداث التحول. وحتى ولو كان التحول سريعا بفعل رغبة الأفراد في حدوثه، فإن تعلم هذه المبادئ بالطريقة الصحيحة في مجتمع ما قد يتطلب وقتا طويلا وأشخاص قادرين على قيادة التحول. وقد يكون ثمن ذلك باهظا، وهو ما حدث في مصر وليبيا والعراق وسوريا وقد يحدث في غيرها من الدول.

1 BAGHZOUZ (Omar), « Les relations euro-maghrébines dans le cadre du processus de Barcelone : bilan et perspectives », in A. BENANTAR (dir), Europe-Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique, CREAD, avril 2010, p20.

2 VERLUIIS (Pierre), "L'UE : un modèle multipolaire ?", in (<http://www.diploweb.com/L-UE-modele-multipolaire.html>), accédé le 28 octobre 2012.

3 LOADER (Jan) and WALKER (Nell), *Civilizing Security*, New York, Cambridge University press, 2007, pp 9, 10.

المطلب الثاني: إشكالية علاقة الهوية بتحديد دور الاتحاد الأوروبي في نشر قيمه

إن اعتبار الاتحاد الأوروبي قوة معيارية قادرة على نشر مبادئه وتلقينها للعالم قد تدعمه انجازاته في تعميم بعض من أفكاره وإثبات نجاعتها وقبولها من قبل الآخرين، مثل ما حدث مع نجاحه في تعديل "بروتوكول كيوتو" وكذلك اتفاق روما المتعلق بإنشاء محكمة جنائية. لكن هذا النجاح لا يعني تميز الاتحاد كقوة، واكتسابه لصفة الوحدة لا يمنح بالضرورة لشعوبه هوية أوروبية خاصة وواضحة المعالم. فهو تجمع لا تشكل حدوده بالضرورة مجالاً لتمثيله ولا تمثيل هويته، وإذا تحدثنا عن هوية أوروبية سنتساءل حتماً عن حدود هذه الهوية وكيفية توضيحها ووصفها للآخرين.

كما أن سياسة التلقين ونقل المعايير للعالم الخارجي والتي يريد بها الاتحاد يجب أن تعتمد على التعريف بهوية من يقوم بهذا الدور وصفاته وخصوصياته، ثم مدى توافق هذه الخصوصية مع الدور الذي يسعى إليه الاتحاد كفاعل ومع أهدافه في تحقيق أمن ورفاه مواطنيه. وهنا نتساءل عن كيفية التعريف بالمواطن الأوروبي، وكيف تفكر الشعوب في البيت الأوروبي في أمنها وعلاقتها بالعالم الخارجي؟

الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب الجواب على سؤال جوهرى آخر: ماذا يمثل الاتحاد وكيف نعرفه؟، هل هو فضاء جغرافى أو نموذج حضارى؟ هل هو آلة اقتصادية أم أنه نظرة سياسية؟ وهل هو حقيقة تاريخية أم انه مجرد مصطلح فلسفى؟

كل هذه الأسئلة رافقت وحسب العديد من المحللين عملية إنشاء الاتحاد الأوروبي، لكنها بقيت دون إجابة رغم عديد البحوث المرتبطة بهوية الاتحاد الأوروبي وماهيته، وعلاقة الهوية بالأمن في الاتحاد وتمكنه من نقل قيمه. لأن الحديث عن المعيارية يثير بالضرورة إشكالية الهوية الأوروبية التي وإن تباينت الآراء في القول بوجودها من عدمه، إلا أن وجود مصالح مشتركة يجعلنا نبحث في هوية صاحب المصلحة.

الفرع الأول: مفهوم الهوية وعلاقتها بدور الاتحاد الأوروبي

يعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم المثيرة للجدل والمشكلات، ولكن هذه المشكلات لن تؤثر على موضوع بحثنا وهذا بسبب طبيعته التي لا تحتاج من المفهوم إلا أوسع معانيه، التي تساعدنا على

تفسير علاقتها بالأمن وبالذور الذي أراده الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية. خاصة وأن تنوع الاتجاهات في نظريات الهوية يسمح للباحثين اختيار ما يوافق موضوع بحثهم¹.

أولاً : إشكالية تحديد مفهوم الهوية

لقد أدى تطور وتعدد الدراسات ذات الصلة بتحليل مضمون الهوية الى صعوبة ضبط تعريف لها، كونها متعددة الأبعاد وكل تعريف يحمل إشارة إلى بعد مختلف قد يتداخل ومفاهيم مقاربة لها في المضمون. وقد وظف بعض الدارسين مفهوم الثقافة كبديل للهوية لاستعصاء التميز بين المفهومين واستعمالهما كمترادفين لوصف خصائص مختلفة. لكن حتى ولو اعتبرنا أن الهوية مفهوم ملازم لمفهوم الثقافة فان هذا التلازم لا يعني بأي شكل من الأشكال الترادف. خاصة وأن الثقافة وان كانت مكتسبة فهي تنشأ في جزء كبير منها عن عملية غير واعية في إطار التفاعل غير الواعي والآلي لعناصرها المتمثلة في: العلم والدين والفن والتقنية والعادات والتقاليد، وكل ما أضافه الإنسان إلى وسطه الذي هو جزء منه².

أما مفهوم الهوية فينطوي على جملة من المتغيرات ومن الصعب تحديد المعنى الفعلي والكامل لها، وهذا راجع لطابعها الديناميكي. الأمر الذي جعل بعض المحللين يستخدمون مفهوم "إستراتيجية الهوية للإشارة إلى بعدها المتغير واللاً نهائي وكذلك النسبي الذي يفسر تنوعاتها وانتقالاتها. فقد تُبنى هوية وتتفكك ويعاد بناؤها تبعاً لمجالات حركيتها بالنسبة للفرد وكذلك بالنسبة للجماعة، ولأنها دائمة الحركة فان كل تغير أو تغيير ثقافي أو اجتماعي سيقودها بالضرورة إلى إعادة صياغة نفسها بشكل مختلف. فأية محاولة اختزال لتعريف الهوية الثقافية يعني أننا لا نأبه بتنوع المجموعات الاجتماعية وتعددتها، وليس هناك فرد أو مجموعة ترضى أن تكون حبيسة هوية ذات بعد واحد. فعادة ما ترتبط هوياتنا بالبعد الاجتماعي من خلال الإحساس بالانتماء إلى: تجمعات أو طبقات ومناطق أو مدن أو قرى أو أزقة أو مجموعات دينية أو اثنية... وغيرها³.

1LAPID (Yosef), " Culture's Ship: Returns and Departures in International Relation Theory", in **The Return of Culture And Identity in IR Theory**, edited by LAPID (Yosef) & KRATOCHWIL (Friedrich), Lynne Rienner Pub,1996, p3.

2 أيان كريب، "النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس"، ترجمة محسن حسين غلوم، مجلة عالم المعرفة، الكويت العدد244، 1999، ص229.

3CHEVALLIER (Denis) et MOREL (Alain), « Identité culturelle et appartenance régionale », revue **Terrain**, numéro-5 - (octobre 1985), mis en ligne le 23 juillet 2007. URL : (<http://terrain.revues.org/index2878.html>. Consulté le 07 novembre 2009.).

وظهر مصطلح الهوية الثقافية لأول مرة في ستينيات القرن العشرين في إطار محاربة الاستعمار في العالم الثالث، بعد أن طالبت دول أو أقليات حضارية قديمة باستقلالها على أساس الانتماء إلى مجموعة معينة ومنطقة معينة. أما ظهور مصطلح الهوية في العلاقات الدولية فبدأ مع بداية استعماله في تسعينات القرن العشرين بعد أن تزامن انتهاء الحرب الباردة مع زيادة الحديث عن النزاعات الاثنية وكذلك تزايد القلق من تفاقم النتائج السلبية للعولمة على الخصوصيات الثقافية. الأمر الذي ساعد على التحول في بحث مسألة الهوية والهوية الثقافية كمؤثر ومؤشر في الدراسات الإستراتيجية والأمنية. ومن بين التعريفات التي قدمت للهوية تعريف "كورت بول" الذي يرى في: "الهوية الوطنية ظاهرة متعددة الأوجه وأنه من الضروري التفريق بين البعدين الداخلي والخارجي لها، ففي حين تصف الهوية الداخلية الوحدة والتداخل للوحدات في دولة واحدة والطريقة التي تُمنح بها الهوية للفرد من خلال الوفاء للوطن، ترتبط الهوية الخارجية بسلوك دولة مقارنة بدولة أخرى"¹. غير أنه من الصعب التمييز بين الهوية الداخلية والخارجية كونهما متداخلان، فالهوية الداخلية لا تتحدد إلا من خلال الانطباعات التي يشكلها أفراد دولة عن المحيط الخارجي، وأن تحديد الهوية الخارجية صعب بمعزل عن القيم الموجودة في الدولة وفي المجتمعات التي تشكلها.

ويتناول "ألكسندر وانت" توضيحاً مشابهاً يفرق فيه بين الهويات الجسمانية (Corporate Identities) والهويات الاجتماعية فيقول أن "...الهويات الجسمانية تخص الصفات الأساسية الداخلية التي تشكل شخصية الفاعل، بينما الهويات الاجتماعية هي مجموع المعاني (أو التفسيرات) التي يجمعها فاعل من خلال تبني رأي فاعل آخر"². وتبقى الهويات بالنسبة له مستقرة نسبياً، لأنها تقوم على الفهم المميز للذات وهي أساس المصالح³. أما "سبينسر" فيعرف الهوية كنموذج يسميه "نظام الهوية الجماعية" وينطلق فيه من البعد الثقافي الاجتماعي أين تتفاعل العناصر الثقافية (الوطن واللغة والفن، والأبطال...) كرموز أساسية مع أفراد المجتمع لتشكل نظاماً للهوية الجماعية⁴.

1MACLEOD (Alex), Masson (Isabelle), « Identité Nationale, Sécurité et la Théorie des Relations Internationales », **Etudes Internationales**, vol. 35, n° 1, 2004, , p. 7-24, in (<http://www.erudit.org/apropos/utilisation.html>).

2Ibidem

3WENDT (Alexander), «Anarchy is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics », in **International Organization** n°46(2), 1992, p418.

4 محمد سعيد بن احمدو، مستقبل موريتانيا بين الانتماء العرب ي والتوجه الإفريقي: إشكالية الهوية السياسية 1960-1993، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003، ص28.

ورغم فوضى التعاريف هذه يؤكد "فيران" (FEARON) أن كل من الاستعمالين النسقي والعلمي لمفهوم الهوية يلتقيان في مفهومين أساسين¹:

الهوية الاجتماعية: وتفسر النمط الاجتماعي لمجموعة من الأفراد يتميزون بجملة من الصفات والقواعد التي يقرونها كنظام وتنظيم في علاقاتهم.

الهوية الفردية: وتشمل جملة الصفات والمعتقدات والرغبات والمبادئ التي يظن الفرد أنها تميزه في محيط اجتماعي ويفخر بها. وقد لا يفخر بها ولكنها توجه سلوكياته بشكل لا يُمكنه من الانفصال عنها أو تغييرها حتى ولو أراد ذلك.

فالهوية كمفهوم وكثقافة تركز على الانتماء إلى مجموعة والوعي بهذا الانتماء الذي يمكن أن يحصل عليه الفرد من خلال قبوله لثقافة هذه المجموعة وقانونها مقابل أن تعترف له بعضويته فيها وتمنحه هوية. وعموما هناك مقاربتان لتحديد مفهوم الهوية²:

المقاربة الأولى: وترتكز على الجوهر وتتميز بالمثالية باعتبار أن كل حضارة متفردة بذاتها ولها هويتها الخالدة التي تمتلك خصائص جوهرية.

المقاربة الثانية: وتتطلق من مفهوم تاريخي يتعامل مع الحضارة كصيرورة مستمرة لا تنتهي بحيث تتشكل الهوية بارتباط مع تحولات الزمان والمكان وتتفاعل مع الثقافات الأخرى.

ثانيا: علاقة الهوية بالدور

ثاني مشكل ارتبط بالهوية بعد العجز عن ضبط تعريف لها هو طبيعة الدور الذي تلعبه وطريقة توظيفها من قبل الأفراد. فجل الدراسات لم تكن واضحة بشأن الكيفية التي تؤثر بها الهوية على سلوك الفواعل ومنها الاتحاد الأوروبي. فما هي حقيقة الهوية التي توجه هذا السلوك وهل هي هوية فردية أم أنها جماعية؟ وان كانت جماعية فمن هم أفراد الجماعة في الاتحاد خاصة وأنه أصناف متعددة من المجموعات، لكل منها صفاتها وخصوصياتها التي يستعصى التنازل عنها وتسهيل وادماجها في

1FEARO (James), "What is Identity As We Now Use the Word?", fourth coming Paper, Stanford Calif, Stanford University, November3,1999,pp2-11, in (<https://web.stanford.edu/group/fearon-research/cgi-bin/wordpress/wp-content/uploads/2013/10/What-is-Identity-as-we-now-use-the-word-.pdf>).

2 محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أسنة الحضارة وثقافة الإسلام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص19.

أخرى. وحتى وإن وُضعت كل هذه المجموعات في إطار واحد يحتويها فمن غير الممكن إهمال قوة تأثير إحداها على الأخرى، كقوة تأثير المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي على ضبط حدود هويته. وهناك ثلاث طرق مختلفة يمكن للهوية أن تؤثر من خلالها على السلوك¹:

الطريقة الأولى: وهي الأكثر شيوعاً بحيث تسمح الهوية للفاعل بتأويل العالم الخارجي وتحديد الشكل الذي يفهم به العالم. فهي تعمل على وصف المُحفز الاجتماعي والمادي لكل سلوك وفقاً لشخصية كل فرد وفاعل، فالسلوك هنا نابع من المحفزات المادية والاجتماعية للفرد وكيف تقدرها الهوية.

الطريقة الثانية: المؤثر الأساسي على السلوك هو الاختلاف داخل المجموعة وخارجها (in-group/ out-group)، وفي هذه الحالة يكون السلوك مجرد رد فعل مرهون بسلوك من هم مختلفون في المجموعة ومن هم خارجها. وكل العلاقات داخل المجموعة تكون أكثر تعاوناً، في حين أن العلاقات مع مجموعة أخرى مختلفة من المحتمل أن تكون مصدراً للنزاع والحرب.

الطريقة الثالثة: ومرتبطة بما يعرف بنظرية الهوية ويكون المصدر الأساسي للسلوك هو كيفية أداء الفواعل لأدوارها وهوياتهم، بحيث يكون السلوك مسالماً إذا كان الفاعل ينجح للسلم والعكس صحيح. وتتحدد أسباب السلوك على نحو معين من خلال قرار أداء الدور، وهي كذلك طريقة معتمدة كثيراً في العلاقات الدولية تقوم فيها الهوية بنشر القيم لنهج سلوك معين يجعل الآخرين يتبعونه -ولو لم يكن صحيحاً من الناحية المنطقية- وذلك عبر²:

1- المحاكاة والتقليد: بحيث يقوم الفاعل وفي ظل عدم ثقته في قدراته بنقل معايير الآخرين وقيمهم لضمان أمنه.

2- المحفز الاجتماعي: الذي يساعد الفاعل على تقدير مدى ملائمة سلوك الآخر لتلك القيم.

3- المحفزات المادية: وتسهل عملية التقليد والتوجه نحو التعاون من خلال القيم والمعايير.

IABDELAL (Rawi), HERRERA, (Yoshiko. M), JOHNSTON (Alastair Iain), et al. "Treating Identity as a Variable: Measuring the Content, Intensity, and Contestation of Identity", fourth coming manuscript, Harvard University, 2001, in (<http://www.ceu.hu/cps/.../abdellal-herrera-johnston-martin.pdf>).

انظر كذلك: الكسندر وانت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، مرجع سابق، ص 444-452.

2 Ibidem.

وإضافة إلى دورها في نشر القيم اعتبر البعض أن الهوية هي دلالة على توزيع القوى المادية فطبقة الملاك خلقت المؤسسات لتنظيم المجتمع وفق علاقات القوة التي تلائم أوضاعهم، فالهوية وفق هذا الرأي هي وصف لعلاقة قوة بين طرفين. ومن الآراء الأكثر اعتدالا في وصف دور الهوية أنها تسهل التعامل الاجتماعي وتساعد الفرد على تحديد ماهيته وتوقعاته بالنظر إلى سلوك وخطاب الآخر¹.

تساهم الهوية كذلك في بلورة رؤية الإنسان وتصوره للعالم من حوله، ذلك أن المعلومات التي يتلقاها الفرد في حياته كثيرة جدا ومتنوعة، فيسعى لاخترالها وتصنيفها في اطر عامة تساعده هويته في عملية تنظيمها وترتيبها² والتأثير على طبيعة المصالح التي يعود استقرارها وتنوعها وبأي شكل من الأشكال إلى الخلاف حول مدى استقرار الهوية وتغيرها. لأن الهوية تحدد من هو الفاعل وتصف مصالحه وهي تعبير عن إرادته في افتراض مصلحته من خلال افتراض من يكون. ولا يمكن لأي فاعل أن يعرف ما يريده قبل أن يعرف من هو³، فمعرفة هوية الشخص وانتماءاته هي مفتاح التنبؤ بسلوك الذات الناتج عن سعيها لتحقيق مصالحها. ومتى ما عرفنا هوية الذات وعرفنا مصالحها تمكننا من توقع ما ستقوم به واتضح لنا المعاني في خلق سلوكيات مشابهة، فكل هوية يمكن لها تحديد مجموعة من التوقعات في المجتمع. والهوية أربعة تقسيمات حسب "وانت"⁴:

1- الهوية الشخصية الفردية: وهي الأساسية في التعريف بالفرد وتستقل في وجودها عن الآخر لأنها لا تتشكل إلا بتفريقها وتمييزها عنه، كأن يميز الابن شخصيته المستقلة في مقابل شخصية والديه أو أن يميز الطالب شخصيته كطالب بالنظر إلى شخصية أستاذه.

2- هوية النوع: وتشير إلى التصنيف الاجتماعي الذي يطلق على شخص أو أشخاص يشتركون في خصائص معينة تجعلهم متميزين عن الآخرين من حيث الشكل والسلوك والطباع والقيم والمعرفة والمهارات والتجربة و... فلكل فاعل عدد من الهويات النوعية ذات بعد اجتماعي معين، بحيث يكون وجودها تابعا لوجود الذات لكن دلالاتها قائمة على تعريفنا الآخر وهويته.

1 SCHWARTZ (Seth J), "A New Identity for Identity Research: Recommendations for Expanding and Refocusing the Identity Literature», in **Journal of Adolescent Research**, University of Miami, Vol. 20 No. 3, May 2005, p304.

2 SCHWARTZ (Seth J), op.cit, p305.

3 WENDT (Alexander), **Social Theory of International Politics**, UK, Cambridge University Press, 1st edition 1999, p336.
Ibid, pp350-352.4

3- هوية الدور: وتعتمد في وجودها على الآخر ولا يمكن تصورهما إلا من خلال افتراض وجوده. فلطالب مثلا هوية لا يمكن افتراضها ما لم يفترض وجود الأستاذ، وبين كل من الذات والآخر علاقة تبادلية، لذلك يفترض هذا النوع من الهوية بعضا من الصراع القائم على التوقع بين الطرفين. غير أنه يمكن لهذه الهوية أن تتطور في حال تغير التوقعات المتبادلة نتيجة لإصرار أحد الطرفين على التغيير وتغيير الثقافة المشتركة حول تصور وإدراك هوية أحدهما للآخر. وهو ما يسعى إليه الاتحاد الأوروبي من خلال محاولة صياغة هوية موحدة تلعب دورها في علاقاته التبادلية مع الآخر.

4- الهوية الجماعية: وهي الحالة التي تتجاوز فيها الهوية ذاتها وتشمل معها الآخر من خلال عملية معرفية تصبح فيها الحدود بين الذات والآخر مائعة وفي بعض الأحيان يتم تجاوز هذه الحدود كلية. لكن الاشتراك في الهويات لا يعني بالضرورة تشكيل هوية جماعية، فقد يتكلم الشخص اللغة الانجليزية ولا يعني ذلك انه إنجليزي، وهو ما زاد من تعقيد دراسة حقيقة الهوية.

وكنتيجة لوجود هوية جماعية يشعر الفرد بأن مصالح الآخر هي من مصالح الذات، وهذا لا يعني أن القرارات الفردية لا تتطلق من الأناية ولكنها تتسع لتشمل الآخرين معها كما يقول "وانت"¹. فلو قلنا بهوية أوروبية جماعية لقلنا أنها نتاج ثقافة هيمنت فيها بداية الهويات والمصالح الأناية وعليه ستكون هناك مقاومة مستمرة لعملية تشكيل الهوية الجديدة. وهو أمر منطقي لأن الأفراد في الدول الأعضاء سيحاولون مقاومة تشكيل جماعات أعلى إذا كان ذلك يهدد اتساع حاجات الجماعة. فالهويات الجماعية نادرا ما تكون كاملة ونهائية، وفي معظم الأحيان أفضل ما يمكن توقعه هو دوائر متحدة المراكز يتماثل فيها الفاعلون ودرجات متنوعة مع الآخرين اعتمادا على من يكونون (من هم) وماذا يريدون² من الآخر.

الفرع الثاني: عملية نشر المعايير في بعدها الهوياتي

من خلال ما سبق يمكن القول أنه من الصعب البحث في إمكانية عولمة قيم الاتحاد الأوروبي ونشرها لتحقيق الأمن دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات داخله من ناحية، ودور الهوية الأوروبية وقدرتها-إن كانت فعلية- على مواجهة الاختلاف خارج حدود الاتحاد وفرض نفسها أمام هويات أخرى قد تكون أكثر قوة على مقاومة التغيير وقبول قيما تبقى غريبة عن ثقافتها ومبادئها الأساسية من ناحية

1 WENDT (Alexander), op.cit, p357.
Ibid, pp339, 340.2

أخرى. خاصة وأن الجوار الأوروبي يحتوي أبنية حضارية عديدة جعلت منه حقلا خصبا للتمايز والاختلاف. ورغم الاحتكاك الثقافي والالتقاء الحضاري إلا أن التمايز يبقى موجودا، مما قد يعرض الاتحاد الأوروبي لخطر وتهديد صراع الهويات، لاسيما وأن العالم بأسره يعيش أزمة تحديد للهوية وأن الكل شعوبا وأما يبحث عن جواب لسؤال: من "نحن" ومن "هم"؟.

كما أنه لا يمكن التمييز بين الأمن كمطلب أساسي وبين الهوية كجزء مرتبط به عبر القيم وأسلوب الحياة والانتماء إلى حضارة يجب حماية مكوناتها باستمرار. خاصة وأنه في أوقات الحروب تصبح الهوية وسيلة قوية وشرعية لتجنيد المجتمع. ولقد أوضح ذلك "ديفيد كومبل" (COMPBELL) عند دراسته لاستراتيجيات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة وقال أنها ارتكزت أساسا على حماية هويتها الوطنية¹ وفقا لقيم والمعايير المرتبطة بالأمن كجزء من ثقافة الشعوب. وقد تتحول هذه القيم عبر الزمان إلى مكونات أساسية للهوية الوطنية لشعب أو جماعة معينة، وهذا ما قد يفسر سلوك ألمانيا واليابان أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية. حيث اعتبر "كومبل" أن استخدام الوسيلة العسكرية جزء من ثقافة وتكوين الفرد ليس فقط على المستوى الدولي بل حتى على الصعيد الداخلي².

والأمر نفسه بالنسبة لأوروبا في سلوكها تجاه جيرانها، إذ جعلت من الأمن في مناطق الجوار لصيقا بأمنها وهذا بالنظر إلى معايير مثل حقوق الإنسان وصراع الحضارات والتحول الديمقراطي والرشادة. وهي معايير لا يمكن بحثها إلا في إطار هوية مشتركة للاتحاد الأوروبي وقدرته على الإبقاء على مصالحه المتجددة باعتبار علاقة الهوية بالمصالح.

أولا: الاختلافات الأوروبية المهددة لتشكيل الهوية.

إن وجود هوية أوروبية مرتبط بوجود شعب أوروبي ديمقراطي، وكي تكون أوروبا ديمقراطية يجب أن يشعر سكانها بأنهم شعب واحد وفقا لتعريف الديمقراطية كونها حكم الشعب لنفسه. فهل يشعر سكان البيت الأوروبي أنهم فعلا أوروبيون ويصفون أنفسهم كذلك؟

الإجابة على السؤال تتطلب توضيح مفهوم الشعب الذي يعتبره "هيجل" جسما يتضمن قوة، وهو وحدة

1 CAMPBELL (David), **Writing Security. United States Foreign Policy and the Politics of Identity**, Minneapolis et Londres, University of Minnesota Press, 2nd ed, 1998, p1.

2 MACLEOD (Alex), MASSON (Isabelle), op.cit, p9.

عضوية بداخلها فخر روحي، ووحدة نفسية واجتماعية وسياسية¹. كما يتكون الشعب من ثقافة موحدة ولغة واحدة ودين وعادات واحدة، وهو ما لا يتوفر في الاتحاد بأعضائه الـ 28 والمرشحين للزيادة.

غير أنه ومع السياسات الموحدة الموجودة إلا أن الأوروبيين لا يشعرون أنهم شعب واحد، بل كتلة واحدة بثقافات متعددة يستحيل فيها وصف بنية الدور الذي يريده الاتحاد. ولأن صفة الشعب تنتفي على السكان في البيت الأوروبي. فلا يمكن القول بوجود هوية ولا فضاء شعبي لممارسة الديمقراطية في الاتحاد، كما لا يمكن الجزم بوجود مواطنة أوروبية فعلية، لأنه من الصعب الموازنة بين اللبرالية والديمقراطية، وهناك فرق بين رجل الحاجات (L'homme des besoins) والمواطن (citoyen). فرجل الحاجات هو رجل الخصوصية (l'homme de particularité) وهو من رموز اللبرالية، أما المواطن فهو رجل العموم (l'homme de généralité) وهو من مصادر الديمقراطية ومتى كانت هناك ديمقراطية وجب أن تكون إرادة جماعية من قبل الديموس أو الشعب لتحقيق مصلحة جماعية وليس مصالح خاصة². كما لا يمكن بناء هوية موحدة في ظل تعدد الثقافات ووجود الهويات الخاصة. فكيف يمكن تصور وجود تناسق بين هذه الهويات مع العجز على إقامة فضاء جديد ونموذج اجتماعي جديد، ثم ما هو نوع التمثيل والمشاركة للأفراد والجماعات وما هي وسائل التعبير عن تلك الهويات المتعددة والمعقدة؟.

إن الأمر مرتبط بتحقيق بناء الدولة الأمة، وأوروبا لا يمكن أن تكون أمة كما قال "جون مارك فيري"، واندماجها السياسي لا يمكن أن يكون بالمفهوم الكلاسيكي للدولة. فهي تفتقر إلى أمور عدة كالوزن التاريخي والنظرة العميقة للبناء، والأهم من ذلك هو افتقارها لوسيلة تعليمية لإعادة بناء ثقافي واندماج اجتماعي. خاصة وأن أحد الجوانب المهمة في أية بناء وصيغة ثقافية هو بنية الدور في تلك الثقافة وكيفية تركيب ووصف مجموعة الأوضاع التي توفرها الأفكار المشتركة لمعتنقي تلك الثقافة. وهي الأوضاع التي يتم بناؤها عن طريق تمثيلات أو تصورات الذات والآخر على أنهم أنواع من الوكلاء متصلين بطرق معينة ودورهم هو إعادة إنتاج منظومة ثقافية مميزة³.

لكن ما يلاحظ من خلال الأزمات التي يعاني منها الاتحاد إلا أن الأوروبيين لا يقبلون بأدوارهم في عملية البناء، ولقد أظهر رفض الدستور الأوروبي مدى هشاشة الدور الأوروبي في نشر قيمه بسبب

1 DUHAMEL (Alain), LE BRAS (Herve), DEFARGES (Philippe Moreau) , *L'Europe jusqu'ou ?*, Paris , les Editions Ouvrières, 2005, p15.

2 Ibid, p19.

3 WENDT (Alexander), op.cit, p339.

انعدام وجود شعب أوروبي¹ حقيقي وتزايد الاختلافات بين الأوروبيين أنفسهم. فرغم أن الاختلاف في أوروبا هو سبب غناها وراثتها، لكنه في نفس الوقت قد يكون حاجزا مهما يسبب التفرقة وعدم نجاح الاتحاد في تشكيل هويته، التي يرى "نيكول ديواندر" (Nicole DEWANDRE): "أنها لا توجد فيما نرثه، ولكنها بجانب ما نبحت عنه وفيما نبنيه، وما نبنيه موجود في قبولنا للقيم التي تكونت في فضاءات غير متناسقة وغير موجودة". وأوروبا بالنسبة لكل أوروبي هي مجال للتفاوض حول هويته الخاصة وهويته الوطنية، وتحول المفاوضات هو دائما لصالح الهويات الوطنية. أما الهوية الأوروبية فهي لا تعدو تكون هوية مشروع (Identité Projet) كما وصفها "مانويل كاستيلي" (CASTELLY) (Manuel) مقابل هوية مقاومة (Identité Resistance). وعليه يجب تطوير فضاء شعبي للحوار والرموز والمشاريع واللغة التي يتقاسمها الأوروبيون² بصفة كاملة وبقناعة لا سيما وأن اللغة هي مظهر لتمثيل الوحدة الوطنية وهي محصلة للبناء الثقافي المشترك ولا أحد يختارها³. فما هي اللغة التي يمكن أن تمثل أوروبا، وان لم تمتلك لغة مشتركة فما هي القيمة المرجعية التي تعتمدها لبناء مصيرها المشترك وهويتها كأساس لرسم دورها وانجازها؟.

ثانيا: معضلة الأجانب والهوية الأوروبية

لم ترتبط مشكلة الهوية الأوروبية بالاختلافات بين سكان البيت الأوروبي فحسب لكنها زادت عمقا وتعقيدا من خلال تحركات الأفراد عبر دول القارة الأوروبية، فظهرت مجتمعات متعددة الثقافات يصعب فيها تحقيق الوحدة. خاصة مع الافتقار كما قلنا إلى اللغة والتاريخ المشترك من ناحية ولأنه من الخطر استخدام التاريخ والثقافة بطريقة جغرافية عبر الحيز من ناحية أخرى. ولأنه وكما يقول "ماكس فيبر" أن إنجاح أي مشروع للوحدة لابد وأن تصاحبه قراءة في الماضي والتنبؤ بالمستقبل. كما أن النشاط العام الجديد يتم تثبيته من خلال إعداد أدوات لتفسير وبناء معنا لما قبل وبعد الوحدة⁴. فهل أن الاتحاد الأوروبي أنجز ويمتلك الأدوات الضرورية للقيام بذلك؟ من الأكيد أن عملية التنبؤ بالمستقبل ليست بالعملية السهلة لأن الأمر لا يتعلق بالسكان الأصليين لأوروبا، ولكن الاتحاد الأوروبي مجبر على التعامل مع كل السكان بمن فيهم الأجانب اللذين شكلوا

1 LAIDI (Zaki), et CARRIEHO (Maria Manuel), « Quand l'Europe se tourne vers le monde », **Synthèse de l'entretien européen** du 11 Octobre 2007 au centre culturel suisse à Paris.

2 Ibidem.

3 أميرة محمد عبد الحليم، "الهوية الأوروبية" قراءة في مقال لـ POMBENI (Paolo)، « The European Identity », « قراءات إستراتيجية، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - الأهرام، نشر بتاريخ: 1 جانفي 2003.

4 أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سابق.

ولا زالوا العنصر المهم في تشكيل البناء الاجتماعي الأوروبي. وإذا شكل الأجنبي في مرحلة معينة معطى لبناء مستقبل أوروبا فقد أصبحوا اليوم من أسباب اللأ استقرار فيها، بحيث ارتبط الأمن وتحقيق الرفاه بالقضاء على أعداد المهاجرين المتزايدة إلى أوروبا وخاصة غير الشرعيين منهم. فأوروبا هي إطار ثقافي مظلم بعدة أوجه من المرايا الملونة (Kaléidoscope) وسكانها متفرقون إلى أكثر من 500 مليون نسمة ويتحدثون أكثر من 24 لغة ولهجة مختلفة¹، مما يجعلها مخبرا للغات وفضاء لممارسة كل الاختلافات لاسيما تلك المرتبطة بالدين والعادات والثقافات. فالأجنبي يأتون إلى أوروبا ومعهم ثقافتهم وهوياتهم الفرعية المتعددة في حقائبهم، وباعتبار العامل التكنولوجي فان الاتصال بين الأجنبي وأصولهم لا ينقطع بل يزيد إحكاما مما يسهل عملية حفاظ الأجنبي على ارتباطه بأرضه وجذوره، فالفرد يعيش ثقافته أينما كان حسب المحلل الألماني "ولريش باك"² (BECK Ulrich) لهذا السبب عرفت الجماعات الاثنية والدينية والاجتماعية وتُعرف نفسها وحدودها بطريقة تبعدها عن الحدود الجغرافية. وهو ما يخلق -حسب رواد نظرية الحداثة- تباعدا بين الفضاءات الاجتماعية والفعالية، وهي فضاءات تساعد على تنظيم هذه الجماعات وأفرادها وتزيد من الروابط بينهم³.

وأين ما كان المكان الذي يعيش فيه الشخص فلا يمكن أن يكون فيه بشرا فقط وعلى أي شكل. لأن كل فرد هو نتاج معرفة معينة وثقافة خاصة وطريقة حياة معينة، ومن الصعب إبعاده عن جماعته الأصلية، ثم أن كل محاولة لنقله إلى مستوى المواطنة العالمية بعيدا عن خصوصياته الهوياتية هو خطأ كبير في محاولة للتمييز بين الهوية الأساسية والثانوية والتي ستكون لا محالة فاشلة. فهوياتنا الثانوية هي التي تحتوينا⁴ وتحدد لنا من نكون وماذا يمثل الآخر بالنسبة لنا في المحيط والبيئة التي نعيش فيها.

على هذا الأساس ومهما كانت فوائد الهجرة إلا أنها تزيد من عمق الفروقات الاجتماعية وتُشجع المجموعات على خلق هوية خاصة بهم ومطالبة الشعوب الأخرى بعدم الاهتمام بالاختلافات الناتجة

1 RIFKIN (Jeremy), *Le rêve européen ;ou comment l'Europe se substitue peu a peu a l'Amérique dans notre imaginaire*, Paris, Editions Fayard, 2005,p317.

2 Ibid, p331.

3 JACOBSON (David), "The Global Political Culture", in MATHIAS (Albert) & JACOBSON (David), LAPID (Yosef), *Identities, Borders, Orders*, London, Borderlines, volume18, University of Minnesota Press,2001, p165.

4 BROWN (Chris), "Borders and Identity in International Political Theory", in MATHIAS (Albert) & JACOBSON (David), LAPID (Yosef), *Identities, Borders, Orders*, London, Borderlines, volume18, University of Minnesota Press,2001, p128.

للإبقاء على نمو الجماعة في المجتمع. غير أن ذلك سيؤدي إلى خنق ذلك المجتمع والقضاء عليه¹. والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها الجماعات المغاربية في فرنسا والتي تثير إشكالية الصراع بين ثقافتهم الأصلية الإسلامية وبين الثقافة الفرنسية الغربية. وهو ما يؤثر بالضرورة على تحديد سياسة الفضاء الجغرافي للاتحاد الذي يعتبره كثيرون مجرد شيء سياسي غير معرف ومعرض للانفجار في أية لحظة. وأنه في حال تزايد عدم الأمن وكما يقول "رونالد انجليهارت" (INGLEHART Ronald) قد تمارس المجتمعات التقليدية انتعاشا بالمشاعر القومية والتعريف بدور الأمة²، ولأن الهويات القومية عادة ما تكون غير ظاهرة ولكنها قد تطفو إلى السطح كرد فعل على الآخر فقط³. خاصة عندما يكون الآخر أجنبيا عن الأرض والتقاليد والثقافة، وأجنبيا عن قيم تُعتبر مبادئها أساس الحضارة الغربية العريقة بالنسبة للاتحاد مقابل مظاهر قيمية أخرى قد يُنظر إليها على أنها غير حضارية وعنيفة ومصدرا للصراع على حد تعبير هنتغتون.

إن البحث إذن في وجود هوية أوروبية هي مشكلة فعلية كما يراها كل من "توماس مان" (MANN Thomas) و"بول فاليري" (VALERY Paul) وغيرها ولكنها ضرورية⁴. فلم تعد المسيحية المحدد للهوية الأوروبية، ومبادئ السلام ودولة القانون هي قيم عالمية لا تعني أوروبا وحدها بل هي عالمية. وحتى وإن عملت المؤسسات الأوروبية وسعت ديباجة الدستور الأوروبي المعلق لتزويد الاتحاد بثقافة جديدة وتطويرها، فمن الصعب الانتساب إلى هوية مشتركة. فالاتحاد ليس بالحكومة ولا يمتلك - ورغم نجاحاته - الأماكن التذكارية للمواطن الأوروبي ولا التاريخ الذي يُحتفل به كرمز من رموز الهوية بل على العكس من ذلك، فتاريخ أوروبا ملئ بالصراعات والحروب وذكريات للألم والأحزان. وحتى ولو وُجدت رموز للهوية عبر العلم الأوروبي ونشيد الحرية للاتحاد ويوم أوروبي يحتفل به في ذكرى إعلان شومان لشهر ماي سنة 1950م وكذا جواز سفر أوروبي وعملة أوروبية⁵ إلا أن الواقع في الاتحاد عكس النظرية. ورغم عملية الاندماج المتواصلة إلا أن هذا لم يمنع الصيادين الأوروبيين من التنافس، لأن أوروبا ما زالت مقسمة جغرافيا وبحدود ما زالت راسخة في الأذهان ولم تسمح للصيادين من الأراضي المنخفضة ومن إنجلترا بالتنسيق بينهم كمواطنين أوروبيين. كما أن ذلك

1 BROWN (Chris), op.cit, p47.

2 جوزيف س.ناي، جون د.دوناھيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح 1ط، الرياض، مكتبة العبيكان، 2002، ص232.

3 نفس المرجع، ص225.

4 GERBET (Pierre), op.cit, p564.

5 Ibid, pp565, 566.

لم يمكن المؤسسات الأوروبية من الحصول على الشرعية لأنها تبقى جماعات خيالية -على حد تعبير "تريوني"- تتضامن خلال تقاسم المصالح والعمل¹ ولكنها لم تتجاوز حدود الخيال وإسقاطه على الواقع، فالمشكل الفعلي بالنسبة للاتحاد هو كيفية إقامة وإنشاء هوية واحدة وإبقائها قوية ومستقرة وتجنبيها الجمود للإبقاء على الخيارات مفتوحة بالنسبة للأفراد للحصول على جنسيات ثانية². ويبقى بحث علاقة الهوية بالاستقرار الأمني لأوروبا مرتبط بجملة من العوامل المتعلقة بالحوار الثقافي بينها وبين جيرانها وخاصة في الضفة الجنوبية للمتوسط، والذي يركز على فكرة التمثيل الجماعي وعلى فكرة الحوار الحضاري بدلا من الصراع وعلاقته بالعنف والهوية الوطنية من جانب وعلى مستوى التبادل ودور الهجرة كرهان يمس النواة الصلبة للهوية الأوروبية ونظرتها للآخر من جانب آخر.

وقد مثل الحوار الثقافي حلقة الوصل بين مختلف الشعوب وفي كل الأماكن والأزمنة، وتميزت العلاقات الثقافية بين أوروبا والجنوب وخاصة العربية منها بنوع من التمثيل السلبي. ورغم أن مصطلح التمثيل جديد لدى العديد من المفكرين إلا أن درجته ومستواه يحددان طبيعة العلاقات بين الشعوب باعتباره "مجموع الأفكار والقيم الخاصة بمجتمع كنتاج مسارات غير معروفة جدا وتتطور عبرها مصطلحات مجموعة معينة بثقافة خاصة تجاه مجموعة أخرى من نفس النوع"³.

لهذا السبب من الضروري البحث في كيفية تطور نماذج على حساب نماذج أخرى وقدرتها على فرض نفسها كمهيمن، وقد فرضت مجموعة من التمثيلات التي إنتضمت في سياسة معينة على رؤية كل من أوروبا والضفة الجنوبية الواحد تجاه الآخر. فأضحى كل طرف يعيش حالة من الدفاع والسعي للتركيز على تأكيد هويته المهددة والمعرضة للخطر مقارنة بهوية الآخر ووفقا لمعضلة (الأنا وأهلو) مما أدى إلى وقوع كليهما في تناقض. فأوروبا وقعت في تناقض رغبتها في تفعيل التبادل والتعاون والحوار من ناحية واصطدامها بهاجس الحفاظ على خصوصيات هوياتها وثقافتها الغربية من أخرى.

أما الجنوب المتميز بثقافة دينية (إسلامية) فقد وقع ضحية التناقض ما بين بحثه عن الملامح الحقيقية لهويته التي اخترقها الغرب أثناء الاستعمار وعجزه عن العودة إلى ثقافة الأصل بخصائصها

1 GERBET (Pierre), op.cit, p566.

2 KOSLOWSKI (Rey), "Demographic Boundary Maintenance in World Politics: of International Norms on Dual Nationality», in MATHIAS (Albert) & JACOBSON (David), LAPID (Yosef), **Identities, Borders, Orders**, op.cit ,p214

3 ROBINSON (Maxime), **La fascination de l'islam. [Suivi de] Le seigneur bourguignon et l'esclave sarrasin**. Paris, La Découverte, 1989, p8.

الجغرافية والحضارية. كما أن الهويات الثقافية كأفكار هي التي تحدد قواعد التناقص والتبادل أو النزاع والصراع في العالم¹، وتحدد كذلك سلوك الفرد تجاه الآخر. فمثلا بعد موجات التحرر التي عرفها العالم ومنها دول الضفة الجنوبية للمتوسط ظهرت صورة المسلم والعربي كعدو داخلي وخارجي بالنسبة لأوروبا، وهذا بسبب الهجرة التي شكلت حجر الزاوية في إرساء قواعد للأمن في المتوسط على أساس أن الدين وخاصة الإسلام هو أهم مصدر للعنف القادم من الجنوب.

وقد تبني العديد من المفكرين والمحللين والساسة الخطاب الموجه ضد الإسلام والمسلمين كأهم أسس لأفكارهم وكتاباتهم، فحال ذلك دون التحليل الموضوعي لدور الثقافة الدينية في تفعيل عملية السلام، ليس فقط من منطلق فكرة قبولنا للآخر ولكن من زاوية أن الثقافة هي من عوامل الحماية والوقاية من الأزمات الأمنية بعناصرها: المعرفة والاعتماد المتبادل وتطوير القيم والمصالح المشتركة². فالمعرفة الجيدة بتاريخ المجتمعات المختلفة ودياناتها ضروري للخروج من مشكلة الرفض الذي يمارسه فرد ضد آخر أو شعب تجاه شعب آخر بسبب معتقداته أو ثقافته أو لونه أو انتمائه إلى منطقة جغرافية معينة. ولعل هذا ما يعاني منه العالم العربي وأوروبا على حد سواء، فليس لدى أي طرف منهما معرفة كاملة بالآخر وبخصوصياته، بتاريخه وثقافته، وكذا قيمه التي تحدد سلوكياته كي يتمكن من قبوله واحترام ذاكرته، وتاريخه، وتصوراته في إطار التباين والاختلاف.

فأوروبا لم تستطع تجاوز مخاوفها من الإسلام والمسلمين وتزايد موجات المهاجرين من الجنوب بحثا عن الأمان الاقتصادي (حسب اعتقاد المهاجرين والذي توفره أوروبا). وهي ورغم افتقارها لليد العاملة في مجالات عدة ومع أزمة الشيخوخة التي حلت بها في مقابل تسارع النمو الديموغرافي وتفاقم الفقر في الجنوب، إلا أنها لا زالت ترفض أن تكون مستعمرة بدورها، وهو استعمار من نوع آخر وبوسائل مغايرة للتي استعملتها أوروبا في السيطرة على العالم العربي. لهذا السبب عمل الاتحاد الأوروبي على التصدي للهجرة بتطوير تدابير المراقبة وتبني سياسة أوروبية مشتركة في المجال الأمني ومحاولة تقديم المساعدات الاقتصادية للقضاء على الفقر ومشاكل البطالة في الجنوب.

1 LIAUZU (Claude), **Empire du mal contre grand Satan : treize siècles de culture de guerre entre l'Islam et l'Occident**, Paris, Éditions Armand Colin, 2005, p47.

2 BORGOMANO-LOUP(Laure), "La contribution des cultures méditerranéennes à la stabilité", in (<http://www.comitatoatlantico.it/file-articoli/47-borgomano.pdf>, Rome, vendredi le 03Decembre2004).

مثل هذه المشاكل كانت الوازع والسبب في الأزمات في مجتمعات الضفة الجنوبية، وقد تدفع بها في كثير من الحالات إلى محاولة ضمان بقائها على حساب الآخر¹ وضده وبمختلف الوسائل كالدين مثلاً، والذي اعتبره البعض ورقة رابحة للمزايدة على المستويين الداخلي والخارجي. مما أحدث تحولات وتوترات ثقافية بسبب عدم القدرة على استيعاب وإدراك قيم المنظومة الثقافية للآخر من جهة والاستعلاء الثقافي والتمركز على الذات من جهة أخرى، وأصبح رفض الاعتراف بالنسبية الثقافية من السمات المميزة للعلاقات الأورو-متوسطية ومنها المغربية.

وقد عبر عن ذلك "مانويل كاستيلين" بقوله: "إننا نعيش حركة انطواء على القيم الأساسية التي لا تقبل التفاوض والاندماج في التدفقات العالمية من الرساميل والمعلومات: الهي وثقافتنا وأمتنا واثنتي ومدينتي وحيي، كل هذه الأشياء توجد رضىنا أم كرهنا"². خاصة وقد جعل الفراغ الإيديولوجي والقيمي والجيو-ستراتيجي لما بعد الحرب الباردة الباب مفتوحاً على مصراعيه لإعادة التفكير في أهمية الثقافة والهوية في دراسة التحولات العالمية السريعة عامة والدراسات الأمنية بصفة خاصة. فأية ثقافة وهوية نبحت فيها وتؤثر على الأمن في أوروبا: ثقافة هوبز (الآخر عدو) أو ثقافة لوك (الآخر ند ومنافس) أم ثقافة كانط التي تعتبر الآخر صديقاً. وأي من هذه التصورات يحدد السلوك الخارجي للدول للعمل على معالجة معضلة الأمن التي لن تكون سهلة في ظل انعدام التوازن بين الفواعل في المجتمع الدولي؟

1 MENDEZ (Rocio), *La sécurité méditerranéenne, l' OTAN, est elle la solution ?*, Bruxelles, Aleman, 1998, p25

2 مانويل كاستيلين، "الهوية في عصر العولمة"، ترجمة حسن أحجيج، في مجلة البريد الدولي، 12 أبريل 1998، ص4.

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أنه وبغض النظر عن مساعي الاتحاد الأوروبي لضمان أمنه ورفاهه ومهما كانت سياسته لتحقيق ذلك، فهو لا يزال يعاني من عديد المشاكل التي واجهته وستواجهه. فبالإضافة إلى تجاذب الرؤى واختلافها حول طبيعة وحجم الإصلاحات التي أحدثت على مستوى مؤسساته، تبقى مسألة نقل صلاحيات الدول الأمم إلى مجلس الاتحاد وبرلمانه عملية صعبة أمام تزايد ظهور الأزمات وإدارتها من ناحية، وزيادة عدد سكان البيت الأوروبي بتنوع ثقافتهم وهوياتهم من ناحية أخرى.

ورغم محاولات الاتحاد المتكررة للعب دوره كفاعل في المجتمع الدولي إلا أنه لا يزال يفتقر إلى القدرة على تحمل مسؤولياته في نشر معايير الديمقراطية وإقامة السلام ودولة القانون في حدود جواره. مما قد يعرض أمنه للخطر ويعمق هوة الفوارق الاجتماعية ليس فقط في دول الجوار ولكن في الدول الأعضاء نفسها. فلأمن الأوروبي لم يعد مرتبطاً كما قلنا بسلامة الأراضي والمواطنين ولكنه امتداد لأمن وسلامة كل العالم، خاصة مع تراجع أهمية المصالح المشتركة لصالح الهويات القومية التي تبقى أقوى من الهوية الأوروبية -إن وجدت-. فرغم مرور أكثر من 50 سنة على الاندماج الأوروبي إلا أنه لا يمكن إغفال دور آلة التعاون الفرنسي الألماني في تفعيل حركيته التي تبقى مرهونة بالمصلحة الأنانية للدول وبدوافع وإدراكات صناع القرار فيها. ومهما كانت خيارات صانع القرار في مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلا أنها تبقى خيارات محدودة التمثيل بسبب افتقارها للشرعية والإلزام.

الفصل الثالث

تأثير السياسات الأمنية للاتحاد

الأوروبي على دول المغرب

العربي

نجحت تجربة الاتحاد الأوروبي ومنذ انطلاقتها سنة 1957م في تأكيد وجودها وتجديد قدراتها بما يتماشى ومستجدات الوضع الدولي، ولقد ساعدها في ذلك إصرار قادة الاتحاد على التكيف مع الوضعيات ومواجهة التحديات سواء على مستوى داخلي أو في إطار حدودها الخارجية. كما أن سعي الاتحاد الأوروبي إلى إنجاح سياساته الأمنية بما يتماشى وخطه في تأكيد وجوده كفاعل في العلاقات الدولية مكنه من وضع العديد من الترتيبات الأمنية لحماية حدوده وضمان رفاه وأمن مواطنيه. وبالنظر إلى أهمية التحولات التي شهدتها المقاربة الأوروبية لوصف وتحديد هندسة أمنية واضحة والتي تم تناول أهم مراحلها في الفصل السابق، فقد كان لجملة المتغيرات الداخلية بالنسبة للاتحاد الأوروبي والدولية أثرها وتبعانها على علاقات الاتحاد بجيرانه عامة وبدول المغرب العربي بصفة خاصة. وكان ذلك في إطار من عمليات التفاعل بين ضفتي المتوسط الذي شكلت جهته الغربية المنطقة الأهم في الاستراتيجيات الأوروبية، فهي الشريك الحضاري القديم الذي لا يمكن إهماله في صياغة أي شكل من أشكال الترتيبات الأمنية في المنطقة.

وسواء كانت هذه الترتيبات ايجابية أو سلبية بالنسبة للأطراف الفاعلة في الإقليم فإنها تبقى ضرورية لتفعيل وبحث العلاقات الأورو-مغربية في بعدها الجغرافي والتاريخي. وهي العلاقات التي وإن تباينت في مضمونها عبر فترات زمنية مختلفة، إلا أنها تُعبر عن مدى ارتباط أمن أوروبا والاتحاد الأوروبي واستقراره بالوضع الأمني في دول المغرب العربي كمجال حيوي واستراتيجي تلتقي فيه كل التناقضات والاختلافات وتجتمع فيه كل المشاكل والقضايا الأمنية بمظاهرها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والحضارية الثقافية .

هذا ما سيتناوله هذا الفصل من العمل من خلال التطرق لمختلف مراحل الامتداد التاريخي للعلاقات الأوروبية-المغربية في مبحث أول تم التطرق فيه إلى أشكال التعاون والشراكة بمضامينها المختلفة. وركز المبحث الثاني على أهم المبادرات والحوارات الأمنية التي بحثت إشكالية الأمن في المنطقة ومثلتها مختلف الاتفاقيات والمعاهدات. أما المبحث الأخير فقد بحث تداعيات الحراك العربي وحيثياته على موازنة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المغربية في معادلة للتأثير والتأثر خاصة مع تفاقم الوضع في بلدان الحراك وعجز حكوماتها على إعادة النظام والاستقرار إلى مواطنيها وضمان أمنهم .

المبحث الأول: الامتداد التاريخي للعلاقات الأورو- مغربية

إن ارتباط أمن أوروبا بأمن دول الجوار المتوسطي يدفعنا إلى بحث تاريخ العلاقات الأورو- مغربية التي وإن تناولتها عديد البحوث بالتحليل، إلا أن ذلك ضروري لفحص مدى تأثر هذه العلاقات بالسياسات التي تناولها الاتحاد الأوروبي في إطار بحثه عن ضمان أمنه وتحديد أولوياته في وصف كل علاقة وعبر مراحل مختلفة بصيغ تمايزت بين التعاون والشراكة أو الحوار. وهي صيغ كانت في الواقع نتيجة لطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والعسكرية داخل البيت الأوروبي والتي فرضت على كل شكل أو نموذج علائقي خصوصيات معينة.

امتداد العلاقات الأورو- مغربية وإن كان قديما فلقد ميزته الحقبة الاستعمارية في القرن التاسع عشر والتي احتلت فيها دول أوروبية كل دول المغرب العربي دون استثناء، لتجد الأخيرة نفسها وبعد الاستقلال في حالة من التبعية والاستغلال لثرواتها المتنوعة. وكان هذا من خلال آليات أراستها أوروبا لتحقيق مصالحها في دول المغرب العربي، وقاعدة للتعامل مع مستجدات الوضع في المنطقة بدءا بالتعاون، مروراً بالشراكة ووصولاً إلى الحوار ومميزاته.

ومن التعاون إلى الشراكة يبقى دور الاتحاد الأوروبي مرتبطاً بضمان تحقيق أهدافه ومصالحه في المنطقة والإبقاء على الأمن فيها باعتباره امتداداً للأمن الأوروبي، وأن أي خلل في إقامة الاستقرار في الدول المغربية هو حالة من حالات انعدام الأمن في المنطقة وقد تنتقل عدواها إلى أوروبا.

المطلب الأول: مراحل التعاون الأورو- مغربي

إذا كان الجوار الجغرافي عاملاً مادياً يحدد لأوروبا سياساتها اتجاه جيرانها المغربية فإن للعامل التاريخي أهميته في وصف تلك السياسات وفهم مضامينها وما يترتب عنها من تبعيات. فعلى مر الزمن اتخذت العلاقات الأورو-مغربية أشكالاً تباينت بين الصراع والتعاون، وفتحت المجال للبحث في كيفية بناء قيم ومفاهيم للأمن والاستقرار انطلاقاً من محاولة تبني رؤية مشتركة لمواضيع الخلافات والصراع في منطقة المتوسط التي مثلت ملتقى لمختلف الحضارات والثقافات وحقلًا للتفاعل وإيجاد الحلول للمشاكل والمسائل المشتركة فيها.

الفرع الأول: سياسات التعاون خلال الحرب الباردة

بعد الاستقلال حاولت أوروبا الإبقاء على مصالحها في مستعمراتها القديمة والحفاظ عليها من خلال تقديم أشكالاً بديلة للارتباط بدول المغرب العربي الغنية بالثروات، والتي تبقى ليس فقط مصدراً للحفاظ على أمن أوروبا الطاقوي وإنما جداراً منيعاً للحماية من تدفق الأخطار والتهديدات المحتملة من الجنوب.

وفي مقابل المساعي الأوروبية وجدت الدول المغاربية نفسها بعد الاستقلال مجبرة على بناء نمط من العلاقات التجارية مع القوة الاستعمارية -سابقاً- كخيار لا بديل له لحماية صادراتها ومنتجاتها وتطوير اقتصادياتها الهشة آنذاك. فقد استطاعت أوروبا بعد الاستقلال أن تفرض "وضعا قائماً" في غرب المتوسط يتمشى ونظرتها لنفسها مقابل رأيها في الآخر -حسب وجهة نظر البنائية- وهي نظرة تقوم على كيفية بناء الذات للتعامل مع الآخر وتطوير هوية الآخرين أو تعديلها بما يلاءم مصالحها ويتمشى وسلوكيات الطرف الآخر¹. لذلك أسست أوروبا نظرتها إلى جيرانها المغاربة على أساس من الخوف والحذر: الحذر من فقدان قدرتها على توجيه مسار هذه العلاقات، والخوف من خطر التخلف وهيمنة الفعل غير المتحضر (حسبها) الذي قد يصدر عن تلك الدول. لهذه الأسباب كانت علاقاتها مزيجاً من الإيجابيات والسلبيات وفق فترات الستينات والسبعينات وما بعدها.

أولاً: مرحلة الستينات

لقد حاولت الجماعة الأوروبية في هذه المرحلة تطبيق سياسة تعاونية قائمة على أساس تطوير العديد من الاتفاقات الثنائية بينها وبين دول المغرب العربي كنموذج عام افتقر للفاعلية والتخطيط المحكم، وهو ما وصفه المحلل "بارتران قالي" (GALLET Bertrand) بعدم وجود سياسة متوسطة في هذه المرحلة². ومن بين هذه الاتفاقات تلك التي وقعتها الجماعة الأوروبية مع كل من تونس والمغرب في مارس من العام 1969م بعد مسار تفاوضي كان قد انطلق سنة 1963م، وأبعدت الجزائر عن الاتفاقات بسبب الفيتو الهولندي الذي رفض التوقيع مع الجزائر بسبب مشاركتها في حرب 1967م ضد إسرائيل³. وتميزت تلك الاتفاقات بطابع تفضيلي لمعظم الصادرات الصناعية والمواد الخام، بينما

1 TAYFUR, (Fatih), "Security and Cooperation in the Mediterranean", in *Journal of International Affairs*, 2000, vol. 5, no: 3. p126.

2 KOUTTROUB (Smail), « Printemps arabe et nouvel ordre géographique au Maghreb », *L'année du Maghreb*, n° IX, 2013, pp143-156, in (<http://www.annemaghreb.revues.org>).

3 عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص40.

عُوملت السلع الأخرى وفق المعاملة التي كان قد منحها المتعاملون الأوروبيون (فرنسا خاصة) للمغاربة قبل توقيع الاتفاقيات. الأمر الذي لم يساعد كل من تونس والمغرب على الاستفادة من أية تيسيرات منحت لصادراتها الصناعية إلى الجماعة بسبب ضعف قاعدتها الصناعية من جهة، واعتماد المجموعة الأوروبية على التفضيلات التجارية لا المعونات المالية¹ من جهة ثانية.

ثانيا: مرحلة السبعينات

تميزت سياسة المجموعة الأوروبية تجاه جيرانها المغاربة في هذه المرحلة بشمولية أكثر وتوازن بالنظر إلى سابقتها، وهذا في إطار سعيها لتحقيق مصالحها في المنطقة ودعم نفوذها الذي تطلب إعادة النظر في آلياتها لدعم اقتصادها وضمان رفاه مواطنيها. لهذا السبب تقدمت اللجنة الأوروبية في سنة 1971م بمبادرة للمجلس الوزاري تشير فيها إلى مدى التداخل بين المصالح الأوروبية والمغربية كجزء مهم من المتوسط، وأن ضرورة تطوير تلك المنطقة هو دعم للأمن الاقتصادي الأوروبي. وعليه تمت مناقشة ما سمي بالسياسة المتوسطة الشاملة في قمة باريس بين التاسع عشر والواحد والعشرين من شهر أكتوبر من العام 1972م، وخصت الدول المجاورة المطلة على البحر المتوسط والتي ترغب في إقامة علاقات تعاون متميزة مع الجماعة الأوروبية ومنها دول المغرب العربي. وأوضحت تلك السياسة الشاملة ضرورة تحمل أوروبا التزاماتها تجاه المنطقة² المغربية. وكان ذلك بأن اتبعت الجماعة الأوروبية في هذه المرحلة من التعاون مقارنة تقليدية اعتمدت على الإعانات المالية لتمويل المشاريع³ التعاونية، خاصة بعد أن وقعت مع الجزائر كشريك ثالث ومهم اتفاقية للتعاون في سنة 1976م ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1978م، وكذلك بعد أن تأكد للجماعة ومن خلال الأزمة النفطية لسنة 1973م مدى خصوصية المنطقة كأهم مصدر من مصادر الطاقة بالنسبة لها. حيث تضم منطقة المغرب العربي لوحدها ما يقارب 3/2 من الاحتياطات العالمية من النفط المتواجد بالجزائر وليبيا⁴.

1 نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص210.

2 Colin (Armand), « La Méditerranée dans les politiques extérieures de l'Union européenne : quel avenir pour une bonne idée », Revue Internationale et Stratégique, n°49,2003, p23, in (<http://www.carin.info/revue-internationale-et-strategique-2003-1-page-23.htm>).

3 Ibid, p25.

4 عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، من اشتغال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، بجامعة منتوري قسنطينة، يومي 29 و30 أبريل 2008، قسنطينة الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ومركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ص118.

لقد أُقيمت إذن اتفاقات دول المغرب العربي مع الجماعة الأوروبية في هذه المرحلة على أساس من المساهمات المالية للمساعدة في تطوير الاقتصاديات المغربية ودعمها. كما شملت الاستثمارات بين الطرفين أهم المنشآت الإنتاجية في منطقة المغرب العربي، وكذلك نشاطات التعاون في الميدان العلمي والبحث والتكوين. وهذا وفق بروتوكولات دعم مالية دامت حوالي ثلاثة عشر سنة، والجدول رقم (6) يوضح ذلك.

غير أن اعتماد هذه البروتوكولات لم يكن ذا أهمية كونه قائم على أساس من تغليب كفة طرف (الجماعة الأوروبية) على حساب طرف آخر (دول المغرب العربي)، دون مراعاة لحقيقة الوضع في المنطقة وبعيدا عن وضع تصورات مشتركة وجداول عمل متماثلة. خاصة مع غياب إحساس مشترك اتجاه القضايا الفعلية والحساسة للأمن في المنطقة من جهة، وتوجه دول المغرب العربي في هذه الفترة إلى محاولة إعادة البناء في ظل جملة من التحديات والرهانات التي شكلت عوامل ضغط على الشعوب والحكومات على حد سواء من جهة ثانية.

الفرع الثاني: التعاون في إطار السياسة المتوسطة المتجددة¹ (PMR)

قبل التطرق إلى السياسة المتوسطة المتجددة تجدر الإشارة إلى أنه وفي إطار مساعيها لبناء منظومة للأمن الجماعي في المتوسط حاولت الجماعة الأوروبية ومن خلال فرنسا اقتراح إقامة جوار أمني لدول غرب المتوسط يضم كل من فرنسا وإسبانيا والبرتغال من الجانب الأوروبي، والجزائر وتونس والمغرب عن الجانب المغربي. وهي السياسة التي عُرفت بالحوار (3+3) الذي يعود في جذوره إلى اقتراح الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميثيران" سنة 1988م، ثم تحول بعدها إلى الحوار (5+4) الذي انشق عنه وفي قمة روما في أكتوبر سنة 1990م الحوار (5+5) الذي اعتبر أن الأمن في الجهة الغربية للمتوسط يجب أن يكون شاملا ومتكاملا وفق ما يتصوره الأطراف في الحوار وهذا راجع إلى²: - أن منطقة غرب المتوسط عرفت تطورا سياسيا مختلفا عن ذلك الذي عرفه شرقه، وهو تطور أكثر استقرارا يسمح بمناقشة ومعالجة القضايا والمسائل المشتركة بطريقة أوضح من خلال تصورات مختلف الفواعل في المنطقة.

1 PMR: Politique Méditerranéenne Rénovée

2 محمد مصطفى كمال و د.فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، بيروت، دراسات الوحدة العربية أوت 2001، ص ص 206، 207.

جدول رقم (6): المساعدات المالية من المجموعة الأوروبية للدول المغاربية في إطار السياسة

الشاملة الوحدة: مليون أيكو ECU

الدولة	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمارات (BEI)	من صندوق ميزانية السوق الأوروبية المشتركة (CEE)	المجموع
الجزائر	البروتوكول الأول: 1978-1981	70	44	114
	البروتوكول الثاني: 1982-1986	107	44	151
	البروتوكول الثالث: 1987-1991	183	56	239
المغرب	البروتوكول الأول: 1978-1981	56	74	130
	البروتوكول الثاني: 1982-1986	90	109	199
	البروتوكول الثالث: 1987-1991	151	173	324
تونس	البروتوكول الأول: 1978-1981	91	54	145
	البروتوكول الثاني: 1982-1986	78	61	139
	البروتوكول الثالث: 1987-1991	131	93	224

Source: RODNEY (Wilson), Euro-Arab Trade, Prospects to the 1990, London, U.K. New York, NY, USA: Economist Intelligence Unit, 1988, p27.

- إن هذه الصيغة المصغرة ستجنب الدول الأوروبية الأكثر قربا من شمال إفريقيا التعامل مع مسألة الصراع العربي-الإسرائيلي وتسهل تقارب وجهات النظر في كيفية التعامل مع أسباب الصراعات والحلول الممكنة .

كما لجأت المجموعة الأوروبية إلى عقد اجتماع وزاري ثاني في الجزائر في أكتوبر سنة 1991م انبثقت عنه ثماني فرق عمل وزارية لضبط برامج التبادل والتعاون¹. وقد ساعد هذا الحوار على تنمية الشعور بالحاجة إلى تنسيق الجهود المغاربية والاستفادة في مقابل ذلك من هذه المساعي لتجديد منظومتها الاقتصادية عن طريق تحرير المبادلات. وهو ما أكدته مبادرة المملكة المغربية سنة 1983م لتطوير وتجديد بناها التحتية، وتلتها تونس في 1987م فالجزائر في العام 1992م، وذلك من خلال اعتماد هذه الدول على برامج هيكلية لتحرير أساليب التجارة الدولية تحت تأثير الاتفاقية العامة للتجارة (GATT) وإزالة بعض القوانين والمصادقة على أخرى حول التجارة الخارجية والاستثمار، والتوجه نحو فتح اقتصادياتها². لكن مبادرات التعاون فشلت بسبب رفض الدبلوماسية الإسبانية والإيطالية توقيع أية اتفاقية رغم أنهما كانتا قد أيدت ذلك من قبل³.

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات عرفت العلاقة التفاوضية بين الطرفين تحولا في الطرح بعد أن انتقل الحوار من البحث في التعاملات الاقتصادية والمالية إلى كيفية التعامل مع الشؤون السياسية وقضايا التحول الديمقراطي التي غدّت وتيرتها الأحداث في العالم العربي، بداية بحرب الخليج الثانية وصولا إلى أزمة الإرهاب التي عرفتها الجزائر. حيث أكدت الجماعة الأوروبية على أهمية البعد السياسي في التعامل مع قضايا الأمن والاستقرار في حدود الجوار الأوروبي الذي أصبح

1 OUNAIES (Ahmed Abderraouf), « sécurité et partenariat en Méditerranée », in *Revue Défense Nationale*, n° 01 janvier 2001, (in <http://www.defenat.fr/site-fr/aechives/res>).

2 MABTOUL (Abderrahmane), "Le Maghreb dans son environnement régional et international; la coopération Europ/Maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales", Bruxelles, in *Note de L'IFRI*, avril 2011. (In www.ifri.org).

3 محمد مصطفى كمال، د. فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 207.

كانت كل من إيطاليا وإسبانيا هما الطرف المبادر لدعم غرب المتوسط بحكم مظاهر الاعتماد المتبادل الأمني بين ضفتي المتوسط. وذلك عن طريق اقتراح مؤتمرا للأمن والتعاون في المتوسط *Conférence sur la Sécurité et la Coopération en Méditerranée (CSCM)* في 1990م، وكان يهدف إلى دفع أسس بناء أمن جماعي مختلف عن التجمعات الجيو-سياسية المحيطة بالمتوسط بما فيها الجماعة الأوروبية والبلقان، والمغرب العربي والشرق الأوسط، وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. لكن المبادرة فشلت ولم تضيف جديدا لمسار التعاون. (في حسن ناعمة، "الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص492).

أكثر عرضة لاحتمال تفجر الأزمات وفي أية لحظة، وعلى أوروبا تطوير استجابتها لأية أخطار محتملة¹.

استجابة لهذه التطورات انتهجت الجماعة الأوروبية سياسة مغاربية أكثر جرأة، تمثلت في تبني المجلس الأوروبي في شهر ديسمبر سنة 1990م للسياسة المتوسطة المتجددة، والتي أكدت على استمرارية العلاقات التقليدية بين ضفتي المتوسط ولكن بثوب جديد من التطويرات².

أولاً: السياسة المتوسطة المتجددة

لقد تعددت الدوافع والأسباب الأوروبية للشروع في هذه السياسة ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير استراتيجياتها في المتوسط، وزوال خطر التهديد السوفيتي على أمن أوروبا ليحل محله عدواً بديلاً لأوروبا في إقليم المتوسط³.
 - الأحداث والتطورات داخل البيت الأوروبي بالانتقال من السوق الموحدة إلى الاتحاد الأوروبي مروراً بالتوسيع إلى دول أخرى والتحول في مؤسسات صنع القرار.
 - زيادة مستويات التسلح في دول الجنوب مقابل تردي الوضع الاقتصادي والتموي الذي زاد من حدة تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا. الأمر الذي دفع بالأخيرة إلى اتخاذ كل الإجراءات لمراقبة المتوسط سعياً منها لتأكيد وجودها كفاعل في المنطقة⁴.
 - زيادة حجم الرهانات بالنسبة لدول المغرب العربي وعجزها عن تحقيق الأمن الشامل كمقاربة متعددة الجوانب: سياسية واقتصادية واجتماعية. وهي مقاربة تتطلب تدخل أوروبا لتتحمل جزء من مسؤولياتها في دفع مسار التحول داخل المجتمعات العربية. فعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي وما جاورها هو خطر وسبب للاضطراب وعدم الاستقرار في أوروبا كذلك.
- أمام هذه الوضعيات وغيرها قدمت الجماعة الأوروبية مساعدات مالية لهذه الدول راغبة في تمكينها من تجاوز مشاكلها الاقتصادية. ويوضح الجدول رقم (7) قيمة هذه المساعدات وفق بروتوكولات مالية للفترة الممتدة بين سنتي 1991 و 1996 م⁵.

1 COLIN .A, op.cit. .

2 KOUTTROUB.S, op.cit.

3 RAVENAL (Bernard), *Méditerranée : l'impossible mur*, Paris, édition l'Harmattan, 1995, p146.

4 COLIN. A, op.cit.

5 ما يلاحظ في هذه الفترة هو غياب كل من ليبيا وموريتانيا عن الاتفاقيات وهذا راجع إلى أن:

الجدول رقم (7): المساعدات الأوروبية لدول المغرب العربي 1991-1996م

الوحدة: مليون إيكو (ECU)

الدولة	قروض البنك الأوروبي لاستثمار	مساعدات من ميزانية المجموعة الأوروبية	المجموع
الجزائر	280	52	332
المغرب	220	218	438
تونس	168	101	269

المصدر: بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 273.

ليبيا وبعد انتقال الحكم فيها من الملكية إلى الجماهيرية العظمى على أيدي ضباط الثورة بقيادة معمر القذافي، كان توجهها توجه مشرقي الانتماء من خلال اعتناق مبادئ القومية العربية اقتداء بجمال عبد الناصر ثم بعدها توجهت إلى الطرح الأفريقي. واختار القذافي اعتناق فكرة الأفريقية بدل العربية والمغربية. في (عبد اله بلقزيز وآخرون، المغرب العربي: نقل الموارث ونداء المستقبل بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2013، ص 25).

كما شكلت قضية لوكاربي وانفجار طائرة البوينغ الأمريكية أثناء تحليقها فوق قرية لوكاربي الواقعة في اسكتلندا غرب إنجلترا في شهر ديسمبر سنة 1988م حجر العقبة أمام فتح المفاوضات مع الغرب الذي صنف ليبيا في خانة الدول الإرهابية والراعية للإرهابيين.

أما فيما يتعلق بموريتانيا، فهي تدخل في إطار الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في منطقة الساحل، والتي تعتبر من أفقر المناطق في العالم. ويعود التعاون الفعلي بين وموريتانيا والجماعة إلى الاتفاقية التي وقعتها الأخيرة سنة 1975م في لومي مع دول (ACP) (Groupe des Etats d'Afrique des Caraïbes et du Pacifique)، وعرفت بلومي الأولى وقد ورثت اتفاقية ياوندي (1963-1975). وأدخل الاتفاق الجديد العديد من الامتيازات والآليات النوعية لصالح دول مجموعة الـ ACP، حيث تقرر الدخول التفضيلي لسلع الأخيرة إلى السوق الأوروبية باستثناء المنتجات الزراعية. كما تم استحداث نظام الـ STABEX الذي يهدف إلى التقليل من حجم الخسائر في إيرادات الصادرات الناجمة عن التقلبات في الأسعار على المستوى العالمي. وعززت اتفاقية لومي الثانية (1980-1985) آلية STABEX بألية جديدة عرفت بـ SYSMIN لدعم إنتاج وتصدير المنتجات المعدنية (موريتانيا هي دولة مصدرة للحديد). أما اتفاقية لومي الثالثة (1985-1990) فقد تجاوزت الحفاظ على الآليات والمكتسبات المحققة إلى إدخال مضامين جديدة كانت خارج دائرة الاهتمام. وجاءت بعدها لومي الرابعة (1990-2000) التي حققت اعتمادات مالية مهمة لإنتاج الإصلاح ووسعت مجالات التدخل لتطال حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني والتكامل الإقليمي وربط الدعم بدرجة تقدم هذه الملفات ونجاحها.

بعد اتفاقية لومي جاءت اتفاقية كوتونو الموقعة في الثالث والعشرين من شهر ماي سنة 2000م كإطار جديد للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي والـ ACP، حيث أولت أهمية خاصة للبعد السياسي وللمقاربات التشاركية واستراتيجيات التنمية ومكافحة الفقر والإرهاب وغيرها من التهديدات على أمن دول الـ ACP ومنها موريتانيا.

ورغم المساعي الأوروبية لتجديد سياستها اتجاه دول المغرب العربي غير أنها ظلت ضعيفة وهو ما أقرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للجماعة، حين عبرت عن خيبة أملها في سياسات الجماعة اتجاه إقليم المتوسط واصفة ذلك في تقريرها لسنة 1989-1990م: "بأن هذه السياسة تنقصها الحماسة وأن المشروعات غير كافية وهي تفتقر إلى إستراتيجية كلية لإنجاح التعاون في المنطقة المتوسطة ككل"¹. وهو ما أدى إلى البطء في تنفيذ وإنجاح العلاقات الثنائية بين الجماعة ودول المغرب العربي. وظلت قضايا الأمن التقليدية بالنسبة للطرفين هي أساس العلاقة بينهما، خاصة بعد زيادة التعقيد في إقليم المتوسط من ناحية، وتباين الاهتمامات والانقسامات بين الدول الأوروبية نفسها حول مسألتها تعميق الاتحاد وتوسيعه (خاصة بين فرنسا وألمانيا) من ناحية أخرى.

بعد التوقيع على اتفاقية ماستريخت سنة 1992م والتي طرحت مسألة حدود أوروبا الجديدة التي تتعدى الحدود المكانية إلى المجالات الإنسانية والثقافية والأمنية، تم إدراج قضية التعاون والتنمية كمعطيات أمنية تعزز إقامة دولة القانون والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وغيرها من مبادئ النظام الغربي وقيمه التي حاول الاتحاد نقلها إلى جيرانه عن طريق زيادة برامج الدعم وفي كل المجالات. لكن هذه البرامج لا تعدو تكون شكلا من أشكال التلقين الذي حاول الاتحاد ممارسته لتحويل الهوية العربية والإسلامية في المغرب العربي، وتكريس تبعية الأخير للنموذج الغربي الذي وقف عاجزا أمام مصادر التهديد القادمة من الجنوب ولم يتمكن من بناء وضع لنظام أمن تعاوني موسع².

ثانيا: حوار اتحاد أوروبا الغربية مع دول المغرب العربي

في الرابع من شهر جوان سنة 1986م وفي اجتماع لاتحاد أوروبا الغربية أعلن وزير الدفاع الإيطالي عن ضرورة التعامل مع كل الأخطار في المنطقة المتوسطية عن طريق تطوير حوار يضم دول العالم العربي ومنها منطقة غرب المتوسط، بغية بحث مسائل الأمن والاستقرار في حوض المتوسط معها³. على اثر ذلك تقرر ضرورة بحث الأزمات الدائمة في المنطقة (كقضية الصراع

1 منار الشورجي، "سياسات التعاون في البحر المتوسط: الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط"، السياسة الدولية، أكتوبر 1994

على الموقع: (<http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx-senal217933>).

2 DIMITRIS (Xenakis, K), "The Barcelona Process: Some Lessons From Helsinki", Special edition Euro-Mediterranean Partnership. JMWP No. 17.98, October 1998. [Working Paper], in (<http://aei.pitt.edu/id/eprint/406>).

3 FERMANDA (Faria), « The Mediterranean: A New Priority in Portuguese Foreign Policy », in *Mediterranean Politics*, Vol 1, issue2, 1996, p221.

العربي الإسرائيلي) واحتمال نشوء أزمات طارئة في المشرق والبلقان، وخاصة في دول المغرب العربي التي عرفت تناميا لظاهرة الحركات الإسلامية المتطرفة وبعض التهديدات على الأمن، والتي حاولت اللجنة متابعتها بدقة ومنها مسألة الصحراء الغربية والنزاع الجزائري - المغربي¹.

وابتداء من سنة 1992م انطلق الحوار فعليا مع دول المغرب العربي وكان ذلك على أساس من²:

- **الحوار:** للمشاركة في إرساء الاستقرار وتحديد إطار الحوار وخلق منتدى للتعبير عن الانشغالات الأمنية للدول الأطراف في المنطقة وما جاورها.

- **الشفافية:** عن طريق الاستجابة بوضع الحلول للمشاكل المشتركة قصد تطوير المعرفة المتبادلة حول النشاطات والأسس العسكرية.

- **الثقة:** وزيادة تطوير الآليات والاستراتيجيات الخاصة بإنجاح الحوار.

- **الوقاية من الصراعات:** عن طريق تبادل المعلومات ومحاولة تقريب وجهات النظر بين الطرفين في إدارتهما لمصادر التهديد والخطر.

- **البحث عن الكفاية:** في اكتساب الشروط اللازمة التي تمكن الدول من موازنة قدراتها العسكرية وحاجاتها الضرورية في مجال الدفاع.

- **الحل السلمي للنزاعات:** وهذا وفق للمبادئ العامة للأمم المتحدة والقانون الدولي.

- **عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل:** من خلال مراقبة الإنتاج وكيفية استعمال هذه الأسلحة³.

غير أن هذا الحوار لم يدم طويلا وتم تعليقه بعد إعلان الاتحاد الأوروبي عن عدم معرفته بكيفية الاستفادة من مكاسب اتحاد أوروبا الغربية في هذا المجال، وبالتالي قرر وضع كل خبراته في إطار الحوار المتوسطي وفي خدمة سياسة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع⁴.

المطلب الثاني: مرحلة الشراكة وإعلان برشلونة

لقد قامت العلاقات الأورو - مغربية في البداية على أساس التعاون الذي أكد تبعية الدول المغربية وخضوع مصالحها لسياسات الاتحاد الأوروبي وتصورات، التي حددت العلاقة من خلال طرف مانح قوي وهو أوروبا وله حق فرض صيغة التعاون وتحديد قيمة الإعانات، وطبيعتها، وكذلك

1 PASCALLON (Pierre), op.cit , p25.

2 Ibid, p29.

3 Ibid, p3.

4 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن في الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص165.

وقت تقديمها، ومداهما وفقا لرؤيته وإرادته في الإبقاء عليها أو فقها. وطرف ثاني متلق ليس له حق تغيير هذه المعادلة ولا المشاركة في تعديل شروطها.

لكن تطور الأحداث وعدم ثبات حركية النظام الدولي زاد من حاجة الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تقييم علاقته بجيرانه المغاربة، وتوسيع نطاق العمل ليشمل قضايا الأمن الجديدة أو المتجددة في مفهومها كالهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها ومحاولة صياغة آليات جديدة للتعاون المشترك. وقد كان إعلان برشلونة كإطار للحوار الأورو - متوسطي حول الأمن بأبعاده المختلفة المنطلق لبحث هذه الآليات وتطويرها.

وقبل التطرق لمضمون الإعلان وتداعياته على دول المغرب العربي تجدر الإشارة إلى أن "اتفاقيات الشراكة في مضمونها تُقدم العلاقة في إطار تعاقدية بين طرفيها، ويشترط فيها تلاقى إرادة الأطراف الحرة على أرضية مشتركة تترتب عنها حقوق والتزامات متبادلة يفترض فيها أن تكون متكافئة وملزمة للطرفين"¹. ولقد كانت الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي والتي لا يمكن بحثها بعيدا عن مضمون الشراكة الأورو - متوسطية تعاوننا متعدد الأشكال وُضع لضمان استقرار منطقة حوض المتوسط ومعها استقرار أوروبا والعالم بأسره.

ويصف العديد من المحللين هذا التعاون بنموذج الشراكة الأمنية الإقليمية² التي تقوم على التعريف بأهم شروط التفاعل والاندماج لمجموعة من الدول تجمعها جملة من العلاقات المختلفة في إقليم جغرافي معين.

1 حسن نافعة، "اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بين الفرص و المحاذير"، على الموقع:

(<http://www.mafhoum.com/press6/160E63.htm>) تاريخ الإطلاع: 20 مارس 2013، 11:30.

2 يختلف مفهوم الشراكة الأمنية الإقليمية عن الأشكال الأخرى للتعاون الأمني. فهي تختلف عن نظام التحالفات العسكرية أو نظام الأمن الجماعي، أو الجماعة الأمنية، إذ تتميز هذه الشراكة بوجود مجموعة من الدول تفرقها بعض الخلافات ولا وجود لتبادل أو/واتصال كبير بين مؤسساتها وقيمها. لكن وجود مشاكل مشتركة يبقها متقاربة لبحث وسائل التعاون وإيجاد الحلول المشتركة، وهو شأن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي. ومن شروط الشراكة الأمنية الإقليمية أن تتوفر على:

1- شروط قبلية (pré- conditions): وفيها يكون إدراك شعوب الدول في المنطقة بأهمية التبادلية والتأثر المحلي بالمشاكل العامة المشتركة.

2- الشروط (conditions): اتفاق حكومات الدول في المنطقة على بناء الأمن من خلال التقليل من العنف في العلاقات الدولية وضمن الاستقرار المحلي والتطور الاقتصادي والسلام.

كما يشير مصطلح الشراكة الأمنية الإقليمية إلى الوضع الذي تتفق فيه الوحدات في منطقة معينة على التعاون للتقليل من العنف، وضمان الاستقرار والسلم في تلك المنطقة من خلال وضع الترتيبات المختلفة من آليات ومؤسسات ضرورية لتحقيق ذلك، كالاتفاقيات الرسمية والمنظمات الدولية والحوارات المتعددة وإجراءات بناء الثقة. وتكون الدول المشكلة للمنطقة وكذلك القوى الخارجية هي الفاعل في هذه الشراكة¹.

الفرع الأول: الأمن في قلب الشراكة الأورو - متوسطة

ذكرنا من قبل انه لا يمكن تناول تأثيرات السياسات الأوروبية على دول المغرب العربي بعيدا عن سياساتها المتوسطة، فعلاقات الاتحاد بالمغرب العربي لم تخرج عن حدود تلك السياسات. وكان مشروع برشلونة صيغة من الصيغ التي طرحتها أوروبا في إطار اهتماماتها بالمنطقة المغاربية بصفة خاصة، وذلك من خلال إعداد مقاربات أمنية جديدة تستجيب للتحويلات البنوية التي عرفها المغرب العربي من جهة، وخصوصية موقعه من جهة ثانية. كما أن الاتحاد الأوروبي وعبر هذه المقاربات انتقل من العلاقات الثنائية التي ميزت المرحلة السابقة إلى ميكانيزمات لها آثارها الأمنية على الطرفين. ولمعرفة هذه الآثار خاصة على دول المغرب العربي يجب معرفة مضامين إعلان برشلونة. لقد مثلت منطقة المغرب العربي الجزء الأكثر أهمية في انشغالات وأعمال المشروع، خاصة وأنها تناولت ثلاثية الهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة. وهي الثلاثية التي ارتكز عليها التصور الأوروبي في بناء منطقة للأمن والاستقرار والرفاه، ومحاولة القضاء على مخاطر اللأمن فيها بتوسيع جوانب الشراكة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية². ومثلت المبادرة التي قامت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أولى الخطوات نحو بناء جسر للحوار بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وذلك عن طريق إجراء اتصالات غير رسمية مع كل من الجزائر والمغرب وتونس وكذلك مصر وإسرائيل والأردن. وهذا قصد تبادل المعلومات السرية حول كل من وما له علاقة بالإرهاب

3- البنى والوسائل (structures et moyens): ضرورة وجود اتفاقيات أساسية مكتوبة واتفاقيات عملية، ومنظمات دولية وكذلك وجود مجموعة من الآليات الداخلية والدولية لإدارة الأزمات، وإمكانية إقام قوى خارجية، وتقليص الفوارق بين المبادئ الأمنية وثقافات الدول.

4- تقوية الدفاع الجماعي: واحتمال تطوير جماعة أمنية.

1 FULVO (Attinà), "The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in The Mediterranean Region", May 08, 2004, Published by Institute of European Studies .UC. Berkley, in (www.escholarship.or/uc/item).

2 عمر بغزور "الشراكة الأمنية في إطار مسار برشلونة، من أجل منطقة أمنية مشتركة بالمنطقة الغربية للبحر الأبيض المتوسط" مداخلة من الملتقى الدولي حول العولمة والأمن، مجلة الجيش، العدد 477، أبريل 2003، ص31.

والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وتلي هذه الخطوة الإعلان الرسمي في السابع والعشرين والثامن والعشرين من نوفمبر سنة 1995م عن مشروع برشلونة بين خمس عشرة دولة من الاتحاد الأوروبي واثنى عشرة أخرى من الضفة الجنوبية للمتوسط. وهو الإعلان الذي اعتبر متعدد ودائم (حسب ما جاء في ديباجة وثيقة المشروع)، ومبني على روح الشراكة واحترام قيم وخصوصيات كل طرف من المتشاركين¹.

كما انبثق عن القمة ميلاد تصور أمني عملي للتفاعل بين الجانبين تضمن ثلاثة محاور رئيسية²:

1- **الشراكة السياسية والأمنية:** وشكل هذا المحور محل خلاف ونقاشات كبيرة نظرا لحساسية القضايا المتناولة فيه. حيث اتفق الأطراف على العمل والتصرف وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والالتزام بالقانون الدولي، والاتفاقات الناجمة عن التنظيمات الجهوية والإقليمية والدولية التي يكون الأطراف أعضاء فيها. وكذا العمل على دعم الديمقراطية ودولة القانون والاعتراف بحق كل طرف في اختيار وتطوير نظامه السياسي والاجتماعي، والاقتصادي والقانوني والقضائي. كما أكد الإعلان على ضرورة تطوير الأمن الجهوي والإقليمي بالحد من انتشار الأسلحة النووية والتكتيكية والبيولوجية، ونزع السلاح ودعم التعاون للوقاية من الإرهاب، ومحاربة الجريمة المنظمة وكل أشكال المخدرات وأنواعها.

2- **الشراكة الاقتصادية والمالية:** أكد المشاركون على أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة وضرورة بناء منطقة ازدهار ورفاه مشترك في دول الجنوب. وهو ما أكده الأستاذ الدكتور عبد النور بن عنتر معتبرا أن المقاربة الأمنية لعملية برشلونة بنيت على فرضية فحواها التنمية الاقتصادية كخير وسيلة لإحلال الأمن وهي عامل لإرساء الأمن على أساس تلازم الأمن بالاستقرار والتنمية³. وركزت هذه السلة من الإعلان على⁴:

- ضرورة دعم وتيرة التنمية السوسيو - اقتصادية المستدامة، وتطوير شروط الحياة للشعوب ورفع

مستوى التشغيل وتقليص الفوارق بين المناطق في منطقة حوض المتوسط.

1 Préambule de la déclaration de Barcelone (27-28 novembre 1995), Euro-Med, 1/95, Bruxelles, le 04 décembre 1995, p 4, in (http://www.cvce.eu/obj/declaration_de_barcelone_27_et_28_novembre_1995-fr-0beb3332-0bba-4d00-bd07-46d8f758d897.html).

2 Déclaration de Barcelone, adoptée lors de la conférence Euro-méditerranéenne, le 27-28/11 1995, p2.

3 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 197.

4 MOISSERON (Jean yves), **Le partenariat euro-méditerranéen : L'échec d'une ambition régionale**, Grenoble, Presse universitaire de Grenoble, 2005, p61.

- دعم التعاون والتكامل الإقليمي في المنطقة.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف بعض الوسائل على المدى القريب والبعيد وأهمها¹:

- إقامة التعاون بتوقيع اتفاقات اقتصادية تتلاءم والميادين المعنية بالشراكة.

- زيادة تدريجية للدعم المالي المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي لشركائه المتوسطيين.

- ضرورة التشاور والتعاون لتسهيل تحويل التكنولوجيا ورفع مستوى الإنتاج والصادرات².

وحظي الجانب المالي باهتمام أكبر في هذا المحور، حيث تقرر فيه تقديم دعم مالي بقروض قيمتها 4685 مليون أورو في الفترة الممتدة من 1995م إلى 1999م. بالإضافة إلى قروض البنك الأوروبي للاستثمار والتي قدرت بحوالي 4.6 مليار أورو³.

3- الشراكة الاجتماعية والإنسانية والثقافية: وتضمن هذا المحور عديد الانشغالات بدءا بالحوار بين الثقافات والتبادل الإنساني في إطار البرامج التعليمية والثقافية، وسياسات تطوير الموارد البشرية ومحاربة الهجرة غير الشرعية، والمخدرات وهذا من خلال⁴ :

• أهمية ودور المجتمع في دفع مسار الشراكة كعامل محدد للتفاهم والتقارب بين شعوب المنطقة، وضرورة إشراك كل فواعل المجتمع المدني والسياسي في مجالات الثقافة والدين وفي الجامعات والبحث العلمي، ودعم وسائل الإعلام والنقابات والجمعيات وكذا الشركات الخاصة والعامة.

• دعم الديمقراطية ودولة القانون والتي من شأنها تقليص ضغوطات الهجرة غير الشرعية من خلال التنسيق في السياسات لمواجهتها. وتضمن الشق الثقافي والاجتماعي مظهرين أساسيين⁵:

1- ضرورة تسهيل التبادل لتقوية الصلات الثقافية وتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات المختلفة.

2- إدارة تدفقات الهجرة غير الشرعية والتحكم فيها.

1. MOISSERON (Jean yves), opcit.

2 Déclaration de Barcelone, op.cit, p9.

3 Conclusion formulée de la présidence, "Quatrième conférence euro- méditerranéenne des ministres des affaires étrangères ", point 15, Marseille, le 15-16 Novembre, 2000, in ([http : europa.eu.int/comm/externe-relations/euromed/con/merseille/coclusion.fr/pdf](http://europa.eu.int/comm/externe-relations/euromed/con/merseille/coclusion.fr/pdf)).

4 MOISSERON (J. Yves), op.cit, p 63.

5 Ibidem.

لقد كان إعلان برشلونة على العموم وبسلاسه الثلاث محطة لبحث الترتيبات الأمنية لأوروبا في المتوسط، ومبادرة فتحت آفاقا جديدة لدول الضفة الجنوبية ومنهم دول المغرب العربي للاستفادة من مزايا هذه الشراكة. غير أنه وبكل محطاته عمل على توجيه طموحات الشركاء المغاربة نحو نقاط معينة وتهميش أخرى قد تمس بالمصالح والاستراتيجيات الأوروبية عامة.

الفرع الثاني: مسار برشلونة وخصوصيات العلاقة الأورو - مغربية

إن غياب التوازن بين طرفي المعادلة الأورو - متوسطة في إطار الشراكة لا يعني بالضرورة انعدام إيجابياتها على دول الضفة الجنوبية، خاصة الجهة الغربية منها والتي لها خصوصياتها في تصورات صناع القرار الأوروبي والتعامل مع هذه الخصوصيات يتطلب إعادة البحث والتحليل في متغيرات الوضع الإقليمي والدولي من جهة، ومكونات البيئة الداخلية لدول المنطقة من جهة أخرى .

أولا: مزايا الاعلان

لقد أدت الرهانات الجيو-سياسية والإستراتيجية والاقتصادية والأمنية في غرب المتوسط بالاتحاد الأوروبي إلى انتهاج إستراتيجية بعيدة المدى لضمان الاستقرار في المنطقة عن طريق تقديم مشروع ميثاق هدف إلى الأخذ بعين الاعتبار مشاكل المنطقة ومحاولة احتواء الأخطار التي قد تشكل تهديدا لاستقرار وأمن أوروبا¹. وهو ما أكدته وثيقة معاهدة "ماستريخت" بالقول: "أن مشاكل بلدان المغرب العربي هي أيضا مشاكل الاتحاد، وتأثيرها على الأمن هو جد كبير. لكن المشروع بقي مجرد كلمات على ورق ولم ينجز وهذا لعدة أسباب منها²:

- أن تطبيق الميثاق تعرض لعدة موانع: منها ما هو داخلي، وبعض الخلافات البيئية ومنها الحدودية بين دول المغرب العربي (الخلاف بين الجزائر والمغرب وكذلك مشكل الصحراء الغربية) والتي لم يتم الفصل فيها حتى الآن.

- غياب نظرة متجانسة فيما بين دول المغرب العربي من جهة، وبينها وبين الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية.

1 عمر بغروز، مرجع سابق، ص 34.

2 نفس المرجع، نفس الصفحة.

- لم يلق المشروع إجماع بلدان المغرب العربي التي رأت ضرورة تحمل الاتحاد الأوروبي لمسؤولياته أكثر والمشاركة الفعلية والفعالة في حله للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي لها تأثير على أمن المنطقة بأكملها.

- تنامي ظاهرة التطرف الديني التي أكدت مدى فشل الحكومات المغربية في تحقيق أمن مواطنيها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، خاصة مع زيادة البيروقراطية والمحسوبية وتفاقم الفقر والحرمان وارتفاع حدة البطالة، وعملية تسريح العمال الجماعية، وكذلك قمع الحريات العامة في هذه المجتمعات.

- دخول الجزائر وكأهم فاعل في المنطقة المغاربية في أزمة داخلية مع الإرهاب بعد فشل مسار الانتخابات لسنة 1990م.

غير أنه ورغم هذه العراقيل إلا أن بلدان المغرب العربي حاولت الاستفادة من مشروع برشلونة والحصول على المساعدات المالية والتقنية لإعادة الهيكلة، وتحصيل القروض لتمويل المشاريع التنموية المحلية، وتحديث القطاعات الصناعية، وضمان تدفق رؤوس الأموال من البنوك الأوروبية على غرار البنك الأوروبي للاستثمار¹، وفتح الأسواق الأوروبية للمنتجات المغاربية، والسعي لإقامة شبكة متطورة من التبادل في كافة المجالات عن طريق زيادة الاحتكاك والاستفادة من برامج المساعدات المقدمة سواء كانت تقنية أو عن طريق تسهيل دورات تكوينية مهنية للمواطنين المغاربة.

على هذا الأساس تم توقيع اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد والجمهورية التونسية في السابع عشر من شهر جويلية عام 1995م، وآخر مع المملكة المغربية في السادس والعشرين من فيفري سنة 1996م. ووقعت مع الجزائر في الواحد والعشرين من شهر أفريل من سنة 2002م اتفاق للشراكة والتعاون وهذا بعد استتباب الوضع فيها. ودخلت الاتفاقية مع تونس حيز التنفيذ في الفاتح من مارس سنة 1998م، فالمغرب في مارس من العام 2000م ومع الجزائر في سبتمبر سنة 2005م². وتم بموجب هذه الاتفاقيات رفع القيود الجمركية على نفس المنتجات الصناعية المغربية في حين أبقى القيود على الصادرات الزراعية، خاصة وأن الاتفاق يقضي برفع القيود على مراحل وكذلك تحرير

1 محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، ط1، بيروت، دار الجيل، 1999، ص181.

2 KHERBACHI(Hamid), OUCHICHI (Mourad) et OUKACI (Kamel), « Analyse synthétique et critique du partenariat euro- maghrébin », in *Revue des sciences économiques et de gestion*, n° 04, 2005, p21.

رؤوس الأموال وتكريس حقوق اليد العاملة المغاربية المهاجرة إلى أوروبا. كما نصت بنود الاتفاقيات على دعم مالي أوروبي للإصلاحات البنوية في اقتصاد كلا من المغرب وتونس¹ وعُملت الجزائر فيما بعد بنفس التدابير والإجراءات. وعليه قام الاتحاد الأوروبي فعليا بتقديم التزامات مالية تمثلت في برنامج "ميدا"² الذي قدم مبالغ مالية لإنجاح هذه الشراكة مدعوما بميزانية قدمها البنك الأوروبي للاستثمار والجدول رقم (8) يُوضح الميزانية العامة للبروتوكولات المالية التي برمجت وتباينت وتيرة الدعم المالي فيها بداية من سنة 2000م، وهو ما يوضحه الجدول رقم (9).

جدول رقم (8): الميزانية العامة للبروتوكولات المالية لبرنامج ميدا (MEDA)

المغرب العربي		تونس		المغرب		الجزائر		الوحدة (مليون أورو)
السنوي	الإجمالي	السنوي	الإجمالي	السنوي	الإجمالي	السنوي	الإجمالي	
99.8	499	23.12	116	43.6	218	33	165	البروتوكول المالي الرابع (1996-1991)
313	1252	107	428	165	660	41	164	البروتوكول المالي (1999-1996)

Source : MOISSERON .JY, op .cit , p 65.

جدول رقم (9) المساعدات المالية لبروتوكولات ميدا (2000-2002) الوحدة (مليون أورو)

المجموع	2002	2001	2000	البروتوكولات
140.2	50	60	30.2	الجزائر
382.6	122	120	140.6	المغرب

1 محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 210.

2 برنامج "ميدا" MEDA هو الوسيلة المالية الأساسية للشراكة الأورو-متوسطية وأسس سنة 1995 في برشلونة.

274.9	92.2	90	75.7	تونس
-------	------	----	------	------

المصدر: مذكرات إعلامية أورو-متوسطة: الشراكة الأورو-متوسطة والانشطة الإقليمية لبرنامج ميذا. عن المفوضية الأوروبية 2004.

من خلال قراءة بسيطة لهذين الجدولين يمكن القول أن قيمة المساعدات المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي لدول المغرب العربي اختلفت بحسب كل دولة وخصوصياتها الاقتصادية. وهي ومع حجم المسؤوليات التي قال الاتحاد بتحملها تبقى ضعيفة وغير ذات أهمية مقارنة بمستوى وطبيعة الأنظمة الاقتصادية المغربية الضعيفة. كما ساهم البنك الأوروبي للاستثمار بقروض مالية أخرى في إطار دعم المشاريع والهيكل المغربية وهذا للفترة الممتدة بين سنتي 1995م و2002م، ويتناول الجدول رقم (10) قيمة هذه القروض.

جدول رقم (10) : قروض البنك الأوروبي للاستثمار (1995-2002)

الوحدة: مليون أورو

الدولة	القيمة	النسبة %
الجزائر	1174.8	12.4
المغرب	1548.9	16.3
تونس	1195.3	12.6

نقلا من الكتاب بتصريف الباحثة MOISSERON .JY, op.cit, P 67. Source

ملاحظة: القيمة الإجمالية للمساعدات المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لكل دول الضفة الجنوبية المتوسطية هي 9492 مليون أورو وبالتالي فقيمة النسب في الجدول أعلاه هي بالمقارنة مع هذا الرقم.

ويبقى دور هذه المساعدات ضئيلا في دفع عملية الشراكة الفعلية، لأنها لم تساعد على تجسيد الاتفاق في صيغته الأمنية والسياسية والاجتماعية ولكنها ركزت على الجانب الاقتصادي الذي طغى على البعد العملي للشراكة. كما أن هذه الأرقام لم تساعد على تطوير البنى التحتية الاقتصادية لدول

المغرب العربي، وهو ما يوضحه الجدول رقم (11) الذي يتناول المستويات السنوية للتبادل بين الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية لكن دون تسجيل فوائد فعلية ملموسة بالنسبة للدول المغربية.

جدول رقم (11): القيمة السنوية للتبادل مع دول الضفة الجنوبية

تونس	المغرب	الجزائر		
%12	%5	%3	1995-1990	مستوى التبادل
%3	%7	%3	2003 -1995	الواردات من الاتحاد الأوروبي
-	+	0	0	النتيجة
%15	%2 -	%6 -	1995-1990	الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي
%4	%11	%12	2003 -1995	
-	+	+		النتيجة
%14	%4	%3	1995-1990	التبادل خارج المحروقات الواردات من الاتحاد الأوروبي
%3	%7	%3	2003 -1995	
-	+	0		النتيجة
%19	%2 -	%30 -	1995-1990	الصادرات نحوالاتحاد الأوروبي
%4	%11	%5	2003 -1995	
-	+	+		النتيجة

Source : MOISSERON .JY, op.cit, P 75.

كذلك ومن خلال قراءة صغيرة للجدول يمكن ملاحظة مدى هشاشة المبادلات بين الطرفين وأنه فيما عدا المملكة المغربية فإن كل من الجزائر وتونس لم تستفيدا من الشراكة وهو ما يدفعنا لطرح بعض الأسئلة التي تحتاج إلى أجوبة فعلية:

ماذا قدم الاتحاد الأوروبي للبيئة الاقتصادية لدول المغرب العربي؟ وهل فعلا ساهم في تشجيع إقامة منطقة للتبادل الحر؟ ما هي مظاهر التخفيف من المشاكل الاجتماعية لدى شعوب المنطقة، ثم ماذا قدم عمليا للاتحاد لشركائه ليشجع على إقامة شراكة أمنية إقليمية؟

الإجابة على كل هذه الأسئلة صعبة وغير أكيدة، وحتى لو أجبنا بالإيجاب عنها فالواقع المغربي ينفي ذلك. وهذا يعود ليس فقط لضعف تأثير هذه المشاريع، ولكن لأن الوضع مرهون بعجز الدول المغربية عن تقبل واستيعاب الأطروحات الأوروبية بعيدا عن بيروقراطية الأنظمة السياسية وهشاشتها. وهو ما نحاول توضيحه في الجزء الآتي من البحث من خلال تناول الانعكاسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الشراكة على دول المغرب العربي التي وإن حاولت الاستفادة من الشراكة، إلا أن ذلك لم ينجح .

ثانيا: السلبات في المشروع

لبحث مدى تأثر الدول المغربية بسياسة الشراكة الأورو-متوسطية يجب العودة إلى مضامين السلال الثلاثة لإعلان برشلونة وما قدمته للمغاربة لتحقيق الأمن في كل أبعاده ومستوياته.

1- على المستوى السياسي والأمني: نلاحظ أن هناك غياب الحوار الفعلي بين الطرفين. وحتى وإن وجد فهو طرح أوروبي لم يبلغ الغموض على شكل هذا الحوار وتنظيمه، ولم يبحث مسألة مأسسة هذا الحوار (خلق مؤسسات). لأن وجود الحوار يفترض وجود مؤسسة لإدارته، فمع وجود مجلس الشراكة إلا أن مهامه كثيرة وانشغالاته أدت إلى تميع الحوار ضمن شمولية أورو-متوسطية تمنعه من التقدم. فالجهة الغربية من المتوسط وإن كانت تمثل الإطار الأفضل للحوار¹ إلا أنها فقدت هذه الميزة. كذلك وفي إطار الأهداف التي حددتها سلة الأمن والسياسة كالحوار السياسي المستمر وإجراءات بناء

1 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص35.

الشراكة والميثاق من أجل السلم والاستقرار¹، فقد بقيت هذه المحاور بعيدة عن طموحات دول المغرب العربي. وحتى القول بدولة القانون والديمقراطية في الأنظمة السياسية والذي يفترض احترام التنوع والتعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان الممارسة الفعلية للأخيرة لا يمكن له أن يتجسد على أرض الواقع ويلتقي برغبات الشعوب المغربية التي ظلت ضحية مطرقة الضغوطات الأوروبية وشروطها، وسندان الأنظمة العربية العاجزة عن الاستجابة لمتطلباتها. فالاتحاد الأوروبي لم يأخذ بعين الاعتبار منحنى التغيير الذي فرضه ولا كيفية الوصول إلى أهدافه، لأن التغيير في الشكل والمنهج والمفاهيم صعب مع حجم القضايا الحساسة في المنطقة من جهة وطبيعة البيئة السياسية المحلية وصعوبة التحول إلى الديمقراطية كمطلب أساسي من جهة أخرى. وحتى وإن تمكنت أوروبا من إحداث أي تغيير بإنجاح التنمية السياسية والديمقراطية، فإن ذلك لن يجعلها قادرة على تفهم الوضعيات غير المستقرة وغير الواضحة في المنطقة² والتكيف معها. وهو ما حدث مع الحراك العربي في تونس وليبيا والذي خلط كل الأوراق والاستراتيجيات.

2- على مستوى سلة الاقتصاد والمال: كان هدف أوروبا من خلال هذه السلة هو تطوير الاقتصاد والتنمية وتحقيق الأمن الذي يستند إلى إستراتيجية التصدي للتهديدات الاقتصادية والطاقوية والبيئية القادمة من الجنوب. وجاء في الإعلان ضرورة تحسين الظروف المعيشية في الضفة الجنوبية بتشجيع الحوار والتعاون في تلك الميادين، لكن تلك الأهداف لم تراعى خصوصية منطقة المغرب العربي ولم تسهم المساعدات المالية ولا الدعم التكنولوجي والتقني بالضرورة في تحقيق الاستقرار السياسي والقضاء على الفقر وسوء توزيع السلطة بين المناطق في الدولة الواحدة. فنجاح أية إصلاحات هيكلية مرهون بنجاح مسار التحول الديمقراطي والتنمية السياسية، ونجاح الأخيرة مرهون بإعادة النظر في شكل الأنظمة بنخبها السياسية وبنائها الاقتصادية بكاملها. وعلى الجزائر وليبيا مثلا التخلي عن اقتصادياتها الريعية التي اعتمدتها لفترة طويلة ولازالت للحفاظ على قوتها ومكانتها في الاقتصاد العالمي³.

1 PATTEN (Chris), « Le processus de Barcelone, 5 ans après 1995-2000 », Bruxelles, **commission européenne**, 2000, p9, (in http://www.yatfund.org/meetingpoints/pdf/barcelona-5yrs_en.pdf).

2 MARQUINA (Antonio), « l'Europe », in PUBLISUD, "Méditerranée, le pacte à construire", in (www.gbv.de/dms/sub-hamburg/234341955.pdf).

3 COURBAGE (Youcef), « Démographie en rive sud de la Méditerranée », in **Annuaire de la Méditerranée**, Paris-Rabat, groupement d'études et de recherches sur la Méditerranée (CIRM), 1997, p140.

ورغم تأكيد بعض خبراء الاقتصاد على إيجابيات برشلونة بالنسبة للدول المغاربية وشعوبها إلا أنه لا يخلو من السلبيات ومنها¹:

- أن الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية لدول الاتحاد الأوروبي سيؤثر على النمو في المدى المتوسط بسبب انخفاض النشاط في القطاعات المحمية وغير القادرة على المنافسة.

- إلغاء التعريفات الجمركية من جانب واحد على السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي يشكل ضغطا كبيرا على الميزان التجاري لدول المغرب العربي بسبب زيادة الطلبات على هذه السلع.

- فتح المجال للاستثمارات الأوروبية سيؤدي بالضرورة إلى زيادة نسبة البطالة وتقليص الرواتب وزيادة الآفات الاجتماعية، وبالتالي عجز الدول عن تحمل مسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها. فالإيجابيات هي على المدى القصير فقط².

هذه السلبيات وأخرى هي نتيجة السياسات الأوروبية المفروضة للحفاظ على الأمن بداخله وفي حدود جواره بعيدا عن مصالح الشركاء وبغض النظر عن عجز دول المغرب العربي عن التكيف السريع مع الأفكار والقيم الواردة من أوروبا عبر مشاريعها وسلعها، وهو ما حاول الاتحاد الأوروبي تداركه في سلة الثقافة والاجتماع.

3- على المستوى الاجتماعي والثقافي والإنساني: كان هذا الشق كآلية للشراكة هو الحلقة المفقودة في مسار التعاون الأوروبي- مغاربي. فالشراكة في هذا المجال حاولت وضع حوارا للثقافات والحضارات وتشديد الروابط بين المجتمعات الأوروبي- مغاربية³، لكنها أسست على توجيه عناصر الاتهام للطرف المغاربي كونه يشكل أكبر خطر لأمن أوروبا. وبعيدا عن المخاطر العسكرية كانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها، إعتبر النمو السكاني في المغرب العربي من اشد التهديدات على الأمن الأوروبي⁴. فالنمو السكاني هو عامل مساعد على زيادة تحدي الهجرة غير الشرعية، والخطاب الغربي كان دائما متشائما بشأن هذه القضية التي أصبحت مرجعا لتحليل كل مسائل الأمن، كونها مصدر خلل للبناء

1 زايري بلقاسم ودريال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأوروبي-متوسطية على أداء تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر" مجلة بحوث اقتصادية، العدد 27، 2002، ص 42.

2 KHERBACHI. H. et Autre, op.cit, P 23.

3 عمر بغزور، مرجع سابق، ص 35.

4 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 140.

الديموغرافي والبناء الاجتماعي والوضع الاقتصادي الأوروبي. غير أن مسألة الهجرة في المدركات الأوروبية تبقى بعيدة عن الحقيقة، لأن الدراسات التاريخية تؤكد أن الاستعمار قد أحدث تغييرات اقتصادية وديمقراطية أدت إلى تقويض البنية الاجتماعية والاقتصادية التقليدية للشعوب المغاربية. وأن هجرة المغاربة إلى أوروبا سواء قديماً أو حديثاً هي انعكاس مباشر للعلاقة الاستعمارية التي فرضت على شعوب المستعمرات¹. وهي شأنها شأن كل قضايا الأمن اللين كالطاقة والفقر والأزمات الاقتصادية والماء، ولتي كانت نتيجة ضرورية لطبيعة العلاقة غير المتوازنة بين الطرفين وأدت إلى بناء تصورات لكل منهما اتجاه الآخر.

فالمهاجر مهما كان بلده أو جنسيته يرى أن له الحق في الانتقال والعيش بأمان ورفاه في أوروبا وهو مطلب تضمنه كل المواثيق التي تناولت حقوق الإنسان. وفي المقابل ذلك يعتبر الأوروبي المهاجر خطر على خصوصياته وثقافته، مما زاد من تخفيض سقف قبوله للآخر كما يقول بن عنتر² وتخفيض سقف التسامح إلى أدناه. حيث ذهب بعض الأوروبيين إلى اعتبار الجالية المغاربية المسلمة في الغرب (طابو خامس)، وطالبوا بضرورة التطهير الديني في الغرب خاصة بعد تفجيرات الحادي عشر من شهر سبتمبر سنة 2001م³. كما تبني بعض المسؤولين السياسيين في الاتحاد الخطاب الهجومي بالنسبة للمهاجرين من العالم الإسلامي واستعمال لغة التخويف والترهيب من كل من وما له علاقة بالإسلام. فالأمن واللا أمن كما يراه "فيرك" (Fierke)⁴ ليس حقيقة أو طبيعة، وإنما هو طريقة لقراءات وكتابات متكررة عبر الخبرة، واللغة قادرة على وضع الأحداث في مجال واسع من التأويلات وإثارة العديد من المعاني والدلالات التاريخية. وهو ما قامت به الكتابات والتقارير في الغرب حيث أصدر البرلمان الأوروبي في أكتوبر سنة 1993م قراراً يدين فيه الأصولية الإسلامية التي كانت في نظرهم مسئولة عن التطرف والدعوة إلى العنف. واعتبر القرار الجماعات الإسلامية المسئولة الأولى عن تجميد المسار الديمقراطي. كما دعا إلى دعم الحركات المحاربة للتطرف الديني وتلك التي تدعو

1 عمار جمال، "العلاقات بين المغتربين ودولهم الأصلية، حالة الجزائر"، من أشغال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، مرجع سابق، ص174.

2 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص120.

3 نفس المرجع، ص121.

4 HUYSMANS (Jef), *The Politics of Insecurity: Fear, Migration and Asylum in the EU, USA*, Oxon, Routledge, 27 September, 2006, p11.

إلى الديمقراطية وإلى المساواة بين الرجل والمرأة، وإجراء الإصلاحات البناءة¹. وخلال عامي 1993م و1994م تعددت قرارات الإدانة التي تناولت خاصة الحركات الإسلامية في الجزائر، وأدت بالدبلوماسية الفرنسية وبعدها الاتحاد الأوروبي إلى تبني موقف مؤيد للحكومة الجزائرية العلمانية كمبدأ من المبادئ المؤسسة للجمهورية الفرنسية التي ترفض إقحام الدين في الدولة. كما أكدت دعماً للجزائر في حربها ضد العنف، وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي واللوجستي لها لمواجهة المعارضة الإسلامية. ورافق ذلك قمع الإسلاميين في فرنسا سنة 1993م، وكانت الحكومة الفرنسية قد استندت في سياستها إلى مجموعة من الأسباب ومنها أن انتصار الإسلاميين من شأنه أن يزيد من تضخم الهجرة الجزائرية إلى أوروبا وإلى فرنسا بصفة خاصة². فالخطابات الرسمية والكتابات المتكررة كما قلت تلعب دورها في وصف التهديد، وتؤدي إلى تهميش دور وآراء المختصين حول كيفية التعامل وتعديل وإعادة صياغة المفاهيم ومنها الأمن والأمننة. وتعامل الاتحاد الأوروبي مع الهجرة القادمة من دول المغرب العربي كان وفق وجهتي نظر³:

الأولى: أوروبية وقامت على أساس أمننة (securization) العديد من الظواهر ومنها الهجرة وتم إعداد الآليات لمواجهة الأخطار عن طريق تكثيف السياسات وفق المصالح الأوروبية سواء كانت على مستوى فردي أو جماعي، ومن خلال سياسة العدالة الاجتماعية واتفاقية شنغن كقوانين جماعية تعاملت مع طلبات السفر إلى الدول الأوروبية العضو في الاتفاقية.

الثانية: وهي من وجهة نظر الدراسات الأمنية والتركيز على مفهوم الأمن المجتمعي الذي تناول الظواهر الاجتماعية والثقافية ومنها الهجرة من خلال هوية الأفراد المهددة، وأنها تهديد لثقافة الفرد الأوروبي. وبالتالي هي مساس بالأمن الداخلي والهوية الثقافية، وهي رهان للتكامل الاجتماعي والسياسي في أوروبا والحضارة الأوروبية. وهو ما يعكس مثلاً وصف الإعلام الغربي لأحداث الشغب أو بعض السلوكيات التي يمارسها المهاجرين في أحياء الأقليات على أنها مظاهر غير حضارية تمس بالحضارة الغربية. وفي ذلك دعم وتأكيد لأفكار "سامويل هنتغتون" وتصوراته حول احتمال حدوث صدام حضاري بين الإسلام والغرب في المتوسط تدعّمه التباينات الثقافية والهوياتية بين الطرفين.

1 محمد مصطفى كمال والدكتور فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص196.

2 محمد مصطفى كمال والدكتور فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص198.

3 HUYSMANS (Jef), op.cit, p64.

وبين وجهتي النظر الأوروبية والأكاديمية تبقى مسألة الهجرة وغيرها من أهم القضايا الاجتماعية التي تناولتها العلاقات الأورو - مغاربية وما زالت لخلافات بشأنها قائمة إلى اليوم. وبين مؤيد ومعارض داخل البيت الأوروبي تبقى جهود الاتحاد الأوروبي (الطرف الأقوى تأثيرا) حثيثة للتقليص من تفاقم واستفحال الأزمات الاجتماعية وهو ما أوضحه إعلان برشلونة من خلال¹:

- العمل على خلق مناصب شغل والالتزام بضمان الحقوق المعترف بها في التشريع القائم للمهاجرين المقيمين بصفة شرعية فوق أقاليم الاتحاد الأوروبي.

- إقامة تعاون خاص للحد من ظاهرة الهجرة السرية عن طريق التزام الشركاء بتطبيق الاتفاقات والترتيبات الثنائية التي تقضي بتبني الوسائل الكفيلة بإعادة إدماج الرعايا في وضعية غير شرعية.

- عقد اجتماعات دورية بين مسؤولي الدول المشاركة لوضع إجراءات كفيلة بمنع الهجرة السرية والتزام دول المغرب بإعادة إدماج المهاجرين الذين يعبرون عبرها.

غير أن ما قدمه الإعلان بشأن المهاجرين جاء متناقضا في المضمون، فهو وإن قال بحرية تنقل الأشخاص إلا أنه فرض قوانين على تنقلهم، وفي ذلك إعاقة لإقامة منطقة تبادل حر. وإلا كيف يسمح الاتحاد الأوروبي بحرية تنقل السلع والخدمات ويمنع تنقل الأشخاص، وهو سبب إدراج الهجرة في السلة الاجتماعية لا سلة الاقتصاد والمال². فالإعلان لم يقدم حلا جديا للمشاكل الاجتماعية ولمسألة الهجرة خاصة، وإنما حمل دول المغرب العربي مسؤولية مواجهة كل المشاكل وخاصة تلك الدافعة للهجرة غير القانونية. فالالاتحاد الأوروبي لا يرغب في شراكة أمنية إقليمية فعلية مع جيرانه لأنه وبعد مرور أكثر من خمس عشرة سنة على الإعلان يتضح لنا أن الاتفاقية هي نوع خاص من التكامل كما يقول "جيرارد كيباجين" (KEBEIBDJIAN Gérard) وهو تكامل من الدرجة الثانية (second niveau) ولا يمكن أن يكون تكاملا وظيفيا كما كان بين دول الاتحاد الأوروبي وهذا لعدة أسباب منها³:

1 محمد سمير عياد، "الهجرة في المجال الأورو - متوسطي، العوامل والسياسات"، من انشغال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، مرجع سابق، ص 230.

2 محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 231.

3 KEBABDJIAN (Gérard), « Economie politique du régionalisme, le cas euro-méditerranéen », in **Revue Région et Développement**, n° 19, 2004, p164.

✓ ليس بإمكان اتفاق برشلونة كنظام أمني خلق جو قادر على تقريب الشعوب والفواعل والمجتمع المدني وكل المؤسسات بالنسبة للطرفين الأوروبي والمغربي. مما عمق الهوة بينهما ولم يساعد على تشكيل ما يعرف بتجمع المتوسط¹ أو الـ (G-M)، وهو التجمع الذي كان يُفترض فيه جمع الدول الراغبة فعليا في الشراكة والتعاون ويؤدي إلى إقامة مؤسسات مشتركة فعالة².

✓ اتفاق برشلونة هو اتفاق مغلق لا يعتمد على التوسع، وهو بالمقارنة مع مشاريع أخرى كاتفاقية التجارة لدول أمريكا الشمالية- (NAFTA) يبقى مجرد حوار لإعادة تنظيم العلاقات شمال - جنوب من خلال استعمال المصطلحات التقليدية (مركز - محيط). فهو لا يهدف

إلى الاندماج الفعلي بأبعاده المتعددة المالية والاقتصادية والمؤسسية³.

✓ الشراكة غير قائمة على التوازن بين طرفي المعادلة، وهذا بسبب عدم التكافؤ في القدرات التفاوضية لدى كل جهة ونقص الخبرة الفنية والتقنية والمعرفية للطرف المغربي. ولأن الاتحاد الأوروبي هو كتلة واحدة متفاوضة، بينما تتفاوض دول المغرب العربي بشكل فردي. وحتى مع وجود اتحاد المغرب العربي فهو مجرد إطار رسمي فقط ولا يسعى إلى تطوير العمل بداخله.

✓ زيادة الفروقات بين الطرفين وهشاشة الأنظمة الاقتصادية المغربية- كما ذكرنا- وعجزها عن إقامة اقتصاد منافس ومستقل⁴. وهو ما خلق نوعا من التبعية لأوروبا في ظل تزايد المنافسة بين دول المغرب العربي نفسها⁵ وإفشال كل المشاريع التنموية المشتركة بين دول يفترض فيها تحقيق الاندماج السياسي. خاصة وأنها تشترك في إقليم جغرافي واحد ولها نفس التاريخ وقيم

1 G-M: Le Group Méditerranéen.

2 MOISSERON.P, op.cit, p215.

3 لو قلنا بوجود إقليمية جديدة فهذا غير مؤكد، لأن الإقليمية الجديدة لا تقوم على البعد التجاري فقط لخلق مناطق تجارية وفتح أسواق ولكنها تعتمد على أبعادا أخرى كحرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والمعرفة ولا مركزية الإنتاج... وتشكيل السياسة العامة للعمل في إطار مؤسسي نشيط وفعال.

4 KHERBACHI. H. et Autre, op.cit, p31.

5 تقوم البنى الاقتصادية لدول المغرب العربي على عنصرين:

(1) اقتصاد ريعي (المحروقات، الفوسفات، السياحة، مردود العملة من المهاجرين) وكذلك الريع الدولي من خلال المساعدات.

(2) اقتصاد البازار (Economie du bazar) على الأقل بشكل غير رسمي. في:

KEBABDJIAN (Gérard), « Economie politique du régionalisme, le cas euro-méditerranéen », op.cit, p164.

ومرجعيات دينية وحضارية واحدة، لكنها افتقرت إلى إرادة سياسية فعلية في التوحد لمواجهة الأخطار المشتركة .

✓ عدم إشراك أوروبا لبعض الدول في المنطقة لإعداد الاستراتيجيات الأمنية.، فتميش موريتانيا وليبيا عن المشاركة في الاتفاقيات هو تجاهل لمصالح الدول المغربية. وقد زاد إنشاء الأورو فور والأوروما فور¹ سنة 1995م من قبل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال في منطقة المتوسط من مخاوف دول المغرب العربي وعدم ثقتهم في الشمال. لأن ذلك كان نوعا من الرسائل التي تتضمن تهديدا أوروبا على الجنوب وليس العكس كما تدعيه أوروبا، ولأنه في حال قيام أي نزاع في المنطقة ستتحول بأكملها إلى منطقة عسكرية لأوروبا² وحلفائها.

✓ محاولة أوروبا فرض النموذج الديمقراطي والاقتصادي الليبرالي هو نوع من التغلغل والاختراق لخصوصيات دول المغرب العربي، وهو مساس بهوياتها الثقافية. الأمر الذي قد يؤدي إلى اضطرابات على المستوى الاجتماعي والسياسي، ويزيد من فكرة عدم قبول الآخر ورفضه. فالأمن المجتمعي وبناءه ليس حكرا على أوروبا وبشروطها، وعليها احترام خصوصية كل إقليم وتركيبته الاجتماعية.

وكما يشكل المهاجرين إلى أوروبا تهديدا لهويتها فإن الاحتكاك بالقيم الغربية هو تهديد للثقافة العربية والحضارة الإسلامية بالنسبة للفرد المغربي، وفرض النموذج والمعايير الغربية هو محاولة لطمس تلك الحضارة وثقافتها. مما يزيد من قلق المغاربة ويُنمي شعورهم بالانتماء إلى قيم تغذي رفضهم للآخر وثقافته وتُدعم الجهود لفرض وجود وبقاء الجماعة التي ينتمي إليها بالدفاع عنها وحمايتها. فلكل فرد هوية يتم التعرف عليه من خلالها ومن الطبيعي أن تكون له هويات اعتبارية تعكس سلوكه ورؤيته للآخر.

ومن أسباب فشل إعلان برشلونة كذلك إهماله لدور المجتمع المدني وعدم معرفة الشعوب بالشراكة سواء في الشمال أو الجنوب، وعدم وجود رغبة فعلية لدى القادة الأوروبيين في تفعيل التبادل وإثراء

1 EUROFOR: Land based / EUROMAFOR: Sea based, in DUPUY (Emmanuel) et SADER (Karim) «La Politique Européenne en Méditerranée : Plus que le libre-échange et moins que l'adhésion » - Qu'en est il aujourd'hui ? Un rappel des enjeux et des limites de la coopération », in (http://www.iris-france.org/docs/pdf/forum/2007_06_14_cooperation.pdf).

2 BAGDAGUL(Ormanci Emr YE),”Mediterranean Security Concerns and NATO's Mediterranean Dialogue”, Paper submitted to the North Atlantic Treaty Organization, 1998/2000, in (<http://www.nato.int/acad/fellow/98-00/ormanci.pdf>).

الشراكة. وهو ما أكدته عدم التزام الاتحاد بدفع كل المساعدات في إطار برنامج ميذا (MEDA) الذي ظل برنامجا معقدا وغير فعال.

المبحث الثاني: ترتيبات ما بعد برشلونة: علاقات متجددة

حاول القادة الأوروبيون ومن خلال تركيزهم على الشراكة إيجاد حلول أمنية وبحث مؤشرات الاستقرار الداخلي لدول المغرب العربي، والتي من شأنها تجنبه مخاطر استفحال الأزمات في منطقة المتوسط وتطورها، ثم انتقالها إلى الضفة الشمالية فتزعزع أمن الاتحاد وحلفائه. غير أن صيغ الشراكة -وكما قلنا- لم تكن في مستوى متطلبات الطرف المغربي، ولم تتمكن عبرها أوروبا من تمرير سياساتها في بناء إجراءات للثقة والأمن في المتوسط. هذا ما أدى إلى تجديد المساعي الأوروبية في محاولة الاتحاد الأوروبي لاحتواء التهديدات القادمة من الجنوب.

المطلب الأول: من الحوار إلى سياسة الجوار الأوروبي

ترتيبات الاتحاد الأوروبي لضمان أمنه مع شركائه المغربية لم تقتصر على نماذج الشراكة والاتفاقيات الثنائية، ولكنها ارتبطت بسلسلة من الحوارات التي أرادها الإتحاد كآلية ضرورية لإدارة قضايا الأمن. وكان الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي مبادرة مكملة وغير منافسة للمبادرات الأوروبية لأن الهدف واحد ولو اختلفت الوسائل والفواعل وتعددت.

الفرع الأول: الحوار المتوسطي

الحوار المتوسطي هو تلك المبادرة التي أطلقها الحلف الأطلسي سنة 1994م وضمت كلا من المغرب وتونس وموريتانيا ومصر، واستبعدت فيها الجزائر - بسبب أزمتها الداخلية في تلك الفترة - ثم ألحقت الأردن وإسرائيل واستثنيت ليبيا بدعوى دعمها للإرهاب.

وتضمن توجه حلف الأطلسي نحو دول المغرب العربي رغبته في تفعيل دوره لبناء الثقة على المستوى الإقليمي الفرعي في منطقة غرب المتوسط، وتبديد شكوك الطرف المغربي حول نوايا الحلف بإشراكهم في نشاطاته والتأكيد على قدرته في تحمل مسؤولياته كمنطقة دفاعية أمنية¹. وفي الثامن من شهر فيفري سنة 1995م أعلن رسمياً عن المبادرة الأطلسية في المتوسط والتي عرفت بالحوار المتوسطي² (Mediterranean Dialogue). فالحوار هو جزء لا يتجزأ من المقاربة الأمنية التعاونية للحلف مع أوروبا. ولما كان أمن أوروبا بكاملها مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار في المتوسط فلقد اكتسب الحوار بنية أكثر شمولية من خلال توسيع برنامج عمل سنوي انطلق سنة 1997م. وتواصل بشكل تضمن عدد متزايد من العناصر والأنشطة المنبثقة عن برنامج الشراكة من أجل السلام. ومنها التعاون العسكري ومشاركة ممثلين عن دول المغرب العربي في تریصات في مدارس الحلف العسكرية، وفي مراقبة التمارين العسكرية أو المشاركة فيها. كما تضمن الحوار نشاطات حول المعلوماتية والاستخبارات وإدارة الأزمات وإستراتيجية الدفاع والأسلحة الخفيفة ومحاربة الألغام وانتشار الأسلحة.³

تواصل عمل حلف الأطلسي ومبادراته تجاه دول المغرب العربي كطرف شريك في الحوار المتوسطي وتم انعقاد قمة براغ سنة 2004م⁴، والتي أقرت بضرورة ترقية الأبعاد السياسية والعملية للحوار وتكثيف التعاون العملي بزيادة المشاورات العادية والأنشطة التعاونية كالمؤتمرات والزيارات على مستوى المسؤولين السامين وغيرها. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتزويد الجزائر بصور للأقمار الصناعية لتعقب تحركات عناصر الجماعة السلفية في الجنوب

1 NORDAN (Jette), «The Mediterranean Dialogue: Dispelling Misconception and Building Confidence», NATO Review, Bruxelles, Vol 45, n°04, July-August, 1997, p35.

2 DELEONARDIS (Massimo), «The Role of NATO in the Mediterranean in Historical Perspective», Security and Migration in the Mediterranean, vol 50, IOS Press e-Books, 2006, p137, in (<http://www.ebooks.iospress.nl/publication/129>).

عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 168. 3.
تجدر الإشارة إلى أن الجزائر انضمت إلى الحوار في مارس 2000م. 4.

الجزائري، وكانت الجزائر قد طلبت مساعدة الدول الغربية في تزويدها بالصور وتحليلها لتحديد مواقع تلك الجماعات¹ من قبل.

في قمة اسطنبول سنة 2004م دعا الأمين العام للحلف "جانب دي هوب شيفر" (JAAP DE HOOP Scheffer) الأطراف إلى تطوير الحوار أكثر على أساس من الملكية المشتركة، ومراعاة المصالح والاحتياجات الخاصة بكل دولة وتجاوز المجال الضيق للأمن ببناء شراكة فعلية تتجاوز النطاق الجغرافي للحوار². وأثارت هذه الدعوة شكوك المغاربة أكثر وتخوفهم من التهميش بعد تركية الحلف لمشروع الشرق الأوسط الكبير. غير أن الحلف تدارك الأمر وأقر بخصوصية التعامل مع كل شريك على حدى، خاصة وان البنية الأمنية في المتوسط لا تزال في حالة تطور وهي تتأثر في كل مرة بمجموعة مختلفة من الديناميكيات العسكرية والسياسية، والاجتماعية والتقنية والتي لا يمكن التنبؤ بها ومتابعة حركيتها.

كما أن الصراعات أصبحت أكثر تعقيدا ولا يمكن توقعها أو السيطرة عليها³، ولذلك ستبقى العلاقات بين الطرفين قائمة على الاحترام والثقة المتبادلة والتجديد المشترك للنشاطات. وعلى كل الشركاء تحديد حاجاتهم في إطار من التنسيق بين أوروبا والحلف، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية والإقليمية. فرغم أن التحديات مشتركة إلا أن الاستجابة لها وقدرات التدخل والتأثر بها يختلف من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى، والذي يناسب الجزائر قد لا يهم المملكة المغربية وقد لا يتوافق وحاجات تونس⁴.

مع هذه المبادرات لحلف الأطلسي إلا أن الحوار المتوسطي لم يستجب لحاجيات دول المغرب العربي وخصوصيات المنطقة وهذا راجع لعدة أسباب منها:

1 نفس المرجع، ص171.

2 نفس المرجع، ص172.

3 Supreme Allied Commander Transformation, "Finding and Recommendation: NATO Multiple Future Project", Norfolk, Virginia, April 2009, p3. (in http://www.iris-france.org/docs/pdf/up_docs_bdd/20090511-112315.pdf).

2 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص175.

- أنه قام على التمايز ضمن الأطر الثنائية في المشاورات ذات الصلة بالمصالح المشتركة وهو ما قد يحول دون إقامة بنية إقليمية وشراكة أمنية فعلية¹.

- افتقار الحوار إلى هيكل مؤسسي كآلية لتعميق التعاون وتحقيق الشفافية ومراقبة النشاطات العملية.

- استبعد الحلف أية فكرة لقبول عضوية أي طرف متوسطي.

- تبقى المخصصات المالية للحوار ضئيلة مقارنة بمخصصات الحلف المالية لبرنامج الشراكة من أجل السلام². حيث يبقى تمويل المشاريع للتنمية المحلية صعبا بالنسبة لبعض الدول المغربية التي تعاني نقصا في الموارد المالية، وهي مجبرة على التكفل بإسهاماتها المالية ضمن برامج خطط التعاون الفردي. (وهنا يمكن أن تكون الجزائر هي الأكثر حظا في إنجاز أنشطتها وبرامج التعاون). فالحوار عمليا لم يرق إلى الأهداف التي أراها الأطراف، ولم يضيف الكثير إلى إمكانيات الدول المغربية وقدراتهم في بناء نظام دفاعي يوفر الأمن والاستقرار في منطقة غرب المتوسط، ويجنب أوروبا وحليفتها الحلف الأطلسي تحمل مسؤوليات قد لا تتوافق ورهانات الحوار فعليا في ظل بيئة أمنية متقلبة وغامضة. خاصة بعد الأحداث في تونس وليبيا والتي عكست صعوبة رسم معالم الهندسة الأمنية للمنطقة بأكملها.

الفرع الثاني: سياسة الجوار الأوروبي: خصوصية العلاقة مع دول المغرب العربي

بداية من سنة 2004م بدأ الحديث عن سياسة الجوار الأوروبي كإستراتيجية تبناها الاتحاد الأوروبي لتكثيف دوره في النظام الدولي. وهي نتيجة للجغرافية السياسية الأوروبية ومحاولة لتعزيز السلم والاستقرار عبر التحديث الاقتصادي، وإقامة دولة القانون واحترام الحقوق والأقليات في حدود الجوار الأوروبي الذي يبقى مصدر قلق رئيسي لها. وشملت هذه السياسة كلا من: الجزائر وأرمينيا وأذربجان وبيلاروسيا ومصر، وجورجيا وإسرائيل والأردن، ولبنان وليبيا وجمهورية المديف والمملكة المغربية وفلسطين وسوريا وتونس وأوكرانيا كشركاء³. ومثلت هذه السياسة خارطة لتأسيس النهج

3 نفس المرجع، نفس الصفحة.

2 "Active Engagement, Modern Defence, Strategic Concept for the Defence and Security of the Members of the North Atlantic Treaty Organization", Heads of state and Government in Lisbon, 19 November, 2010.

Available in (<http://www.it4sec.org/> www.nato.int/lisbon2010/strategic.concept-2010-eng-pdf).

3 European Commission, "A New Response to a Changing Neighbourhood : A Review of European Neighbourhood Policy", Bruxelles, European Commission (eds), 25 May 2011. Available in (<http://www.enpi-info.eu/library/content/new-response.changing...policy>).

الصحيح للاتحاد الأوروبي حسب رأي قاداته وتفعيل الشراكة الأورو-متوسطية كآلية لتنفيذ التعاون¹. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن سياسة الجوار الأوروبي ستكون مقارنة عامة لا تتعارض استراتيجياتها العامة مع قرارات الشراكة، وتقوم هذه المقاربة على²:

- مساعدة الشركاء على الانتقال للديمقراطي ودعم وسائلها من خلال حق الانتخاب وتشكيل الأحزاب المعارضة، وضمان الحقوق والحريات المدنية وحرية التعبير والمعرفة وحرية المعتقد وغيرها.
- دعم التطور الاقتصادي والاستثمار الدائم من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية والهوياتية والعمل على خلق مناصب عمل وتطوير مستوى المعيشة للسكان.
- تقوية الأبعاد الإقليمية لسياسة الجوار مع الشركاء في جنوب المتوسط وبناء الأمن معها.
- تسوية النزاعات المستمرة وإقامة علاقات تقوم على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة.
- التحكم في الهجرة وكل أشكال التهريب داخل الاتحاد.
- الاستفادة من المشروطية الإيجابية وربط الاستفادة من مزايا التعاون في إطار سياسة الجوار بالتقدم في الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول المعنية.

وتعتمد سياسة الجوار الأوروبية على مشاريع ثنائية مع التركيز على التعاون الإقليمي، فهي تقدم أداة جديدة للثنائية المتميزة والتي قد تكون أكثر فائدة للأطراف فيها. ويشير المصطلح إلى تحسين العلاقات مع الدول التي تعمل على الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتي اقترحتها الاتحاد الأوروبي من خلال العرض المشروط لمزيد من التعاون.

وكخطوة أولى عرض الاتحاد الأوروبي سنة 2004م خطط عمل فردية³ تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات على كل من المغرب وتونس، ثم ألحقت الجزائر فيما بعد بهذا العرض في سنة

1 أسلي سويل، "من الشراكة الأورو-متوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط"، ترجمة مهام شبيب، في *ترجمات إستراتيجية* العدد 46، الدوحة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ص27.

2 نفس المرجع، ص34.

3 تتم خطة العمل وفق:

أولاً: تبدأ المفوضية الأوروبية بإعداد التقارير عن البلدان المعنية، وتشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوضع المؤسساتي في كل منها ووتيرة التقدم في تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والإصلاحات المتفق عليها.

ثانياً: تُعرض التقارير على مجلس الوزراء للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لاتخاذ القرار حول ما إذا كان الأخير سيقدر بدء المرحلة المقبلة من خطة العمل.

2005م¹. غير أن هذه السياسة لم تخرج عن الإطار العام لبرشلونة، ولكنها ركزت على الجانب السياسي والأمني بصفة أكثر دقة من خلال فرض إصلاحات سياسية وفق النموذج الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون، مؤكدة على أنه لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية، فكل دولة تقوم بالإصلاحات الديمقراطية بطريقة معينة يفترض فيها توفر²:

- انتخابات حرة ونزيهة.

- حرية التجمع والتعبير والكلام والصحافة.

- دولة القانون من خلال نظام قضائي حر.

- محاربة الرشوة.

- تعديل مجال الأمن وضمان النظام

وأي تعديل يستند إلى هذه المبادئ هو طرح ديمقراطي قائم على مبادئ الشؤون الداخلية والعدالة التي أقرها الاتحاد كقوة معيارية. وهنا يمكن الإشارة إلى الاتفاق بين إسبانيا والمملكة المغربية في مجال دعم القضاء من خلال تبادل الخبرة بين القضاة المعنيين بمحاربة الإرهاب، وهذا بعد الهجوم على مدريد في الحادي عشر من شهر مارس سنة 2004م. كذلك وفي إطار نفس السياسة تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين الجزائر وإسبانيا في شهر أكتوبر من العام 2002م، وأخرى بين الجزائر وإيطاليا في جانفي سنة 2003م وبين الجزائر والبرتغال في جانفي سنة 2005م. وهي اتفاقيات تؤكد في مجملها على التكامل في الاستراتيجيات الجماعية للاتحاد الأوروبي، وتقوم على تبادل المعلومات والتقنيات التكنولوجية والصناعية، خاصة في مجال الدفاع ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة³.

ثالثا: بعد مصادقة المجلس الوزاري على التقارير ونشرها يتفق الاتحاد والبلد الشريك حول خطة العمل، ويحدد الجزء السياسي من التقرير جملة الإصلاحات السياسية والاقتصادية وأولويات تنفيذها في المدى القريب والمتوسط. وتختلف خطة العمل من بلد لآخر لكنها تغطي المجالات الواردة في الاتفاقية، وقد صيغت وفق حاجات البلد الشريك وقدراته ومبادئ التملك المشترك، وهي ترتبط بقدرة البلد نفسه ورغبته السياسية في تنفيذ الأولويات المتفق عليها.

1 TOCCIN, « Does the ENP Respond to the EU's Post-Enlargement Challenges », in **International Spectator**, vol: 40, n°:1, January-March, 2005, p25.

2 European Commission, op.cit.

3 Filali (Fatima Zohra), « l'Algérie ; quel sécurité dans l'ensemble Méditerranéen ».

كما وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة متميزة سنة 2009م مع المملكة المغربية نظرا لمواقفه المتعاونة في عدد من القضايا كالهجرة والطاقة. وُقعت اتفاقية أخرى مع الجزائر في نفس السنة رغم ما سببته الأخيرة من حرج للاتحاد بسبب مقاومتها لفرض الشروط السياسية من جهة، وزيادة حدة المنافسة على الموارد النفطية والضرورية للاتحاد مع التواجد الروسي والصيني ودول أخرى في المنطقة من جهة ثانية. الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي لأن يكون أكثر براغماتية في التعامل مع الجزائر ويعلن عبر الإعلانات الرسمية بأن التحول الديمقراطي فيها سيكون على المدى الطويل¹.

وأكد الاتحاد الأوروبي على التزامه بتقديم المساعدات الضرورية في مجال تدريب وتأهيل الإطارات والمؤسسات المختلفة في دول المغرب العربي كي تصبح فعالة. فالخلل يكمن حسب تقديرهم في سوء التسيير الذي تعرفه معظم المؤسسات في دول الجنوب، وبالتالي يجب دعمها ودعم المشاركة الإستراتيجية في تأمين إمدادات الطاقة والغازات إلى الدول الشمالية². غير أن ما يلاحظ بشأن هذه الاتفاقيات أن الاتحاد لم يقم بأيّة ضغوطات على دول المغرب العربي لتطبيق الشروط الموجودة فيها خاصة إزاء مسائل حقوق الإنسان أو تكريس الديمقراطية. وهذا راجع إلى أن المصالح الاقتصادية والأمنية للاتحاد هي الأهم، وأي إجراء ملزم قد يتخذه ضد الحكومات المغاربية من شأنه التأثير على مشاريع التعاون والمزايا التي يستفيد الاتحاد الأوروبي منها. كما أن الاتحاد الأوروبي وعبر هذه السياسة لم يقدم جديدا لشركائه ولكنه أبقى على قديمه في تكريس الوضع القائم.

وتبقى المسألة الجوهرية في الحوار بين الطرفين هي قضية الهجرة التي تأخذ في كل مرة الخانة الأكبر من عملية بحث مستجدات الوضع في منطقة غرب المتوسط. وهو ما أكدته قمة الاتحاد في بروكسل في الرابع والخامس من نوفمبر سنة 2004م، والتي ركزت على ضرورة الإقحام الكلي والفعلي لمسألة الهجرة في العلاقات الحالية والمستقبلية لجيرانه.

ثم جاء اجتماع وزراء الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي من السابع والعشرين إلى التاسع والعشرين من شهر جانفي سنة 2005م ليؤكد ضرورة زيادة وتيرة وحجم التعاون مع دول العبور في

من أشغال المؤتمر الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، مرجع سابق، ص89.

1 د. كريستوفر ماير: "سياسة الجوار في الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، المزيد من الانضمام بالخارج ولكن قليلا منه جنوبا؟" المجلة: لندن، 09 جوان 2010، على الموقع: (<http://www.mejalla.com/arb/2010/06/articles5563288>).

2 مصطفى بنون: "المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، من أشغال المؤتمر الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، مرجع سابق، ص340.

المغرب العربي حول مسألة اللجوء والهجرة¹. وطلب الاتحاد الأوروبي من كل من الجزائر وليبيا والمملكة المغربية أن تكون منطقة أمنية لمواجهة اللاجئين وإبقائهم على أراضيها لحين إرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية. وحاول الطرف المغربي استخدام هذا الطلب كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي، إذ لجأت ليبيا إلى التفاوض بشأن عودتها إلى الساحة الدولية وبدعم من الجزائر تمت المطالبة برفع الحصار على بعض المعدات العسكرية للمراقبة. كما شكلت قضية الهجرة الورقة الراححة في يد المغاربة² للتفاوض حول قيمة المساعدات التنموية، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي اعتبر المغرب العربي منطقة عبور للأفارقة وغيرهم إلى أوروبا. حيث تم تقدير عدد الأفارقة الذين مروا عبر أغادير سنة 2001م بحوالي 65000 مهاجر، وحوالي مليونين ونصف المليون مهاجر عبر ليبيا و300.000 مهاجر من الجزائر³.

كما أن المغرب العربي وبحكم موقعه الجغرافي وعمقه الاستراتيجي هو فضاء معرض للنزاعات التي قد تغذيها الحركية والتفاعلات المعقدة في إفريقيا. لهذا اعتبره الاتحاد الأوروبي المسئول الأساسي عن حالات عدم الاستقرار في منطقة المتوسط والتي قد تمتد إلى أوروبا من أفريقيا عامة. ويؤكد دوره كمتعامل رئيسي لإدارة مسألة الهجرة القادمة من إفريقيا⁴، على أساس أن بعض المشاريع التي تنجزها بعض دول المغرب العربي قد تساعد على تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية. كمشاريع الطرق الصحراوية الكبرى التي تقوم بإنجازها الجزائر وليبيا والمغرب والتي ستكون عاملا مساعدا على حركة التنقل والهجرة غير الشرعية (كالطريق الصحراوي بين الجزائر ونيجيريا)، لأنها تقوم بتدمير الحواجز التي وضعها الاستعمار ويعتبرها المغاربة حجر عقبة أمام التطور والتوسع نحو الصحراء الكبرى. تحميل الاتحاد الأوروبي دول المغرب مسؤولية حمايته من المهاجرين زادت تعقيدا مع الخلافات بين الجزائر والمغرب بشأن قضية الصحراء الغربية، فالحكومة الجزائرية ونظيرتها المغربية تُحمل كل منهما الأخرى مسؤولية ارتفاع عدد المهاجرين إلى أوروبا من أفريقيا. كما أن تباين المواقف في ليبيا بين الرأي المشجع للتوجه الأفريقي والآخر القائل بدعم السياسات الوطنية الأمنية والدفاع -والرافض

1 PASCALLON .P, op.cit, p278.

2 Ibid, p279.

3 BENSAAAD(Ali), « Agadez Carrefour Migration Sahélo-Maghrébin », *Revue Européenne des maghrébins International*. REMI, V : 19, n° 01, 2003, p01, in (www.cairn.info/resume.php?id_article-remi_191_0001).

4 PASCALLON .P, op.cit, p283.

للأفريقيانية - عقد من قضية التعامل مع الأفارقة المهاجرين¹ خاصة بعد سقوط نظام القذافي وتحول ليبيا إلى دولة فاشلة.

ويبقى خطر الهجرة الأفريقية التهديد الأكبر ليس فقط بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ولكنه من أهم المخاطر على الأمن الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والصحي لدول المغرب العربي كذلك. وخطر أكبر على شكل البناء الاجتماعي المغربي القائم في الأساس على مزيج من العرب والأمازيغ والطوارق، ولا يحتاج إلى تشكيلة جديدة قد تُعرض انسجامه الصعب إلى التفكك والانفجار. وهو ما أوضحه وزير الشؤون الخارجية الليبي سابقاً "شلغم" (CHALGHAM) حين قال: "أن بعض شوارع طرابلس هي بين أيدي المهاجرين الذين يفرضون قوانينهم ويعملون على ترويج المخدرات والدعارة فالأمر هو بمثابة الهجوم على ليبيا². وهو شأن كل دول المغرب العربي التي ستتحمل تبعات الأزمة في مالي ومشكل حركة الأزواد، وكذا الأحداث في ليبيا وغيرها من الأزمات والصراعات في أفريقيا. هذه المعطيات دفعت بقيادة الاتحاد الأوروبي سنة 2005م إلى مطالبة كل من تونس والجزائر والمغرب بالقضاء على مراكز الهجرة وإرجاع المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، في مقابل ذلك تتحمل الشرطة الأوروبية مسؤولية دعم مراقبة الحدود في هذه البلدان³. وكانت الحكومات الأوروبية قد اتخذت العديد من الإجراءات الأمنية لتسهيل التعاون في هذا المجال: مثل المشروع الإسباني القاضي بتمويل بناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار ويكون مجهزا برادار للمسافات البعيدة وكاميرات العبور الجوي وأجهزة للرؤية في الظلام.

وتم كذلك إعداد نظام بنكي للمعلوماتية مختص بالبصمات في أنظمة الدول، وإنشاء وكالة لحماية حدودها المتوسطة⁴. بالإضافة إلى مشروع قمر صناعي أطلق عليه اسم "شبكة الحصان البحري" لمراقبة عمليات الهجرة السرية عبر جبل طارق بين أفريقيا وأوروبا وهذا لتسهيل عمل الدوريات العسكرية المغربية والإسبانية على العمل.

الاتحاد الأوروبي وعبر سياسة تطبيق المسؤولية المشتركة وتحميل المغاربة جزءاً منها يكون قد عرض منطقة المغرب العربي ومعها الجوار الأوروبي لخطر أكبر. لأن قيام المغرب العربي بدور الحاجز

1 PASCALLON .P, op.cit, p285.

2 Ibid, p291.

3 Ibid, p290.

4 PASCALLON .P, op.cit, p291.

المروري بين الصحراء الأفريقية وأوروبا سيزيد من الضغوطات على الحكومات الداخلية، وقد يؤدي الأمر إلى تفرغ الدولة من محتوياتها السيادية وعجزها عن مراقبة حدودها وأمن مواطنيها. خاصة مع احتمال تفجر الأزمات على الحدود الجنوبية للمملكة المغربية والجزائر وليبيا. وهي حدود مليئة بعناصر النزاع وأسبابه والتي تمتد من تشاد إلى موريتانيا. كما أنها حدود للانقاء بين نظامين حضاريين: عربي بربري وأسود أفريقي، وبنقاط اختلاف ستزيد من اتساع الهوة بين الشمال والجنوب وقد تتحول خطوط الجوار والحوار في المتوسط إلى بوابة لانتقال الصراع من أفريقيا إلى أوروبا. على هذا الأساس يمكن القول أن سياسة الجوار الأوروبي لم تنجح في إحداث الموازنة بين الجانب الاقتصادي والجانب الإنساني في العلاقات الأورو- مغاربية لأنها معادلة- كسابقاتها- تبقى افتراضية، وقد أردتها أوروبا وفق شعار "جيراننا كونوا مثلنا ومعنا ولكن لا تأتوا إلينا"¹. وهي سياسة ليست بحجم الرهانات الإقليمية التي كان بالإمكان تجنبها لو كانت هناك رغبة فعلية في إقامة فضاء متوسطي يتحمل فيه كل طرف مسؤولياته فعليا وليس نظريا بالشعارات والاتفاقيات على الورق فقط. خاصة وأن حجم المنافسة في تزايد مستمر مع تزايد عدد الفواعل في منطقة المتوسط، والتي لها القدرة على التعامل مع دول الضفة الجنوبية دون شروط مسبقة ودون طرح أسئلة عن الفساد السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان، أو أي قمع لحريات التعبير والديمقراطية. فقد تضاعف وابتداء من سنة 2007م حجم التبادل التجاري في أفريقيا مع جمهورية الصين الشعبية ليصل إلى 1067 مليار دولار سنة 2008م²، ولم تمنع الأنظمة الأكثر شمولية في المنطقة من التركيز على الأمور التقنية بدلا من القضايا السياسية.

المطلب الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط: طرح لتجديد العلاقة

إشراك الاتحاد الأوروبي لدول المغرب العربي في اتفاقيات ثنائية أو متعددة سواء في إعلان برشلونة أو في سياسة الجوار الأوروبي لم يقض نهائيا على الخلافات المستمرة وغير المستقرة بين الطرفين حول قضايا الإصلاح التي لم يتحقق الكثير منها. لأنها صيغت عن طريق الفرض دون مراعاة للاختلاف والتحكم في عمليات التغيير التي كانت أقل ضغطا في دول شرق أوروبا التي تمكنت من الاستجابة وبسرعة لكل الشروط لتسهيل عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. فرغم أن الاتحاد وافق مرغما - في حالة الجزائر مثلا - على تخفيض الضغط، إلا أنه لم يفوت الفرص لتجديد

1 Ibid, p300.

كريستوفر ماير، مرجع سابق.2.

تأكيده على ضرورة إحداث التغيير، وهو ما كان مع اقتراحه إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط كمشروع إقليمي جديد.

الفرع الأول: الاتحاد من أجل المتوسط: حادثة سياسية أم ترسيم جديد لحدود أوروبا

جدير بنا أن نعود إلى خلفيات نشأة فكرة الاتحاد من أجل المتوسط والتي كانت بمبادرة من الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" في خطاب له كان الأول بعد انتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية، والذي ألقاه في قاعة "قافو" (Gaveau) في باريس في السادس من شهر ماي سنة 2007م وقال فيه: "لقد حان الوقت لبنني معا وحدة متوسطة تكون جسرا بين أوروبا وأفريقيا"¹. وهو الخطاب الذي أثار العديد من التساؤلات والشكوك بين الأوروبيين أنفسهم، وخاصة لدى برلين التي تخوفت أن يقتصر المشروع على الدول المطلة على المتوسط.

أولا: مضمون المبادرة وخصوصيتها

إعلان "نيكولاس ساركوزي" وتصريحه أعاد الخلاف التقليدي بين فرنسا وألمانيا إلى الواجهة بعد أن اعتبرت الأخيرة -وهي أكبر ممون في الاتحاد- أن ذلك هو مساس بدور مؤسسات الاتحاد وهو عامل من عوامل الانقسام، وأن فرنسا تستغل أموال الاتحاد الأوروبي لفرض سيطرتها على المتوسط وليس على ألمانيا تحمل أعباء مشروع هي ليست طرفا فيه². وقد أيدت إسبانيا هذا الرفض مؤكدة أن إعلان برشلونة هو المؤسسة العملية الحقيقية لرؤية سياسية طويلة المدى في البحر المتوسط.

رغم ذلك واصل "ساركوزي" جهوده لإقناع شركائه في البيت الأوروبي بأهمية المشروع وأنه جزء من إستراتيجية طويلة المدى لبحث إشكالات الشراكة المتوسطية، والوقوف على أسباب فشل الحوارات الأمنية السابقة في التعامل مع قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في دول الضفة الجنوبية. كما أن "ساركوزي" قال بضرورة إقامة مجلس للمتوسط شبيه بمجلس أوروبا وكذا نظام للأمن الجماعي، مع تنمية مشتركة للأساس التعاقدية بين الأطراف الموقعة³. وهو اتحاد مفتوح العضوية

1 LIBERTI (Fabio), « Union Européenne, Comment dépasser l'institutionnel ? », in Sous la dir. de Pascal Boniface, L'Année stratégique 2009, Paris, Editions Dalloz/IRIS, p127.

2 Ibid, p131.

3 أحمد مختار الجمال، «الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطورات ومستقبله، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية

والإستراتيجية: قضايا ط1، ديسمبر 2008، في: (www.Mokhtarelgammel.typed.com)

حتى بالنسبة للدول غير المطلية على البحر المتوسط، وهو ما رحبت به العديد من الحكومات الأوروبية.

ما ميز اقتراح "ساركوزي" هو المرونة والرغبة الملحة في إنجاح المبادرة، وهو ما تأكد مع قبوله بتعديل الاسم المقترح من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل المتوسط¹ ولقي الاقتراح ردود فعل حذرة في الضفة الجنوبية، خاصة وأن المبادرة كانت مفاجأة غامضة وليست لها مصداقية كونها ارتبطت بالحملة الانتخابية. وكانت ردة الفعل المغاربية الأولى من قبل ليبيا التي رحبت في البداية بالفكرة أثناء زيارة العقيد "معمر القذافي" لباريس في ديسمبر من العام 2007م. لكن الرئيس الليبي السابق سرعان ما غير رأيه في الثامن من جوان سنة 2008م، بعد أن اعتبر أن المشروع هو محاولة لاختراق وضرب دور الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي²، وأنه بدلا من إقامة اتحاد من أجل المتوسط يجب إقامة اتحاد عربي أفريقي. فالعرب حسب "القذافي" غير قادرين على إثبات وجودهم لعدم وجود دولة عربية موحدة وهو ما أفقدهم مكانتهم على خارطة العالم الجديد.

في مقابل ذلك رحبت المملكة المغربية وبشدة بالفكرة لأنها تتماشى وعملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي، وهي تمثل وحسب العاهل المغربي في كلمة ألقاها في الثالث والعشرين من أكتوبر سنة 2007م أمام "نيكولا ساركوزي" دعما لآمال المملكة في تحقيق التقدم وتكريس الدور الرائد لها في تقريب جانبي المتوسط³. أما الجزائر فقد أكدت على لسان الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" أن أمام المشروع عقبات يجب التغلب عليها، وأنه يجب تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني خاصة وكذلك قضية الصحراء الغربية. وأنه لا بد من التواصل بين أهداف الاتحاد من أجل المتوسط وخطوطه العامة وبين الآليات والاستراتيجيات القائمة لإنجاح ودفن عملية برشلونة. وأكدت غالبية الدول العربية باستثناء ليبيا على أهمية المشروع بعد أن شكلت قمة باريس التي عقدت في الثالث عشر من جويلية سنة 2008م نقطة تحول لمستقبل عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي. حيث جمعت القمة رؤساء ثلاثة وأربعين دولة أوروبية ومتوسطية إلى جانب قادة المنظمات الإقليمية⁴ ذات الصلة بالأحداث في المنطقة لبحث مستقبل العلاقات الأورو-متوسطية. وتضمنت

1 L' Union pour la Méditerranée et non pas l'Union Méditerranéenne.

2 LIBERTI (Fabio), op.cit, p130.

3 أحمد مختار الجمال، مرجع سابق.

4 أحمد مختار الجمال، مرجع سابق.

القمة ستة نقاط أساسية للتعاون والشراكة بهدف تنفيذ مشاريع جديدة¹ كإزالة التلوث من المتوسط وإنشاء الطرق السريعة البحرية والبرية، وتفعيل دور الحماية المدنية وتطوير الطاقات البديلة (خطة الطاقة الشمسية المتوسطة) ودعم التعليم العالي والأبحاث والجامعة الأورو-متوسطية. والعمل على إنجاز مبادرة التطوير التجاري المتوسطي، وغيرها من برامج التطوير والتبادل الهادفة لخدمة المجتمعات المتوسطية وبناء الثقة بين المجتمعات المساومة والمتأثرة بالصراع العربي-الإسرائيلي. وتلى قمة باريس إعلان مرسيليا الذي عقد في الثالث والرابع من نوفمبر سنة 2008م، وكان دمجاً متميزة نحو براغماتية أكثر واقعية وأوضح بشأن الاتحاد من أجل المتوسط. حيث كان من الضروري إقرار تشكيل هيكل جديدة للسير والعمل باعتماد مؤسسات تكون فيها الرئاسة مشتركة وتُمثل الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين².

بقيت مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط شأنها شأن عديد المشاريع مجرد كلمات وكتابات في ملتقيات أكاديمية علمية أوضحت مدى ضعف المبادرة وعدم قدرتها على التمتع ميدانيا رغم محاولات الاتحاد الأوروبي المتكررة لإنجاحه. وقد أعلنت في هذا الإطار الدبلوماسية الفرنسية عن إقامة صندوق للاستثمار يقدر بـ 385 مليون أورو عرف بـ "الأنفرا ماد" (Inframed) موجه لتمويل مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط التي اقترحتها قمة باريس. وتزامن هذا الإعلان مع إعلان البنك الأوروبي للاستثمار عن مساندة قدرت بـ 50 مليون أورو³.

وبتاريخ الخامس والعشرين من شهر ماي من العام 2011م أطلقت المفوضية الأوروبية ما وصفته بسياسة الجوار الأوروبية المجددة، وكان ذلك تصريح غير رسمي بفشل الاتحاد من أجل المتوسط. وجاءت هذه السياسة إثر مراجعة واسعة النطاق وتشاور بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني داخل الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة أفضت إلى تبني إستراتيجية جوار مجددة وصفتها الممثلة السامية للخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد "كاترين أشتون" بأنها استجابة جديدة لجوار متغير هدفها تعزيز العلاقات الفردية والإقليمية بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، وذلك من خلال تطبيق نهج:

1 أسلي سويل، مرجع سابق، ص48.

2 فلورنسا سنن، "الاتحاد من أجل المتوسط: تحديات وطموحات"، في المتوسطي 2010، الكتاب السنوي للبحر الأبيض

المتوسط (IEMed)، برشلونة، المعهد الأوروبي للبحر المتوسط، ص61، على الموقع (<http://www.iemed.org>).

3 VERLOUISE (Pierre), « L'union pour la Méditerranée : deux ans après le sommet de Paris », *Revue Géopolitique online*, in (<http://www.diploweb.com/L-Union-pour-la-Mediterranee-deux.html>), vu le 26 juin 2010.

المزيد من التمويل مقابل المزيد من الإصلاح. وهي سياسة تتيح المزيد من التمويلات بمزيد من المساءلة المتبادلة¹.

ثانياً: سلبيات المشروع

مع تضخيم وسائل الإعلام الغربية ومع ما تناولته عديد الملتقيات والبحوث من مزايا وإيجابيات الاتحاد من أجل المتوسط على دول المنطقة ودول المغرب العربي خاصة، إلا أن الواقع في دول المغرب العربي يوضح العكس. فرغم أن المشروع فتح المجال لتوسيع دائرة التقارب الأورو- مغاربي إلا أنه لم يخرج عن سلسلة الحوارات التي قدمتها أوروبا وظلت عاجزة عن الاحتواء الفعلي للتهديدات الأمنية بالنسبة للطرفين. فلا الطرف المغاربي تمكن من الاستفادة منها للتقليص حجم التحديات المحيطة به وبداخله، ولا الاتحاد الأوروبي عزز قدراته في فرض مكانته بين جيرانه والحد من تفاقم المشاكل التي يُفترض أنها مشتركة في الإقليم لكن تصورات الفواعل بشأنها مختلفة. وتعود أسباب فشل الاتحاد من أجل المتوسط إلى عدة أسباب منها²:

- رغم أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط حاول خلق توازن حقيقي بين الشمال والجنوب على صعيد الشراكة، وضمان نظام للرئاسة المشتركة سواء على مستوى القمم أو مختلف هيئاته، إلا أن هذا لا ينفي فكرة كونه طرحاً أوروبياً جاء لخدمة المصالح الغربية والحصول على المزيد من القوة.
- محاولة خلق التوازن في القوة داخل الاتحاد من أجل المتوسط عبر تمكين الجنوب من تقاسم السلطة هو تحقيق لرغبة أوروبا في تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية.
- لم تطالب حكومات الجنوب بمسؤولية متساوية أو كبيرة في الاتحاد مما يجعل المسار رهن أي صراع في منطقة المتوسط ككل وخاصة الصراع في الشرق الأوسط.
- هياكل الاتحاد من أجل المتوسط هي هياكل اصطناعية بعيدة عن الواقع والفكر المزدوج في المتوسط³ والمتأرجح بين التطورات الغربية وانتماءات أوروبا الحضارية، وحضارة المغاربة العربية

1 عن المفوضية الأوروبية، "سياسة الجوار الأوروبية" على الموقع: (<http://www.enpi-info.eu/main.php?id=4108id>)

2 (type=2)، تم الاطلاع عليه في 22 جويلية 2014.

3 فلورنسا سنن، مرجع سابق، ص ص67، 68.

3 جمال عبد الجواد سلطان، "الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط"، في المتوسطي 2010، مرجع سابق، ص 72.

الإسلامية والأفريقية وإحساسهم بالاختلاف. وبالتالي من الصعب وصف مؤسسات هذا النموذج وتحديد دورها مع غياب وحدة التصور الثقافي والقيمي المعياري.

- اتسام المشروع بالشمول في تصميم السياسة الأمنية، مع وجود انقسام بين المناطق الفرعية المتميزة في البحر المتوسط: المغرب والمشرق العربيين.

- غياب الاتساق بين الأطراف والأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، مما لا يسمح لدول المغرب العربي بالاستفادة من وضعها المتميز في المتوسط الغربي وعلاقتها التاريخية مع الاتحاد الأوروبي.

- غياب سياسات مغاربية متوسطة تكون قادرة على منافسة ومواجهة السياسات الأوروبية وهذا راجع إلى غياب إرادة دول المغرب العربي في توحيد جهودها لبناء نظام مغاربي متكامل يعادل ولو جزئياً النظام الأوروبي¹.

كل هذه الأسباب وأخرى قلصت فرص نجاح الاتحاد من أجل المتوسط وكل الحوارات التعاونية بين أوروبا ودول المغرب العربي، خاصة مع تباين إدراكات صناع القرار لدى الطرفين والتي أسست على بنية معرفية صيغت وفق مناهج تعليمية وذهنية وثقافية واجتماعية متباينة.

الفرع الثاني: نظام الإدراكات في تصور التهديد وبناء التعاون

لقد كانت للتصورات الأمنية الأوروبية دورها في صياغة وتقديم كل المشاريع التعاونية لدول المغرب العربي، والتي جاءت -كما ذكرنا- بطريقة ثنائية أو متعددة حاول من خلالها الاتحاد الأوروبي إثبات ذاته والتأثير على جيرانه عبر مختلف الصيغ لترسيخ معايير، وتقوية منظومة قيمه الغربية ومعها منظومته الأمنية في مواجهة القيم والأفكار الآتية من الجنوب بكل أخطارها، والتركيز على خلق واقع يعاد فيه ترتيب الأدوار والهويات بما يتماشى والتحول في طبيعة التهديدات والترتيبات اللازمة لضمان أمن أوروبا واستقرارها بعيداً عن تصورات وإدراكات شركائها المغاربية. وبين تصور الخطر وإدراك التهديد يبقى الرهان بالنسبة للطرفين هو تجاوز الخلافات وبحث نقاط الالتقاء لإيجاد الحلول المشتركة في بيئة أمنية مشتركة.

1 نفس المرجع، ص71.

أولاً: إدراك الطرف الأوروبي للتهديد

استندت التصورات الأمنية لأوروبا ولفترة زمنية طويلة إلى البعد العسكري في وصف علاقاتها فيما بينها ومع الدول المجاورة لها، على أساس أن القوة هي العامل المحدد لضمان أمن وبقاء الدول وسيادتها. وأن الجانب المادي للقوة الصلبة هو الحل للتغلب على الفوضى في النظام الدولي المليء بالشك والريبة في تعاملات الدول وعلاقاتها فيما بينها (الطرح الواقعي).

مع نهاية الحرب الباردة تغير الإطار العام لأمن أوروبا ونظرتها إلى منطقة البحر المتوسط وإلى جيرانها في الجهة الجنوبية الغربية منها. وهي النظرة التي تحددت بفعل توازنات وإفرازات المناخ الدولي الجديد والتحول في الفواعل وأدوارها في تحليل العلاقات الدولية، خاصة وقد عرفت العديد من المفاهيم تحولاً أو شكلاً آخرًا من التعريفات المرتبطة بتصورات الفواعل لطبيعة الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها كما ذكرنا سابقاً. فقد تحول الخطر إلى تهديد، وأصبحت القوة قوتين: لينة وصلبة، وانقسمت الحرب إلى حروب ولم تعد أسبابها خارجية فقط ولكنها جملة من التفاعلات الداخلية والعالمية، وأصبحت إدارة المشاكل إدارة جماعية وبحلول مشتركة.

بعد تراجع الترتيب العسكري الذي ميز الأمن الأوروبي سابقاً بزوال خطر المد الشيوعي واحتمال عودة الحروب إلى أوروبا، كان لابد من البحث عن عدو جديد تنسب أوروبا إليه كل مخاوفها على أمنها وتجعل منه مصدراً جديداً لكل التهديدات وبأنواعها المتجددة. وقد كانت الضفة الجنوبية من المتوسط وبمكوناتها ذلك العدو البديل، ليس فقط بالنسبة لأوروبا ولكن بالنسبة لكل العالم. وتحولت مقارنة أوروبا الجديدة للأمن إلى التركيز على خطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وسوء التنمية الاقتصادية في الجنوب وتأثيره على الأمن¹. وبذلك أصبح إدراك مفهوم التهديد تابعاً لتصور أوروبا لطبيعة الظاهرة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل هذه الدول، والتي قد يؤدي تأزم الوضع فيها إلى انفجار أزمات داخلية تمتد آثارها إلى خارج حدودها المكانية. وهي أخطار لا يمكن التنبؤ بوقت وقوعها ولا مكانها، خاصة مع اتساع الرقعة الجغرافية للمتوسط واعتبار الجهة الغربية أهم بؤرة لمثل هذا النوع من التهديدات².

1 DIMITRIS (Xenakis, K), op.cit.

2 يجب التمييز بين التهديد والمصطلحات المشابهة له:

وكان إدراك أوروبا للتهديدات من الجنوب مبني على التصور بين النظرة إلى الحداثة (Modernity) وما بعد الحداثة (post-modernity) في الخطابات الأوروبية. خطابات أرادت الجمع بين مفاهيم للتعاون والشراكة والحوار والأمن الشامل في نظام للأمن الإقليمي عجز الشركاء في المنطقة عن إقامته. وتقوم خطابات الحداثة حول الأمن على كيفية صنع النظام خارج إطار الفوضى والعمل على تصدير الحداثة إلى الجنوب المتوسطي ودوله. أما خطابات ما بعد الحداثة فقامت على تصور الاتحاد الأوروبي للتهديد القادم من الجنوب ومن داخل أوروبا¹ (أخطار عامة)، إذ اعتبرت أوروبا أن وجود مهاجرين من الجنوب هو تهديد لأمنها على أراضيها.

كما أن هناك أخطار من صنع فواعل غير الدول كالأفراد والجماعات وغيرها، وهي أخطار تزيد مع زيادة عدد الدول وزيادة حدة المعضلة الأمنية. وخوف أوروبا نابع من إحساسها بالانتماء إلى دولة اللأمن، وهي عاجزة عن حماية أفرادها وأراضيها في ظل حرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع في إطار التعاون والشراكة في المتوسط، وزيادة تدفق المعايير والأفكار والقيم الآتية من الجنوب والتي تشكل تحديات بالنسبة لأوروبا ورهانا صعب تجاوزه بالنظر إلى مفرزاتها وأسبابها المتأصلة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول الجنوب.

فالبناء الاجتماعي لدول المغرب العربي هو أكبر مهدد للذات الأوروبية وثقافتها، كما أن تزايد مشاكل المنطقة التي أصبحت معقدة ومركبة ومتراكمة منذ مدة طويلة أنتج ظواهر غريبة عن خصوصيات المجتمعات المغاربية، وهي ظواهر تطورت متزامنة مع المستجدات الحاصلة في العالم

التهديد: لا يستخدم إلا لتمييز الظواهر الموضوعية التي تعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل (فرد، دولة...) و/أو معاقبته، ويشترط في التهديد أن يثير مخاوف الطرف المهدد. وعلى المستوى الجيو-سياسي قد تكون التهديدات مباشرة تستهدف الدول أو مواطنيها أو غير مباشرة، وقد تطل دول الجوار والحلفاء، أو الاستقرار الإقليمي. كما قد يكون التهديد حالة تتطلب رد فوري أو محتمل. وقد تصبح أكثر خطورة إذا أهملت لفترة طويلة، كحالة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل أو الجريمة المنظمة وغيرها.

الخطر: يستعمل المصطلح لوصف الظواهر الاجتماعية المحضة، والتي قد تنتج عن قرارات وأفعال الأطراف التي تتصرف نيابة عن التجمعات البشرية (الجماعات والدول والأحلاف). وبالتالي لا يمكن أن يكون الخطر موضوعيا، فهو يعكس المسؤولية المباشرة لتبني خطاب الخطر.

التحدي: يعبر عن مفهوم تاذاثاني ناتج عن مسار تقييم التهديدات التي أنتجت تحديا من خلال اتخاذ مجموع الإجراءات التي

يمكن أن تخفض إلى أقصى درجة جسامته التهديد. في: FICHLER (Jan), « Comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain ? », *Défense Nationale*, n° :5, Mai2004, p161. (in <http://doc.sciencespo-lyon.fr/signal>)

1 ULLA (Holm), "The EU's Security Policy Towards the Mediterranean: an Impossible Combination of Export of European Political Values and Anti-Terror Measures?" Copenhagen, Econstor, **DLLS Working Paper**, 2004:13, available at (<http://hdl.handle.net/10419/84571>).

ومثلت تهديدات تم بناؤها اجتماعيا وبالممارسة الاستدلالية للظاهرة أو الظواهر¹ (التصور البنائي) بسبب غياب الوعي المجتمعي والتنشئة الاجتماعية الصحيحة.

كما أن زيادة تراكم القضايا والمشاكل التي تعاني منها شعوب المغرب العربي يجعل من الصعب التنبؤ بسلوك الفرد ويصعب من القدرة على التحكم في الوضع الاجتماعي الهش وتطور التهديدات وانتشارها إقليميا والتي يعود سببها حسب الاتحاد الأوروبي إلى:

- طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية المغلقة والعجز عن التحول والانتقال الديمقراطي الذي زاد من التفرقة بين الأحزاب السياسية وفواعل المجتمع المدني بأنواعها، وقد يؤدي إلى وصول أحزاب إسلامية منطرفة إلى السلطة تزيد من تأزم الوضع الاجتماعي وتدهور حالة الحوار بين السلطة والمجتمع. فالأنظمة المغاربية ورغم تباين أنظمتها السياسية: المملكة المغربية بنظام ملكي وديمقراطية شكلية، الجزائر بنظام رئاسي غير واضح المعالم، وتونس بنظام مراقب للديمقراطية وهي مهددة اليوم بسبب وضع ما بعد الأحداث فيها، أما موريتانيا فقد توالى فيها الانقلابات العسكرية ولم تعرف الاستقرار إلا بصفة ظرفية، إلا أنها تبقى أنظمة متشابهة في عجزها عن توفير الأمن والرفاه لمواطنيها مما يجعلها عرضة لمختلف الأزمات والحركات العابرة للحدود².

- زيادة حدة الخلافات بين دول المنطقة وخاصة بين الجزائر والمملكة المغربية حول قضية الصحراء الغربية والمواقف المتشددة بشأنها.

- وجود الصراع العربي-الإسرائيلي أو كما يصفه الغرب بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وطبيعة علاقة دول المغرب العربي بإسرائيل كطرف في عملية التفاعل في منطقة المتوسط.

- زيادة توجه دول المغرب العربي نحو الحصول على كل أنواع الأسلحة وتطويرها.

هذا الوضع السياسي رافقه بالضرورة تراجع على مستوى البنى الاقتصادية والتنموية، خاصة مع طبيعة الأنظمة الاقتصادية الريعانية لهذه الدول وعجزها عن المنافسة وبناء قاعدة إنتاجية صلبة. الأمر الذي يزيد من حدة المشاكل وتطورها شكلا ومضمونا، خاصة مع وجود الترابط القوي بين الأمن القومي والبعد الاقتصادي للأمن كما قال الأستاذ وليد عبد الحي، والذي اعتبر أن التحول التدريجي

1 عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص25.

2 نفس المرجع، ص23.

من معنى دفاعي لمفهوم الأمن القومي إلى مفهوم شمولي يستوعب كافة أبعاد الوجود السياسي ولاسيما الاقتصادي منها يجعل من مفهوم الأمن الاقتصادي متغيرا رئيسيا في الحركة¹.

- من الأسباب كذلك الافتقار إلى التكنولوجيا والمعرفة والذي جعل هذه الدول في حالة عجز عن مواكبة المستجدات.

- تلويث البيئة جراء سوء استعمال التكنولوجيا والاستغلال السيئ للموارد الأولية وتصنيعها.

كل هذه الأسباب جعلت أوروبا تتصور مدى أهمية الأخطار القادمة من الجنوب، فتطور الوضعيات السياسية الهشة وتدهور القدرات الاقتصادية وهشاشة البنى الاجتماعية سيؤدي بالضرورة إلى ارتدادات في مركبات النظام الإقليمي وإثارة اللآ توازن في بناء الأمن والاستقرار الأوروبي.

ثانيا: مدركات الدول المغربية لطبيعة التهديد

إن زيادة الهوة بين دول الشمال والجنوب في المتوسط أدى إلى زيادة اللآ توازن بين الضفتين وتباين المصالح والتوجهات في تحليل الظواهر ذات الصلة بالأمن وتأثيرها على مفهومه بالنسبة لدول المغرب العربي. فالأمن في دول المغرب العربي لا يزال مرتبطا بالشق التقليدي له والحرص على الأبعاد والقضايا الداخلية لحماية النظام السياسي والسلطة من الأفراد والدول كمصدر لتهديد أمنها وبقائه. والأنظمة المغربية شأنها شأن جل الأنظمة العربية يفتقر إلى الشرعية في قيامه، وحتى وإن استندت إلى القوانين الدستورية والانتخابات، إلا أنها تبقى رهينة التزوير والزيغ وهشاشة القوانين التنظيمية لمؤسساتها ومختل هياكل السلطة فيها. لذا تمثلت تصوراتها الأمنية في كيفية الإبقاء على النظام وحمايته من مخاطر اقتلاعه داخليا ورفض شعوبها له.

وتعتبر دول المغرب العربي وفي اطار علاقاتها مع أوروبا أن أمنها كان ولازال خاضعا لمفرزات ونتائج ارتباطها بالتطورات الغربية. وهي مفرزات جعلت من اقتصادياتها بناءات هشة بحكم استغلال أوروبا لمواردها أثناء الاستعمار وبعده، ثم بحكم التركيبة الاجتماعية التي لازالت تعاني من عجزها في التخلص من نظرتها إلى الغرب كحل لكل مشاكلها وأزماتها، وأن تحقيق الرفاه والأمن مرهون بنجاح الفرد المغربي في الالتحاق بالحلم الغربي ومزياه. لهذا السبب اعتبر المحللون في دول المغرب

1 عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص16.

العربي أن المبادرات الأوروبية تجاه المنطقة هي سعي لضمان أمنها أولاً وهي في الأساس شكلاً آخر من الاستعمار والمساس بالأمن القومي الوطني وهذا لعدة اعتبارات منها:

- محاولات أوروبا في بناء شراكة أمنية- مغاربية قائمة على تصورهما الخاطئ للتهديدات القادمة من الجنوب والمبالغ في وصفها، خاصة مع غلبة نمط الصراعات الداخلية (داخل الدولة الواحدة) على الصراعات الدولية¹.

- كل المبادرات الأوروبية هي مبادرات ذات اتجاه واحد ولا ترمي إلى خلق نظام أو شراكة أمنية إقليمية فعلية فطرفي المعادلة غير متعادلين، طرف فيها مُعرض للتهديد والآخر هو الذي يُهدد ويرى في أوروبا ونموذجها حلاً لمشاكله وضماناً للتدفق المعرفي والقدرة على تحقيق التنمية المستدامة وبناء أمن داخلي متين. في المقابل تعتبر أوروبا الطرف المُهدد أن الجنوب هو العدو الذي يترصد بقيمها ومبادئها للحرية والعدالة، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والرشادة وغيرها من الأسس التي يراها الغرب حكرًا عليه ولا يحق للآخر التعدي عليها حسب تصوره. ورغم أن الواقع يؤكد اختراق أوروبا نفسها لهذه المبادئ إلا أن ذلك لا يمثل تهديداً ما دام الفاعل هو الغرب. أما حقوق الإنسان فهي تهديد لحق البشرية جمعاء متى تعلق الأمر بمصالح الغرب في دول عربية، والحرية هي مطلب إنساني لو توافقت أفكار المطالبين بها مع التصورات الغربية. وبالنسبة للديمقراطية ودولة القانون فشرطان محرم مخالفتهما متى تعارضا والرغبة الغربية في بسط النفوذ وزيادة القوة ولو بالتدخل كمطلب استراتيجي وحيوي للغرب. مع الجنوب وكما يقول الأستاذ "عبد النور بن عنتر" لا يرقى إلى مقام التهديد الاستراتيجي والإيديولوجي الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي سابقاً².

وإذا كانت تخوفات الاتحاد الأوروبي مشروعة وحاجاته الدفاعية مبررة فإن توجهات المغاربة وتخوفهم كذلك مشروعة ولها ما يفسرها، وعلى أوروبا أن توفق بين تلك الحاجات ومشاكل الأفراد ومطالبهم الفعلية في دول المغرب العربي³ بالطريقة التي لا تشكل تهديداً لأوروبا على منطقة المتوسط ككل ولا تزيد من ردود الفعل السلبية تجاه كل ما هو أوروبي. وهو ما أثاره إنشاء "الأوروفور"

1 عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 24.

2 نفس المرجع، ص 116.

3 نفس المرجع، ص 117.

و"الأورومافور" الذي زاد من قلق ومخاوف وعدم ثقة دول الجنوب اتجاه الشمال وكان نوعا من الرسائل التي تتضمن تهديدا أوروبيا¹ غير مباشر لدول الضفة الجنوبية للمتوسط.

- التحدي الثقافي والهوياتي لأوروبا هو نفسه تهديد وخطر على الأمن المجتمعي لدول المغرب العربي. فإذا كانت العولمة الغربية وثورة الاتصالات قد ألغت المسافات المادية والحدود الجغرافية فإنها خلقت في المقابل مسافات وحدود ثقافية² ستؤدي حتما إلى بعث وإثارة الاختلافات والتباينات الحضارية. كما أن محاولة أوروبا فرض النموذج الغربي للديمقراطية والاقتصاد الليبرالي هو مطلب يشكل هاجسا أمنيا وتهديدا لخصوصيات الثقافة العربية ويؤدي إلى اضطرابات اجتماعية في الدول المغاربية.

- مدركات التهديد بين الطرفين وواقع العلاقة بينهما مرهون بطبيعة وحجم التمثيل بينهما، فهي علاقات قائمة في أساسها على التمثيل السلبي في التواصل بين الطرف الأوروبي المتمسك بقيمه ويرى فيما عداها مساسا بأمنه، والطرف المغاربي الذي هو في حالة دفاع عن أفكاره وهويته والتركيز عليها مقابل هوية الآخر ومواجهتها.

ويظل المشكل الفعلي في تحديد ووصف تصورات وإدراكات الطرفين الأوروبي والمغاربي كل منهما تجاه الآخر مرتبط بما يريده كل منهما وبأهدافه، ثم طبيعة الوسيلة لتحقيق تلك الأهداف والنتم الذي سيدفعه مقابل ذلك. فلا الغرب بإمكانه أن يصنع أهدافه وثقافته بعيدا عن جيرانه المغاربة، ولا للمغاربة القدرة على التفكير في مصالحهم وهوياتهم بعيدا عن الآخر الأوروبي. فلكل ثقافة أسسها الدينية والحضارية التي تقوم عليها، وكل الثقافات مبنية على الأديان في تكوينها وتوجيهها سواء كان هذا الدين سماويا أو وضعيا، حقا أم باطلا، وهذا أمر واضح سواء في ثقافة الغرب أم في الشرق³. فالثقافة الغربية هي نتاج للمسيحية بعقائدها وتقاليدها، ورغم أن الفرد الأوروبي قد لا يؤمن بعقيدة مسيحية صحيحة إلا أن ما يقوله أو يفعله هو من تراثها، وهو نتاج الهوية الجماعية المستندة إلى منطق وقيم التنوير ومبادئه الطوعية للعدالة والحرية. أما ثقافة دول المغرب العربي الإسلامية فهي

1 BAGDAGUL (Ormanci Emr YE), op.cit.

2 إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص35.

3 عمر كامل حسن، الجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية، سوريا، دمشق، دار ومؤسسة رسلان، 2008، ص23.

ثقافة إنسانية تختص باحترام الإنسان ورعاية كرامته وحقوقه، وهي أخلاقية وعالمية النزعة والوجهة ومفتوحة لكل الجماعات البشرية. كما أنها ثقافة متنوعة وغير مغلقة على نفسها¹، لأنها ليست مجرد ثقافة لاهوتية ولكنها دنيوية منفتحة على كل العلوم والمعارف لتكون وسطية² بين التوازن المعرفي العلمي والاطار الأخلاقي للفرد مهما كانت جنسيته وديانته أو لونه وهويته .

هذا الاختلاف الثقافي هو الذي فتح النقاش حول فكرة الصراع الحضاري كخط للمواجهة بين الإسلام والغرب عند "هنتغتون"، وأسس لحوار الحضارات والديانات عند "روجيه جارودي" وآخرين من العالم الإسلامي وغيره على أساس محاولة لإيجاد بيئة دولية مستقرة قاعدتها الاحترام المتبادل والمساواة فيما بين الثقافات والحضارات المختلفة مع الاعتراف بوجود تباينات واختلافات فيما بينها. وهذا ضرورة لبناء بيئة ونظام أمني إقليمي بين أوروبا ودول المغرب العربي، نظام قد تختلف فيه الآليات والوسائل والمصالح لكن بإمكانه الموازنة بين الحق في البقاء والتأمين والاستقرار، وإيجاد الحلول المشتركة لهذه البيئة الهشة.

1 عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 24.

2 نفس المرجع، ص 25.

المبحث الثالث: الحراك العربي وتداعياته على العلاقات الأورو-مغربية

بعد أن حاول الاتحاد الأوروبي توظيف وضبط كل الآليات والاستراتيجيات لإنجاح سياساته الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبعد تقديمه للمبادرات التعاونية والشراكة والحوار سعياً لضمان أمنه واستقراره، اصطدمت سياساته بواقع الأحداث والحراك في كل من تونس وليبيا. وهي الأحداث التي أثارت التساؤل حول مدى نجاعة تلك السياسات ومدى تأكيد فكرة أن أوروبا قوة معيارية في المتوسط، خاصة مع عجزها على التنبؤ والتفاعل مع الأزمة ومستجداتها في زمانها وحيثياتها.

فلقد أحدث الحراك العربي ثورة على مستوى دور وفاعلية الفواعل الإقليمية والدولية في منطقة المغرب العربي، وفتح النقاشات للبحث في أسباب ونتائج هذا الحراك وأسبابه الداخلية ثم تبعاته الخارجية، وهي التبعات التي كان لها أثرها على طرفي العلاقة الأورو-مغربية. فأوروبا ومع إصرارها على نقل سياساتها فوجئت بمرود صدارتها القيمية المعيارية العكسي والسلبى. وأذهلت حكومات المغرب العربي بتغيير الوضع لصالح الشعوب التي أطاحت بحكامها وأسقطت أنظمة دامت لسنوات طويلة.

فما هو سبب هذا الحراك وكيف أثر على الإطار التفاوضي لأوروبا مع جيرانها؟ وهل أن التحولات الديمقراطية المرغوبة في هذه الدول ستكون سلاحاً يمنح الحكومات الجديدة قوة إضافية في تفاوضها مع الاتحاد الأوروبي أم أنها ستزيد من حجم مطالب الشعوب المغربية وتلغي نهائياً الدولة بوظائفها لننتقل إلى وضع سياسي تنعدم فيه أشكال الفواعل الرئيسة في الدولة ودورها في توجيه سلوك الدولة وسياساتها؟ هذا ما سنتناوله في هذا الجزء من البحث.

المطلب الأول: الحراك في تونس وليبيا: الأسباب وردود الفعل بشأنه

قبل التطرق إلى ما حدث في كل من تونس وليبيا يجب أن نشير إلى أنه تم توظيف مصطلح الحراك بدلا من المفاهيم الأخرى التي تناولت تلك الأحداث، وهذا لعدم التمكن من الوصف المحدد لما وقع. فقد كانت هناك العديد من المصطلحات التي وظفت من قبل الباحثين والدارسين والمحللين والإعلاميين، فمنهم من قال بالربيع وآخرون استعملوا مفهوم الثورة، والبعض الآخر اعتبر الأمر عملية تغيير. واستعمل كثيرون الحراك على أساس أنه المفهوم الأقرب في تصوري لتناول ردة الفعل في بلدان الحراك والتي أدت إلى تيه في المصطلحات وخلافا في تناولها، وتبعها تباين في التحليل بين

السياسيين وعلماء الاجتماع والاقتصاديين كل حسب تخصصه. فالحركة لا تعني التحول وردة الفعل لا تعني بالضرورة ثورة، لا الثورة تعني التغيير ولا التغيير هو إصلاح. فلا يمكن فعلا ضبط المفاهيم لوصف ما حدث ولا يمكن مقارنة كل مفهوم مع الواقع لإدراك مدى نجاحه¹، لأن ذلك يتطلب مدة أكبر وأطول للتمكن من ضبط أي المفاهيم هو الأصلح لوصف ما حدث في بعض الدول العربية.

ويعرف الحراك على أنه: "مقدمة لعملية تغيير جذرية وشاملة، تتبعها إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات التي سادت في المجتمع بفئاته وشرائحه بما يفسر سبب صعود جماعات وزوال أخرى، وإعادة رسم الخرائط المجتمعية. وتصبح الاختلافات لمصلحة الذين قاموا بالحراك من أجل فهم واسترداد حقوقهم أو حتى فرز خريطة مساحات جديدة لانتشار القوى السياسية، وإعادة التوزيع لمصادرها وركائزها على نحو مختلف²."

وعليه فإن الحراك هو تحول جذري على مستوى العلاقات الموجودة في المجتمع ويكون الانتقال

1 الفرق بين المفاهيم:

التحول: ويعني في الأصل « métamorphose » وهي من جزأين "méta" وتعني تغيير و "morphose" ويعني بها الشكل. أي أن التحول هو تغيير الشكل من حالة إلى حالة أخرى بطريقة مفاجئة وعنيفة خلال مراحل التطور، نتيجة تعرض الشيء أو الظاهرة لعوامل تكون في الأصل سلبية (مثل عوامل التعرية على الصخور). في:

Le petit Larousse illustré 2011, éditions Larousse, 2010, p 641 .

الثورة: من الصعب كذلك ضبط مفهوم الثورة باعتبار اختلاف استعمال المصطلح، ولكن أصل الكلمة هو من اللاتينية "révolution" وتعني "revolver" أي (rouler en arrière) أي العودة إلى الخلف. واستعمل المصطلح لأول مرة بمفهومه الحالي في سنة 1680م أثناء إقامة المونارشية الإنجليزية، ويقصد به "تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية وأحيانا بصورة عنيفة".

في: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، 1997، ص 870.

التغيير: عرف المعجم الوسيط التغيير لغة بأنه "جعل الشيء على غير ما كان عليه". واصطلاحا يعرفه علم الاجتماع على أنه "التحول في المظهر أو المضمون إلى الأفضل، فالتغيير هو انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية إلى حالة أخرى أكثر تطورا، ويتطلب التغيير توفر عناصر الانتقال والإرادة والوضع من حالة إلى أخرى وتطور أكثر نحو الأمام". في:

BERCH (Berberoglu), **Classe Structure and Social Transformation**, Westport. CT, Praeger Publishers, 1994, p 11.

الإصلاح: يعرف الدكتور خالد السيفي الإصلاح على أنه "كالطاء الخارجي على الصدأ، قد يحقق بعض الاحترام ويعطي بعض الاطمئنان لكن يبقى الكل فيه مخادعا ومراوغا، ومبتسما مدهانا ومتحفزا. فالفساد ملئ بالكراهية والعداء، والمؤسسة الحاكمة لا تفهم المواطن ولا تلبى حاجاته والمواطن مشغول بفك الموز والمعادلات للتغيير الموعود". في:

د. خالد السيفي، "الجذور والقشور: هل هي ثورة أم إصلاح أم تمرد"، في الموقع: (<http://www.middleeastpost.com>) يوم 20 أبريل 2011.

2 ناهد عز الدين، "خريطة محدودة: تباين الفاعلين وتغيير الأدوار بعد الثورات العربية"، مجلة السياسية الدولية، العدد: 188، أبريل 2012، ص 32.

فيه من وضع اجتماعي إلى آخر تتوزع فيه وبطريقة مغايرة كل مصادر السلطة وأشكالها وبشكل يحدد مصالح من قاموا بهذا الحراك. فهل أن ما وقع في البلدان العربية هو إعادة توزيع فعلي للقوى وفرز لمساحات جديدة وفرصة لاسترداد حقوق الشعوب.

الإجابة على هذا السؤال ليست من صلب موضوع بحثنا هذا، وهي تتطلب بحوث أخرى في المجال، ولأن الوضع في بلدان الحراك مازال غامضاً ولا يمكن تأكيد وضوح معالم خريطة التحول ومنحاه سواء بالسلب أو بالإيجاب. ولكننا سنقوم بعرض الأسباب التي أدت إلى تلك الأحداث وتداعياتها على العلاقات الأورو- مغربية.

الفرع الأول: أسباب ودوافع الحراك

لقد كان الوضع في تونس وليبيا مشابهاً لمثيله في عديد الدول العربية من حيث تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي وغياب توزيع عادل للسلطة والثروة، مما أدى إلى تردي الظروف المعيشية فيهما وتزايد الضغوطات النفسية على الأفراد والجماعات ليس فقط في تونس وليبيا ولكن في كل دول المغرب العربي. وقد قدر برنامج الأمم المتحدة الإنساني البطالة الإقليمية لدول المغرب العربي بنسبة 16% قبل الحراك، وكانت البطالة بين الشباب في المناطق الحضرية 30%، فمتوسط العمر مثلاً في تونس هو 29 سنة وهناك أكثر من 20% من السكان تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 20 سنة¹. ولأن معدلات البطالة المرتفعة تُخلف حالة من الفراغ ستؤدي بالضرورة إلى سلوكيات وردود فعل متباينة وغير متوقعة أحياناً وهو ما حدث في ليبيا وتونس.

أولاً: التفاعلات وتطور الوضع في تونس

بدأ الحراك في تونس على شكل احتجاجات سلمية في شهر ديسمبر من العام 2010م² ضد الظلم والإهانة التي يتعرض لها الشعب التونسي من قبل قوات الأمن. لكن سرعان ما تحولت تلك الاحتجاجات إلى مواجهات بين الشعب وقوات الأمن وزادت من حدة العنف الذي أدى إلى غلق قنوات الحوار بين المتظاهرين وحكومة "زين العابدين بن علي" الرئيس التونسي الأسبق. وقد حاول الأخير امتصاص غضب الشارع، لكن استعماله لخطاب التهديد في الثامن والعشرين من شهر ديسمبر من

1 ستيوارت ايزنستات، "السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المغرب العربي: الحاجة إلى بداية جديدة"، المتوسطي 2010، مرجع سابق، ص 18.

2 نفس المرجع، ص 20.

نفس السنة زاد من تفاقم غضب الشعب التونسي، ومع كل محاولات "بن علي" لتدارك الوضع بخطاب ثاني ألقاه في العاشر من جانفي سنة 2011م ليسترضي به الشباب، إلا أن الوقت كان متأخرا. وبعد خطابه الثالث في العشرين من نفس الشهر، وبعد انحياز المؤسسة العسكرية للشعب اضطر "زين العابدين بن علي" إلى الفرار من تونس مخلفا وراءه جملة من الفراغات والأزمات على المستوى السياسي بشغور منصب الرئيس، وعلى المستوى الاجتماعي بزيادة تراجع القدرة المعيشية للأفراد وعجز اقتصادي صاحبه عدم القدرة على التحكم في الوضع التنموي جراء هشاشة البنى والمؤسسات التونسية عامة ومؤسسات الإدارة والتسيير بصفة خاصة. وهو الواقع الذي كان وراء الحراك التونسي وخروج الشعب إلى الشارع بعد أكثر من عشرين سنة من نظام حكم "بن علي" وتسلمه.

1- الواقع الاقتصادي:

يعاني الاقتصاد التونسي شأنه شأن اقتصاديات الدول المغاربية وضعاً متردياً رغم التقديرات الاقتصادية المغلوطة للحكومة التونسية، والتي كانت تشيد بالنجاحات على مستوى التطور والتنمية. فالواقع يبين أنه ما عدا المناطق الشمالية لتونس والتي حظيت على مدار سنوات حكم "بن علي" بالأفضلية والدعم المتواصل، ظلت مناطق الوسط والجنوب مهمشة ومتجاهل سكانها لفترات طويلة بسبب الممارسات ونظام تغلغل نفوذ "إيلي الطرابلسي" (زوجة بن علي زين العابدين) وهيمنتها على النشاط الاقتصادي، إما عبر الشركات والمؤسسات الاقتصادية أو عبر العمل كوسيط لعمولات عالية من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية¹.

اعتماد الجمهورية التونسية على السياحة وبعض المنتجات الزراعية (الزيوت مثلا) كمصدر أساسي للثروة زاد كذلك من تبعيتها للموارد المالية والاستثمارات الأجنبية، وخاصة تلك القادمة من الاتحاد الأوروبي لتمويل المشاريع التنموية والنهوض باقتصادها. ورغم تطور القطاع السياحي الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد التونسي. ومع أن التقارير الاقتصادية أكدت على نجاح تونس في مجال التنمية وأنها حظيت بمركز متقدم في قائمة الدول العربية غير النفطية في مجالات التنمية البشرية والتنافسية²، إلا أن ذلك لم يساهم في القضاء على التباينات في تحقيق التنمية بين المناطق

1 عربي صديقي، تونس، ثورة المواطنة... ثورة بلا رأس، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص9.

2 مؤلف، "بعد فشل السياسات الاقتصادية في تونس ومصر: من يهدم العالم العربي اليوم"، على الموقع: http://bi-strategia.com/sites/bi-strategia.com/files/mn_yhdm_llm_lrby.pdf، يوم 2015/07/15، ص: 10.30.

المختلفة من الأراضي التونسية، ولم يقض على سوء التوزيع في الثروة وكذا السلطة. مما ساعد على خلق نوع من اللاتوازن بين مختلف الفئات الاجتماعية خاصة في الأرياف.

2- الوضع السياسي:

اعتبر النظام التونسي من أكثر الأنظمة استبدادا وانغلاقا في العالم العربي في عهد حكومة "زين العابدين بن علي"، في حين يُعتبر الشعب التونسي من أكثر الشعوب تجانسا وتعلّما وتقدما. الأمر الذي خلق هوة كبيرة بين تطلعات المواطن وحقيقية النظام السياسي ودفع الشباب إلى اللجوء إلى العمل الجمعي المباشر ومحاولة إحداث التغيير¹، خاصة مع سيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وهيمنته على مجمل النشاطات في الحياة السياسية ومجرياتهما، ثم الإبقاء على نظام بن علي في السلطة لمدة 23 سنة وتوجيهه لصالح الأفراد الموالين له². مما أدى إلى ما عرف بفساد الأوليغارشات الحاكمة التي تعنى القلة التي تحكم لصالح نفسها وليس لصالح الشعوب. فقد تطورت النظم الاستبدادية في العالم العربي ومنها النظام التونسي على أساس حكم القلة، ورغم الطبيعة الجمهورية لهذا النظام إلا أنه قام وبشكل أساسي على علاقات القرابة والنسب. وأدى ظهور الأوليغارشية كجماعة من اللصوص لا هم لها إلا الاستيلاء على الموارد العامة وأحيانا الخاصة³. حيث عملت العائلة المالكة على تطويع القوانين والتحايل عليها للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض الضخمة دون ضمانات، مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة لهم⁴، وساعد على استغلال السلطة ورجال السياسة والسيطرة على رجال المال والأعمال. مما أثر على عملية صنع القرار سواء فيما يتعلق بالشؤون الداخلية أو في قضايا المجتمع الدولي بصفة عامة، والتي لم تخرج عن سياسة خدمة مصالح حلفاء الرئيس الأسبق "زين العابدين" في منطقة المغرب العربي وفي العالم العربي ككل.

1 دنيا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص14.

2 نفس المرجع، ص 12.

3 آية يوسف عبد السلام، "أسباب قيام ثورات الربيع العربي"، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الإستراتيجية، على الموقع: (<http://democraticac.de/>)، نشر بتاريخ: 2015/09/30، ص: 11.07.

4 على عبده محمود، "الثورة التونسية الأسباب .. عوامل النجاح .. النتائج"، المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية بجنيف، 20 جوان 2012، على الموقع: (<http://www.caraps.net/>).

3- الظروف الاجتماعية:

لقد كان الوضع الاجتماعي من أكثر الأسباب وراء الحراك في تونس والتي ساهمت في تفجير الأزمة، خاصة مع استفحال المشاكل الاجتماعية ومنها أزمة التشغيل وتراجع القدرات الشرائية للمواطن. ولقد أشارت الإحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني التونسي للإحصاء لسنة 2010م أن 33.9% من مجموع السكان يعيش في وسط معيشي غير منظم وعشوائي، ومستوى خدمات متدني جدا¹. وأشار نفس المصدر إلى أن مستوى البطالة قد بلغ 14% في تونس سنة 2010م، مما أدى إلى حدوث أزمات نفسية وقيمية لدى الشباب غذتها عوامل اللامحسوبية والفساد²، فزادت حدة الجريمة المنظمة وانتشار تجارة المخدرات. فقد عاشت تونس وطيلة ثلاثين سنة حادثة اجتماعية مزيفة رافقتها أحادية سياسية استبدادية وحتى هذه الحادثة لم تكن مطلب حقيقي يعبر عن نفسه في صلب المجتمع المدني. حيث كانت الإجراءات تملى من فوق ويقوم الفاعلون في جهاز الحزب الحاكم بالترويج لها في حملات في الجهات المختلفة فيما يسمى بـ "شرح الأبعاد الفكرية والاجتماعية لخطاب رئيس الجمهورية"³، وهو الشعار الذي وُظفت فيه كل مؤسسات الدولة وأجهزتها لخدمة حزب "بن علي" وزوجته على حساب الشعب.

ثانيا: دوافع وخلفيات تآكل شرعية النظام الليبي

خلال حكم "القذافي" كانت الصورة العامة والمتناقلة عن ليبيا تقدم مواطنيها على أنهم من أكثر الشعوب التي تتمتع بمعدلات دخل عالية ومستويات معيشة مرتفعة، إلا أن واقع ما حدث فيها أظهر العكس وبين أن الحقيقة غير مطابقة للصورة. ومع محاولة حكومة "القذافي" تدليس الواقع عبر مشاريع الإصلاح ومداخل استحداث فضاء عام جديد للفكر والثقافة، أو عن طريق المدخل الدستوري وإصلاح التشريعات والقوانين أو بتجديد النخب السياسية، إلا أن زيف تلك المشاريع وعدم مقاربتها للواقع أدى إلى تفجير الوضع في ليبيا وخروج الشعب إلى الشارع لتحقيق نفس مطالب الجارة تونس والمطالبة بإسقاط النظام التسلطي غير الشرعي. فما حدث في ليبيا في فيفري من العام 2011م لم يكن متوقعا حيث بدأت الأحداث باحتجاج مقيد ومحدود موجه نحو المطالبة بإظهار الحقيقة بشأن مذبحه سجن

1 عربي صديقي، مرجع سابق، ص12.

نفس المرجع، نفس الصفحة.2

3 Rapport spécial de l'Institut Thomas More, « L'union européenne et le Maghreb : quel engagement un an après le printemps arabe ? », 2012, in (<http://www.institut-thomas-more.org>).

"أبو سليم" التي راح ضحيتها أكثر من 1200 سجين، وكذا تحديد المسؤولية ومحاكمة الجناة والإقرار بتعويض عادل لأسر الضحايا. وعلى الرغم من أنه بداية من جانفي سنة 2011م شهدت الجماهيرية أعمال شغب رافقها احتلال آلاف المنازل غير المملوكة من مشاريع الإسكان، إلا أن الصلة بالأحداث والاحتجاجات اللاحقة لم تكن واضحة وهل هي من الأسباب المباشرة للحراك أم لا، خاصة وأن كل التقارير كانت تؤكد على مستوى اجتماعي عالي كما ذكرت. وهو ما أكدته تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2011م موضحا أن ليبيا تتحصل على معدلات عالية على مستوى مقياس التنمية البشرية، وكان ترتيبها 64 من 187 دولة شملها التقرير وهي بذلك تفوق جميع الأقطار العربية¹.

هذه المؤشرات تناقضت وتقارير منظمة الشفافية العالمية لسنوات متتالية والتي صنفت ليبيا في المرتبة 156² عالميا، بما يعكس حقيقة وضعها المتردي وتضاعف وتيرة الفساد في مختلف أجهزة صنع القرار وتآكل مصادر شرعية نظام "القذافي" الذي دام ثلاثين سنة.

1- الواقع الاجتماعي:

لقد كان سوء الوضع الاجتماعي وعجز النظام عن ضمان رفاه المواطن وأمنه من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إسقاط نظام "معمر القذافي". حيث أشارت حقائق رقمية أن نسب الأسر الليبية التي تعيش تحت سقف متدني قد وصلت إلى مستويات جد مرتفعة، فمثلا في مدينة مرزق جنوب ليبيا كانت هناك 58% من الأسر تعيش في سكنات متدنية جدا. وفي منطقة المرج والجبل الأخضر في الشرق مثلت النسبة 46%، ووصلت في مدن الجبل الغربي إلى 40% من الأسر التي تعاني أقصى درجات وأشكال الفقر. أما المناطق الكبيرة كطرابلس فقد بلغت نحو 45% وأكثر من 50% في بنغازي³.

وتعيش أسر أخرى وبنفس النسب تقريبا أوضاعا صحية واجتماعية دون مستوى المعيشة العادي. وغالبيتها في تجمعات سكنية خارج مخططات المدن الكبرى وفي المناطق الحضرية التي

1 يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص121.

2 نفس المرجع، ص122.

3 نفس المرجع، ص67.

تتعدم فيها الشروط العامة للحياة، مع فوضى تسرب المياه الجوفية والقذرة والتلوث البيئي وفوضى رمي النفايات الجماعية والتحكم في تنظيم قنوات صرف المياه القذرة وغيرها.

وعلى عكس الشعب التونسي فإن الليبيين قد عانوا من تدني مستوى التحصيل التعليمي للأفراد. ويغض النظر عن الخلل في التوازن بين المناطق وفق معدلات التأهيل الدراسي، فإن البحوث تؤكد أن نسبة عالية من السكان تفتقر إلى التعليم. إذ بلغت نسبة الأمية في بعض المناطق كمقاطعة مزدة مثلا 31% وفي الكفرة بلغت النسبة نحو 27%، وفي منطقة الموت قدرت بـ 28%، وفي مصراتة 23%، وفي سلالة وصلت إلى 25%. وهي أرقام أكدها التقرير الوطني الليبي لعام 2002 م والذي أوضح أن سبع شعبيات (مناطق سكانية) تقل فيها نسبة السكان من ذوي التحصيل الجامعي عن 2% وهناك ثمان شعبيات أخرى لا يتجاوز فيها عدد الحاملين لشهادات جامعية حدود الـ 3%¹.

2- الاستبداد السياسي:

بعد الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد "معمر القذافي" وتحول البلاد إلى جماهيرية، تمكن قائد الثورة من بناء قاعدة واسعة من الدعم الشعبي، حيث نجح في السنوات الأولى من حكمه في الحصول على شرعية شعبية استجابت في وقتها لتطلعات الشباب وآمال السكان وحاجاتهم. ولكن حرص النظام على البقاء في الحكم أدى إلى ظهور ممارسات استبدادية وقهرية تجاه أفراد المجتمع². ورغم محاولات النظام لدعم التوجه الإيديولوجي القومي والإسلامي والمثل العليا للديمقراطية والعدالة والمساواة، فقد كانت تلك الممارسات تأكيد على أهمية التناقض بين الفكر والواقع³.

كما تكونت النخبة السياسية في عهد "القذافي" من مجموعة دوائر تحيط بالمركز الذي يحتله هو. وتضم الدائرة الأولى عناصر تميزت بقوة ولائها للقذافي، وهم عدد من أبناء قبيلته إلى جانب بعض الذين فازوا بثقته لعملهم معه لمدة طويلة. وكل عضو في هذه الدائرة هو مركز لدائرة أخرى تحيط به، ولأعضائها نفس خصائص الدائرة الأولى مع تغير في شخصية المركز فقط. وأعضاء الدائرة

1 التقرير الوطني للتنمية البشرية طرابلس: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 2002، على الموقع:

(<http://www.sportslibya1.com/showthread.php?=457>).

2 يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص 11.

3 BERWEEN (Mohamed), "The Political Belief System of Qaddafi: Power Politics and Self Fulfilling Prophecy", *Journal of Libyan Studies*, Vol: 04, n° 01, summer 2003, in (<http://www.sysnow.files.wordpress.com/2011/03/political-belief-systemofPDF>).

الثانية يتحولون إلى مراكز لدوائر أخرى وهكذا.¹ وبالتالي أسس نظام الرئيس السابق "القذافي" على الولاء والقربة والتعصب القبلي الذي تحدث عنه ابن خلدون في فكرته عن العصبية. لهذا السبب كان من الصعب التغلغل إلى النظام الحاكم واختراقه والذي رسم مساحة غير واضحة المعالم بين الشعب والسلطة.

3- الوضع الاقتصادي:

وفقا لإحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فإن ليبيا تمتلك احتياطي نفط يصل إلى حوالي 6.4 مليار برميل، وهو ما يجعلها تحتزن أكبر احتياطي في أفريقيا، كما تمتلك مخزون هائل من الغاز. وأعلنت وزارة الطاقة والنفط الليبية مؤخرا عن اكتشافات جديدة، إلا أن هذه الإحصائيات لا تعكس واقع الثراء الليبي المزيف، وهو ما أوضحه الوضع الاجتماعي الذي عاشه ويعيشه الشعب ويوضح صدق مقولة أن ليبيا دفعت ثمن ما يعرف "بلعنة الموارد" وخاصة في عهد "القذافي" الذي قام باستغلال تلك الثروات للتبذير. مما أدى إلى ظهور سياسة الاتكال والاعتماد على منح وعطايا الدولة للسكان، وهذا يخضع كما ذكرنا إلى جهوية التوزيع حسب المناطق. فالاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي ينطوي العديد من المخاطر بداخله ولم يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل، ولم يتوجه لبناء اقتصاديات خارج إطار الموارد الطبيعية التي يتصل دورها بتحديات الانتقال الديمقراطي² وتحقيق دولة القانون في البلد الذي يمتلك مثل هذه الثروات. فقد شكلت الثروة الطبيعية في ليبيا وهذا شأن عديد الدول العربية عقبة أمام الرقي الاقتصادي والتحول الديمقراطي. حيث أكد "روبار بارو" (BARRO Robert) وهو باحث في علم السياسة والاقتصاد السياسي على ضالة مستوى التحول الديمقراطي في البلدان النفطية التي تكون أقل حظا في إيجاد حكومة ديمقراطية، لأن الدخل الناجم عن الثروة والموارد الطبيعية هو أقل تحفيز للضغط والمطالبة بالديمقراطية والحرية مقارنة بالدخل الناتج عن الجهد العضلي³. وهذا من أكثر العوامل المساعدة على تهميش القطاعات الصناعية الأخرى -رغم أهميتها- بالموازاة مع قطاع الغاز والنفط، وهو ما تؤكد مع وضعية الاقتصاد الليبي الذي فتح مجال الاستثمار في هذا القطاع دون محاولة اللجوء إلى تطوير قطاعات أخرى.

1 عبد الاله بلعيز، المغرب العربي: ثقل الموارث ونداء المستقبل، مرجع سابق، ص 92.

2 يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص 191.

3 BARRO(Robert), "Determinants of Democracy", *Journal of Political Economy*, Vol 07, n° 5615 September, 2013, (in <http://www.classli.navard.edu.ybirstream/handle/1/3451297>).

الفرع الثاني: ردود الفعل اتجاه الحراك العربي

كثيرا ما ينحصر التفكير عند الحديث عن بلدان الحراك العربي في البلدان التي شهدت صدمات عنيفة، إلا أن رياح التذمر وصلت تقريبا إلى كل دول العالم العربي ولكن بدرجات متفاوتة من القوة. فقد حدث تملل شعبي قوي في المملكة المغربية عُرف بحركة فيفري 2011م، حيث نُظمت تظاهرات يومية شملت معظم مدن المملكة الكبرى ودعمها الشباب عبر شبكة التواصل الاجتماعي لكن الحكومة المغربية كانت أكثر قدرة على امتصاص غضب الشارع بالاستجابة الذكية من خلال تعديل بعض مواد الدستور وتقديم موعد الانتخابات البرلمانية التي أدت إلى فوز تيار له شعبية في الأوساط المغربية.

نفس الوضع من التظاهرات عرفته الجزائر وموريتانيا ولكنها لم تكن بنفس حدة الحدث في تونس وليبيا. وهي الأوضاع التي أدت إلى ردود فعل ومواقف إقليمية ودولية تباينت بحسب مصالح الأطراف وأدوارهم في منطقة المتوسط وشمال أفريقيا.

وبعيدا عن المواقف الأوروبية اتجاه الأحداث في كل من تونس وليبيا والتي سنتناولها في المطلب الثاني من المبحث، سنحاول تسليط الضوء على بعض مواقف الأطراف الدولية الفاعلة. فمع بؤادر الأزمة في تونس تقاسمت الدول الكبرى تقريبا نفس المواقف المنددة بعجز الأنظمة العربية القائمة على عملية التحول الديمقراطي وبناء دولة القانون. ولكن تفاقم الوضع أظهر غموضا وترددا في التوجهات بين مساندة الأنظمة الحليفة الضامنة للاستقرار في المغرب العربي من جانب، وبين المصالح الاقتصادية لهذه القوى، ورغبة الشعوب في التغيير من جانب آخر.

أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

ظلت كبرى العواصم في العالم حذرة ومتخوفة من أي تصريح أو قرار قد تبديه تجاه الأحداث في تونس خاصة مع عامل المفاجأة الذي لم يمنح أي طرف الوقت للتخطيط أو المبادرة. فالولايات المتحدة الأمريكية وكأهم فاعل في النظام الدولي بقيت متحفظة في الأيام الأولى من الحراك، وانتظر "أوباما" فرار "زين العابدين بن علي" ليشيد بشجاعة الشعب التونسي¹ بعد الصمت الطويل إزاء تفاقم الوضع وتزايد أعداد الضحايا والمصابين والمعتقلين. ثم جاء تأكيد وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري

1 KOUTTROUB (Smail), op.cit.

كلينتون" على أن الإدارة الأمريكية تراقب ما يحدث في تونس دون أن تقف إلى جانب النظام على حساب الشعب والعكس صحيح¹.

هذا الموقف الحذر للولايات المتحدة الأمريكية تدعم مع خطاب "أوباما" في التاسع عشر من شهر ماي سنة 2011م، والذي كان أكثر غموضا حيث صرح قائلاً: "يجب أن نعترف أن أصدقاءنا في المنطقة لم يستجيبوا كلهم لمتطلبات التحول بما يتماشى وقيمنا"²، وهو التصريح الذي أكد عزم الإدارة الأمريكية على تتبع سير الوضع عن بعد. ففي حال ليبيا أظهرت إدارة "أوباما" مقاربة أكثر عقلانية في التعامل مع المستجدات واكتفت واشنطن بدور ثانوي أثناء الحرب على نظام "القذافي". حيث سعت الدبلوماسية الأمريكية إلى الإسراع في تبني قرار الأمم المتحدة 1970 و1973³ والقاضيان بالتدخل لحماية المدنيين باسم حقوق الإنسان والتأكيد على إعادة البناء والتوجه لإقامة دولة القانون ومجتمع الديمقراطية.

ثانياً: الموقف الروسي من الأحداث:

على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وكل الدول الغربية تقاجأت روسيا بالأحداث في تونس وحاولت الإبقاء والمحافظة على مبادئها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، حيث اكتفت بإصدار بيان دعت فيه إلى ضرورة الإبقاء على الاستقرار في تونس واصفة الحراك فيها بأنه الانقلاب الذي يسبق سقوط النظام. وأعقبت موسكو البيان بآخر طالبت فيه الشعب التونسي بتبني أسلوب الحوار الديمقراطي داخل أطر المؤسسات الدستورية لما فيه من مصالح الشعب. وعبر الرئيس الروسي آنذاك "ديمترى ميدفيدف" (MADVEDEV Demitry) عن قلقه إزاء الوضع في تونس، لأن ذلك هو درس كبير للسلطات حتى لاتصل إلى الكرسي ببساطة، وأن عليها تطوير نفسها بالموازاة مع المجتمع.

1 داود تلحمي، "الأبعاد الخارجية للثورات والانتفاضات الشعبية العربية" في مجلة سياسات، العراق، العدد 16، 2011، ص129.
2 KOUTTROUB (Smail), op.cit.

3 تضمن القرار 1970 والقرار 1973 ضرورة إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحضر انتشار الأسلحة والسفر، وتجميد الأموال الليبية في الدول الغربية وإقامة منطقة حضر جوي في الأجواء الليبية. لكن القرار لم يشير إلى الأطراف المعنية بالعمليات في ليبيا سوى بالقول: "يؤنن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات، أو ترتيبات إقليمية بالتعاون مع الأمين العام باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغه بها". وهذا الإجراء كان بمثابة تعزيز لقوة "بروتوكول مسؤولية الحماية" الذي يخول الأعضاء في المجتمع الدولي مسؤولية المساعدة في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية.

فعندما لا تلتحق السلطات بركب التنمية في مجتمعاتها ولا تتمكن من تلبية طموحاتها سيؤدي ذلك إلى نتيجة حزينة جدا¹، وهو ما حدث في تونس ثم ليبيا.

ويبقى الموقف الروسي مترددا ورافضا للقرارات الأممية، لكنه سرعان ما التحقت موسكو بالركب الغربي ووافقت على قرار فرنسا في قمة مجموعة العشرين في (Deauville) والمطالبة برحيل الرئيس السابق "معمر القذافي"، لكنها لم تؤيد قرار التدخل العسكري في ليبيا². هذا التباين في المواقف الروسية يوضح رغبة موسكو في الإبقاء على الوضع في المغرب العربي متماشيا بما يخدم مصالحها خاصة مع تخوفها من وصول الإسلاميين إلى الحكم. ولأن الرغبة الملحة للمغاربة في الحصول على الديمقراطية عن طريق القوة قد يؤدي إلى نتائج عكسية بظهور قوى فاعلة متطرفة ستحاول تغيير منحى التطور والتنمية لبلدانها³ وإعادة النظر في علاقاتها الخارجية ومعها التعاون في مجال الطاقة والسلاح بين روسيا وشركائها من المغرب العربي.

مع هذا الاختلاف في الآراء والمواقف بين مؤيد ومعارض ومتحفظ اتجاه الأحداث في تونس وليبيا، إلا أن الحراك أثار فيهما العديد من التساؤلات حول الوضع الجيو-سياسي لما بعد الأحداث وعن ماهية الفواعل التي سيكون لها الدور القيادي في منطقة المغرب العربي. فقد أعادت كل الفواعل سواء الإقليمية أو الدولية حساباتها، خاصة وأن ما وقع أظهر مدى الارتباط بين الأوضاع في الداخل والخارج في الإقليم الجغرافي الواحد ومدى أقلمة المشكلات الداخلية وامتداد تفاعلاتها الداخلية في مجتمعات الحراك إلى ما وراء الحدود⁴.

كما أن الوضع في المغرب العربي غير مطمئن، فمع أن نشاط الحركة في تونس لم يؤدي إلى تدمير مؤسسات الدولة ومظاهر البنية التحتية، إلا أن مشهد الوضع الليبي تميز بالفوضى وتداخل جميع المتناقضات والفواعل الرسمية وغير الرسمية. مما يفتح النقاش وباستمرار حول مصير الاستقرار والسلم في المنطقة. فعدم الاستقرار في ليبيا وتونس ودول المغرب العربي سيزيد من هشاشة الوضع الأمني فيها ويفتح المجال لمزيد من الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، خاصة مع تواجد

1 ERENLER (Muharem) « Russian's Arab Spring Policy », Bilgesem, Wise Men Center for Strategic Studies, 2011, p174, in (http://www.academia.edu/2606725/RUSSIAS_ARAB_SPRING_POLICY)

2 KOUTTROUB (Smail), op.cit.

3 Ibidem.

4 CHARTER (Khalifp), « Géopolitique arabe : une nouvelle carte ? », in (<http://www.diploweb.com>), septembre, 2013.

القاعدة وبعض الجماعات الإرهابية ك"داعش" في المنطقة ورغبتها في تطوير إستراتيجيتها لكي تصبح قوة معارضة في المغرب العربي¹ وفاعل في توجيه مسار السلم والأمن فيها. وسيشجع استمرار العنف على استفحال نشاطات هذه الجماعات في ظل فوضى استعمال الأسلحة وزيادة ارتفاع التدفقات بكل أنواعها: تجارة الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية والمتجه نحو أوروبا وزيادة الاختطافات². مما زاد في تعقيد التعامل مع قضايا الأمن في منطقة المغرب العربي وما جاورها وجعل الشريك الأوروبي في مأزق أمني جديد: وهو رهانات ما بعد الحراك العربي ومدى امتلاك الاتحاد الأوروبي للقدر الكافي من النفوذ والإمكانات على الأداء الفعال لمسؤولياته التي اضطلع بها بعد الحرب الباردة من خلال مهمة التشريع والضبط والسيطرة خاصة في ظل الوضع المغاربي المتأزم بسبب³:

- اهتزاز شرعية المؤسسات الأمنية والمدنية في الدولة وانعدام التوافق السياسي بين مختلف الأطراف وبين والمؤسسات الرئيسية في الدولة.
- محدودية قدرة الدولة في تونس وليبيا خاصة على معالجة الملف الأمني في جميع مكوناته.
- اهتزاز ثقة المواطنين في تونس وليبيا في قوات الأمن بسبب الانتهاكات السابقة واستمرار الإفلات من العقاب.
- مقاومة الإصلاح من جانب المؤسسة الأمنية أو العسكرية أو أطراف أخرى وعدم تأسيس آليات تعزيز السلوك الديمقراطي داخل المؤسسة الأمنية في الدستور وهذا في كل دول المغرب العربي.
- غياب الإستراتيجية المحكمة وعدم وضوح الرؤية لدى القادة المغاربة في التعامل مع الأزمات الداخلية والاقليمية.

فهل يمكن لأوروبا كقوة في المنطقة أن تستعيد قدراتها على القيادة بفاعلية وتطوير أنماط جديدة لإعادة بناء ما تم إفساده مع الحراك العربي، وبعد أن أوضحت الشعوب العربية أن لها إمكانات للمشاركة في التغيير وإعادة تنظيم الأبنية الداخلية ومصالح المراكز الخارجية.

1TAJE (Mehdi), "LA réalité de la menace d'AQMI à l'aune des révolutions démocratiques au Maghreb, Turbulences maghrébines, *Revue Géostratégique*, n ° :32, 3eme trimestre, 2011, p281, in (http://www.strategicsinternational.com/32_20.pdf)

2 Ibid, p286.

3 هيكل بن محفوظ، "تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة 2013"، على الموقع:

(http://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Tunisia_in_2013_.pdf)، تم الدخول يوم 02

أكتوبر 2015 سا:17.45.

المطلب الثاني: الخيارات الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي بعد الحراك العربي

منذ نهاية الحرب الباردة تعددت عوامل الصعود الأوروبي وزيادة نفوذه في النظام الدولي وفي المتوسط كنظام إقليمي تدير فيه أوروبا مظاهر ممارستها للقوة والسيطرة عبر فرض نموذجها المعياري على جيرانها المغاربة. ومحاولة تأكيد مكانتها السياسية عن طريق توظيف الأمن اللين وسياسة الإقناع والجذب. غير أن الأحداث في العالم العربي وفي تونس وليبيا خاصة، أعادت إلى الواجهة أزمة الاتحاد في توحيد قراراته وسياساته الخارجية اتجاه القضايا الحساسة، وكشفت عن تأزم عناصر القوة الأوروبية وعجزها عن الاستجابة لردود الفعل والأزمات في محيط الجوار الأوروبي، والقدرة على التأثير الفعلي والتكيف مع المرحلة الانتقالية التي ستواجه الاتحاد وأوروبا ككل. هذا ما حدث مع الحراك وأجبر الشريك الأوروبي على مراجعة سياساته وأنماط التعامل مع الوضعيات والمستجدات.

الفرع الأول: المواقف الأوروبية اتجاه الأحداث في دول المغرب العربي

لقد قامت السياسة الأوروبية المتبعة في منطقة المغرب العربي على أساس دعم الحكومات والأنظمة القائمة، وكذا التوجه نحو الاقتصاد الليبرالي كنموذج ناجح يُبقي على مصالح الاتحاد الأوروبي ويضمن أمنه من التدفقات الخطيرة من الجنوب. لهذا السبب كانت ردة فعل الاتحاد اتجاه الأحداث مشلولة في البداية، وهذا راجع إلى الشك والريبة اتجاه الأنظمة الحليفة المولية لها في المنطقة. واتسمت المواقف الأوروبية الصادرة بشكل عام أو عن كل دولة بشكل خاص بالازدواجية والارتباك¹ أمام الوضع في تونس وإشكالية تأييدها أو معارضتها للأنظمة الحليفة لها، وما قد يترتب عن ذلك مستقبلا في حال انتصار الشعب وإسقاط النظام وإلحاق الضرر بمصالح أوروبا.

أولا: الموقف الأوروبي من الحراك في تونس

أدى عنصر المفاجأة مع بداية الأحداث في تونس إلى إحداث شلل عام على مستوى المواقف الأوروبية اتجاه ما وقع في تونس، ولكنها مواقف لم تختلف في عمومها عن الرؤية المشتركة للاتحاد الأوروبي الذي التزم الصمت إلى غاية فرار الرئيس الأسبق "بن علي" من تونس. حيث أنه وفي إعلان رسمي صرحت الناطقة الرسمية السابقة باسم خارجية الاتحاد "كاترين أشتون" في لقاء صحفي

1 "L'Union européenne et le Maghreb: Quel engagement un an après le "Printemps arabe"?, 2012 / 02, in (<http://www.institut-thomas-more.org/fr/actualite/lunion-europeenne-et-le-maghreb-quel-engagement-un-an-apres-le-printemps-arabe--3.html>).

أن الاتحاد الأوروبي يأمل في الوصول إلى حل ديمقراطي ودائم في تونس¹. وبعد خروج زين العابدين بن علي دعا الاتحاد إلى الهدوء معلنا على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية أن تونس تعيش لحظة تاريخية².

وكانت المواقف الأوروبية بشكل منفرد متماشية والموقف الجماعي في مجملها بعد أن تأكد للقادة الأوروبيون أن السلطة لم تعد بأيدي الأنظمة الموالية لها، ولكنها أصبحت في يد الشعب الذي أثبت امتلاكه للوعي ولثقافة التحول والقدرة على التغيير دون شروط وإملاءات أو قيود. فبعد أن عرضت الحكومة الفرنسية المساعدة على "بن علي" ومدته بالبوليس لقمع المظاهرات في بداية الأحداث رفضت لاحقا وبعد عجز "بن علي" عن استرضاء المحتجين طلبه اللجوء إلى أراضيها، وذلك نزولا على حد تعبيرها عند رغبة الجالية التونسية المقيمة في فرنسا المؤيدة للشعب التونسي. ليعلن مكتب الرئيس الفرنسي "ساركوزي" سابقا بعد ذلك على أن فرنسا اتخذت الخطوات الضرورية لضمان منع أية تحركات مالية مشبوهة إداريا، مؤكدا استعداد الحكومة الفرنسية لتلبية أي طلب للمساعدة على ضمان السير الحسن لعملية الانتقال الديمقراطي³ في تونس.

المملكة البريطانية من جهتها أعلنت عن دعمها لموقف الشعب التونسي التاريخي. أما ألمانيا فقد دعت جميع الأطراف للحوار ومحاولة إيجاد حلول سلمية والحد من وقوع المزيد من الضحايا والأضرار. وطالبت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" التونسيين بالعمل على إرساء الديمقراطية في تونس، وأن ما حدث هو فرصة لبداية جديدة نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية، وأن ألمانيا مستعدة لتقديم الدعم للقيام بذلك. كما دعت إيطاليا وعلى لسان وزيرها للخارجية مؤسسات الدولة والمجتمع في تونس إلى ضبط النفس والهدوء والحوار المتواصل للخروج من الأوضاع الصعبة المتأزمة⁴.

على هذا كانت المواقف الأوروبية عموما متماثلة في تبني الطرح المؤيد للحركات الشعبية في تونس

1 خليل سامي أيوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن-العدد: 3564 - 2011 / 12 / 2، في

(<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741>)

2 عزمي بشار، الثورة التونسية المجددة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون 2012، ص333.

3 خليل سامي أيوب، مرجع سابق.

4 نفس المرجع.

واعتبار ما حدث مؤشرات على نجاح سياسة أوروبا في تلقين سياسيتها وقيمها المعيارية لجيرانها. فرغم أن ما حدث لم يكن برعاية النظام التونسي إلا أنه تم بوتيرة مشجعة وإرادة الشعب الحر والواعي بحجم مطالبه وعجز حكوماته عن تلبية تلك المطالب.

ثانياً: الأزمة الليبية وردود الفعل الأوروبية

اختلف الموقف الأوروبي اتجاه الوضع في ليبيا عنه في تونس، حيث بادرت فرنسا وعلى لسان الرئيس الفرنسي الأسبق "نيكولا ساركوزي" بالإعلان عن ضرورة التدخل للقضاء على نظام "القذافي". وكان تشدد الرئيس الفرنسي تعبيراً عن التعديل في موقفه السابق الموالي لنظام مبارك ونظام بن علي والذي انتقده الكثير من خصومه السياسيين وكان له اعتبارات سياسية وإستراتيجية بالنسبة لفرنسا أهمها:

- أراد الرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي" عبر هذا الموقف الانفراد بضرية استباقية تتيح له البروز كقائد لبلد له خصوصياته وعلاقاته المميزة مع بلدان شمال أفريقيا، ففرنسا هي أكثر الدول الأوروبية معنية بالتطورات فيها¹. وتبلورت إرادة فرنسا عبر قرار الأمم المتحدة 1970 و1973 والقاضيان بتطوير إستراتيجية عسكرية تهدف لحماية المدنيين الليبيين من ضربات وأفعال "القذافي". - حاولت فرنسا أن تظهر بمظهر القائد لعمليات التدخل في ليبيا من خلال شنّها لضربات على الأراضي الليبية واعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي كمثل رسمي لشؤون الشعب الليبي.

لكن سياسة فرنسا لم تكن في مستوى إمكانياتها خاصة بعد أن تأكد فشل تدخلها بعيداً عن مظلة الحلف الأطلسي وزيادة التعقيد من المعضلة الأمنية الليبية بالنسبة لها، وبعد الرفض الألماني في بداية الأمر الانجراف وراء القرار المتسرع لساركوزي. فرغم أن ألمانيا كانت معارضة لسياسة "القذافي" التعسفية المتبعة إزاء معارضيه والتي لا مبرر لها وضرورة إيقافها والحد منها. إلا أن المبادرة الشخصية لفرنسا أزجعت الدبلوماسية الألمانية التي اتهمت حكومة "ساركوزي" باستغلالها للوضع الإنساني في ليبيا لتمتين مكانتها السياسية والإستراتيجية. لهذا امتنعت ألمانيا عن التصويت لصالح القرار 1973. وسعت المستشار "ماركل" من خلال هذا الموقف الحصول على شعبية أكبر من الشعب

1 براء ميكائيل، "أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد مواقف متضاربة"، على الموقع:

(http://www.fride.org/download/_aljazeera_qatar_bm_14_5_11.pdf).

الألماني الذي ترفض أغلبيته استعمال العنف واللجوء إلى الحلول العسكرية والقوة، وكذلك إثبات استقلالية ألمانيا بقراراتها عن الاتحاد الأوروبي وعدم انصياعها إلى أي موقف وإن ارتضته الأغلبية¹.

المملكة البريطانية وكعادتها كانت مواقفها متناقضة مع الموقف الأوروبي، وهو ما تجسد في الحرب على العراق وأكد عدم اهتمام البريطانيين بإيجاد وحدة صف أوروبية إزاء المواقف والقضايا الدولية. ومع هذا لم تتوان لندن عن الانصياع لخطة التدخل العسكري في ليبيا وهذا بالنظر إلى أهمية مصالحها وخياراتها وأولوياتها الإستراتيجية التي تعبر في مجملها وعمومها عن الإرادة الأمريكية. أما إيطاليا وهي أكبر المتعاملين مع ليبيا في عهد "القذافي" فقد تأرجحت مواقفها بين الاعتبارات الشخصية والإستراتيجية. فمع بداية الأزمة حاول رئيس الوزراء "سيلفيو برلوسكوني" أن يُبقي بلاده بعيدة عن الأزمة، فقام بإجراء اتصال بـ"معمر القذافي" ينفي فيه اتهام الأخير لإيطاليا بتزويدها المحتجين بالسلاح.

غير أن تغير الوضع لصالح المعارضة أجبر إيطاليا على اعتماد العقلانية في التعامل مع المستجدات لتدخل في حلقة المؤيدين للتدخل العسكري ولو كان ذلك على حساب العلاقة المميزة لها مع مستعمرتها القديمة². فرئيس الوزراء الإيطالي لم يتخذ هذا القرار دعماً للطرح الفرنسي كما رآه البعض، ولكنه كان من منطلق حساب نسب الربح والخسارة ومصلحة بلاده بالدرجة الأولى.

هذه المواقف المختلفة زادت من حساسية الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام الدولي، وجسدت عجزه مرة أخرى وعدم قدرة قادته على توحيد آرائه والتكلم بصوت جماعي. فرغم وجود وزيرة رسمية للخارجية الأوروبية ويُفترض فيها أن تعبر عن مواقف رسمية لجماعة يسيرها برلمان، ومجلس ومفوضية، وهيئات فاعلة، إلا أن ذلك زاد من تعقيد إشكالية رسم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لاتحاد تتغلب فيه ومع حلول كل أزمة كفة المصالح القومية والهوية الوطنية على كفة مصلحة الجماعة والهوية الافتراضية للاتحاد الأوروبي.

1 براء ميكائيل، مرجع سابق.

2 نفس المرجع.

الفرع الثاني: المبادرات الأوروبية لما بعد الحراك العربي

"لقد كانت شعوب المغرب العربي في واجهة الأحداث التاريخية لسنة 2011م وكانت المنطقة من أكثر المناطق التي تبنت مسار إحداث التغيير والإصلاح، وكان على الاتحاد الأوروبي وبحكم علاقته لها أن يواكب الجهود لإنجاح الديمقراطية والتحديث."

هذه هي الديباجة التي افتتح بها الإعلان الصادر عن الأشغال العامة للبرلمان الأوروبي واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في "بروسل" (Brussels) في السابع عشر من شهر ديسمبر سنة 2012م، لبحث الوضع في دول المغرب العربي بعد الأحداث في كل من تونس وليبيا. وهو الإعلان الذي أوضح توجهات أوروبا لمراجعة سياساتها في الضفة الجنوبية للمتوسط ككل بعد أن انقلبت الموازين والحسابات الأوروبية وفشل القادة الأوروبيون في التنبؤ بالمشهد العربي وانعكاسات الأخير على الحوارات الأمنية بين الطرفين.

وكان للحراك الذي اعتبره البعض ربيعاً عربياً تداعياته على العلاقات الأورو- مغاربية، حيث أدى الوضع وكما قال الأستاذ "بن عنتر" إلى ميلاد مستلزم أخلاقي جنوبي المنشأ في مقابل المستلزم الأخلاقي الشمالي وما سيكون له من تبعات على السياسات الأوروبية. وقد أنهت الأحداث كذلك التعارض بين الأمن والاستقرار من جهة والديمقراطية من جهة أخرى وخلق التلازم بينهما¹. فإعادة النظر في السياسات الأوروبية اتجاه الوضعيات المغاربية يستلزم وعلى حد تعبيره مراجعة أوروبا للتفضيلات الغربية التي سادت مع سياستها من قبل لتسقط معها المشروطية السياسية للديمقراطية التي بقيت نظرية فقط ودون معنى².

فليس من حق أوروبا اليوم أن تفرض على شركائها تطبيق الآليات والوسائل القديمة في بيئة أصبحت أكثر هشاشة وأكثر عرضة للمخاطر والتهديدات التي أفرزتها الأحداث في ليبيا، وزادت من التحديات الأوروبية وضرورة إعادة النظر في الأولويات والترتيبات وعلاقات الأطراف بعضها ببعض. وهو ما قامت به دول المغرب العربي التي رأت ضرورة تجديد تصوراتها للوضع في المنطقة وعلاقتها إقليمياً ودولياً. حيث لجأت كل من الجزائر وتونس وحتى ليبيا إلى إعادة قراءة وترتيب سياساتها

1 عبد النور بن عنتر، "الربيع العربي والخيارات الإستراتيجية الأورو-أطلسية"، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع:

(<http://www.studies.algazeera.net>)، تم الدخول بتاريخ 2012/02/02.

2 نفس المرجع.

الخارجية مع حلفائها، فالحراك التونسي غير من علاقات تونس بأوروبا وخاصة مع فرنسا وأثرت الحرب في ليبيا على أبعاد العلاقة المتميزة مع إيطاليا وكذا مع فرنسا والمملكة البريطانية. كما زاد التدخل الأطلسي في ليبيا من قلق الجزائر ومخاوفها اتجاه أوروبا وكل شركائها بمن فيهم روسيا والصين. خاصة وقد اختلفت الموازين لصالح الطرف المغربي على حساب المصالح الأوروبية وتعديل المظاهر العامة للعلاقات الدولية ببصمات عربية أثرت في علاقات القوة ومساراتها. وعلى الاتحاد الأوروبي أن يوضح استراتيجياته وخياراته بالنظر إلى علاقته بالمنطقة من جهة، وعلاقة الأخيرة بمنطقة الساحل وحساسية الموقف المغربي في التعامل مع الوضع الأمني في منطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي من جهة أخرى¹.

هذه الخيارات ستكون كما قلت وفق صياغة مغربية وبرود فعلية داخلية متعددة ومتأرجحة بين سيناريو نجاح الإسلاميين الذين يشكلون خطرا مستقحلا بالنسبة لأوروبا في الوصول إلى السلطة من جانب، وسيناريو نهاية السيطرة الغربية في رسم خارطة العالم العربي من جانب آخر. كل هذه الأسباب والخلفيات دفعت أوروبا إلى اقتراح مبادرات جديدة لعلاقات التعاون وتجديد بناء إجراءات الثقة التي اخترقتها الشعوب بتمرداها على الأنظمة والقضاء على بعض مظاهر التعسف في ممارسة السيادة التي شاركت أوروبا وعن طريق الموالين لها في الأنظمة العربية في ترسيخها. وكجزء من الاستجابة للتطورات في دولة تونس وليبيا وكل دول المنطقة التي اضطرت للتعامل مع الوضع، أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده وتصميمه على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية في دعم عجلة التكامل بين دول المغرب العربي، ومراقبة المبادرات الرامية لتوثيق التعاون. وعلى هذا الأساس كان اجتماع قادة دول وحكومات الدول الخمس الأوروبية: فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا مع كل من تونس والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا في قمة جديدة لمجموعة (5+5)، وهي القمة الأولى بعد تسعة سنوات من تعطل الحوار بين الطرفين. وعقدت يومي الخامس والسادس من أكتوبر سنة 2012م بمالطا لبحث مختلف المواضيع على غرار الملف الأمني والدفاع والتعاون الاقتصادي وتقييم مجالات التعاون الأخرى كالتربية والبيئة والطاقة². كما هدف حوار (5+5) المتجدد إلى إقامة تعاون أوثق بين الأعضاء، وتشجيع التسيير الأمثل للموارد وتعزيز الاستقلالية الإقليمية وتحقيق التنمية.

1 KOUTROUB. S, op,cit.

2 توفيق المدني، قمة 5+5 من مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، العدد 131، نوفمبر

2012، على الموقع: (<http://www.wahdaislamyia.org/issues/131/tmadini.htm>).

وفي شهر ديسمبر من نفس السنة قدمت المفوضية الأوروبية مبادرة جديدة للحوار، ولكنها وصفتها بالمكتملة لسلسلة الآليات والمشاريع التي أقامها الاتحاد الأوروبي مع جيرانه سابقاً¹، وهي "أجندة للتغيير" (Agenda for Change) تقوم ببحث العلاقات المتطورة بين دول المغرب العربي ودول الساحل الأفريقي من ناحية، وعلاقة الاتحاد الأوروبي بدول الساحل من ناحية أخرى. والتأكيد على ضرورة تحقيق التكامل المغربي في إطار "الإستراتيجية الأوروبية لأفريقيا"² ومساعدة اتحاد المغرب العربي على تجاوز العراقيل والتغلب على خلافاته التي زادت حدة بعد أحداث الحراك العربي. ولنجاح المبادرة نقول المفوضية يجب العمل على³:

- مواصلة الاندماج المغربي كشرط لتحقيق الاستقرار وخلق سوق مشتركة وزيادة التقارب والاتصال بين الشعوب عبر إثراء التبادل الثقافي والاقتصادي والعلمي.

- دعم الديمقراطية عبر تفعيل دور المجتمع المدني والشفافية في التعامل بالبرامج المحلية والمؤسسات الداخلية وخلق منتدى اجتماعي مغربي.

- مواصلة دعم التواصل بين برلمانات دول المغرب العربي والبرلمان الأوروبي.

- دعم الأنظمة القضائية واحترام دولة القانون.

- تشجيع برامج تطوير دور الإعلام والثقافة في المغرب العربي، وهو الدور الذي يساعد على خلق تعاون متكافئ.

- قمع حجم التهديدات المحدقة بالمغرب العربي بعد الحراك والتزام الاتحاد الأوروبي بوضع الترتيبات اللازمة لمواجهة عوامل اللأ استقرار.

- مساعدة دول ما بعد الحراك على التنمية المستدامة وإعادة البناء عن طريق إكمال العمل التحضيري اللازم لإزالة التعريفات الجمركية لتشمل كافة القضايا التنظيمية المتعلقة بالتجارة وتحريها من خلال

1 European Commission, « Joint Communication to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions », Brussels, 17/12/2012, point 36 final, in (www.eeas.europa.eu).

2 Council of The European Union, «The AFRICA- EU Strategy Partnership. A Joint Africa- EU Strategy », EU-AFRICA Summit in Lisbon 2007, reference 16344/07, in (http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/er/97496.pdf).

3 European Commission, Join (2012) 36 Final, op.cit.

إطلاق برنامج استثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها. وفي هذا الإطار تم تقديم 3.5 بليون أورو للدعم للفترة الممتدة بين سنتي 2011 و 2013م¹، حيث استفادت الجزائر من 172 مليون من قيمة الدعم التي تم توجيهها لدعم الشباب والقضاء على البطالة ودعم المجتمع المدني. واستفادت كذلك وفي إطار "برنامج الربيع" (Spring Program) الذي يهدف إلى دعم الشراكة والإصلاح والتنمية من مبلغ قيمته 20 مليون أورو على دفعتين: عشرة ملايين لدعم الرشادة والشفافية، والعشرة مليون المتبقية كدفعة لإحداث الإصلاحات الديمقراطية والتنمية الريفية².

أما ليبيا وهي أكبر مهدد للأمن الأوروبي الآن والتي وصفها مفوضية الأمن الداخلي الأوروبي "سيسيليا مالمستروم" بالدولة الفاشلة فقد كان التعامل معها صعبا. ولأن المطلوب هو إعادة بناء مؤسسي وعقلي وقانوني ومجتمعي، فالأمر يقتضي معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتعزيز إدماج ليبيا في المنطقة وفي العالم بأسره. فحتى بعد إجراء الانتخابات الحرة في جويلية سنة 2012م يبقى الوضع مرتبطا بصعوبة إيجاد حل فعلي وعملي للأزمة في ليبيا والقضاء على الجماعات الإرهابية التي سيطرت على البلاد، ثم بحث سبل التحول الفعلي للأفراد نحو الديمقراطية وتعزيز دولة القانون وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمصلحة الوطنية.

فإعادة بناء الدولة وإقامة مؤسسات إدارة السلطة في ليبيا أصبح اليوم من التحديات الرئيسية للاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي ومنها الجزائر كأهم فاعل في المنطقة، خاصة مع استفحال عمليات الاختطاف الانتحارية، وعمليات القتل التأريية والهجمات والتفجيرات التحريضية والقتال الطائفي، وزيادة حجم الجرائم مع الانتشار العشوائي للأسلحة واستغلال الجماعات الإرهابية للمساحات الشاسعة ومنعدمة المراقبة في ليبيا للقيام بعمليات التدريب وإيواء المرتزقة والخارجين عن القانون.

كل هذه الأسباب جعلت الاتحاد الأوروبي يسارع لتقديم الدعم للسلطات الليبية بتقديم ما يقارب 39 مليون أورو سنة 2011م لإنجاح مشاريع الإدارة، و80.5 مليون أورو لدعم حقوق الإنسان والمساعدة بعد الأزمة. كما استفادت الحكومة الليبية المؤقتة من 68 مليون بين سنتي 2012 و 2013م لدعم الاقتصاد، الأمر الذي جعلها تعلن في شهر جانفي 2013م رغبتها في الالتحاق بركب الاتحاد من أجل المتوسط.

1 European Union, « EU'S Response to the Arab Spring: The State of Play after Two Years », Brussels, 08 February 2013, A70/13, in (<http://www.ecas.eurpa.eu>).

2 Ibidem.

المملكة المغربية وهي المتعامل التجاري الأول مع الاتحاد الأوروبي وقعت وفي إطار التفاوض حول سياسة جديدة لبرنامج عمل ما بين 2013-2017م اتفاقية في نوفمبر سنة 2012م مع الاتحاد الأوروبي عرفت بـ "حركية الشراكة"، وهي اتفاقية سياسية دُعمت باتفاقية أخرى لتحرير التجارة الزراعية في أكتوبر من نفس السنة بعد تلك التي وقعت في شهر فيفري حول الصيد.

وبذلك يبقى المغرب من أكبر المستفيدين من المساعدات الأوروبية، حيث قدرت قيمة المساعدات بحوالي 580 مليون أورو للفترة بين سنتي 2011 و 2013م والموجهة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة، ودعم المؤسسات القضائية وحقوق الإنسان. وتمت إضافة 80 مليون أورو لدعم التحول الديمقراطي والتعليم والصحة من خلال برنامج الربيع العربي (Spring Program)¹.

وباعتبار ظروف الشعب التونسي بعد الحراك فلقد قدم الاتحاد الأوروبي دعمه لمواصلة التحول الديمقراطي عن طريق القيام بزيارات متكررة للمفوضين الأوروبيين، وإصدار العديد من الإعلانات القاضية بالتعاون للخروج من الأزمة ومنها إعلان سبتمبر 2011م، والذي جاء لمساندة المجتمع المدني والمساعدة على التحضير للانتخابات في تونس. كما قام الوزير الأول التونسي للحكومة الانتقالية "حمادي جبالي" بزيارات عدة إلى بروكسل تم على إثرها توقيع اتفاقية شراكة تفضيلية في شهر نوفمبر سنة 2012م بين الاتحاد الأوروبي والحكومة التونسية، تناولت تحرير التجارة الزراعية ومنتجات الصيد وكذلك مناقشة مسائل الهجرة. واستفادت تونس من 240 مليون أورو كمساعدة للفترة الممتدة ما بين 2011-2012م معززة بالمرافقة التقنية لقضايا المجتمع والسياسة والتنمية الاقتصادية.

دائما وفي إطار "برنامج الربيع" حصلت الجمهورية التونسية على 100 مليون أورو لتطوير نظام الحكم الراشد فيها عبر تشجيع بناء المجتمع المدني وتجديد علاقات الجوار الإقليمية. تبعتها دعم ثان قدر بـ 68 مليون أورو لمواجهة المشاكل في مجال الصحة والتفاوت الجهوي في تونس².

مع كل هذه المساعدات والدعم تبقى جهود الاتحاد الأوروبي لإعادة توجيه مسار عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد الحراك رهينة إفرزات ونتائج الحراك على المديين المتوسط والقريب. وهي الإفرزات التي قد تُصعب أية عملية لبناء نظام للشراكة الأمنية الإقليمية، فالوضع بعد

1 European Union, « EU'S Response to the Arab Spring: The State of Play after Two Years », op.cit.

2 Ibidem.

الأحداث في تونس وليبيا غير من شكل خارطة الجيو-سياسية للمنطقة وأقحمها في جملة جديدة من الرهانات والتحديات غير واضحة المعالم.

فتونس وبعد الخطوات الحثيثة نحو الديمقراطية بدأت تتخر في مجتمعها مظاهر الانقسام والإرهاب الذي قد يُدخل البلاد في أزمة فعلية كما حدث مع الجزائر في تسعينات القرن الماضي. كما أن استفحال النزاع في ليبيا وتمكن بعض الجماعات الارهابية من السيطرة على مصادر الثورة فيها سيؤدي إلى ردود فعل قد تزعزع الاستقرار في كامل القارة الأفريقية، وبخاصة مع الوضع في الساحل الذي يعتبر ملجأ آمن لشبكة الجماعات الارهابية المسلحة الدولية. فمنطقة الساحل هي منطقة رمادية تسهل فيها المعاملات غير المشروعة كتجارة الأسلحة، والمخدرات والاتجار بالبشر، ودفن المخلفات النووية وزيادة الهجرة غير القانونية، والأكثر من ذلك زيادة تكوين جماعات لترويج وتسريب الأفكار المتطرفة والمتشددة¹ التي تسيء إلى الإسلام والمسلمين.

1 مهدي تاج، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الأفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، في الموقع (<http://www.studies.algazeera.net>) نشرت بتاريخ أكتوبر 2011.

كخاتمة لهذا الفصل يمكن القول أن هناك صعوبة فعلية في بحث العلاقات الأورو-مغربية نظرا لتشابكها وتعقدها. وتبقى مسألة إدارة النقاش حول قضايا الأمن عالقة بين الطرفين وتتطلب ضرورة التجديد في الآليات لبحث إمكانية بناء الجماعات الأمنية المرجوة في منطقة المتوسط كفضاء للتفاعل بينهما. وهي جماعات قد تلنقى فيها هويات الطرفين دون المساس بخصوصيات كل طرف وسيكون توسيع مجال الشراكة والتعاون أساسا لتجديد الثقة وإعادة توجيه سلوكيات وممارسات الاتحاد الأوروبي اتجاه جيرانه في المغرب العربي بما يخدم مصالح الطرفين، ويحقق تقدم فعلي في العلاقات رغم الاختلافات بينهما.

فعدم التجانس لا يعني بالضرورة انعدام الالتقاء، والاختلاف الثقافي والفكري أو الديني لا يشكل حتمية للصدام الحضاري. فهناك فرص لتقديم التنازلات في بعض الميادين خاصة في مجال الهجرة (نقطة الخلاف الجوهرية) ومحاولة خلق حلقة للنقاش المتكافئ لإحداث التغيير في التوجهات والإدراكات لدى صناع القرار الأوروبيين وكذا المغاربة. وقد أظهر الحراك العربي أن الديمقراطية أصبحت مطلبا شعبيا داخليا، وأن الشعوب العربية أدركت أهمية مشاركتها في إعادة بناء أنظمتها السياسية رغم العراقيل التي ستواجهها بعد ما حدث. وكما أن المستجدات في المغرب العربي كانت فرصة للاتحاد الأوروبي لمراجعة تفضيلاته الإستراتيجية فهي كذلك فرصة للمغاربة لتحقيق التنمية وتعزيز القوة التفاوضية فيما بينهم لدعم البناء المغربي من ناحية، ومواجهة القوى الإقليمية والدولية عن طريق تجديد المنافسة الجيو-سياسية من ناحية ثانية.

خاتمة

إن وضع سياسات على مستوى التحول في طبيعة المؤسسات والأدوار الهيكلية للاتحاد الأوروبي من جماعة الحديد والصلب إلى الاتحاد ساعد الأوروبيين على صياغة مقاربة أمنية خضعت نظريا وعمليا لجملة الاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها من قبل الأعضاء فيه والمصادقة عليها عبر مختلف الفترات الزمنية لعملية البناء الأوروبي. فقد كانت الرغبة في القضاء على خطر الحرب المتكررة في أوروبا سببا في توسيع قاعدة العملية التكاملية وانتشارها، لهذا السبب بدأ العمل على ضمان أمن الاتحاد اقتصاديا لكنه بخلفية عسكرية عززتها الرغبة في احتواء النزاعات واحتمال عودة الصراع والحرب. وساعدت المساعي الأوروبية لتحقيق رفاه الفرد على زيادة التدفقات والمعاملات الاقتصادية، وخلق قنوات اتصالية تفاعلت معها وبها شعوب القارة التي عمل قادتها على وضع تصورات مشتركة وبطموحات استندت إلى ثقافة غربية المعالم وارث توجهه قيم الرأسمالية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وهي التفاعلات التي أدت إلى بناء أرضية مشتركة لبحث المشاكل الأمنية المشتركة والسعي لبناء هوية أوروبية موحدة تنصهر فيها كل التباينات والهويات القومية الضيقة.

فالتحول على مستوى عملية البناء الأوروبي رافقه تحول على مستوى المفاهيم والآليات المرتبطة بضمن أمن واستقرار القارة الأوروبية، في حين تم استبعاد المفاهيم المرتبطة باستعمال القوة العسكرية وتعويضها بقوة الاقتصاد والتكنولوجيا التي سهلت عملية التحول. ثم عززت قوة المال والمعرفة بالقوة المعيارية لتشكيل صياغة جديدة في مقاربات الأمن وبحثه، وهي المقاربة التي اعتمدها ولا زالت جهود الاتحاد ليكون فاعلا أساسيا في المجتمع الدولي.

كما أن الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي أنتجت إطارا معيناً من الفكر والمفاهيم والطرق لرؤيته العالم وتصور التهديدات والمخاطر على الأمن، لكن هذا الإنتاج لم يكن بحجم الرهانات والقدرات والأهداف الأوروبية. لأن أوروبا أقامت أمنها على أساس افتراضي: أي أنها افترضت العدو مسبقاً وجعلت من غير الأوروبي عدواً لها خاصة القادمين من الضفة الجنوبية للمتوسط، فطورت بذلك سياستها للحرب الوقائية ووضعت الخط الدفاعي الأول لأوروبا في خارج حدودها لمواجهة التهديدات المتجددة للجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية وغيرها من الأخطار التي شكلت أطراف معادلة الأمن الأوروبي وأجندته، وخطوط وصفه لمصادر التهديد الأساسية على بقاءه. فصيغت المتغيرات والسياسات المعنية بالتعامل معها بما يتماشى وأهداف الاتحاد وقيمه المعرضة-من وجهة نظر قاداته وبعض المحللين- للتهديد، وقد يؤدي اختراق هذه القيم إلى توظيف القوة العسكرية للحصول

على القرارات السياسية والتوجه نحو تنظيم العنف وطريقة استعماله لإدارة النزاع والحرب في حدود الجوار الأوروبي.

لكن هندسة أوروبا الأمنية وإعادة النظر في مقاربتها لتحقيق السلم، وقدرة الاتحاد على تجاوز بعض الأزمات على أراضيه لا يعني بالضرورة نجاحها في تفعيل استراتيجياته التي يعتقد كثيرون أنها مجرد توجيهات ومبادئ فلسفية عامة للعمل في بنية دولية لا تزال فوضوية. وكل محاولة للقضاء على الفوضى أو التلطيف من حدة المعضلة الأمنية فيها سيصطدم بإشكالية المعضلة الدفاعية وتفاقمها خاصة مع تزايد حجم المشكلات التي يعاني منها الاتحاد داخليا كالأزمات المالية في بعض دوله مثل اليونان وإسبانيا، والمشاكل السياسية كرفض الدستور الأوروبي، والتجدد في مظاهر الأمن وعدم القدرة على التحكم الفعلي في الآليات اللازمة لصناعة السلم بعيدا عن المصالح الضيقة للدول الأعضاء.

ومهما كان التفاؤل الذي يقيم عليه قادة الاتحاد الأوروبي أهدافهم ومصالحهم، إلا أن واقع الممارسة أظهر مدى ضعف وهشاشة بعضا من سياسته في التعامل مع الوضعيات المستجدة. وهو ما يقودنا إلى تقديم بعض الاستنتاجات المرتبطة بهذا البحث.

- النتيجة الأولى: مهما تعددت البحوث العلمية والدراسات الأمنية فلا يمكن الإلمام بمصادر التهديد وتحديد طبيعتها وأسبابها وحصر المقاربات النظرية لدراسة الظواهر المرتبطة بالأمن. فالأمر يظل رهن المتغيرات التي تحدث على مستوى النظام الدولي كبنية واسعة للتفاعلات بين مختلف الفواعل والوحدات في مجتمع تلتقي فيه كل المصالح، وقد تتعارض أو تتوافق فيه الأهداف لكنها تُحدد في إطار واحد ومشارك تلتقي فيه المشاكل والمسؤوليات المشتركة.

فجل المشاكل تمت معالجتها وتحليلها في مجتمعات قد تكون متشابهة البنية لكنها حتما مختلفة من حيث بناءها لتصوراتها عن الظواهر ووصفها، كالجهاد الذي يراه البعض إرهابا أو الاضطهاد الذي يتصوره مجتمعا بأكمله حالة دفاع عن النفس. وبالتالي ستختلف الآليات للتعامل مع كل مظهر أو ظاهرة إما من مقرب الاستناد إلى القوة الصلبة وآلياتها، أو باللجوء إلى الاستراتيجيات اللينة ومستوياتها، وقد يكون بالرجوع إلى دور الدولة كأهم ضامن لتحقيق الأمن أو بالاعتماد على الفواعل من غير الدول وتوظيفها لمختلف الاستراتيجيات وفي كل المجالات: السياسية، والاقتصادية والمالية والثقافي والاثنية، والهوياتية وكذا الدينية .

- النتيجة الثانية: مع تعقد الأدوار وتداخلها سيظل تحليل الظواهر السياسية عامة والأمنية بصفة خاصة خاضعا لتطور المنظورات وتنوعها. والتي تدعم المفاهيم التي تؤسس بدورها لبناء السياسات الأمنية ولكنها لن تبتعد عن عنصر الذاتية وأهميته في بناء المواقف الأمنية التي تبنى من منطلق شعورنا بالآخر وطريقة إدراكنا تبعا لتغير الحالة النفسية للفرد في الدولة أو المنظمة أو غيرها، وكذا كيفية تصوره للمصلحة بالنظر إلى حالته النفسية والاجتماعية ومكانته في المجتمع وقدرته على صياغة القرارات وصناعتها من ناحية، وتمكنه من تمريرها والحصول على قبولها ليس فقط على مستوى الدولة ولكن في المجتمع الدولي من ناحية أخرى.

- النتيجة الثالثة: مهما كانت قوة القيم المعيارية لأوروبا، سيظل هاجس الافتقار إلى القوة العسكرية الأساس في تقييم دور وفعالية مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأمنية. فبالإضافة إلى تجاذب الرؤى واختلافها حول طبيعة وحجم الإصلاحات التي أحدثت على مستوى كل هياكله تبقى مسألة نقل صلاحيات الدول الأمم إلى مجلس الاتحاد وبرلمانه عملية صعبة أمام تزايد ظهور الأزمات وإدارتها وزيادة عدد سكان البيت الأوروبي بتنوع ثقافتهم وهوياتهم.

ورغم عديد الجهود التي يبذلها الاتحاد للتغلب على عجزه في تحقيق الاستقلالية الأمنية والدفاعية، إلا أنه لا يزال يفتقر إلى القدرة على تحمل مسؤولياته كاملة، خاصة فيما يتعلق بعملية نشر معايير الديمقراطية وإقامة السلام ودولة القانون في حدود جواره. مما قد يعرض أمنه للخطر ويعمق هوة الفوارق الاجتماعية ليس فقط في دول الجوار ولكن في الدول الأعضاء نفسها.

ومهما كانت خيارات صانع القرار في مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلا أنها تبقى خيارات محدودة التمثيل بسبب افتقارها للشرعية والإلزام وبسبب عجز أوروبا عن العمل بعيدا عن حلف الأطلسي. فالإشكال ليس في القوة ونوعيتها ولكن في الافتقار إلى القدرات التنظيمية وغياب الإرادة في التنسيق والتنازل الفعلي عن سلطة اتخاذ القرار لصالح البرلمان الأوروبي ومسئوليه.

وقد أكدت المواقف الأوروبية المترددة والضعيفة من الأزمات في المجتمع الدولي مدى هشاشة مؤسسات الاتحاد وهياكله، وأوضحت الأزمات المتكررة في تونس وليبيا والأخيرة في أوكرانيا مدى انكشاف وضعف النفوذ الدولي لدوره في التأثير على التطورات الجارية في العالم. إذ بدا جليا أن أوروبا ليست بالقوة الدولية التي تفرض قواعدها وهي التي لم تمنع الغزو الروسي للقرم، ولم تعارض

تقديمه للدعم لحكومة "بشار الأسد" في سوريا وسيجعل ذلك الأمن والاستقرار في القارة مستقبلا مهددا وبشكل مستمر بسبب النزعة التوسعية لروسيا والتي من الصعب على أوروبا مواجهتها.

- النتيجة الرابعة: مهما زاد حجم التمثيل داخل مؤسسات الاتحاد غير أنه لا يزال يفنقر إلى الدعم الشعبي للقيام بمهامه وتقوية هيكله، فكلما زادت وتيرة التفاعل بين الأعضاء كلما اتضحت أكثر الفروقات وزادت الخلافات، خاصة بين أهم الأعضاء فيه: فرنسا وألمانيا وبريطانيا. مما يؤدي إلى اتساع الهوة بين الشعوب التي مهما ضاعفت من ضاعفت وعززت شبكات التواصل والاتصال فيما بينها، ستعود في النهاية إلى مركزية بحثها عن أمنها القومي ومصالحها الوطنية.

- النتيجة الخامسة: قد تكون إرادة الشعوب غير إرادة قادته، وإدراك القادة للتهديد قد يكون مخالفا لإدراكات الشعب وعلاقته بأبعاد الأمن ومصادر تهديدها، لذلك ستدعم معرفة رغبات الشعوب الأمنية معرفة الكيفية والوسيلة وحتى زمن الحديث عن الأمن للحصول على الدعم. فالقادة بحاجة إلى توسيع دائرة النقاش مع شعوبهم والاعتماد على تصوراتهم الجماعية لصياغة المقاربات بدلا من التصورات الفردية الضيقة وتأثيراتها السلبية.

- النتيجة السادسة: أكد الحراك في بعض البلدان العربية عجز الاتحاد الأوروبي على التكيف مع الوضعيات الجديدة وعدم قدرته على المزوجة بين الأهداف المرجوة والوسائل المتاحة. فأوروبا وإن أقامت دفاعها خارج حدودها فليس بمقدورها تحمل أعباء ذلك، ولعل أحسن مثال على ذلك عجزها على مواجهة الموجات المتدفقة من المهاجرين إليها والتكفل بهم رغم المقترحات المتعددة من قبل اسبانيا والمفوضية الأوروبية بتبني نظام الحصص. حيث اقترح المفوض الأوروبي لشؤون الهجرة "ديميتريس أفراموبولوس" توظيف آلية طوارئ تمكن الاتحاد من إعادة توزيع المهاجرين اللاجئين من سوريا وليبيا وبعض الدول الأفريقية، ونقلهم من دول يكتظون فيها (كفرنسا وألمانيا وإيطاليا واسبانيا التي تبلغ حصتها مجتمعة أربعة وخمسين بالمائة من مجموع المهاجرين) إلى دول أقل استقطابا للمهاجرين.

- النتيجة السابعة: تبقى مسألة إدارة النقاش حول قضايا الأمن في حدود علاقة الاتحاد بجيرانه المغاربة عالقة بين الطرفين وتتطلب ضرورة التجديد في الآليات لبحث إمكانية بناء الجماعات الأمنية الإقليمية المرجوة في منطقة المتوسط كفضاء للتفاعل بينهما، وهي جماعات قد تلتقي

فيها هويات الطرفين دون المساس بخصوصيات كل طرف. وسيكون توسيع مجال الشراكة والتعاون أساسا لتجديد الثقة وإعادة توجيه سلوكيات وممارسات الاتحاد الأوروبي بما يخدم مصالح الطرفين، ويحقق تقدم فعلي في العلاقات رغم الاختلافات بينهما.

- النتيجة الثامنة: عدم التجانس بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي لا يعني بالضرورة انعدام الالتقاء، كما لا يشكل الاختلاف الثقافي والفكري أو الديني صداما حضاريا بالضرورة كما يقول هنتغتون. فهناك فرص لتقديم التنازلات في بعض المجالات، ومحاولة خلق حلقة للنقاش المتكافئ لإحداث التغيير في التوجهات والإدراكات لدى صناع القرار الأوروبيين وكذا المغاربة ومحاولة الموازنة بين المكاسب والتحديات التي يفرزها وضع معين في دولة من دول المغرب العربي أو في دولة على حدود المنطقة بكاملها.

- النتيجة التاسعة: مهما بلغت مستويات النجاح الاقتصادي للاتحاد الأوروبي فسيبقى هاجس الافتقار إلى هوية أوروبية واضحة المعالم من أخطر التهديدات لأمن أوروبا. فتميز النماذج ونجاحها يتطلب وجود قيم مرجعية أصلية وموحدة تدعم بقاءها وقدرتها على التكيف في الزمان والمكان، في حين لا يمتلك الأوروبيون حضارة أصلية يستندون إليها في ترويج أفكارهم وقيمهم. وما تعتبره أوروبا حضارة غربية ومبادئ أوروبية قوية كالحرية والعدالة وحقوق الإنسان وغيرها هي في الواقع أسس وقيم عالمية تتقاسمها البشرية كل حسب تصوره وثقافته.

وأخيرا يمكن القول أن بناء أمن أوروبا وضمان استقرارها يتوقف على دور نخبتها في اتخاذ القرارات العقلانية بعيدا عن المصالح الضيقة القومية (خاصة مع تزايد حجم الأزمات بداخلة: الأزمة في اليونان وإسبانيا)، والعمل على تقديم البدائل وإحداث التغيير في الوقت المناسب. فقد يكون من السهل تغيير وضع بآخر ولكن قد تصعب عملية الإبقاء على الوضع القائم والتحكم في توجيه مسار ونطاق اتساعه. وأية تفضيلات استراتيجية ستخضع بالضرورة لنظرية الاحتمالات الرياضية في تحليل المعادلات والحسابات التي يقدمها بعض الفواعل في العلاقات الدولية، وقد تلغيها الشعوب وفواعل أخرى بسلوكيات مفاجئة.

المراجع باللغة العربية

الكتب

- (1) أبادي فيروز وبن يعقوب مجد الدين، **القاموس المحيط**، بيروت، دار إحياء التراث العربي الجزء1، 1991، 479 ص.
- (2) أبو جودة إلياس، **الأمن البشري وسيادة الدول**، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2008، 216 ص.
- (3) أزموس رونالد، "أوروبا الغربية"، في: **التقييم الاستراتيجي**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 1997، 392 ص.
- (4) السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1989، 484 ص.
- (5) الأيوبي محمد ياسر، **النظرية العامة للأمن، نحو علم اجتماع أمني**، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008، 351 ص.
- (6) الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الجزء الأول، 1997، 870 ص.
- (7) بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي - القرابة والجوار**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، 278 ص.
- (8) بلقزيز عبد الإله وآخرون، **المغرب العربي: نقل الموارد ونداء المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أكتوبر 2013، 333 ص.
- (9) بلون كولن وموني بيتر، **من الحرب الباردة حتى الوفاق 1970-45**، ترجمة صادق إبراهيم عودة، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1984، 318 ص.

- 10) بن احمدو محمد سعيد، مستقبل موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي: إشكالية الهوية السياسية 1960-1993، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003، ص356.
- 11) بوعشة محمد، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، بيروت، دار الجيل، ط1، 1999، ص222.
- 12) تشومسكي نعوم، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1992، ص489.
- 13) جاد عماد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998، ص309.
- 14) جاد عماد وآخرون، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001، ص224.
- 15) سعيد عبد المنعم، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص288.
- 16) سليمان عطا الله وعمر كامل حسن، الجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية، دمشق، دار ومؤسسة رسلان، 2008، ص103.
- 17) سعدي محمد، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أسنة الحضارة وثقافة الإسلام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص414.
- 18) شريف حسن، الولايات المتحدة من العزلة والاستقلال إلى سيادة العالم، من كارثة فيتنام إلى قيادة حرب النجوم 1783-2001، القاهرة، الجمعية المصرية للثقافة العالمية، الجزء الثالث، 2001، ص1259.

- 19) صبري مقلد إسماعيل، الاستراتيجية والسياسة الدولية؛ المفاهيم والحقائق الأساسية بيروت مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1979، 616 ص.
- 20) صديقي عربي، تونس، ثورة المواطنة... ثورة بلا رأس، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- 21) كامل الخزرجي ثامر، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، 420 ص.
- 22) كامل سيد (شريف)، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، مصر، دار النهضة العربية ط1، 2001، 500 ص.
- 23) كريب أيان، "النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس"، ترجمة محسن حسين غلوم الكويت، عالم المعرفة، العدد 244، 1999، 341 ص.
- 24) عرفة محمد أمين خديجة، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2009، 207 ص.
- 25) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجددة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، 496 ص.
- 26) عودة جهاد، النظام الدولي (نظريات وإشكاليات)، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2005، 214 ص.
- 27) غريفيش مارتين وأوكالاهاان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي، الإمارات العربية المتحدة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى بالعربية، 2008، 540 ص.
- 28) محمد الفار عبد الواحد، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996، 669 ص.

- (29) محمد جمعة الصواني يوسف، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، 272 ص.
- (30) محمود محمد مصطفى نادية، أوروبا والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، 386 ص.
- (31) محمود منصور ممدوح، سياسات التحالف الدولي، دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستمرار الأنساق، بيروت، دار الجيل، 1997، 400 ص.
- (32) مصباح عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، 458 ص.
- (33) مصطفى كمال محمد ونهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، بيروت، دراسات الوحدة العربية، أوت 2001، 280 ص.
- (34) نافعة حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004، 626 ص.
- (35) ناي.س. جوزيف، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى 1997، 283 ص.
- (36) ناي.س. جوزيف، جون دوناويو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2002، 528 ص.
- (37) ناي.س. جوزيف (الابن)، "مفارقة القوة الأمريكية"، ترجمة محمد توفيق البحيري، الرياض العبيكان، ط1، 2003، 300 ص.
- (38) نزار الجبالي إسماعيل، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2003، 219 ص.

39) هنتغتون صمويل، صراع الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت شايب نيويورك، دار النشر سطورة الجديدة، الطبعة الأولى، 1998، 521 ص.

40) هويدي أمين، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت، دار الطليعة، 1975.

41) واندت ألكسندر، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي الرياض جامعة الملك سعود، 2006، 580 ص.

42) وبرت كيغن، عن الفردوس والقوة: أو أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد، ترجمة فاصل جتكر، بيروت، الحوار الثقافي، الطبعة الأولى، 2000، 177 ص.

المواقع الرسمية

43) مركز معلومات الجوار الأوروبي، "الاتحاد الأوروبي يستعد لدعم إدارة الحدود في ليبيا" على الموقع: ([http:// www.enpi.info.eu/mainmed.php?id](http://www.enpi.info.eu/mainmed.php?id)).

44) عن المفوضية الأوروبية، "سياسة الجوار الأوروبية" على الموقع: (<http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id-type=2>) تم الاطلاع في 22 جويلية 2014.

45) التقرير الوطني للتنمية البشرية طرابلس: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 2002، على الموقع: (<http://www.sportslibya1.com/showtread.php?=457>).

الدوريات

46) الأصفهاني نبيهة، "الدور الجديد للبرتغال في حلف الأطلسي"، السياسة الدولية، مصر مركز الأهرام، عدد 26، أكتوبر 1971، ص ص 157-162.

47) الرمضاني مازن إسماعيل، "مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي"، مجلة الأمن والجماهير، السنة الثانية العدد 04، العراق، تموز-يوليو 1981.

48) الشويكي عمر، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة"، في كراسات استراتيجية مصر، العدد 141، 2004.

49) المصري خالد، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 30 - العدد الثاني، 2014، ص 313-333.

50) بلقاسم زايري ودريال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو - متوسطة على أداء تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 27، 2002.

51) بايلز.ج.ك. أليسون، "اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي"، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي 2003، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1260 ص.

52) بايلز.ج.ك. أليسون، "عالم أبحاث الأمن والسلام في منظور أربعين عاما"، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى نوفمبر 2006، 1248 ص.

53) بغروز عمر، "الشراكة الأمنية في إطار مسار برشلونة، من أجل منطقة أمنية مشتركة بالمنطقة الغربية للبحر الأبيض المتوسط"، مداخلة من الملتقى الدولي حول العولمة والأمن مجلة الجيش، العدد 477، أبريل 2003، ص 31-39.

54) تلحمي داود، "الأبعاد الخارجية للثورات والانقراضات الشعبية العربية"، في: مجلة سياسات العراق، العدد 16، 2011، ص 1-10.

55) ذكي نبيل، "أيديولوجية الهيمنة على العالم" في ملف: "السيادة الوطنية والعولمة"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، عمان، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد: 2، مارس - يونيو 1998.

56) حسنين هيكل محمد، "السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية." على الجزيرة نت حوار اجري يوم 2008/7/3.

57) جاد عماد، "قمة واشنطن، عقيدة استراتيجية جديدة للناطو"، ملف الأهرام الاستراتيجية مصر، العدد 54، جوان 1999.

58) جفال عمار، "العلاقات بين المغتربين ودولهم الأصلية، حالة الجزائر"، من أشغال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق: يومي 29، 30 أبريل 2008 قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية الحث العلمي ومركز الشعب للدراسات الاستراتيجية

59) جلول عز الدين، "الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية" بحث منشور في «تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية: أعمال المؤتمر الدولي الثاني يومي 26/27/01/1994، القاهرة، مركز الدراسات العربية-الأوروبية، 882ص

60) روفي روجر وكولاو فريدا، "تعزيز الأمن البيولوجي: الحاجة إلى إستراتيجية عالمية" في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2005، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، 2005، 1183ص

61) سويل آسلي، "من الشراكة الأورو-متوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط"، ترجمة: شبيب مها، في ترجمات إستراتيجية، العدد 46، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

62) شحاتة دنيا ووحيد مريم، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية العدد 184، أبريل 2011.

63) طلال مقلد حسين، "محددات السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص 619-679.

64) عبد السلام محمد، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001م" في كراسات إستراتيجية، مصر مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية العدد: 127، 2003، 42ص .

65) عبد السلام محمد، "ضبط التسلُّح في مرحلة ما بعد حرب العراق"، مجلة السياسة الدولية
مصر، مركز الأهرام، العدد: 153، يوليو 2003م.

66) عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورو - متوسطي، العوامل والسياسات"، من
انشغال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق: يومي 29،30
أفريل 2008، قسنطينة، لكالية الحقوق والعلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية الحث العلمي
ومركز الشعب للدراسات الاستراتيجية.

67) عز الدين ناهد، "خريطة محدودة: تباين الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية"، مجلة
السياسة الدولية، العدد: 188، أفريل 2012.

68) علوي مصطفى، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، مجلة السياسة
الدولية، مصر، مركز الأهرام العدد: 153، يوليو 2003م.

69) عوض محي الدين، "الجريمة المنظمة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب المملكة
العربية السعودية، العدد: 19، 1998، ص ص 7- 35.

70) كاستيلين مانويل، "الهوية في عصر العولمة"، ترجمة حسن أحجيج، في مجلة البريد
الدولي 12 أفريل 1998.

71) محمد عبد الحليم أميرة، "الهوية الأوروبية" قراءة في مقال لـ (Paolo) POMBENI
« The European Identity »، قراءات استراتيجية، مصر، مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية - الأهرام، نشر بتاريخ: 1 جانفي 2003.

72) مسرة أنطوان، "الأمن الإنساني: عناصر استراتيجية معاصرة للتسامح"، بيروت، مركز
دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 11، 2006، ص ص 71-
87.

73) ميرشايمر جون، "مستقبل سياسة التهدة الأمريكية"، ترجمة شادي بطاح، الثقافة العالمية
العدد 114، 2002.

74) مارتن وولكر، "أوروبا... أزمة وجود"، ترجمة فرح الترهوني، مجلة الثقافة العالمية، الكويت العدد 111، مارس 2002، ص ص 139-167.

75) ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، من اشتغال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق: يومي 29،30 أبريل 2008، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ومركز الشعب للدراسات الاستراتيجية.

76) ينون مصطفى، "المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، من أشغال المؤتمر الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق: يومي 29، 30 أبريل 2008، قسنطينة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ومركز الشعب للدراسات الاستراتيجية.

77) قراءات إستراتيجية، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أبريل 2003 عرض لمقال: «European Military Reform for Global Partnership», in The Washington Quality, vol: 27, n°01.

78) مجموعة من المساهمين، تقارير، حلف شمال الأطلسي عامه الستين: نظرة استشرافية... وموقع العالم الإسلامي فيها، مركز الجزيرة للدراسات، جوان/ جويلية 2009 ص ص 1-52.

مواقع الأنترنت

79) أبو زايد أحمد محمد، "الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة: في فهم الواقع الدولي" على الموقع: (<http://www.academia.edu/>..)، دخول الموقع بتاريخ: 15 أوت 2015 على الساعة 10.30.

80) الباشا فائزة، "الأمن الاجتماعي والعولمة"، المحاضرة الشهرية الثامنة عشرة، ليبيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006، على الموقع: (<http://www.lawofflibya.com/forum/archive/index.../t-453.ht>)

- 81) التكاليف علي كريمة، "الإرهاب مفهومه - أسبابه - علاقته بحقوق الإنسان"، على الموقع: <http://www.ahu.edu.jo/tda/papers%5C32.doc>.
- 82) الجمال أحمد مختار، «الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله»، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية: قضايا، ط1، ديسمبر 2008، على الموقع: <http://www.Mokhtarelgammel.typed.com>.
- 83) السيفي خالد، "الجزور والقشور: هل هي ثورة أم إصلاح أم تمرد"، على الموقع: <http://www.middleeastpost.com>، تاريخ الإطلاع يوم 20 أبريل 2011، سا: 16.00
- 84) الشجيري فايق حسن جاسم، " البيئة والأمن الدولي"، مجلة النبأ، العدد: 72، تشرين الأول 2004، على الموقع: <http://annabaa.org/nbahome/nba72/bee.htm>.
- 85) الشورجي منار، "سياسات التعاون في البحر المتوسط: الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط"، السياسة الدولية، أكتوبر 1994. على الموقع: <http://www.digital.ahram.org/articles.aspx-senal217933>
- 86) المدني توفيق، "قمة 5+5 من مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية"، مجلة العلوم الاجتماعية الجزائرية، العدد 131، نوفمبر 2012، على الموقع: <http://www.wahdaislamyia.org/issues/131/tmadini.htm>.
- 87) الميداني محمد أمين، "تعزيز الوحدة الأوروبية باتفاقية لشبونة"، مركز آفاق للدراسات والبحوث، على الموقع: <http://aafaqcenter.com/post/50>، حرر في 2010/05/22.
- 88) النعيمي أحمد نور، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، المجالات الأكاديمية العلمية العراقية، على الموقع: <http://www.iasj.net>.
- 89) أيوب خليل سامي، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن - العدد: 3564 - 2 / 12 / 2011، على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741>.

90) ايزنستات ستيوارت، "السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المغرب العربي: الحاجة إلى بداية جديدة" في **المتوسطي 2010**، الكتاب السنوي للبحر البيض المتوسط (IEMed)، على الموقع: (<http://www.iemed.org>).

91) بن عنتر عبد النور، "الربيع العربي والخيارات الإستراتيجية الأورو-أطلسية"، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: (<http://www.studies.algazeera.net>)، نشر بتاريخ 2012/02/02.

92) بن محفوظ هيكل، "تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة 2013"، على الموقع: (http://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Tunisia) .pdf_2013_ تم الدخول يوم 02 أكتوبر 2015 سا: 17.45.

93) بوالكور نور الدين، "أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول"، ورقة، مجلة الباحث عدد13، 2013، ص ص 59-62، على الموقع: (<http://rcweb.luedld.net/rc13/A1306.pdf>).

94) تاج مهدي، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الأفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: (<http://www.studies.algazeera.net>)، نشرت بتاريخ أكتوبر 2011.

95) رزق عفيف، الاتحاد الأوروبي من معاهدة روما إلى معاهدة برشلونة، جريدة المستقبل لبنان الأحد 20 كانون الأول 2009، العدد 3516، على الموقع: (<http://www.almustaqbal.com/>).

96) سنن فلورنسا، "الاتحاد من أجل المتوسط: تحديات وطموحات"، في **المتوسطي 2010** الكتاب السنوي للبحر البيض المتوسط (IEMed)، على الموقع: (<http://www.iemed.org>).

97) عبد الجبار أحمد ، د. منى جلال عواد، "الديمقراطية والأمن الإنساني"، بغداد، مجلة العلوم السياسية، على الموقع: (<http://www.iasj.net>)، تاريخ الإطلاع 2 أوت 2015، سا: 10.00

98) علي العدوي محمد أحمد، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان، دراسة في المفاهيم...والعلاقات المتبادلة، على الموقع: (<http://www.policemc.gov.bh>).

99) غلايين عارف، الجريمة المنظمة واساليب مكافحتها، مجلس وزراء الداخلية العرب، 2008

على الموقع: (<http://www.aim-council.org/SiteCollectionDocuments-pdf>).

100) فاروق زاهر أحمد ، "الجريمة المنظمة، ماهيتها، خصائصها، أركانها"، المنصورة، جامعة

نايف العربية للعلوم الأمنية، من أشغال الندوة العلمية حول: "العلاقة بين جرائم الاحتيال

والإجرام المنظم"، أيام 18-19-20 جوان 2007، على الموقع:

(http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/centeractivities/Symposium/acs_18062007/Documents/ahmad%20zاهر.pdf).

101) محمود على عبده، "الثورة التونسية الأسباب .. عوامل النجاح.. النتائج"، المركز العربي

للدراسات السياسية والاجتماعية بجنيف، 20 جوان 2012، على الموقع:

(<http://www.caraps.net/>).

102) قدورة عماد يوسف، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة

للصراع"، الدوحة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على

الموقع: ([http://www.dohainstitute.org/release/7fc47d81-8ae9-4c44-bfa2-](http://www.dohainstitute.org/release/7fc47d81-8ae9-4c44-bfa2-343aecdfc55b)

343aecdfc55b).

103) ماير كريستوفر، "سياسة الجوار في الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، المزيد من

الانضمام بالخارج ولكن قليلا منه جنوبا؟" المجلة: لندن، 09 جوان 2010، على الموقع:

(<http://www.mejalla.com/arb/2010/06/articles5563288>).

104) مصطفى حافظ سحر، "الهجرة غير الشرعية، المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية"

مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، على الموقع:

(<http://erepository.cu.edu.eg/index.php/hermes/article/view/38/38>).

105) ميكائيل براء ، "أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد مواقف متضاربة"، على الموقع:

http://www.fride.org/download/_aljazeera_qatar_bm_14_5_11.pdf

106) نافعة حسن ، "اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية بين الفرص والمحاذير"، على الموقع:

(<http://www.mafhoum.com/press6/160E63.htm>)، تاريخ الإطلاع: 20 مارس 2013

سا: 11:30.

107) يحيى الفقيه جميل حزام، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، على الموقع:
(http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafhoom.pdf.)

108) يوسف عبد السلام آية، "أسباب قيام ثورات الربيع العربي"، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الإستراتيجية، على الموقع: (<http://democraticac.de/>)، نشر بتاريخ: 2015/09/30، سا: 11.07.

109)) مذكرات إعلامية أورو-متوسطة: الشراكة الأورو-متوسطة والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميذا. عن المفوضية الأوروبية 2004، على الموقع:
(<http://www.enpi-info.eu/main.php,id=4108id-type=2>).

المراجع باللغة الأجنبية

Dictionnaires

- 1 - **Le petit Larousse illustré 2011**, Paris, éditions Larousse, 2010, p1812.
- 2- Sous la direction de GERBET (Pierre), **Dictionnaire Historique de l'Europe unie**, Paris, Editions André Versailles, 2009, p16. 1216p.

Livres

- 3) AINSWORTH (Mary D. Salter), "SECURITY AND ATTACHMENT", in VOLPE (Richard), **The Secure Child Timeless Lessons in Parenting and Childhood Education**, Toronto: Univ. Toronto Press, 2010, 250p.
- 4) ANDABURU (Gorka), « ETA :une menace constante pour la société basque », in Actes de colloque, **L'Europe face au terrorisme**, Paris, Publications IRIS, 2005, 101p.
- 5) BALZACQ Thierry,"The Frontiers of Governance: Understanding the External Dimension of the EU Justice and Home Affairs", in :**The External Dimension of the EU Justice and Home Affairs: Governance, Neighbours, Security**, Edited by BALZACQ Thierry,Palgrave,Macmilan,August,2009, 288p.
- 6) BAGHZOUZ (Omar), « Les relations euro-maghrébines dans le cadre du processus de Barcelone : bilan et perspectives », in A. BENANTAR (dir), Europe-Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique, **CREAD**, avril 2010, 339p.
- 7) BATTISTELLA(Dario), **Théories- des Relations Internationales**, Paris, Presses de Sciences Po, 2006, 462 p.
- 8) BAYLIS (John),"International and Global Security",in BAYLIS (John),SMITH(Steve),OWENS(Patricia),**The Globalization of World Politics**, New York, OXFORD University Press,4th ed, 2008, 231 p.

- 9) BERCH.(Berberoglu), **Classe Structure and Social Transformation**, Westport. CT, Praeger Publishers, 1994, 148p.
- 10) BERNETT (Micheal), « Identity and Alliance in The Middle East »,in KATZENSTEIN(Peter) eds ,**The Culture of National Security :Norms and Identity in World Politics** , New York :Columbia University Press,1996, 562p.
- 11) BOOTH (Ken), “Alliances “, in BAYLIS (John), BOOTH Ken, et Al, **Contemporary Strategy: Theories and Concepts**, New York, Holmes and Heier, second editions 1987, 326p.
- 12) BOOTH (Ken), “ Introduction in Interregnum World Politics in Transition“, in Booth (Ken)(ed), **New Thinking About Strategy and International Security**, London, Harper Collins Academy,1991, 390p.
- 13) BOOTH (Ken) and WEELEER (Nicolas), “Contending Philosophies About Security in Europe“, in MCINNES (Colin), **Security and Strategy in The New Europe**, New York, Routledge, 1992, 266p.
- 14) BRIGONLEIX(Bernard), **CEE voyage en Eurocratie**, Paris, Editions Alain Moreau, Enquête, 1986, 282p.
- 15) BUZAN (Barry), WAEVER (Ole) & DE WILDE (Jaap), **Security –A New Framework for Analysis**, Boulder/London, Lynne Rienner, 1998, 239p.
- 16) BUZAN (Barry), WEAVER (Ole), **Region and Powers**, The Structure of International Security, New York, Cambridge University Press, 2003, 570p.
- 17) BUZAN (Barry), **People, States and Fear. An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, UK, ECPR Press, second edition, 2008, 318p.
- 18) BUZAN (Barry), HANSEN (Lene), **The Evolution of International Security Studies**, New York, Cambridge University Press, 2009, 384p.
- 19) CAMPBELL (David), **Writing Security. United States Foreign Policy and the Politics of Identity**, Minneapolis et Londre, University of Minnesota Press, 2sd ed, 1998, 298p.
- 20) CHOUCRI (Nazli), **Cyberpolitics in International Relations**, London, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, 2012, 311p.
- 21) COURBAGE (Youcef), « Démographie en rive sud de la Méditerranée », **Annuaire de la Méditerranée**, Paris-Rabat, groupement d’études et de recherches sur la Méditerranée (CIRM), 1997. 460 p.
- 22) DEUTSCH.K.W &All, “Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in The Light of Historical Experience”, in BRENT F. and STUBB NELSEN (Alexander), **The European Union, Reading in the Theory and Practice of European Integration**, London, Lynne Rienner Publishers, Third Edition, 2003, 377p.
- 23) DILLON (Michael), **Politics of Security: Towards a Political Philosophy of Continental thought**, London and New York, Roudledge, 1996, 242p.
- 24) DOCRILL (Michael), **The Cold War 1945-1963 (Studies in European History)**, London, Palgrave Macmillan, Third Edition,1988, 108p.
- 25) Sous la direction de DUBOIS (Louis), **L’Europe de défense**, Paris, Les Notices de la documentation française, Notice11, 2004, p116.

- 26) DUCHÈNE (François), « The Europe Community and The Uncertainties of Interdependence », in KOHNSTAMM (Marx) and WOLFGANG (Huger) (eds), **A Nation Writ Large? Foreign Policy before the European Community**, London, Basing Stoke Macmillan, 1973, 275p.
- 27) DUHAMEL (Alain), LE BRAS (Herve), DEFARGES (Philippe Moreau), **L'Europe jusqu'ou ?**, Paris, les Editions Ouvrières, 2005, 117p.
- 28) ESPER (Philippe) et DE BOISSIEU (Christian), et al, **Un monde sans Europe**, France, Editons Fayard, 250p.
- 29) FONTAINE (Pascal), **L'Union Européenne**, Paris, Editions le seuil, 1994, 256p.
- 30) FRIEDMAN (Thomas), **The Lexus and the Olive Tree Understanding Globalization**, Published by Farrar, Straus & Giroux, April 1999, 394 p.
- 31) GÄRTNER (Heinz), HYDE-PRICE G. V. (Adrian), REITER (Erich), **Europe's New Security Challenges**, London, Lynne Rienner Publishers, 2001, 470p.
- 32) GLASUIS (Marlie) and KALDR (Mary), **A Human Security Doctrine for Europe: Project, Principles, Particularities**, New York, edited by Roulledge, 2006, 366p.
- 33) GOLDSTEIN (Joshua .S), **International relations**, New York, NY Harper Collins College Publishers, 2nd ed, 1996, 606p.
- 34) GULTUNG (Johan), **The European Community: a Superpower in the Making**, London, (Allen and Unwin Editions, 1973, 194p.
- 35) GRIFFITHS (Martin), O'CALLAGHAN (Terry) and C.ROACH(Steven), **International Relations, The Key Concepts**, 2^{ed} Edition, London and New York, Routledge, 2008, 424p.
- 36) HERZOG (Lawrence), **Changing Boundaries in the America, an Overview in Changing Boundaries in the Americas**, San Diego, University of California, 1992, 249p.
- 37) HOFFMAN (Stanly), **International Politics**, LONDON, Englewood Cliffs, N.J: Prentice-Hall, 2end Edition, 1972.
- 38) HOFFMAN (Stanly), **The state, war, and the state of war**, UK, Cambridge, University Press, 1996, 254p.
- 39) HOFFMAN (Stanly) , **Janus and Minerva :Essays in The Theory and Practice of International Politics**, Colorado, Westview Press, 1987, 457p.
- 40) HOUGH (Peter), **Understanding Global Security**, London, Routledge, 1stpublished, 2004, 271p.
- 41) HUYSMANS. (Jef), **The Politics of Insecurity, Fear, Migration and Asylum in the EU**, London, Roudledge, 2006, 208p.
- 42) JACOBSON (David), " The Global Political Culture", in MATHIAS (Albert) & JACOBSON (David), LAPID (Yosef), **Identities, Borders, Orders**, 349p.
- 43) KEBABDJIAN (Gérard), **Europe et globalisation**, France, Edition l'harmattan, 2006, 225p.
- 44) KEOHAN (Robert.O), **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy**, Princeton, Princeton Univ Press, 1984, 320p.
- 45) KOLODZIEJ (Edward A.), **Security and International Relations**, New York, Cambridge University Press, First published, 2005, 363p.

- 46) LAIDI (Zaki), **L'ordre mondial relâché : Sens et puissance après la guerre froide**, Paris, Les Presses de Sciences Po; Édition : 2e éd, 1993, 263p.
- 47) LAPID (Yosef), " Culture's Ship :Returns and Departures in International Relation Theory", in **The Return of Culture And Identity in IR Theory**, edited by LAPID (Yosef) & KRATOCHWIL (Friedrich), Lynne Rienner Pub, 1996, 255p.
- 48) LAPID (Yosef), "Rethinking the International IBO :Clues for Post Westphalian Mazes", in MATHIAS (Albert), JACOBSON (David) and LAPID (Yosef) editions, **Identities, Borders, orders: Rethinking the International Relations Theories**, London, Borderlines, volume 18, University of Minnesota Press, 2001, 349p.
- 49) LELLOUCHE (Pierre), **Légitime défense, vers une Europe en sécurité au XXIe siècle**, Paris, Patrick Banon (eds), 1996, 355p.
- 50) LIAUZU (Claude), **Empire du mal contre grand Satan : treize siècles de culture de guerre entre l'Islam et l'Occident**, Paris, Éditions Armand Colin, 2005, 356p.
- 51) LOADER (Jan) and WALKER (Nell), **Civilizing Security**, New York, Cambridge University press, 2007, 305p.
- 52) LOGHURST (Kerry. Anne), **Strategic Culture: The Key to Understanding German Security Policy?** Birmingham, Birmingham University, 2000.
- 53) MANNERS (Ian) : " The Constitutive Nature of Value ; Images and Principles in the European Union", in LUCARELLI.S & MANNERS.I (eds), : **Values and Principles in European Union Foreign Policy**, London, Routledge, 1st ed, 2008, 256p.
- 54) MOISSERON (JEAN YVES), **Le partenariat euro-méditerranéen : L'échec d'une ambition régionale**, Grenoble, Presse universitaire de Grenoble, 2005, 168p.
- 55) MORISON (James.W), **NATO Expansion and Alternative Future Security Alignment**, Washington D.C, Institute for National Strategic Studies, MC Nair paper 40, April 1995, 184 p.
- 56) NOUSCHI (Marc), **En quête d'Europe -construction européenne et légitimité nationale (Thématique. Histoire)**, Paris, Edition Vuibert 1994, 222p.
- 57) NYE (Joseph.S), **The Paradox of American Power; Why the World's Only Superpower Can't Go Alone?**, New York, Oxford University Press, 2002, 240p.
- 58) RAVENAL(Bernard), **Méditerranée : l'impossible mur**, Paris, édition l'Harmattan, 1995, 192p.
- 59) RIFKIN (Jeremy), **Le rêve européen ;ou comment l'Europe se substitue peu a peu a l'Amérique dans notre imaginaire**, Paris, Editions Fayard, 2005, 564p.
- 60) ROBERTS (Paul), **The End of Oil: On The Edge of The Perilous New World**, New York, Houghton Mifflin Company, Boston Mariner Books, 2004, 416p.
- 61) ROBERTSON (Roland), **Globalization: Social Theory and Global Culture**, London, SAGE Publications LTS, 1992, 211p.
- 62) ROBINSON (Maxime), **La fascination de l'islam. [Suivi de] Le seigneur bourguignon et l'esclave sarrasin**. Paris, Editions La Découverte, 1989, 199p.

- 63) ROCHE(Jean-Jacques), **Théories de la sécurité ; définitions, approches, et concepts de la sécurité internationales**, Paris, Editions Montchrestien, E.J.A, 2002, 160p.
- 64) RODNEY (Wilson), **Euro-Arab Trade, Prospects to the 1990**, London, U.K., New York, NY, USA: Economist Intelligence Unit , 1988,112p.
- 65) ROSECRANCE (Richard),” **The European Union: a New Type of International Actor**”, in, **Paradoxes of European Foreign Policy**, edited by ZIELONKA (Jan), Great Britain, Kluwer Law International, 1998, 171p.
- 66) SANTOPINTO (Federico), « **PESD : des capacités politiques ?**, in ADAM (Bernard) et Al, **Europe, puissance tranquille ? Rôle et identité sur la scène mondiale**, Bruxelles, Editions Complexe, 190p.
- 67) SOIN (Robert), **L’Europe politique : histoire, crise, développement et perspectives des processus d’intégration**, Paris, Editions Arment Colin, 2005, 220p.
- 68) SULLIVAN (John .D), « **International Alliances** », in HASS (Michael), **International Systems: A Behavioral Approach**, New York, Chandler Publishing Company, 1st editions, 1973.433p.
- 69) SWEENEY Mc (Bill), **Security, Identity and Interests. Sociology of International Relations**, Part of Cambridge Studies in International Relations, UK, Cambridge University Press, 1999, 255p.
- 70) TORBIORN (Kjell M), **L’Europe face à son destin**, Paris, éditions Economica, 2005, 418 p.
- 71) TOW, W. T. & TROOD, R, “**Linkages Between Traditional Security and human Security**“, in TOW (William T), THAKUR (Ramesh) & In-Taek Hyun (Ed.), **Asia's Emerging regional order: Reconciling Traditional and Human Security** Tokyo: United Nations University Press. 2000, 360p.
- 72) UNIDIR, « **European Security in The 1990 : Problems of South-East Europe** », **Proceeding of The Rhodes Conference**, (6-7 September 1991), Geneva, UNIDIR, 1992, 219p.
- 73) VERLOUISE (Pierre), **Géopolitique de l’Europe, l’union européenne élargie a-t-elle les moyens de la puissance**, Ellipes Edition Marketing, 2005, 161p.
- 74) Sous la direction de VERLUISE (Pierre), **Une nouvelle Europe : comprendre une révolution géopolitique**, Paris, Editions Karthala, 2006, 307 p.
- 75) WALT (Stephen M), **The Origins of Alliances**, New York, Cornell University Press, Third Printing, 198, 366p.
- 76) WALTER (Lippmann), **U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic**, London, Little, Brown, 1943, 177p.
- 77) WALTZ (Kenneth), **Theory of International Politics**, New York, Addison-Wesley Pub. Co, 1979, 251p.
- 78) WEAVER (Ole),”**Securization and Desecurization**”, In LIPSCHUTZ (Ronnie) D, **On Security**, New York: Columbia University Press, 1995.233p.
- 79) WEAVER (Ole),”**The EU as a Security Actor: Reflexion from a Pessimistic Constructivist on Post-Sovereign Security Order**”, In: KELSRUP Morten and

- WILLIAMS .M. Charles, **International Relation Theory of European Integration: Power, Security and Community**, London, Routledge, 2000, 304p.
- 80) WEBER (Cynthia), **International Relations Theory: A critical introduction**, London & New York, Routledge, Third edition, 2010, p264.
- 81) WENDT (Alexander), **Social Theory of International Politics**, UK, Cambridge University Press, 1st edition 1999, p336
- 82) WLODZIMIERZ (Konarski), « the Architecture and Dynamics of the Conference on Security and Cooperation in Europe (CSCE) » in FELDMAN (Shai) & LEVITE (Ariel) (ed), **Arms Control and the New Middle East Security Environment**, Michigan, Westview Press, 253p.
- 83) YVES (Victor) and GHEBALI and SAUERWEIN (Brigitte), **European Security in The 1990: Challenges and Perspectives**, New York and Geneva, UNIDIR, 1995, 230p.
- 84) ZORGBIBE (Charles), **Histoire de l'union Européenne**, Paris, Editions Albin Michel, 2005, 403p.

Sites officiels

- 85) CSCE, "THE CHALLENGES OF CHANGE", Conference for Security and Cooperation in Europe, summit Helsinki document, 9 - 10 July 1992, in (<http://www.osce.org/mc/39530?download=true>).
- 86) RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 1994, in (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1994_fr_complet_nostats.pdf).
- 87) **Préambule de la déclaration de Barcelone** (27-28 novembre 1995), Euro-Med, 1/95, Bruxelles, le 04 décembre 1995, in (http://www.cvce.eu/obj/declaration_de_barcelone_27_et_28_novembre_1995-fr-0beb3332-0bba-4d00-bd07-46d8f758d897.html).
- 88) Affaires étrangères ", point 15, Marseille, le 15-16 Novembre, 2000, in ([http : europa.eu.int/comm/externe-relations/euromed/con/merseille/coclusion.fr/pdf](http://europa.eu.int/comm/externe-relations/euromed/con/merseille/coclusion.fr/pdf)).
- 89) Common Strategy 2003/471/CFSP of the European Council of 20 June 2003 amending Common Strategy 1999/414/CFSP on Russia in order to extend the period of its application , Official Journal L 157 , 26/06/2003 P. 0068 – 0068, in (<http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32003E0471>).
- 90) COMMISSION EUROPÉENNE, « L'Union européenne et la Russie: Voisins proches, acteurs internationaux, partenaires stratégiques », Bruxelles, Communautés européennes, 2007, in (http://ec.europa.eu/external_relations/).
- 91) Council of The European Union, «The AFRICA- EU Strategy Partnership. A Joint Africa- EU Strategy », EU-AFRICA Summit in Lisbon 2007, reference 16344/07, in (http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/er/97496.pdf).
- 92) Rapporteur spécial : Lord Jopling (Royaume-Uni), «Sécurité énergétique : coopérer pour renforcer la protection des infrastructures énergétiques critiques», Assemblée parlementaire de l'OTAN, juin 2008, in (<http://www.nato-pa.int/default.asp?>)

- 93) International Energy Agency, World Energy Outlook, 2008, in
(<http://www.worldenergyoutlook.org/>).
- 94) Le Traité de l'Atlantique Nord (1949), Washington D.C. - 4 April 1949, in
(http://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/stock_publications/2012082_2_nato_treaty_fr_light_2009.pdf).
- 95) European Commission, "A New Response to a Changing Neighbourhood: A Review of European Neighbourhood Policy", Bruxelles, European Commission (eds), 25 May 2011. Available in (<http://www.enpi-info.eu/library/content/new-response.changing...policy>).
- 96) Rapport d'information de M. Yves Pozzo di Borgo, sénateur de Paris, pour un partenariat stratégique spécifique entre l'union européenne et la Russie, Rapport d'information n° 664 (2010-2011), mercredi 22 juin 2011, in
(<http://www.senat.fr/rap/r10-664/r10-664-syn.pdf>).
- 97) European Commission, « Joint Communication to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions », Brussels, 17/12/2012, point 36 final, in (www.eeas.europa.eu).
- 98) Site officiel de l'Union Européenne :
<http://www.edu.europa.eu/bacclground.html>.
- 99) European Union, « EU'S Response to the Arab Spring: The State of Play after Two Years », Brussels, 08 February 2013, A70/13 in (<http://www.eeas.europa.eu>).
- 100) Site du parlement Européen, "Conseil européen de tempère : Conclusion de la présidence", in (<http://www.europarl.europa.eu/summits/>), le 20-08-2013, à 19.30H
- 101) Délégation aux Droits de l'Homme et à la Démocratie, « Sécurité Humaine: clarification du concept et approches par les organisations internationales quelques repères », Document d'information, in
(http://democratie.francophonie.org/IMG/Securite_humaine_20_janv.pdf)

Revues

- 102) ABDELAL (Rawi), HERRERA, (Yoshiko. M), JOHNSTON (Alastair Iain), et al, "Treating Identity as a Variable: Measuring the Content, Intensity, and Contestation of Identity", **fourth comming manuscript**. Harvard University, 2001.
- 103) ABIS (Sébastien) et BARAH (Mikail), « Le Moyen-Orient : nouveau baromètre de la relation transatlantique ? », in **Revue Géostratégique**, n°: 9, Octobre 2005, pp103- 119.
- 104) BARRETTE (Patrick), « La sécurité d'approvisionnement en gaz de l'Union européenne Vers une stratégie commune à l'égard de la Russie? », **Études internationales**, Volume 42, numéro 2, juin 2011, pp 179-205.
- 105) BRANDT (Walther. I), « Pierre Dubios: Modern or Medieval? », in **The American Historical Review**, vol 35, n°3, april 1930, pp507-521.
- 106) BOOTH (Ken), "Security and Emancipation", in **Review of International Studies**, 17(4), Oct 1991, pp313-326.

- 107) BORAWSKI (John)., « Partnership for Peace and Beyond », in **International Affairs**, vol: 71, n° 2, April 1995, pp 233-246
- 108) BULL (Hadley), "Civil Power Europe: a Contradiction in Terms?", in **Journal of Common Market Studies**, vol 21(2),1982, pp 149-164.
- 109) CADIER (David), « Après le retour à l'Europe : les politiques étrangères des pays d'Europe centrale », in **Politique Etrangère**, n° :3/2012, Automne, pp 573-584.
- 110) CHECKEL (Jeffrey. T), "Social Construction and Integration", in **Journal of European Public Policy** 6:4, 1999, pp545-560.
- 111) CROSS Davis, Mai'a. K, " An EU Homeland Security? Sovereignty Vs Supranational Order", in **European Security Journal**, Vol 16(1), 2007, pp79-97.
- 112) DAGUZAN (Jean François) : " Qu'est-ce que la puissance aujourd'hui ?", in **Annuaire stratégique et militaire**, 2003, pp 275-285.
- 113) DE LARRINAGA (Miguel), « La sécurité Humaine, une nouvelle conception des relations internationales », by RIOUX (Jean-François), **Revue canadienne de science politique**, Vol. 36, No. 2 (Jun., 2003), pp. 460-463.
- 114) DOLWITZ. D and MURSH.D, "Whole Learns What from Whom: a Review of the Policy Transfer Literature", in **Political Studies** 44, issue2 1996, pp343-357
- 115) DUCHÈNE (François), « The Europe Community and The Uncertainties of Interdependence », in KOHNSTAMM (Marx) and WOLFGANG (Huger) (eds), **A Nation Writ Large? Foreign Policy Before the European Community**, lieu, Basing Stoke Macmillan, 1973, pp 1-21.
- 116) FERMANDA (Faria), « The Mediterranean: A New Priority in Portuguese Foreign Policy », **Mediterranean Politics**, Vol 1, issue2, 1996, pp 212-230.
- 117) GAUTIER (Louis), « L'Europe de défense au portant », in **Politique Etrangère**, 2/1999, pp 233-241.
- 118) GORDON (Philip.H), « Europe's Uncommon Foreign Policy », in **International Security**, vol: 22, n°:03, 1997-98, pp74-100.
- 119) HANS (Stark), « France-Allemagne : entente et mésententes », in **Politique Etrangère**, n° :04, vol : 58 ,93-1994.
- 120) HANSEN (Lene), "Mermaid's Silent Security Dilemma and the Absence of Gender in the Copenhagen School Millennium", in **Journal of International Studies**, vol29, n°:02, June 2000, pp285-306.
- 121) HERZ (John), "Idealist Internationalism and The Security Dilemma", in **World Politics** (2), January, 1950, pp157-180.
- 122) HEUSGEN (Christoph), «The Security Strategy as A Response to New challenges in EU Foreign and Security Policy », in « Civilian Perspective or Security Strategy : European Development Policy Confronting New Callenges in Foreign and Security Policy», in **International Conference Documentation** , Berlin, 23November, 2004, Pp1-60.
- 123) HOWORTH (Jolyon) , « L'intégration européenne et la défense : l'ultime défis ? », in **Cahier de Chaillot**, France, Institut d'études de sécurité de l'UEO, n° 43, novembre 2000, 119p.

- 124) JERVIS (Robert), "Cooperation Under The Security Dilemma", in **World Politics** 30 (2), January 1978, pp167-214.
- 125) JERVIS (Robert), "Security Regimes", in **International Organization**, vol.36, n°:02-Spring 1982, pp. 357-378.
- 126) KEBABDJIAN (Gérard), « Economie politique du régionalisme, le cas euro-méditerranéen », **Revue Région et Développement**, n° 19, 2004, pp151-184.
- 127) KEOHANE (Robert .O) , MARTIN (Lisa .L) , "The Promise of Institutional Theory", in **International Security** ,n°: 20(1), 1995, pp. 39-51.
- 128) KHERBACHI (Hamid), OUCHICHI (Mourad) et OUKACI (Kamel), « Analyse synthétique et critique du partenariat euro- maghrébin », **Revue des sciences économiques et de gestion**, n° 04, 2005, pp20-41.
- 129) KRAIDY M. (Marwan), « The Global, the Local, and the Hybrid: A Native Ethnography of Globalization », in **Critical Studies in Media Communication**, Volume 16, Issue 4, December 1999 , pp 456 – 476.
- 130) LAIDI (Zaki), " Peut-on prendre la puissance européenne au sérieux ?", **Les cahiers européens de sciences Po**, n°05, 2005, pp1 ,32.
- 131) LAIDI (Zaki), et CARRIEHO (Maria Manuel), « Quand l'Europe se tourne vers le monde », **Synthèse de l'entretien européen** du 11 Octobre 2007 au centre culturel suisse à Paris.
- 132) LIBERTI (Fabio), « Union Européenne, Comment dépasser l'institutionnel ? », in Sous la de Pascal Boniface, **L'Année stratégique 2009**, Paris, Editions Dalloz/IRIS,
- 133) HANON (Jean-Paul), "Sécurité intérieure et Europe élargie : discours et Pratiques ", in : Les stratégies d'influence en relations internationale; un regard sur la politique étrangère, **Revue internationale et stratégique**, n° :52,2003/4, pp23-32.
- 134) HANS (Stark), « France-Allemagne : entente et mésententes », in **Politique Etrangère**, n° :04, vol : 58 ,93-1994, pp989, 999.
- 135) HUYSMANS (Jef) and SQUIRE (Vicki), "Migration and Security», in: CAVELTY (Dunn Myriam), and MAUER (Victor) eds, **Handbook of Security Studies**, London, UK, Routledge ,2009, pp1,20.
- 136) MALL (Hanns), "Germany and Japan: the New Civilian Power", in **Foreign Affairs**, vol69, n°:5, 1990/91, pp91,106.
- 137) MACIY (Wilga) : "Le constructivisme dans le domaine de l'intégration européenne", in L'Europe en formation. **Les cahiers du fédéralisme**, n° : 322 (Automne) 2001, pp 67,88
- 138) MANNERS (Ian), "Normative Power Europe, Contradiction in Term?, in **Journal of Common Market Studies**, n°:40(2), 2002, pp235, 258.
- 139) MARIADE PIUG (Louis), « L'identité européenne de sécurité et de défense au sein de l'OTAN », in **Revue l'OTAN**, N°2 Eté 1998 - Volume 46.
- 140) MEARSHEIMER (John), "Back to the Future: Instability after the Gold War ", in **International Security**, n°:15(1), 1990, pp5-56.

- 141) MEARSHEIMER (John), « The False Promise of International Institutions », in **International security**, Cambridge, Mass, vol: 19, n°: 03, (Winter, 1994-1995), pp 5-49.
- 142) MOREAU (Defarges Philippe), « Rymon Aron : les dernières années du siècle », in **Politique Etrangère**, 1994, Volume 49, n : 03.
- 143) NEAL (Andrew. W), “Securitization and Risk at the EU Border: The Origins of FRONTEX”, in **Journal of Common Market Studies**, Vol 47, Issue 2., March 2009,. pp 333–356.
- 144) NORDAN (Jette), « The Mediterranean Dialogue: Dispelling Misconception and Building Confidence », **NATO Review**, Bruxelles, Vol 45, n°04, July-August, 1997, pp 26-29.
- 145) ORR (Michel), « Peace Keeping- a New Task for Russian Military Doctrine », in Jane’s **Intelligence Review**, vol 6, n: 07, July 1994.
- 146) PARIS (Roland), "Human Security, Paradigm Shift or Hot Air? » in **International Security**, Vol.26, Automne 2001, pp87-102.
- 147) PRODI (Romano), “A wider Europe: a proximity policy as the key to stability”, **Speech to the Sixth ECSC World Conference**, (Brussels, 5-6 Dec. 2002), SPEECH/02/619.
- 148) Refocusing the Identity Literature», in **Journal of Adolescent Research**, University of Miami, Vol. 20 No. 3, May 2005, pp 293- 308.
- 149) RIGHT (Joarme), « Trusting Flexible Friends: The Dangers of Flexibility in NATO and The Western European Union / European Union », in **Contemporary Security Policy**, Norfolk., United States, vol 20, n°:1, April 1999, pp111-129.
- 150) ROTHSCHILD (Emma), « What is Security? », in **Daedalus**, vol: 124, n°: 3, The Quest for World Order (Summer, 1995), pp. 53-98.
- 151) SCHWARTZ (Seth J), "A New Identity for Identity Research: Recommendations for Expanding and Refocusing the Identity Literature», in **Journal of Adolescent Research**, University of Miami, Vol. 20 No. 3, May 2005, pp293, 308.
- 152) SAUERWEIN (Brigitte), “Reforming Central European Defense: Neither vacuum Nor Buffer“, in **International Defense Review** ,8/1991, pp799-801 .
- 153) SEAN (Kay), “Globalization, Power, and Security”, in **Security Dialogue**, 2004; 35: pp 9-25.
- 154) SLOAN (Stanly. R), « US Perspective on NATO Future », in **International Affairs**, vol 71, n° 2, April 1995, pp 217-231.
- 155) TAYFUR M. (Fatih) :“Security and Cooperation in the Mediterranean”, **Journal of International Affairs**, 2000, Vol 5, n° 03.
- 156) TOCCIAN, « Does the ENP Respond to the EU’s Post-Enlargement Challenges », in **International Spectator**, Italy, vol 40, n°01 (January, March 2005), pp21-32.
- 157) TSOHATZOPOLILOS (Apostolos), « Le defi de l’UEO », in **Revue de l’OTAN**, N°2 Eté 1998 - Volume 46.
- 158) WENDT (Alexander), "Anarchy is what States make of It: The social Construction of Power Politics ", in **International Organization**, Vol.46, Printemps1992, pp. 391-425.

- 159) WILLIAM. D (Michael), « Words, Images, Enemies, Securization and International Politics », in **International Studies Quarterly**, Vol: 47, n°4, December 2003, pp 511–531.
- 160) WALT (Stephen M), **The Origins of Alliances**, New York, Cornell University Press, Third Printing, 1990, 33 DE WIJK (Rob), « European Military Reform for Global Partnership », in **The Washington Quarterly** , Volume 27, Number 1, Winter 2003-04, pp197-210.
- 161) YANG (Jian), "A Human Security Doctrine for Europe: Project, Principles, Practicalities", (Book Review Online), in **Australasian Journal of Human**, vol2, n°:02, 2006, 366p.

SITES

- 162) ABDELAL (Rawi), HERRERA, (Yoshiko. M), JOHNSTON (Alastair Iain), et al. Treating Identity as a Variable: Measuring the Content, Intensity, and Contestation of Identity, Unpublished manuscript. Harvard University, 2001, in (<http://www.ceu.hu/cps/.../abdelal-herrera-johnston-martin.pdf>).
- 163) Active Engagement, Modern Defence, Strategic Concept for the Defence and Security of the Members of the North Atlantic Treaty Organization”, Heads of state and Government in Lisbon, 19 November, 2010. Available in (<http://www.it4sec.oirg/www.nato.int/lisbon2010/strategic.concept-2010-eng-pdf>).
- 164) ADELER.A.(Emanuel), « A Mediterranean Canon and Israeli Prelude to Long Term Peace », Working Paper, JMWP, n°: 34.01, April 2001, in (<http://aei.pitt.edu/id/eprint/395>).
- 165) ALLAN (Pierre) & GUILLAUME(Xavier), "Relations internationales", in (http://www.stoessel.ch/hei/PS/RI_Allan.htm, vu le 27 août 2014 a 01:07).
- 166) BAGDAGUL (Ormanci Emr YE), "Mediterranean Security Concerns and NATO's Mediterranean Dialogue", Paper submitted to the North Atlantic Treaty Organization, 1998/2000, in (<http://www.nato.int/acad/fellow/98-00/ormanci.pdf>).
- 167) BARRO(Robert), "Determinants of Democracy ", Journal of Political Economy, Vol 07, n° 5615 September, 2013, in (<http://www.classli.navard.edu/birstream/handle/1/3451297>).
- 168) BARTIS (James.T) and BERNSTEIN (Mark. A) and LATOURRETTE (Tom), « In search of Energy Security, Will New Sources and Technologies Reduce Our Vulnerability to Major Disruptions », **Rand Review**, Fall 2005, in (<http://www.rand.org/puplication/randevue/issues/fall2005/engry.html>).
- 169) BENSAAD(Ali), « Agadez Carrefour Migration Sahélo-Maghrébin », **Revue Européenne des maghrébins International**. REMI, V:19, n° 01, 2003, pp7-28, in (http://www.cairn.info/resume.php?id_article-remi_191_0001).
- 170) BERWEEN (Mohamed), "The Political Belief System of Qaddafi: Power Politics and Self Fulfilling Prophecy", Journal of Libyan Studies, Vol: 04, n° 01, summer

- 2003, in (<http://www.sysnow.files.wordpress.com/2011/03/political-belief-systemofPDF>).
- 171) BORGOMANO-LOUP(Laure), "La contribution des cultures méditerranéennes à la stabilité", in (<http://www.comitatoatlantico.it/file-articoli/47-borgomano.pdf>), Rome, vendredi le 03Decembre2004.
- 172) BROOKS (Rosa Ehrenreich), "Failed States, or the State as Failure?", Georgetown Law Faculty Publications and Other, Works. Paper 1108, 2005, in (<http://scholarship.law.georgetown.edu/facpub/1108>).
- 173) CHARTER (Khalifp), «Géopolitique arabe : une nouvelle carte ? », in (<http://www.diploweb.com>), septembre, 2013.
- 174) CHEVALLIER (Denis) et MOREL (Alain), « Identité culturelle et appartenance régionale », revue **Terrain**, numéro-5 - (octobre 1985), mis en ligne le 23 juillet 2007, in (<http://terrain.revues.org/index2878.html>. Consulté le 07 novembre 2009).
- 175) CHOMSKY (Noam), "International Terrorism: Image and Reality", in GEORGE (Alexander) (ed.), *Western State Terrorism*, Routledge, December, 1991, in (<http://www.chomsky.info/articles/199112--02.htm>).
- 176) Colin (Armand), « La Méditerranée dans les politiques extérieures de l'Union européenne : quel avenir pour une bonne idée », **Revue Internationale et Stratégique**, n°49,2003, PP 23-32, in(<http://www.carin.info/revue-internationale-et-strategique-2003-1-page-23.htm>).
- 177) CORREVON (Jari), Théorie des relations internationales (C), in (<http://www.la-zone.ch/wp-content/uploads/Th%C3%A9orie-des-RI-les-concepts-Jari-Correvon.pdf>).
- 178) DANNREUTHER (Roland), "International Relations Theories: Energy, Minerals and Conflict", POLINARES working paper n. 8 September 2010, in (http://www.polinares.eu/docs/d1-1/polinares_wp1_ir_theories.pdf).
- 179) DEBLOCK (Christian), « La coopération économique internationale au tournant du millénaire », **continentalisation: Cahier de recherche 99-03**, octobre 1999, in (<http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/Secu.pdf>).
- 180) DELEONARDIS (Massimo) , "The Role of NATO in the Mediterranean in Historical Perspective" , **Security and Migration in the Mediterranean**, vol 50,IOS Press e-Books,2006, pp137-144, in (<http://www.ebokks.iospress.nl/publication/129>).
- 181) DEMPSEY (Judy), « EU Urges an Energy Pact with Russians », **International Herald Tribune**, 9-3-2008, in (<http://www.nytimes.com/2006/03/08/world/europe/08iht-energy.html>).
- 182) DIMITRIS (Xenakis,K),"The Barcelona Process: Some Lessons From Helsinki". Special edition Euro –Mediterranean Partnership. JMWP No. 17.98, October 1998, [Working Paper], in (<http://aei.pitt.edu/id/eprint/406>).
- 183) DUPUY (Emmanuel) et SADER (Karim) «La Politique Européenne en Méditerranée : plus que le libre-échange et moins que l'adhésion » - Qu'en est il aujourd'hui ? Un rappel des enjeux et des limites de la coopération », in (http://www.iris-france.org/docs/pdf/forum/2007_06_14_cooperation.pdf).

- 184) EKOVIČH (Steven), « La puissance américaine: déclin ou ajustement ? Assisterait-on à un déclin des États-Unis d'Amérique ? », in (http://www.strategicsinternational.com/23_07.pdf).
- 185) ERENLER (Muharem) « Russian's Arab Spring Policy », Bilgesem, Wise Men Center for Strategic Studies, 2011, , in (http://www.academia.edu/2606725/russias_arab_spring_policy)
- 186) FACON (Isabelle), « La crise géorgienne, un tournant dans les relations de sécurité Russie-Occident ? », Annuaire Français de Relations Internationales Volume X, 2009, in (www.afri-ct.org).
- 187) FEARON (James), “What is Identity As We Now Use the Word?”, Unpublished Paper, Stanford Calif, Stanford University, November 3, 1999, pp2-11, in (<https://web.stanford.edu/group/fearon-research/cgi-bin/wordpress/wp-content/uploads/2013/10/What-is-Identity-as-we-now-use-the-word-.pdf>).
- 188) FICHLER (Jan), « Comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain ? », *Défense Nationale*, n° :5, Mai 2004, in (<http://doc.sciencespo-lyon.fr/signal>).
- 189) FINON (Dominique), LOCATELLI (Catherine), « L'interdépendance gazière de la Russie et de l'Union européenne : quel équilibre entre le marché et la géopolitique ? », Grenoble, CAHIER DE RECHERCHE LEPII Série EPE N° 41 in (<http://www.upmf-grenoble.fr/lepii-epe/>).
- 190) FULVO (Attinà), “The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in The Mediterranean Region “, May 08, 2004, Published by Institute of European Studies .UC. Berkeley, in (<http://www.escholarship.or/uc/item>).
- 191) GANOR (Boaz), “Trends in Modern International Terrorism”, in (http://www.springer.com/cda/content/document/cda_downloaddocument/9780387736846-c1.pdf?SGWID=0-0-45-757706-p173749318.) vu le 16/07/2015.
- 192) HOWARD (Chase), “European Energy Policy”, Presentation to The Institute Helsinki Seminar, 15 June 2006, in (http://www.helsinki.fi/aleksanteri/energy/news_archive2006.htm).
- 193) JACKSON (Paul), Handbook of International Security and Development, UK, Published by Edward Elgar, Cheltenham, 2015, in (<http://www.e-elgar.com>).
- 194) KOUTTROUB (Smail), « Printemps arabe et nouvel ordre géographique au Maghreb », *L'année du Maghreb*, n° IX, 2013, PP 143-156, in (<http://www.annemaghreb.revues.org>).
- 195) KRAHMANN (Elike), “The Emergence of Security Governance in Post-Cold War Europe“, Working Paper, n°:36, by The ESRC, 01/2001, 22p, in (<http://www.oneurope.ac.uk/pdf/w36krahmann.pdf>).
- 196) LEBLARC.M (Martin), « La criminalité économique et financière dans l'union européenne », dossier documentaire mise en ligne en Avril 2004, sur ([http://www.diploweb.com/document\(criminalite-UEbis.html\)](http://www.diploweb.com/document(criminalite-UEbis.html)))
- 197) LIVIAN (Rădoescu), ELENA (Jianu), « Les causes et les raisons qui engendrent et prolifèrent le terrorisme international », in

- (http://www.utgjiu.ro/revista/lit/pdf/2007-02/3_LIVIAN_RADOESCU.pdf),
vu le 16/07/2015.
- 198) MABTOUL(Abderrahmane), "Le Maghreb dans son environnement régional et international; la coopération Europ/Maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales", Bruxelles, **Note de L'IFRI**, avril 2011, in (<http://www.ifri.org>).
- 199) MASSON (Isabelle), « Identité Nationale, Sécurité et la Théorie des Relations Internationales », **Etudes Internationales**, vol. 35, n° 1, 2004, p. 7-24, in (<http://www.erudit.org/apropos/utilisation.html>).
- 200) MACLEOD (Alex), « La nouvelle politique de sécurité et de défense européenne », Point de mire, vol 3, n° 01, janvier 2002, in (<http://www.er.uqam.ca/nobel/cepes>).
- 201) MARQUINA (Antonio), «l'Europe » In PUBLISUD, Méditerranée, le pacte à construire, in (<http://www.gbv.de/dms/sub-hamburg/234341955.pdf>).
- 202) MENDEZ (Rocio), « La sécurité méditerranéenne, l'OTAN, est elle la solution ? », Bruxelles, Aleman, 1998, in (<http://www.nato.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf>).
- 203) MOLLER (Bjorn), "The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction", a paper submitted to the 18th Conference IPRA, Finland, Tampere 2000, in ([http://web.sungshin.ac.kr/~younggho/data/security/e-COPRI\(9Aug2000\).doc](http://web.sungshin.ac.kr/~younggho/data/security/e-COPRI(9Aug2000).doc)).
- 204) OLFERS (Arnold), "National Security as an Ambiguous Symbol", Political Science Quarterly, Vol. 67, n°: 4 (Dec., 1952), The Academy of political science, pp. 481-502, in (<http://www.jstor.org/stable/2145138>. Accessed: 05/11/2012 19:57).
- 205) ORDESSA (Jean), « Les relations Europe / Etats-Unis en 2005 », Entretien avec VERLUISE (Pierre), Date de la mise en ligne: avril 2005, in (<http://www.diploweb.com/forum/ueusaeu.htm>).
- 206) OUNAIES (Ahmed Abderraouf), « sécurité et partenariat en Méditerranée », Revue Défense Nationale, n° 01 janvier 2001, in (<http://www.defenat.fr/site-fr/aechives/res>).
- 207) PANIĆ (Branka), »Societal security – security and identity”, CARL SCHMITT AND COPENHAGEN SCHOOL OF SECURITY STUDIES, n°:13, April-June 2009, pp29-38, (<http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/114814/ichaptersection>).
- 208) PATTEN (Chris), « Le processus de Barcelone, 5 ans après 1995-2000 », Bruxelles, **commission européenne**, 2000, pp 1-46, in (http://www.yatfund.org/meetingpoints/pdf/barcelona-5yrs_en.pdf).
- 209) PATE (Gérard), « L'acte unique européen », in (http://documents.irevues.2042/34488/_1989.pdf).
- 210) RAIMO (Väyrynen), « Stable Peace through Security Communities? Steps towards Theory Building », JMWP, n°: 34.01, April 2001, in (<http://aei.pitt.edu/id/eprint/395>).
- 211) Rapport spécial de l'Institut Thomas More, "L'Union européenne et le Maghreb: Quel engagement un an après le "Printemps arabe"?", 2012 / 02, in

- (<http://www.institut-thomas-more.org/fr/actualite/lunion-europeenne-et-le-maghreb-quel-engagement-un-an-apres-le-printemps-arabe--3.html>).
- 212) REMACLE (Erik), « L'émergence de l'union Européenne comme pole stratégique, *Revue Mémento Défense Désarmement*, Bruxelles, GRIP, n° 168-171, 1992, pp101-111, in (<http://www.mementodefense-desarmement.com>).
- 213) RICHMOND (Olivier), "Broadening Concepts of Security in The Post Gold War Era: Implications for The EU and The Mediterranean Region", in (<http://www.vdg.ac.uk/eis/research/emc/puplication/rishmond.htm>, 26 Mars, 2000).
- 214) RUSSETT (Bruce), LAYNE (Christopher), SPIRO (David E) & DOYLE (Michael .W), "The Democratic Peace", *International Security*, Vol. 19, No. 4 (spring, 1995), pp 164-184, in (<http://www.jstor.org/stable/253912>).
- 215) SAIDY (Brahim), « La transformation de l'Otan : trois périodes, trois mutations », in (http://archives.cerium.ca/IMG/pdf/La_transformation_de_l_OTAN_trois_p_riodes_trois_mutations.pdf).
- 216) SAVARD (Jean-François), fédéralisme et fédération, *Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration Publique*, in (<http://www.dictionnaire.enap.ca>).
- 217) SOLONA (Javier), « Une Europe sûre dans un monde meilleur, stratégie européenne de sécurité », in synthèse de la législation de l'UE, Europa, Bruxelles, le 12 Décembre 2003, in (<http://consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIFR.pdf>).
- 218) STIFTUNG (Friedrich- Eberto), "Documentation, Civilian Perspective or Security Strategy? European Development Policy Confronting New Challenges in Foreign and Security Policy", An International Conference, Berlin, 23 November2004, in (<http://www2.weed-online.org/eu/info/Conference-2004.pdf>).
- 219) Supreme Allied Commander Transformation "Finding and Recommendation: NATO Multiple Future Project", Norfolk, Virginia, April2009, in (http://www.iris-france.org/docs/pdf/up_docs_bdd/20090511-112315.pdf).
- 220) TAJE(Mehdi), "LA réalité de la menace d'AQMI à l'aune des révolutions démocratiques au Maghreb, Turbulences maghrébines, *Revue Géostratégique*, n° :32, 3^{ème} trimestre, 2011, in (http://www.strategicsinternational.com/32_20.pdf).
- 221) TIRTOSUDARMO (Riwanto), Human Development Research Paper,2009/19, Mobility and Human Development in Indonesia,UNDP, in (<http://core.kmi.open.ac.uk/download/pdf/6298487.pdf>).
- 222) ULLA (Holm), "The EU's Security Policy Towards the Mediterranean: an Impossible Combination of Export of European Political Values and Anti-Terror Measures?", Copenhagen, Econstor, DLLS Working Paper,2004:13, available at (<http://hdl.handle.net/10419/84571>).
- 223) VERLUISE (Pierre), « La politique européenne de voisinage », in (<http://www.diploweb.com>) mise en ligne Janvier 2006.

- 224) VERLUISE (Pierre), « L'union pour la Méditerranée : deux ans après le sommet de Paris », **Revue Géopolitique online**, in (<http://www.diploweb.com/L-Union-pour-la-Mediterranee-deux.html>. le 26 juin 2010).
- 225) VERLUISE (Pierre), "L'UE : un modèle multipolaire ?", in le 28 octobre 2012, in (<http://www.diploweb.com/L-UE-modele-multipolaire.html>).
- 226) VIAU (Helene), "La Théorie critique et Le concept de sécurité en relations internationales", **Notes de Recherches CEPES**, n° :08,1998 Université de Québec-Montréal, in (<http://www.er.uqam.ca/nobel/cepes/notes/note8.html>).

الفهرس

1 مقدمة
11 الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للأمن
14 المبحث الأول: المقاربات التقليدية للأمن
16 المطلب الأول: التصور الواقعي للأمن
17 الفرع الأول: الواقعية التقليدية
24 الفرع الثاني: الواقعية الجديدة
29 المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية لمفهوم الأمن
29 الفرع الأول: الليبرالية البنيوية
31 الفرع الثاني: الليبرالية المؤسساتية
35 المبحث الثاني: الاتجاه الحديث في الدراسات الأمنية
36 المطلب الأول: المقاربات النقدية للأمن
36 الفرع الأول: مدرسة كوينهاجن
40 الفرع الثاني: أفكار ما بعد الحداثة
42 المطلب الثاني: المقاربة البنائية ومفهوم الأمن الإنساني
42 الفرع الأول: التصور البنائي للأمن
45 الفرع الثاني: التوظيف الجديد للأمن: الأمن الإنساني
53 المبحث الثالث: التهديدات الجديدة للأمن
53 المطلب الأول: أسباب بروز التهديدات
56 المطلب الثاني: أبعاد التهديدات وطبيعتها
56 الفرع الأول: المظاهر غير العسكرية للتهديدات
60 الفرع الثاني: الطبيعة الجديدة/المتجددة للتهديد
75 الفصل الثاني: السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي بين التحول في مصادر التهديد وإشكالية بناء قواعد للأمن المشترك ...
76 المبحث الأول: المحيط الأمني الأوروبي أثناء الحرب الباردة وبعدها
78 المطلب الأول: الترتيبات الأمنية لأوروبا في ظل تعدد الأطر المؤسساتية
78 الفرع الأول: تحديات ما بعد الحرب العالمية الثانية والرهانات الأمنية
88 الفرع الثاني: المظلة الأطلسية ورهان الأمن الأوروبي
95 المطلب الثاني: نهاية الحرب الباردة والمشهد الأمني في أوروبا

96	الفرع الأول: اتساع الدائرة الجغرافية للأمن الأوروبي
103	الفرع الثاني: التجدد والتحول في طبيعة ومصادر التهديد
110	الفرع الثالث: توسيع الاتحاد الأوروبي والتهديد على الأمن
115	المبحث الثاني: الأمن الأوروبي بين إشكالية البحث عن شرعية للسياسة الأمنية والخارجية المشتركة وتوسيع دور حلف الناتو
116	المطلب الأول: السياسة الأمنية والخارجية الأوروبية الموحدة والبحث عن الشرعية
116	الفرع الأول: الدفاع والأمن الأوروبي منذ اتفاق الوحدة الأوروبية
123	الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأوروبية (ESS)
133	المطلب الثاني: حلف الناتو، روسيا والأمن الأوروبي
135	الفرع الأول: أسباب وخلفية الإبقاء على حلف الأطلسي
142	الفرع الثاني: علاقة حلف الأطلسي بمؤسسات الأمن الأوروبي
151	المبحث الثالث: أوروبا: القوة المعيارية ومشكلة الهوية
152	المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية
152	الفرع الأول: القوة المعيارية: تحديد المفهوم
159	الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي وتجسيد القيم على أرض الواقع
168	المطلب الثاني: إشكالية علاقة الهوية بتحديد دور الاتحاد الأوروبي في نشر قيمه
168	الفرع الأول: مفهوم الهوية وعلاقتها بدور الاتحاد الأوروبي
174	الفرع الثاني: عملية نشر المعايير في بعدها الهوياتي
184	الفصل الثالث: تأثير السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي على دول المغرب العربي
186	المبحث الأول: الامتداد التاريخي للعلاقات الأورو- مغاربية
186	المطلب الأول: مراحل التعاون الأورو- مغاربي
187	الفرع الأول: سياسات التعاون خلال الحرب الباردة
189	الفرع الثاني: التعاون في إطار السياسة المتوسطة المتجددة (PMR)
195	المطلب الثاني: مرحلة الشراكة وإعلان برشلونة
197	الفرع الأول: الأمن في قلب الشراكة الأورو- متوسطة
200	الفرع الثاني: مسار برشلونة وخصوصيات العلاقة الأورو- مغاربية
213	المبحث الثاني: ترتيبات ما بعد برشلونة: علاقات متجددة

213.....	المطلب الأول: من الحوار إلى سياسة الجوار الأوروبي
214.....	الفرع الأول: الحوار المتوسطي
216.....	الفرع الثاني: سياسة الجوار الأوروبي: خصوصية العلاقة مع دول المغرب العربي
222.....	المطلب الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط: طرح لتجديد العلاقة
223.....	الفرع الأول: الاتحاد من أجل المتوسط: حداثة سياسية أم ترسيم جديد لحدود أوروبا
227.....	الفرع الثاني: نظام الإدراكات في تصور التهديد وبناء التعاون
235.....	المبحث الثالث: الحراك العربي وتداعياته على العلاقات الأورو-مغربية
235.....	المطلب الأول: الحراك في تونس وليبيا: الأسباب وردود الفعل بشأنه
237.....	الفرع الأول: أسباب ودوافع الحراك
244.....	الفرع الثاني: ردود الفعل اتجاه الحراك
248.....	المطلب الثاني: الخيارات الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي بعد الحراك العربي
248.....	الفرع الأول: المواقف الأوروبية اتجاه الأحداث في دول المغرب العربي
252.....	الفرع الثاني: المبادرات الأوروبية لما بعد الحراك العربي
258.....	خاتمة
264.....	المراجع باللغة العربية
276.....	المراجع باللغة الأجنبية
292.....	الفهرس